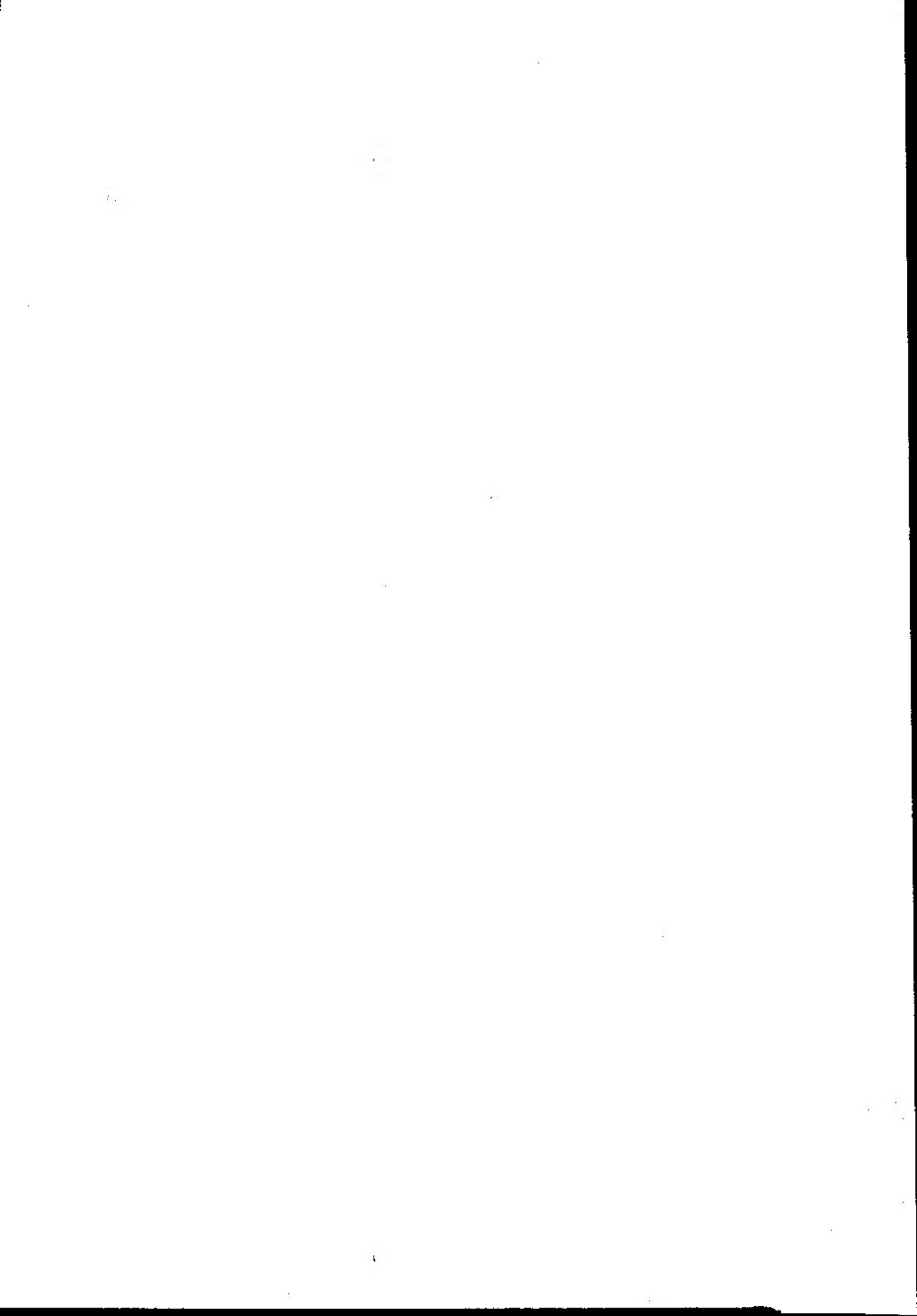


كذلك

دكتور كمال محمد بشر





في علم اللغة

دكتور كمال مجدي

أستاذ بكلية دار العلوم

الطبعة التاسعة

١٩٨٦



دار المعارف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه مجموعة من البحوث تعرض لمسائل شتى من الدرس اللغوى . وهى فى جملتها تعكس وجهات نظر معينة تبينناها نحن ، وأبنا الأخذ بها فى معالجة قضايا اللغة ومشكلاتها .

أما تفصيل وجهات النظر هذه وتحديد أبعادها فأمران جديران بأن يفرد لهما بحث مستقل . ويكفى أن نقرر أن الأسلوب الذى اتبعناه فى هذه البحوث — وفى غيرها — ينتمى بالموضوعية التى تعتمد على الحقائق اللغوية دون غيرها . فلم نسمح لأنفسنا بالتورط فى متاهات الفلسفة وعلم النفس وغيرهما من العلوم التى كثيراً ما تنحرف باللغويين عن الدرب السوى فى معالجة قضاياهم .

لذلك لم يكن من الغريب أن تأتى آراؤنا مخالفة لكثير مما تعارف عليه الناس وألقوه فى القديم والحديث كذلك . وتظهر آثار هذا الخلاف بصفة خاصة فيما عرضنا له من مشكلات تتعلق باللغة العربية ومناهج البحث فيها .

ولسنا نخفى سرّاً إذا قررنا أن من أهم أغراض هذه الدراسات توجيه نظر اللغويين نحو هذا النهج الموضوعى الذى لم يعد فى مقدورنا أن نتجاهله بعد أن استقرت حدوده وتأكدت مبادئه ، وأصبح الطريق العلمى الوحيد الذى تسلكه المدارس اللغوية المعاصرة فى العالم الغربى . ويربط هذه الدراسات بعضها ببعض أمران ظاهران :

أولهما : كون معظمها يتناول بالبحث والمناقشة نقاطاً خاصة باللغة العربية وأسلوب دراستها . ثانيهما : أن هذه الدراسات — فى نظرنا — لم تزد عن كونها مقدمات موجزة أو أفكاراً عامة حول موضوعات واسعة يحتاج كل منها إلى بحوث أوسع وأشمل مما قمنا به فى هذه الصفحات . فهذه الدراسات إذن لا يمكن وصفها بأنها كاملة أو نهائية : إنها فى حاجة ملحّة إلى المعاودة والمراجعة ، وهذا ما عقدنا عليه العزم ، حيث ننتوى الرجوع إليها بإذن الله ، وتخصيص مؤلف مستقل لكل منها .

والله نسأل أن يوفقنا ويهدينا سواء السبيل .

هذه الطبعة

هذا العنوان (دراسات في علم اللغة) كان يحمله كتابان اثنان في الطبعتين السابقتين .
وقد مُيزَ بينهما بإضافة عنوانين فرعيين ، هما : القسم الأول والقسم الثاني .

وقد رأينا الأسباب العلمية وأخرى عملية أن نجمع بين مادة الكتابين (باستثناء ثلاث نقاط محددة) في مجلد واحد . فهذه المادة — بالرغم من تنوع موضوعاتها — تنتمي إلى حقل علمي عام هو : « علم اللغة » Linguistics ، كما أنها — بالإضافة إلى ذلك — تعرض لمشكلات لغوية يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وهي كونها مشكلات خاصة باللغة العربية ومنهج البحث فيها .

أما النقاط الثلاث المشار إليهما سابقاً فقد رأينا عدم ضمهما إلى مادة هذا المجلد لأنها ذات طبيعة (أو طبائع) تنحوي بها نحو مجالات لغوية أخرى تختلف في قليل أو كثير عن المجال العام الذي تدور في جنباته مواضيع الكتاب في صورته الحاضرة .
على أن مادة هذا الكتاب نفسه يمكن — بدافع الدقة في التنظيم — أن توزع على قسمين :

القسم الأول : ويضم مسائل عامة تتعلق بما سميناه « التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث » .
والقسم الثاني : وينتظم عدداً من البحوث التي أجريت على مشكلات مضيئة في اللغة العربية .

وهذه الطبعة الحاضرة — في هذا التنظيم الجديد — هي الطبعة الأولى للكتاب ، ولكنها بحسب ما تحتويه من مادة علمية — تعد الطبعة الثالثة ، حيث إن هذه المادة قد قدمت إلى القراء من قبل مرتين اثنتين على فترتين مختلفتين .
والله ولي التوفيق .

كمال محمد بشر

القاهرة في أول سبتمبر ١٩٧٣

محتويات الكتاب

الصفحة

الموضوع

مقدمة

القسم الأول

٧٠ — ٨	التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث
١٦ — ١١	التفكير اللغوي وحدوده (في الحديث)
٧٠ — ١٦	التفكير اللغوي وحدوده (عند العرب)
٢٢ — ١٦	فكرة عامة
٣٥ — ٢٢	العلاقة بين المستويات
٤٥ — ٣٦	المصطلحات اللغوية
٧٠ — ٤٦	منهج البحث

القسم الثاني

مسائل متفرقة

١٧٢ — ٧١	الألف والواو والياء : « واى » في اللغة العربية
١٤١ — ٧٣	الألف والواو والياء (مقدمة)
٧٧ — ٧٥	الألف : فكرة تاريخية
٨٨ — ٧٨	الواو والياء : فكرة تاريخية
١٠٢ — ٨٩	الألف والواو والياء على المستوى الصوتي
١٤١ — ١٠٥	الألف
١٣٨ — ١٠٧	أولا : الهمزة
١٢٩ — ١٠٩	ثانيا : ألف المد
١٣٨ — ١٣٠	الواو والياء
١٤١ — ١٣٨	همزة الوصل
١٧٢ — ١٤٣	السكون في اللغة العربية
٢١٥ — ١٧٣	مفهوم الصرف عند العرب
٢٤٩ — ٢١٧	

القِسْمُ الْأَوَّلُ

التفكير اللغوي عند العرب

في ضوء علم اللغة الحديث

التفكير اللغوي وحدوده

(في الحديث)

يطلق التفكير اللغوي بمعناه العام على النظر في أى جانب من جوانب اللغة بأى صورة من الصور . وجوانب اللغة - كما هو معروف - كثيرة متعددة ، وقد تختلف الآراء أو تتعارض فيها أو في طبيعتها . ومن ثم كان لزاماً علينا أن نشير منذ البداية إلى حدود هذه الجوانب وأن نحاول في إيجاز رسم صورة عامة لها ، حتى يتكشف لنا مفهوم التفكير اللغوي على المستوى العلمى . غير أننا سوف نقصر كلامنا هنا على ما تراه مجموعتان اثنتان فقط من الدارسين ، إذ عليهما يقوم هذا البحث ، وحول آرائهما تدور المناقشة . تتمثل هاتان المجموعتان في اللغويين المحدثين ، أو بالأحرى ، في بعضهم ، وفي علماء العربية .

لغة جوانب شتى عند اللغويين المحدثين جديرة بالدرس والنظر . وبالرغم من كثرة هذه الجوانب وتنوعها فإنه في استطاعتنا أن نصنفها جميعاً إلى طائفتين رئيسيتين .

الطائفة الأولى

تتمثل هذه الطائفة في تلك الجوانب التى تتصل بجوهر اللغة وحقيقتها والتى ترتبط بعناصرها الأساسية المكونة لها . وهذه هى عبارة عن أصواتها وصيغها وتركيبها ثم مفرداتها ومعانى هذه المفردات ، وكل ما يتصل بها من قضايا .

وهذه الجوانب هى أساس البحث اللغوي وهدفه الحقيقى ، وهى التى تتمتع بتاريخ طويل من البحث والمناقشة ، وهى التى تتجه نحوها أنظار العلماء ، ويعنى بها الباحثون على المستوى العام والخاص كليهما .

ولهذه الأهمية الواضحة ، قد خصص الدارسون لكل جانب من هذه الجوانب فرعاً من فروع علم اللغة ، أو مستوى معيناً من البحث ، تركز جهوده لخدمة هذا الجانب ولدراسة مشكلاته ومناقشة حقائقه . ومن هنا ظهر فى الحقل اللغوي عدد من الفروع أو

مستويات البحث ، نكتفى هنا بالإشارة إلى أهمها في عرف فريق من اللغويين المحدثين ، هذه الفروع هي^(١) :

١ - علم الأصوات

ويدرس أصوات اللغة . ويستطيع أن يدرسها من زوايا عدة . فقد يعرض لها من ناحية النطق ، وما يرتبط بذلك من سمات صوتية ، دون النظر إلى وظائفها أو قيمها اللغوية في الكلمات التي تتألف منها . وفي هذه الحالة يستعمل المصطلح الإنجليزي Phonetics لإطلاقه على هذا العلم . وقد ينعت أحياناً بالصفة general (العام) ، على أساس أن مناهج البحث فيه ، وأن جملة قوانينه وقواعده وبعض نتائجه يمكن تطبيقها على اللغات المختلفة ، وعلى أساس أن دراسته لأصوات اللغة المعنية إنما هي من ذلك النوع الذي يكتفى بالإشارة إلى الخواص العامة للأصوات ، دون التعرض لمميزاتها الخاصة التي ترتبط بمعانيها في اللغة المعنية .

أما إذا وجه الدرس الصوتي إلى قيم الأصوات ووظائفها في اللغة المعنية ، فالاسم الشائع لإطلاقه الآن على هذا الضرب من الدراسة هو Phonology ، أى علم وظائف الأصوات أو علم الأصوات التنظيمي . وهذه الترجمة الأخيرة روعى فيها أن هذا العلم يقوم في الأساس بتصنيف الأصوات وتنظيم مجموعاتها ، بحيث يصل منها إلى عدد من القوانين والقواعد الخاصة باللغة المعنية . وقد يكتفى في كثير من الأحيان بالمصطلح phonetics لإطلاقه على هذين المنهجين في الدرس الصوتي .

٢ - الصرف morphology

ويبحث في الوحدات الصرفية morphemes ، وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللاحق وما إلى ذلك من عناصر . ويعرض الصرف كذلك للصيغ اللغوية ويصنفها إلى أجناس وأنواع بحسب وظائفها ، كأن يقسمها إلى أجناس الفعل والاسم والأداة مثلاً ، أو ينظر إليها من حيث التذكير والتأنيث ، ومن حيث الإفراد والتثنية والجمع إلى غير ذلك من كل ما يتصل بالصيغ بوصفها صيغاً مفردة .

(١) يختلف اللغويون في فروع علم اللغة وفي عددها وفي علاقتها بعضها ببعض وليس من شأننا هنا أن نشير إلى هذا كله ، إذ يحتاج الأمر فيه إلى بحوث مستقلة . وسنتصر في هذا المقام على الإشارة إلى هذه الفروع على أشهر الآراء ، مع ذكر فكرة قصيرة عن وظيفة كل فرع في البحث اللغوي العام حتى تتسنى لنا مقارنة ذلك بما قام به علماء العربية في هذا الشأن .

٣ - النحو Syntax

ووظيفته البحث في التراكيب ، وما يرتبط بها من خواص . ولا يقتصر النحو في العرف الحديث على البحث في الإعراب ومشكلاته ، كما أراد له بعض المتأخرين من النحاة العرب . وإنما عليه كذلك أن يأخذ في الحسبان أشياء أخرى مهمة كالموقعية والارتباط الداخلى بين الوحدات المكونة للمجمل أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه .

ولشدة ارتباط الصرف بالنحو جمع أكثر العلماء بينهما وأطلقوا عليهما اسماً واحداً هو grammar أى « قواعد اللغة » ، أو ما يفضل بعضهم ترجمته « بالنحو » على أساس أن النحو - عند هؤلاء ونحن معهم - لا ينفصل عن الصرف ، ولا يستغنى أحدهما عن الآخر ، أو على أقل تقدير ، هذا ما يجب أن يكون عليه الأمر بالنسبة لذين العلمين . وحقيقة القول أن الصرف إن هو إلا خطوة ممهدة للنحو . أو هو مرحلة أولى منه ، ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما إلا بقدر وفي أضيق الحدود إذا اقتضت الحاجة ذلك .

٤ - الدراسات المعجمية

ومجالها البحث في المفردات أو الثروة اللفظية المعينة ، فتعنى بجمعها وتصنيفها ، ثم محاولة شرحها وتفسير معانيها بصورة عامة يفيد منها الرجل العادى والمتخصص كلاهما .

والمفروض - علمياً - أن تصنف المعجمات بحيث تكون مادتها خلاصة البحوث السابقة في الأصوات والصرف والنحو جميعاً . ومعناه أن القائمين على صنع المعجمات وتأليفها يلزمهم مراعاة أن يكون المعجم المعين مرشداً إلى النطق الصحيح للكلمات ، ومعيناً على معرفة صيغها ووزنها ، ثم قد يضطره الأمر أحياناً إلى توضيح الكلمة توضيحاً كاملاً بوضعها في جملة أو عبارة لينبه إلى معانيها الخفية أو المتعددة بتعدد السياق والتراكيب .

ومن البديهي أن يكون المعجم مرجعاً أساسياً في طريقة الكتابة الإملائية الصحيحة للكلمات .

٥ - علم المعنى Semantics

ويسميه البعض علم الدلالة ، وقد اختار له مجمع اللغة العربية حديثاً المصطلح « السيمية » ، ونحن نفضل الاسم « السيمانتيك » معرب الكلمة الفرنسية Sémantique ، إذ قد اشتهر أخيراً بين الدارسين العرب .

ومهمة السيمانتيك في الدرس اللغوي البحث في المعاني ومشكلاتها ، غير أن بعضهم يحدد وظيفته بالبحث في معاني الألفاظ المفردة على مستوى المعجمات وما إليها ، على حين يوسع آخرون في دائرة اختصاصه ، بحيث يقوم بالنظر في معاني المفردات والجمل والعبارات جميعاً دون تفریق .

لهذا كان السيمانتيك عند الأولين شديد الصلة بالمعجمات . أو قل هو عند هؤلاء العلم المنظم لمادة المعجمات من حيث المعنى ، وهو الكفيل بوضع القوانين والقواعد العامة التي تخضع لها المعاني في المجتمع المعين ، من حيث علاقتها بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، ومن حيث ما يطرأ عليها من تغير كالتوسيع أو التضييق فيها مثلاً .

أما عند الفريق الثاني فالسيمانتيك ذو ارتباط بالمعجم والنحو كذلك ، ولهذا كان هناك عند هؤلاء ما يسمى بالمعنى المعجمي وما يسمى بالمعنى النحوي .

وهناك مدرسة ثالثة ترى أن السيمانتيك فرع له وظيفة معينة ، هي البحث في المعنى حقيقة ، لكن على أساس أن ما يوضحه في هذا الشأن إنما هو جزء واحد من المعنى الكلي ، وبقية الأجزاء تقوم بها الفروع الأخرى لعلم اللغة ، كل فرع يقوم بدوره المخصص له في هذا الشأن .

والسيمانتيك عند هؤلاء ليس تابعاً لفرع آخر ، ولا متضمناً له وإنما هو جزء من كل (الكل هو علم اللغة) وله حيثئذ صفات هذا الجزء من حيث التبعية والاستقلال .

تلك الفروع الخمسة السابقة تكون مناهج البحث أو الفروع اللغوية التي تدرس جوانب الطائفة الأولى من جوانب اللغة .

الطائفة الثانية

تمثل هذه الطائفة في مجموعة من القضايا والمسائل العامة التي تتصل باللغة من قريب أو بعيد . أما خاصيتها الأولى فهي أنها ليست موجهة نحو مادة اللغة وعناصرها الأساسية المكونة لها ، وإنما هي مجموعة نقاط من البحث تعين - في الغالب - على فهم الحقائق اللغوية وترشد إلى تفسيرها أو تفسير بعضها على الأقل .

وهي بذلك تستأهل النظر والدرس لأنها تقدم عوناً ملموساً للمصطلعين بجوانب الطائفة الأولى وتلبي أضواء كاشفة على هذه الجوانب .

من أوضح أمثلة هذه الطائفة :

اللغة ووظيفتها في المجتمع وعلاقتها بهذا المجتمع - اللغة واللهجة - تنوع اللغات إلى اللهجات ، وأسباب هذا التنوع - المستويات اللغوية : لغة مشتركة (أو فصحي) وعامية إلخ - الصواب والخطأ في اللغة - البيئة اللغوية أو مصادر المادة وما يرتبط بها من حيث الزمان والمكان . . . إلخ . . .

وهناك مسائل أخرى ذات صلة ما بهذه الطائفة الثانية ، ولكنها - في نظرنا - لا نرقى إلى مستواها ، حتى إن كثيراً من اللغويين المحدثين لم يعيروا هذه المسائل أى التفات . وأسقطوها من الحساب نهائياً . ومن أشهر الأمثلة التي تدخل في هذا النوع الأخير ما يلي :

الكلام على أصل اللغة الإنسانية ونشأتها - كون اللغة توفيقية أو كونها اصطلاحاً وتقليداً - القول بأن بعض اللغات أفضل ، أو أفصح أو أغنى من بعض ، إلى غير ذلك من الأمثلة العامة التي لا يؤثر إهمالها أو التغاضي عنها في البحث اللغوي أى تأثير .

ومهما يكن من أمر فقد جرت تقاليد الكثيرين على مناقشة قضايا الطائفة الثانية كلها مع بعض المسائل العامة المتصلة بها في بحوثهم ، ولكن على أساس أن هذه المسائل إنما هي من باب المقدمات العامة التي قد تمهد للعمل الأصلي ، والتي ربما يكون في عرضها وتقديمها - بصورة ما - فائدة للمبتدئين في العلم ، أو ذوى الثقافات المحدودة في الدراسات اللغوية .

وأبواب الطائفتين الأولى والثانية معاً تكون فيما بينها علماً واحداً ، أو بالأحرى ، هذه الأبواب كلها تندرج تحت علم واحد هو ما اصطلح على تسميته « علم اللغة » Linguistics .

وأبواب الطائفة الأولى بالذات ، أو فروع هذه الطائفة الممثلة في الأصوات والصرف والنحو والمعجم وعلم المعنى — هذه الفروع يرتبط بعضها ببعض أشد ارتباط ، وليس من الجائز الفصل بينها فصلاً تاماً بحال من الأحوال ، إذ كل فرع منها جزء من كل ، وكل منها يعتمد على غيره ويفيد من نتائج البحث فيه .

التفكير اللغوي وحدوده

(عند العرب)

فكرة عامة

يقتضينا العدل والإنصاف أن نقرر أن العرب قد بذلوا جهوداً جبارة في خدمة لغتهم ، ونظروا في كل جوانبها نظرات عميقة شاملة . ولم يفتهم في واقع الأمر شيء مما عرضنا له في الفصل السابق من مسائل الطائفتين المذكورتين هناك ، بل زادوا عليها وأضافوا إليها موضوعات انفردت بها اللغة العربية . وكانت نظرتهم إلى لغتهم نظرة عملية ، حيث دفعهم حرصهم عليها والاعتزاز بها إلى دراستها دراسة جادة ، تضمن صيانة القرآن الكريم من التحريف وتجنبه الأخطاء على كل المستويات اللغوية .

فنظروا في مفردات اللغة ومعاني هذه المفردات ، وفي صيغها وتراكيبها . وخلفوا لنا في كل ذلك الجليل من الآثار ، ووضعوا تحت أيدينا تراثاً لغوياً عملاقاً يستأهل الثناء والتقدير . ولم تقف جهودهم عند دراسة هذه الجوانب التي تتصل بمادة اللغة نفسها ، بل قدموا لنا كذلك ضروباً شتى من القضايا والمشكلات التي تتصل بلغتهم وفكرتهم عنها ومكانتها عندهم . كما وبلجوا أبواباً أخرى من البحث اللغوي العام ، على شاكله ما قام به غيرهم من الدارسين في الأمم الأخرى .

ومعنى هذا كله أن جملة المواضيع أو الأبواب اللغوية التي يعرفها ، ويقوم ببحثها والنظر فيها ، المحدثون من رجال اللغة — هذه المواضيع والأبواب قد عرفها العرب وعرضوا لها بوجه أو بآخر .

أو بعبارة أخرى ، نستطيع أن نقول إن ميادين البحث في اللغة عند العرب تشبه أو تماثل — من حيث العموم والشمول — تلك التي تشغل أنفسنا بها اليوم ، ونكرس كثيراً من

جهدنا لمناقشتها . وربما يدل على هذا الشمول قول قائلهم ، معدداً علوم اللغة العربية :

نحو وصرف عروض بعده لغة ثم اشتقاق وقرض الشعر لإنشاء
كذا المعاني بيان خط قافية تاريخ ، هذا لعلوم العرب إحصاء

فهذه العلوم المذكورة تقابل فروع علم اللغة بالمعنى الحديث ، بل تزيد عليها .
فقرض الشعر بمعنى التعبير عما في النفس شعراً ، والإنشاء ، ويبدو أن المقصود به كتابة
الأدب نثراً ، والتاريخ — كلها علوم لها مجالاتها الخاصة بها ولا يعرض لها علم اللغة الحديث
في قليل أو كثير . أما أوزان الشعر وموسيقاه — وقد أشار إليها هنا بالعروض والقافية — فقد
أصبحت محل اهتمام اللغويين الحديثين لارتباط أنماطها ونماذجها التي صيغت وفقاً لها
ببعض القوانين الصوتية العامة . وبخاصة تلك التي تحدد تكوين المقاطع وتركيبها في
هذه اللغة .

وعلم المعاني المشهور بضمه إلى علوم البلاغة إن هو إلا دراسة لغوية تدخل في إطار
علم النحو بمعناه الدقيق ، وقد نعته بعضهم « بالنحو العالی » . وعلم البيان في بعض أبوابه
أو معظمها يدخل في نطاق الدرس اللغوي الحديث ، فالجهاز بأنواعه والكناية في بعض صورها
يعرض لها علم الدلالة أو السيميائية semantice على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه
أو على أساس أنها صور للتغير الذي يصيب معاني الكلمات والعبارات .

ويقصد بالمصطلح « لغة » في البيتين السابقين البحث في المفردات ودراستها وجمعها
على نحو ما في المعجم والرسائل اللغوية ، وهو بهذا المعنى يرادف المصطلح الآخر « متن
اللغة » في أصل إطلاقه .

أما « الاشتقاق » المذكور هناك والمقصود به — على ما نفهم — وهو البحث في أصول
الكلمات وما تفرع عنها ، وربط هذه الفروع بتلك الأصول من حيث اللفظ والمعنى معاً ،
على نحو ما يجري في تلك الأبواب المعروفة بالاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر : وهي
أبواب برع فيها جماعة من اللغويين نستطيع أن نطلق عليهم اسم « المدرسة الاشتقاقية »^(١) .
وهذا النوع من الدرس — فيما نعتقد — هو الأساس لبحوث أوسع وأشمل ، أطلق عليها أيضاً
اسم آخر هو « فقه اللغة » . وفقه اللغة وقرينه من اللغة يمثلان جوانب معينة من البحث يعتد
بها علم اللغة الحديث .

(١) من رواد هذه المدرسة ابن دريد وابن فارس وابن جني .

وليس المقصود « بالخط » في البيتين فر. الخط ، بمعنى تحسين الكتابة وتجويدها ، وإنما المراد به الرسم والإملاء ، وكلاهما يمثل نقطة مهمة من نقاط المباحث الصوتية في العرف المحاضر .

ولكننا بالرغم من هذا الحصر الشامل نلاحظ أن فرعاً مهماً من فروع علم اللغة قد أهمل ذكره في البيتين السابقين . ذلك الفرع هو علم الأصوات . وربما يرجع هذا الإهمال إلى واحد من السببين الآتيين أو كليهما :

١ - لم تخصص في القديم أعمال مستقلة للدراسات الصوتية . فالخليل - رائد هذه الدراسات - قد عرض لها في مقدمة كتابه « العين » عرضاً يوحى بأنها لم تكن سوى مقدمة عابرة أراد الدخول من خلالها إلى عمله الأصلي وهو ترتيب معجمه هذا ترتيباً صوتياً .

وسبويه - بالرغم من دقة ما أتى به وجودته - تناول أهم قضاياها الصوتية تحت باب غامض يعرف « بالإدغام » في التراث اللغوي عند العرب . والإدغام ظاهرة صوتية وصفية معاً ، وقد عولجت علاجاً مضطرباً غير دقيق ، لاعتمادهم أحياناً على بعض المبادئ غير اللغوية في دراستهم . من ذلك مثلاً التجاؤم إلى الفروض العقلية والتأويلات التعسفية جريئاً وراء أصول الكلمات . ومنها كذلك (بل من أهمها) حشدهم لكثير من الأمثلة ذات السمات المختلفة ، وتناولها معاً بمنهج واحد . لقد فعلوا هذا بالرغم من أن ظاهرة الإدغام ترجع في بعض هذه الأمثلة إلى عوامل صوتية صرفة ، على حين تفسر هذه الظاهرة نفسها في البعض الآخر على أنها حصيلة واقعية لتطور تاريخي أصاب هذه الصيغة أو تلك .

فكان من الضروري إذن الفصل بين هذين النوعين من الأمثلة وتناولهما بطريقتين مختلفتين .

أضف إلى هذا أن سبويه ألتقى دراساته الصوتية بآخر بحوثه اللغوية ، فبدت كما لو كانت شيئاً إضافياً أو تذييلاً لحملة أعماله ، كما يبدو ذلك واضحاً في الطبقات التي بأيدينا لهذه الأعمال ، حيث وقعت بحوثه الصوتية في أواخر الجزء الثاني (والأخير) من أثره الخالد المعروف « بالكتاب » .

٢ - جاء على اللغويين وقت أهملوا فيه النظر في أصوات اللغة نظراً جاداً ، وتركوا أمر هذه الدراسة إلى علماء التجويد والأداء القرآني ، ظناً منهم أنها دراسة خاصة بهؤلاء القوم وأضرابهم ممن كرسوا جهودهم لقراءة القرآن الكريم وإقرائه .

وقد نزيد على ذلك سبباً ثالثاً يشيع ذكره بين غير العارفين من الناس في الحاضر—
وربما كان الأمر كذلك في الماضي — وهو أن دراسة اللغة يمكن أن تتم على المستويين النظري
والتطبيقي بدون التفات إلى الأصوات .

ولقد كان السكاكي أكثر توفيقاً وأبعد نظراً حين أدرك أهمية الأصوات ، فنص على
ضرورة « التنبيه على الحروف » وأنوعها ، وهو يعدد ما سماه « علوم الأدب » أو « أنواعه » .
وعلوم الأدب الرئيسية في نظره هي : الصرف والنحو والمعاني والبيان ، عدا ما أطلق
عليه « نوع اللغة » أو « علم اللغة » . يقول في هذا المعنى :

« وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه وهي عدة
أنواع متأخذة . فأودعته علم الصرف بتمامه ، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه
الثلاثة وقد كشفت عنها القناع . وأوردت علم النحو بتمامه وتعلمي المعاني والبيان » .
ثم يأتي بمسوغات التركيز على هذه العلوم الأربعة ويوضح لِمَ سلك هذا المسلك
بالذات فيقول :

« وإنما أغنت هذه لأن ماثرات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة : المفرد والتأليف وكون المركب
مطابقاً لما يجب أن يتكلم له . وهذه الأنواع — بعد علم اللغة — هي المرجوع إليها في كفاية ذلك
ما لم يتخط إلى النظم . فعلمنا الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف ، ويرجع إلى
علمي المعاني والبيان في الأخير » ^(١) .

ولكن السكاكي في حقيقة الأمر لم يقتصر على هذه العلوم الأربعة ، بل أدخل في
حسابه علوماً أخرى إضافية ، تسبق أو تلحق علومه الرئيسية . أما العلوم التي من شأنها
أن تسبق فتتمثل في الدراسات الصوتية التي يرى أنها خطوة ضرورية قبل الدخول في تفاصيل
قضايا الصرف ومشكلاته ، إذ لا يتم الوصول إليها « إلا بعد التنبيه على أنواع الحروف
التسعة والعشرين ومخارجها » .

ثم يأخذ السكاكي في دراسة هذه الحروف ، مصنفها إياها من وجهات نظر مختلفة .
ثم يختتم بحثه الصوتي بإيراد رسم توضيحي للجهاز النطق عند الإنسان ، موزعاً الحروف على
الأجزاء المختلفة لهذا الجهاز . وهو عمل — وإن بدا قليلاً في كميته — يدل على وعي بأهمية
الأصوات وعلى إدراك عميق بالرابطة التي تربطها بغيرها من علوم اللغة .

والعلوم الأخرى التي ألحقها السكاكي بالعلوم الرئيسية هي ما سماه بعلمى الحد والاستدلال ، ثم العروض والقافية . أما سبب إلحاقها فقد عبر عنه بقوله : « ولما كان تمام علم المعانى بعلمى الحد والاستدلال لم أر بدا من التسميح بهما ، وحين كان التدريب فى علمى المعانى والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم وباب النثر ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمى العروض والقوافى ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما » (١) .

وهكذا نرى أن ما أورده السكاكى من علوم رئيسية وإضافية إنما تمثل فى نظرنا فروعاً لعلم اللغة ، وذلك بالطبع باستثناء علمى الحد والاستدلال حيث لا علاقة لهما بهذا العلم (ولا بالأدب أيضاً فيما نعتقد) .

وفى رأينا أنه كان الأولى بالسكاكى أن يسمى علومه هذه بعلوم اللغة أو « علوم العربية » . وذلك ، — كما يقول باحث حديث — « لأن بعض ما ذكر لا يقف عند الأدب ولا يقتصر جدواه على الأديب صانع الأدب أو ناقله إلا بضرب من التكلف فى التأويل . بل ربما كانت عبارة « العلوم اللسانية » أو عبارة « علوم اللسان العربى » — وهى العبارة التى اختارها ابن خلدون وأطلقها على مجموعة تلك العلوم — أكثر مناسبة وأقوى دلالة على ما يراد منها . وقد عدّها أركاناً أربعة ، هى : علم اللغة وعلم النحو وعلم البيان وعلم الأدب » (٢) .

وحقيقة الأمر أن بعض الباحثين التقليديين — قدامى ؟ ومحدثين — كثيراً ما يستعملون المصطلحين « علم العربية » و « علم الأدب » كما لو كانا مترادفين وضعا لشيء واحد ، ثم يفرعونهما إلى فروع . بعضها — فى نظرنا — خاص باللغة وألصق بمباحثها . وبعضها الآخر إنما مجاله الأدب وميادينه .

من ذلك مثلاً ما أورده لنا صاحب المواهب الفتحية نقلاً عن بعض السابقين من أن علوم الأدب أو علوم العربية اثنا عشر ، بعضها أصول وبعضها فروع .

أما الأصول فهى : علم اللغة ، علم الصرف ، علم الاشتقاق ، علم النحو ، علم المعانى ، علم البيان ، علم العروض وعلم القافية .

والعلوم الفروع هى : علم الخط ، قرص الشعر (ويراد به النظر فى أحوال الكلمات

(١) السكاكى : مفتاح العلوم ص ٣ .

(٢) دكتور بلوى طنبه : البيان العربى (ط ٣) ص ١٢ . والمصطلح « علم اللغة » فى هذا النص يراد به « من اللغة » .

لا من حيث الوزن والقافية وإنما من حيث الحسن والقبح وما إلى ذلك) ، علم إنشاء النثر ، علم المحاضرات^(١) .

ومن الطريف أن نجد هذا التقسيم نفسه يتمشى مع ما كان ينبغي اتباعه وهو نسبة العلوم التي نعتها بالأصول إلى اللغة ، وعدّها - تبعاً لذلك - علوم اللغة ، أو علم اللغة بصيغة المفرد ، وإضافة العلوم الفروع إلى الأدب ، والحكم عليها بأنها من فروع وميادينه .

وعلم الخط المذكور في التقسيم السابق ينبغي إضافته إلى علوم اللغة إذا أريد به رسم الحروف وقواعد الإملاء . أما إذا قصد به تجويد الكتابة وتحسينها فلا وجه لذكره في هذا المقام إلا على ضرب من التسميح .

وخلاصة القول في هذا الموضوع أن علماء اللغة العربية قد تناولوا في بحوثهم كل فروع المعرفة التي نعدّها اليوم مستويات أو جوانب متعددة لعلوم عام واحد ، يضمها جميعاً بوصفها مراحل أو خطوات من الدرس ترى إلى غرض مشترك بينها .

ويستوى في ذلك أن يكون هذا التناول في إطار تلك الفروع المحددة التي توجه إلى مادة اللغة نفسها ، كعلم الأصوات ، والصرف والنحو والمعجم وعلم الدلالة ، أو أن يكون ذلك في صورة عامة لا تنتمي إلى أى من هذه الفروع ، كما يظهر في بعض الميادين والبحوث التي هي بمثابة المقدمات للعلم أو التي تعين على فهم حقائقه . أو التي ترتبط بمناهج البحث فيه . ومن أمثلة ذلك الكلام على : اللغة ووظيفتها ، اللهجات وتنوعها ، الصواب والخطأ إلخ . . . فهذه الفروع المحددة وتلك الميادين العامة ينتظمها جميعاً ذلك العلم الذي اتفق حديثاً على تسميته « علم اللغة » أو - كما ينعت أحياناً - علم اللغة العام *general linguistics* .

وليس يغير هذه الحقيقة في شيء أن يطلق علماء العربية أسماء مختلفة على هذه الفروع وتلك الميادين . فسواء أسماها علوم العربية أم علوم اللسان العربي أم علوم الأدب أم غير ذلك فهي لم تزل تمثل جوانب علم اللغة وتحدد ميادينه العامة وإن كانت مادتها مقصورة على اللغة العربية .

وليس معنى ما تقدم على كل حال أن الاتفاق تام بين علماء العربية والمحدثين من اللغويين فيما يتعلق بالدراسات اللغوية وجوانبها المختلفة . فهناك اختلافات ضخمة ذات سمات متنوعة ، نستطيع أن نجعلها في صنفين رئيسيين :

(١) المواهب الفتحية ، للشيخ حمزة فتح الله ج ١ ص ١٨ .
أما علم البديع على هذا الرأي « فهو ذيل لعمى البلاغة » (أى المعاني والبيان) .

الصنف الأول :

يتمثل هذا الصنف في اختلاف مناهج البحث وطرائق المناقشة وأسلوب التفكير عند الفريقين . وهذا الصنف يمثل في حقيقة الأمر ركناً مهماً من أركان هذه الدراسة . ولأهميته سوف نفرد له فصلاً خاصاً من هذا البحث^(١) ، مع عقد النية على الرجوع إليه في فرصة أخرى بشيء من التفصيل .

الصنف الثاني :

تنضم تحت هذا الصنف مجموعة من أوجه الاختلاف والافتراق التي تتعلق أساساً بالموضوع الحالي ، وهو تقسيم علم اللغة إلى فروعه وتحديد ميدان كل فرع منها ، وبيان العلاقة بينها جميعاً .

وتنحصر هذه الأوجه في نقطتين رئيسيتين ، تختص الأولى منهما بالعلاقة بين الفروع أو المستويات اللغوية وبالنظر في حدود كل فرع أو مستوى ، وتهتم الثانية بالمصطلحات ومفهوماتها .

العلاقة بين المستويات

يبدو أن بعض علماء العربية لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة والارتباط بين فروع الدراسات اللغوية أو مسائل اللغة المختلفة في عمومها ، ومن ثم نراهم ينظرون إلى هذه الفروع أو المسائل كما لو كانت منفصلة بعضها عن بعض ، لا يضمها إطار عام مشترك يوحى بوحدها وانتظامها جميعاً تحت موضوع رئيسي واحد .

نعم ، إننا لا ننكر إدراكهم لنوع من الارتباط بين هذه المستويات ، وهو كونها تخدم غرضاً رئيسياً واحداً ، هو الحفاظ على اللغة وصيانة القرآن الكريم من اللحن والتحريف ولكن الارتباط الذي نعنيه هنا هو أن علوم اللغة (ومسائلها العامة كذلك) لا تعدو أن تكون جوانب لشيء واحد أو حلقات في سلسلة واحدة . وهي بهذا المعنى تستلزم أمرين مهمين :

أولهما : أنه لا يجوز الفصل بين هذه الفروع فصلاً ينيئ عن استقلال أى واحد منها

(١) انظر ص ٥٢ وما بعدها .

والاكتفاء به في معالجة أية قضايا لغوية ، بما في ذلك تلك القضايا والمشكلات التي هي من صميم اختصاصه وأولى وظائفه .

وهذا الكلام يقودنا إلى الأمر الثاني وهو ضرورة اعتماد كل فرع على الآخر ، وحتمية الالتجاء إلى نتائجه وخلاصة بحوثه للاستفادة منها في معالجة مسأله وتوضيحها .

فعلم الصرف مثلاً لا يمكن أن يستقل عن النحو ، وعلم النحو في أشد الحاجة إلى ما يقرره الأول ويسجله من حقائق ، وكل منهما يلتمس العون من علم الأصوات من آن إلى آخر .

ولكن الأمر - فيما نعتقد - على خلاف ذلك - على الأقل من ناحية التطبيق - فيما خلف علماء العربية أو معظمهم من آثار لغوية . فهناك نجد الفرع اللغوي المعين تناقش قضايا ومسائله كما لو كانت منفصلة عن قضايا ومسائل الفرع السابق عليه أو اللاحق له ، وكما لو كان هذا الفرع نفسه مستقلاً بذاته ليس في حاجة إلى معونة غيره ، وليس من شأنه أن يقدم العون لفروع البحث الأخرى .

حقاً إن هذه الفروع أو معظمها (كالأصوات والصرف والنحو مثلاً) قد تناولها البعض في أثر علمي واحد ، وذلك هو ما سلكه بالفعل شيخ النحاة سيبويه ، حيث جاء كتابه مشتملاً على مسائل النحو والصرف وكثير من قضايا الأصوات . غير أن هذا الجمع في مؤلف واحد لا يعني أن سيبويه قد أدرك بوضوح مدى العلاقة بينها ، بدليل أنه لم يفد الاستفادة المرجوة في استغلال نتائج البحث في هذه العلوم ، لخدمة بعضها البعض الآخر ، على وجه ينبيء بتكاملها ووحدتها في مادة الدراسة والهدف معاً .

وإن نظرة فاحصة في هذا الأثر التحليل وفي غيره من الآثار اللغوية الأخرى لتؤيد هذه الدعوة وتؤكددها .

ففي هذه الآثار كلها أوجدها لم يستطع أي عالم من أصحابها أن يشعرنا بقوة الارتباط بين الأصوات مثلاً وبين علمي الصرف والنحو ، إذ لم نر أي دليل واضح من أدلة هذا الارتباط في مناقشة قضايا هذين العلمين ومسائلهما .

وما نظن أن أحداً من الدارسين العارفين يشك في أن كثيراً من مسائل الصرف العربي بالذات لا تتأتى دراستها دراسة دقيقة إلا بالاعتماد على القوانين الصوتية وأخذها في الحسبان في كل مراحل الدرس . فمسائل الإعلال (بنوعيه) والإبدال مثلاً في ميسر الحاجة إلى

معرفة جيدة بالأصوات وخواصها وإلى الرجوع إلى القواعد الصوتية للغة العربية للاسترشاد بها في تحليلها ، إذا كان لنا أن نعالجها معالجة لغوية صحيحة .

ولشدة ارتباط مسائل هذين البابين (ونحوهما) بالأحكام والقوانين الصوتية نرى وجوب دراستها في إطار مستقل من البحث يلحق بعلم الأصوات ، لا بالصرف ، أو ضمن نطاق ذلك الفرع الجديد من الدراسة اللغوية الذي يشار إليه الآن « بالتحليل الصوتي — الصرفي » أو كما يسمى أحياناً — « التغير الصوتي — الصرفي » :

morphophonemic analysis or morphophonemic change

وفي اعتقادنا أن سيبويه حين عرض للمسائل الرئيسية والأساسية في الأصوات ، إنما فعل ذلك لتفسير ظاهرة الإدغام . ولكن ظاهرة الإدغام هذه ليست إلا صورة واحدة من صور الإبدال ، كما أنها في حقيقة الأمر قضية صوتية في الأساس .

وليس النحو بأوفر حظاً من زميله الصرف من حيث ربطه بالأصوات واعتماده على نتائج البحث فيه . والذي نعلمه أن علماء العربية لم يستفيدوا إطلاقاً من الدراسات الصوتية في مناقشة ما يحتاج إلى ذلك من مسائل النحو ومشكلاته .

والسر في ذلك واضح وهو أن ما عرضوا له من بحث صوتي ليس — في جملته — من ذلك النوع الذي يمكن أن يعتمد عليه النحو ويفيد منه في تحليل مادته . لقد اقتصر هؤلاء القوم — كما هو معروف — على دراسة الأصوات (الحروف) المفردة ، وبعض الظواهر العامة التي تنتج عن اتصال هذه الأصوات بعضها ببعض في الكلمة المعينة ، وذلك كظاهرة الإدغام التي أولوها عناية خاصة . ولكنهم لم يلمسوا من قريب أو بعيد تلك الظواهر الأخرى التي تتصف بها الكلمة أو الجملة بوصفها كلاً جاء على نسق معين من التأليف الصوتي ، ومثال هذه الظواهر النبر Stress ونظام توزيعه distribution في الجملة ، والتنغيم أو موسيقى الكلام intonation . إلى غير ذلك من أنماط « التطريز الصوتي » prosodies التي يعتمد عليها النحو في تحليل بعض مسائله وتفسيرها إلى حد كبير .

فالتنغيم مثلاً عامل مهم في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة ، من إثباتية واستفهامية وتعجبية إلخ ، إذ تصاغ كل واحدة منها وفقاً للون موسيقي معين ، بالرغم مما قد تحتويه الجملة من أدوات صرفية من شأنها أن تساعد على تحديد نوعها كأدوات الاستفهام ، وصيغتي التعجب . وفي كثير من الأحيان ، يكون التنغيم وحده هو الفاصل في الحكم على نوع الجملة ،

كما يحدث ذلك مثلاً حين تخلو الجمل الاستفهامية من أدوات الاستفهام ، أو حين تكون الجملة مشتملة بالفعل على أداة استفهام . ولكنها - بحسب تعبيرهم - خرجت عن أصلها .

وهناك في النحو العربي الكثير من الأبواب التي تحتاج في تحليل مادتها تحليلاً علمياً دقيقاً إلى موسيقى الكلام وتنغيمه . من ذلك مثلاً باب الاختصاص فهناك في قولنا :

نحن العربُ أكرمُ الناسُ أخلاقاً

ينص النحاة على أن كلمة « العرب » كلمة مقصودة بالاختصاص (وليست خبراً لنحن) مستدلين في ذلك بمجىء الكلمة منصوبة . وقد يعينهم على هذا الفهم كذلك موقع هذه الكلمة ذاتها في الجملة ، حيث جاءت متلوة بلفظة « أكرم » وهي لفظة صالحة للإخبار بها في حد ذاتها ، كما أنها هي الأنسب والأوفق لأداء هذه الوظيفة في هذا الموقف بعينه . وبالرغم من صحة هذا النهج الذي نهجه هؤلاء النحاة فقد فاتهم أهم إمارات من إمارات هذا التحليل . ونعني بهذه الإمارة تلك السمات الصوتية التي يتصف بها هذا « المنطوق » utterance أو التي تتمثل أساساً في التلوين الموسيقي الذي يصاحبه ، فهذه الجملة بتحليلها السابق وفي موقفها المعين يصاحب نطقها نغمتان مختلفتان ، وإن كانتا متصلتين غير منفصلتين . النغمة الأولى تصاحب الجزء « نحن العرب » وتنتهي بانتهاء هذا الجزء . ويجب أن تكون من ذلك النوع الذي يدل على أن الكلام ناقص لم ينته بعد ، وهي ما تسمى بالنغمة « الصاعدة » rising tone . ويصاحب هذه النغمة في هذا الموقف عادة وقفة خفيفة pause ووقوع نبر قوي strong stress على كلمة « العرب » دلالة على اهتمام خاص بها . أما النغمة الثانية فتصاحب الجزء الباقي من الجملة وهي من ذلك النمط الذي يدل على انتهاء الكلام وتماه وتسمى « نغمة هابطة » falling tone . ويمكن التنبيه إلى هذه السمات الصوتية في الكتابة بوضع فاصلة [،] عقب الجزء الأول من الجملة ونقطة [٠] في نهايتها هكذا :

نحن العرب ، أكرم الناس أخلاقاً^(١) .

والتنعيم كذلك يمكن الاعتماد عليه في توجيه الإعراب وتفسير صورته المختلفة . ففي الشاهد

المشهور التالي :

(١) وضع الفاصلة هنا أدق في التعبير عن المقصود من وضع لفظة العرب بين شرطين (- العرب -) كما يفعل البعض خطأ . ذلك لأن وضع الشرطين يعني وجود سكتة خفيفة قبل لفظة العرب ، وبعدها ، وهذا لا يوافق التلقن الصحيح الذي لا يميز هذه السكتة قبل هذه اللفظة .

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

جوز النحاة أن تكون « كم » خبرية أو استفهامية ، ومن ثم جوزوا أكثر من وجه إعرابي للكلمة التالية لها وهي « عمة » وما عطف عليها وهي « خالة » . وما قدره هؤلاء النحاة من إعراب صحيح ومقبول لا تأباه قواعد اللغة من حيث هي . ولكننا بالالتجاء إلى طريقة نطق البيت نستطيع أن نحسم الأمر ونقرر ما إذا كانت « كم » خبرية فقط أو استفهامية فقط وذلك لأن اللون الموسيقي الذي يصاحب نطق البيت يختلف من إمكانية إلى أخرى ، إذ موسيقى الاستفهام غير موسيقى الأجناس الأخرى من الكلام .

وفي اعتقادنا أن تجويز الاحتمالين معاً مبنى على الصورة الكتابية للبيت ، لا على نطقه ، إذ نطقه في الموقف المعين لا يمكن أن يقع إلا على وجه واحد .
فإذا ما حدث ونطق مرة أخرى بصورة موسيقية مختلفة فقد اختلف الأمر وأصبح « البيت » بيتين من وجهة النظر اللغوية ، بسبب اختلاف الإعراب والمعنى والموقف المناسب لكل حالة كذلك .

وهناك بعض الظواهر الصوتية العامة التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه الإعراب كذلك ، من ذلك مثلاً ما نطلق عليه نحن « الفواصل الصوتية » أو ما يمكن أن يشار إليه بالوقفات والسكنات ، وفي مقدورنا أن نبين دور هذه الفواصل في مجال الإعراب بالآيات التالية :

(أ لم) : ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين .

لقد قدم علماء التفسير واللغة عدة أوجه لإعراب هذه الآيات . وسنكتفي هنا بإيراد ثلاثة منها ، مستخدمين الفواصل الصوتية في تحليلها وعلامات الترقيم اللازمة بوصفها تمثيلاً كتابياً لهذه الفواصل :

(١)

ذلك الكتاب . لا ريب . فيه هدى للمتقين .

فالآيات في هذه الحالة ثلاث ، تكون كل منها جملة مستقلة محددة بسكنتين ، واحدة سابقة وأخرى تالية لها ، وقد أشير إلى ذلك بوضع النقاط التي تفيد تمام الكلام وانتهائه . وتلخيص الإعراب حينئذ هو ما يلي :

ذلك الكتاب : جملة من مبتدأ وخبر ، والألف واللام في « الكتاب » لإفادة « الحقيقة » ، والمعنى أن ذلك هو الكتاب الكامل الحقيقي بأن يخص به اسم الكتاب لغاية تفوقه على بقية الأفراد في حيازة كمالات الجنس .

(تفسير أبي السعود ج ١ ص ١٨)

لا ريب : لا نافية للجنس ، وريب اسمها والخبر محذوف تقديره « موجود » والجملة مستأنفة مؤكدة لما قبلها .

فيه هدى للمتقين : جملة ثالثة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر هو « هدى » وللمتقين متعلق بهدى .

(٢)

ذلك الكتاب . لا ريب فيه . هدى للمتقين .
الآيات هنا ثلاث أيضاً ، ولكن تركيبها مختلف ، كما هو واضح ، ومن ثم اختلف الإعراب والمعنى كلاهما . والإعراب هنا كما يلي :
ذلك الكتاب : إعرابها كالحالة السابقة .

لا ريب فيه : جملة مكونة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وهى إما مستأنفة للتأكيد ، أو فى محل رفع خبر ثان لاسم الإشارة « ذلك » .
هدى للمتقين : هدى خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . وهذه هى الآية الثالثة .

(٣)

ذلك الكتاب لا ريب فيه . هدى للمتقين .
الآيات هنا آيتان فقط ، ويبدو الاختلاف واضحاً بينهما وبين تركيب الآيات فى الاحتمالين السابقين ، وذلك يوضحه الإعراب التالى :
ذلك الكتاب لا ريب فيه :

ذلك مبتدأ والكتاب بدل أو عطف بيان له ، و « لا ريب فيه » جملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، فى محل رفع خبر المبتدأ وهو « ذلك » . وهنا نلاحظ اتصالاً صوتياً بين جزئى الآية : « ذلك الكتاب » و « لا ريب فيه » ، وذلك - على هذا الاحتمال - لارتباط

الكلام بعضه ببعض في المعنى والإعراب معاً ، ومن هنا لم يجوز لنا أن نضع النقطة [٠] بين هذين الجزأين ، لأن النقطة في وضعها الصحيح إنما تدل على انتهاء الكلام . وتامم الكلام هنا ليس بأحد هذين الجزئين دون الآخر ، وإنما تاممه بهما كليهما .

هدى للمتين : هي الآية الثانية وتحليلها الإعرابي هو التحليل المذكور في الاحتمال (٢) السابق .

ولا يغيب عن بالنا بالطبع في هذا المجال أن نذكر حقيقة واقعة لا يمكن الغض من شأنها . ذلك أن علماء البلاغة استطاعوا أن يفيدوا من الدراسات الصوتية إفادة ظاهرة ، عند ما تكلموا عما سموه « التلازم والتنافر » بين الحروف ، وراحوا يضعون قواعد وقوانين عامة لهذين الضربين من التأليف ، حتى يكون الأمر واضحاً أمام المنشئين للكلام نثراً ونظماً . وقد حاول هؤلاء العلماء — على خلاف في مناهجهم — أن يربطوا هاتين الظاهرتين (وغيرهما) بصفات الأصوات ومخارجها وما تتسم به من مميزات أخرى ، على ما هو معروف في البلاغة التقليدية (١) :

وبالرغم من أهمية ربط علوم البلاغة بالدراسات الصوتية واستغلال حقائق هذه الدراسات في خدمة تأليف الكلام ، فإن هذا الربط وذاك الاستغلال قد وجها نحو ما نسميه بالصحة الخارجية للكلام ، تلك الصحة التي تتمثل في جودة الكلام وامتيازه مع مراعاة مطابقته لمقتضى الحال . وهذه — كما نرى — مسألة تمثل جانباً واحداً من جوانب النظر في التأليف ، بالإضافة إلى أنها تنبئ — بالدرجة الأولى — عن الذوق الشخصي والنظر الذاتي . وهما أمران لا يطمئن إليهما الدرس اللغوي الحديث ، وغالباً ما يهملهما ويرفض الاعتماد عليهما ، ومن ثم يلقى بهذه المسألة كلها إلى علم الأساليب Stylistics دون علم اللغة بالمعنى الدقيق Linguistics Proper .

فكان الأولى والأهم إذن أن يتركز استغلال حقائق الدرس الصوتي في تحليل قضايا الصحة الداخلية للتأليف وتفسيرها ، أى في دراسة قضايا الصرف والنحو ومشكلاتها ، تلك القضايا والمشكلات التي تستمد منها قوانين نظم الكلام وتأليفه على وجه صحيح صحة مطلقة .

(١) انظر مثلاً : « النكت في إعجاز القرآن » للرماني (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله أحمد ، ود . زغلول سلام ، ص ٨٧ وما بعدها ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ، والمثل السائر لابن الأثير إلخ .

أما فيما يختص بعلاقة الصرف بعلم النحو فيبدو أنها هي الأخرى غير واضحة تماماً في أذهان البعض من لغوي العرب قديمهم وحديثهم على سواء . ذلك أن هؤلاء اللغويين درجوا على مناقشة الكثير من قضايا الصرف ومسائله كما لو كانت هدفًا بذاتها ، على حين أنها في حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون بمثابة مدخل إلى دراسة النحو ومعالجة مشكلاته .

والعلاقة بين الصرف والنحو هي كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه . ولا شك أن الهدف والمقصد الأسمى إنما هو البناء الذي يستطيع الإنسان أن يفيد منه إفادة مباشرة من إيواء ووقاية ومتعة كذلك . وهذا هو حال النحو الذي يتعامل مع الجمل والكلام المنظوم المشتمل على عناصر الفهم والإفهام ووسائل ربط الإنسان بأخيه الإنسان في المجتمع . ومعنى هذا أن النحو (وهو هنا يمثل البناء الكبير) هو خلاصة البحث اللغوي على كل المستويات (وبخاصة الأصوات والصرف) وهو محورها الرئيسي الذي تدور حوله ومن أجله كل الجهود في العمل اللغوي بعامة .

وليس ننكر على كل حال أن هذا البناء ما كان له أن يتم ، بل ما كان له أن يوجد بدون المادة التي تشكله وتقيم أركانه . وهذه المادة تتمثل في مواضيع الصرف (المعتمد هو الآخر على الأصوات والمستمد منها مادته) ، ومن ثم كان لا بد من توجيه شيء كبير من الجهد لمناقشته ودراسته ، لكن لا على أساس أنه غاية في ذاته وإنما بوصفه وسيلة لغيره ، وخطوة ممهدة له .

إننا في حين نقرر في الصرف أن الاسم إما مفرد أو مثنى أو جمع مثلاً ، ينبغي في الحال أن ندرك أن هذا العمل إنما تظهر قيمته في استغلاله على مستوى العبارات والجمل حين ننظر في قواعد المطابقة بين وحدات هذه الجمل والعبارات ومدى ارتباطها ببعضها ببعض من الأفراد والثنية والجمع . ومن ثم نرى ضرورة الانتقال من الدرس الصرفي إلى الدرس النحوي مباشرة وجعلهما كما لو كانا امتداداً لشيء واحد ، أو كما لو كانا كلا متكاملًا ، وإن كانا ذا جانبيين أو مرحلتين .

وبالرغم من هذا الذي نقول فإن واقع التراث اللغوي الذي بأيدينا لا يتمشى مع روح هذا الأسلوب الذي نراه لدراسة الصرف . فهناك في هذا التراث تقابلنا بعض الآثار التي تشتت في معالجة الصرف وتنحو بمسائله نحو المناقشات الجزئية التي تتركز حول الكلمات

بوصفها ألفاظاً ، لا بوصفها أمثلة أو أنماطاً من الأمثلة ، نستطيع أن نستخلص منها قواعد عامة تخدم الباحث في التراكيب وقضايا النحو . هذا بالإضافة إلى ما يتخلل بعض الأعمال الصرفية من محاورات وافتراضات جدلية عقيمة قطعت كل صلة بين الصرف والنحو وفوتت على النحويين فرصة الإفادة من معظم ما قرر الصرفيون هذا المنهج .

ولسنا نبالغ إذا قررنا أن هذا الأسلوب في معالجة الصرف وفي إعدام ربطه بالنحو ربطاً يؤكد تكامل العلمين واعتمادهما بعضهما على بعض أشد اعتماداً وأوثق ، هذا الأسلوب يغلب اتباعه في معظم الآثار اللغوية التقليدية ، بما في ذلك كتاب سيبويه . وأعمال غيره من النابهين الذين أولوا الصرف عناية خاصة ، كالمازني وابن جني وغيرهما . والفرق بين هؤلاء العلماء في هذا الشأن إنما هو في تطبيق هذا المنهج الذي تظهر أسوأ صوره في كتاب « التصريف » للمازني وشرحه « المنصف » لابن جني .

ولم يزل هذا الأسلوب نفسه جارياً حتى الآن في مؤلفات المحدثين التقليديين ، ولم يزل الصرف يدرس في معاهدنا ومدارسنا مستقلاً عن النحو غير متصل به ، على حين تشير طبائع الأشياء ومناهج البحث الصحيح إلى ضرورة النظر إليهما متصلين غير منفصلين .

وإذا جاز لنا أن نفصل الصرف عن النحو فلنما يكون ذلك في حدود إطار ضيق لا يعدو حالتين اثنتين :

أولاهما : حالة البحث العلمي والدراسة على مستوى التخصص .

وثانيتهما : حالة التعريف بالعلم وتحديد ميادينه والتعرف على طبيعة البحث فيه .

وهناك - على كل حال - بعض اللغويين الأذكياء الذين استطاعوا أن يربطوا مادة العلمين بعضها ببعض على وجه من الوجوه وأن يفيدوا من هذا الربط بصورة ملحوظة . من هؤلاء اللغويين الزجاجي في كتابه « الجمل » .

فراه في هذا الكتاب يأتي بالمادة الصرفية ثم يستغلها في الحال في معالجة قضايا النحو ، واصلًا مناقشته بعضها ببعض على وجه يفيد وحدة العلمين . نلاحظ هذا السلوك مثلاً في باب الأفعال ، حيث يستهل الزجاجي كلامه بدراسة التقسيمات الصرفية المعهودة للأفعال ،

ثم يتبع ذلك ببحث خواص التراكيب ، فيناقش الإعراب وحالاته المختلفة التي تتصل بهذا الباب بالذات ، وقد يحوجه الأمر أحياناً إلى العودة إلى بعض مسائل صرفية أخرى ذات صلة بموضوع الدرس ، كأن يعرض مثلاً لأدوات النصب والجرم في إطار هذا الباب العام الذي أشرنا إليه . وهذه العودة قد تملحها طبيعة الموضوع وضرورة البحث فيه ، وليست من باب الفضول أو الخلط في المنهج .

أضف إلى هذا أن الزجاجي في كتابه هذا قد امتاز من زملائه اللغويين بميزتين ظاهرتين .

أولاهما : أنه حين يعرض لقضايا الصرف لخدمة النحو إنما يأتي بالقدر الملائم للمقام ولا يدخل في فضول أو استطراد ، ويتم ذلك كله بوضوح في العبارة والفكرة ، وبأسلوب ينم عن فهم وإدراك لشدة ارتباط العلمين بعضهما ببعض .

والميزة الثانية : مرتبطة بالأول ومرتبة عليها ، ذلك أن الزجاجي — لحرصه على الإتيان بالقدر الملائم فقط — لم يتورط في تلك القضايا التقليدية التي جرى أغلب الصرفيين على مناقشتها ، بالرغم مما تتضمنه من مجاوزة الواقع أحياناً ، وما يصحب مناقشتها وبجئها من تأويلات وافتراضات تعسفية بعيدة عن روح المنهج اللغوي السليم ، كما يظهر ذلك مثلاً في بابي الإعلال والإبدال .

قد يقال : إن كتاب الزجاجي المشار إليه كتاب نحو فقط ، أي ليس كتاب نحو وصرف . ولكن هذا القول غير دقيق ، إذ الكتاب ينتظم دراسة صرفية نحوية متكاملة من وجهة نظر صاحبه ، وإن كانت المسائل النحوية (فيما لو أفردت وعزلت عن صاحبها — وهذا أمر غير مرغوب فيه) — تمثل الجزء الأكبر من البحث . وهذا مسلك في حد ذاته جيد ، إذ إذ النحو هو مقصد هذه الدراسة وهدفها ، فيما نعتقد ، لأن النحو هو قمة الدراسة اللغوية وهو تجسيد لقواعد اللغة في عمومها ، من قواعد صوتية وصرفية ونحوية . ومعالجة الصرف أو الأصوات في مثل هذه الأعمال إنما تكون على أساس أن هذه المواضيع وسيلة لا غاية : وسيلة لخدمة النحو ودراسة قضاياها .

وهذا هو ما سلكه الزجاجي في هذا الكتاب بالفعل ، إذ اقتصر على تلك المسائل الصرفية التي تخدم النحو ، والتي تعد مدخلاً طبيعياً إليه .

ومع هذا ، فإن الزجاجي خانه التوفيق أحياناً في تطبيق هذا المنهج ، حيث نراه من

وقت إلى آخر يبدو كما لو كان غير مدرك لمعنى العلاقة بين الصرف والنحو : إذ نجده في بعض المواقف يبدأ بقضايا النحو مناقشاً إياها مع استخدام المادة الصرفية ومصطلحاتها ، ثم يعود بعد هذا إلى إيراد هذه المادة الصرفية ومصطلحاتها . وكان الواجب أن يعكس الترتيب كما يقضيه منطق البحث .

ونلاحظ كذلك أن كتاب الزجاجة المشار إليه قد اتبع في ترتيب أبوابه وموضوعاته ترتيباً يخالف المتقدمين والمتأخرين على سواء . وهو ترتيب لم يتضح لنا أساسه ولم تظهر لنا فلسفته بعد .

والزجاجة كغيره من اللغويين تناول الأصوات تناولاً موجزاً . ولم يتناولها لذاتها وإنما بوصفها وسيلة للدخول في موضوع الإدغام وخدمة مشكلاته . وكان الزجاجة واضحاً في هذا القصد ، حيث درس الأصوات تحت باب الإدغام . ويبدو من مسلكه أنه لولا الإدغام ما عرض لهذه الأصوات ألبتة . وتدلل على هذا الذي نقول عبارة الزجاجة نفسه . فبعد أن يعقد الباب بعنوان « الإدغام » يقول : « فأول ذلك معرفة مخارج الحروف ومراتبها وتقاربها وتبانيها ومهموسها ومجهورها وسائر ذلك من أنواعها » (١) .

وهو في هذا يسلك مسلك غيره من اللغويين الذين — بالرغم من جودة ما أتوا به — لم يحاولوا ربط الأصوات بمواضيع أخرى ذات أهمية كبرى في مجال الصرف والنحو معاً . على أن الزجاجة فاق زملاءه اللغويين وامتاز منهم في هذا الشأن بالتعرض لقواعد المحاء والإملاء ، وهي مسائل تدخل في نطاق علم الأصوات ولا شك (٢) .

(١) انظر : الجمل للزجاجة ، تحقيق ابن أبي شنب الأستاذ بكلية الجزائر ، ط ٢ (باريس ١٩٥٧) .

(٢) ولكتاب « الجمل » للزجاجة وجه حسن آخر يتعلق بطريقة عرض المادة وتحليلها وبمنهج في التأليف وأسلوب الصياغة . وقد أشار إلى شيء من هذا الدكتور عبدالفتاح شلي في كتابه « أبو علي الفارسي » ، حيث يقول : « أسلوب الزجاجة في الجمل سهل سجع ، لا تعقيد فيه ولا تنوء ، ولا أثر للعلل النحوية أو التذليل المنطقي فيه » . ثم يقول : « وفي آخر أراه أرضى الناس عن كتاب الجمل ، ذلك لأنه كتاب جامع للقواعد النحوية والصرفية في إيجاز يمدى على المبتدئين والمنتهين جميعاً : يعطيك القاعدة العامة في جمل بعيدة عن تأويلات المتأولين وفي أسلوب سهل لا ترى فيه عوجاً ولا أمثاً من تعقيدات المعقدين ، وققريريات الحاة والتجوزات المشهورة عنهم في المسألة الواحدة حتى لتخفى الضوابط وتشعب المسالك . ويظهر أنه قصد قصداً إلى التيسير على شدة الغريبة ، فسمى كتابه « الجمل » . وفي تلك التسمية إجماع بالاختصار والتركيز معاً » . ويؤكد الدكتور شلي مزاي هذا الكتاب حين يقارن بينه وبين كتاب آخر للزجاجة (هو الإيضاح في علل النحو) ، حيث يقرر : « وإذا كان الزجاجة قد التزم المنطق . . . في كتابه « الإيضاح في علل النحو » فإن الزجاجة قد ترك المنطق جملة في كتابه الجمل . فقد أدخل هذا الكتاب من المنطق ومسائله وأقيسته وقضاياه وبراهينه وتعليقه وتذليله خلواً يكاد يكون تاماً » .

السكاكى وابن جنى :

وهناك عالمان جليلان يجدر بنا أن نشير إليهما إشارة خاصة في هذا المجال : مجال العلاقة بين فروع علم اللغة ، وهذا السكاكى وابن جنى .

فلاحظ أن السكاكى يدرك أن هناك رابطة وثيقة وعلاقة متينة بين هذه الفروع ، وهو يشير إلى ذلك أكثر من مرة ، حيث يقرر أن تمام هذه العلوم إنما يعتمد على ربطها بعضها ببعض . فهو يذكر مثلاً أن تمام الصرف في دراسة الأصوات ، وأن النحو لا يستغنى عن الصرف .

أما بالنسبة للنحو فقد قررنا أن النحو أساس لتأليف الكلام لمجرد الصحة ، وأن علم المعاني يرتبط به من حيث إنه يبحث في الجملة كالنحو وإن كان على مستوى فوق مستوى الصحة المجردة . وفي نظر السكاكى يعد علم البيان شعبة من علم المعنى .

هذا الذى يقوله السكاكى صدق وحق ، ولكننا نلاحظ أن السكاكى لم يفد الاستفادة المبتغاة من تلك الأسس الجملية التى وضعها . ويبدو من جملة كلامه أنه اكتفى بهذا الأسلوب النظرى ، ولكنه لم يشأ - أو لم يستطع - أن يطبق نظريته هذه عند مناقشة قضايا هذه الفروع .

فبالنسبة للأصوات اكتفى هذا العالم الجليل بعدها المادة الخام لتأليف المفردات ، ولكنه لم يستخدم مادته الصوتية في معالجة أى قضية صرفية أو نحوية ذات بال . وكل ما أفاده من دراسة الأصوات هو استغلال حقائقها وخواصها في الكلام على موضوع يحلو لكثير من البلاغيين أن يعرضوا له ، هو موضوع « التلاؤم والتنافر » في الحروف .

وحين عرض السكاكى للصرف ركز على نقاط تأتى في الدرجة الثانية من مباحث الصرف الحقيقية ، بل إن بعض المحدثين يرى إخراجها من هذا الفرع نهائياً . هذه النقاط تتمثل في قضايا الاشتقاق بأنواعه وما يرتبط بها من البحث في اللفظة المفردة ، بوصفها لفظة ، لا بوصفها لفظة ذات وظيفة صرفية يظهر أثرها في الجملة .

وبالرغم من أن السكاكى نص على وجود علاقة وثيقة بين النحو والمعاني ، نراه يفشل تماماً في تطبيق هذا القول ، إذ نراه في المناقشة والدرس يفصل بين العلمين فصلاً واضحاً ، ويفرق بينهما تفريقاً عجيباً بالرغم من اشتراكهما في البحث في الجملة . فعنده أن النحو دراسات في علم اللغة

يختص بالصحة المجردة ، وهذه منزلة لا قيمة لها في نظره ، إنها « بمنزلة أصوات الحيوان » عنده ، على حين يرى أن علم المعاني هو صاحب المنزلة السامية لأنه يبحث في مطابقة الجملة للمقام وفي هذا تتفاوت الأقدار .

وكان الأجدر بالسكاكي أن يحاول ربط العلمين بعضهما ببعض في التطبيق كما نص هو على ذلك من الناحية النظرية . فالنحو والمعاني يشكلان علماً متكاملان نستطيع أن نسميه علم التراكيب ، وهذا هو الاسم التقليدي في الدراسة اللغوية الغربية .

على أن مطابقة الكلام للمقام لا تتم ولا يمكن أن تتم إلا بعد مراعاة قواعد النحو ، وهذا ما أدركه العبقري اللغوي عبد القاهر الجرجاني . والسكاكي نفسه لم يستطع أن يفلت من هذه الحقيقة ، فزاه من وقت إلى آخر يلجأ إلى قواعد النحو لتوضيح أو تفسير قاعدة أو فكرة ترتبط بعلم المعاني .

أما ابن جني فقد عرض لكثير من وسائل الأصوات والصرف والنحو (وغيرها) في آثاره ، وعلى الأخص في كتابه الموسوم « بالخصائص » ، كما تناول قضايا صوتية مهمة متنوعة في كتابه « سر صناعة الإعراب » وعرض في أثناء هذا التناول لكثير من مشكلات الصرف والنحو أحياناً .

وبالرغم من هذا التناول لهذه الفروع في هذه الآثار لا نستطيع القول بأن ابن جني ربط هذه الفروع بعضها ببعض على الوجه السليم ، أو أنه استخدم نتائج الفرع السابق في إلقاء الضوء على مسائل الفرع اللاحق له .

إن ابن جني في الخصائص يعرض لنوعين رئيسيين من قضايا اللغة .

النوع الأول يتمثل في الكلام على تلك المسائل العامة التي يناقشها بعض الدارسين على أساس أنها نوع من المدخل إلى دراسة المادة اللغوية ذاتها أو بوصفها خطوات على الطريق إليها . وهذه دراسة لها أهميتها ولا شك ، وكثيراً ما تعين الباحث على إلقاء الضوء على مشكلاته اللغوية الحقيقية . ولكننا هنا نلاحظ أن ابن جني كثيراً ما يخلط هذه المسائل العامة بعضها ببعض ويستطرد منها -- دون ضرورة أو حاجة تدعو إلى ذلك -- إلى موضوعات من أنواع شتى ، صرفية ونحوية ، بل صوتية كذلك . وهكذا تختلط المادة بعضها ببعضها إلى درجة أن الإنسان تصعب عليه متابعة مناقشته أو الوقوف على الموضوع الأساسي والأصلي في هذه المناقشة .

أما النوع الثانى من القضايا التى عرض لها ابن جنى فى خصائصه فهى أشبه ما يكون بمناقشة المنهج أو الاتجاه الفكرى الذى يتبناه ابن جنى فى بحوثه ودراساته اللغوية ، أو قل — إن شئت — إنه نوع من فلسفة البحث اللغوى . ثم يحاول من آن إلى آخر أن يوضح آراءه أو أن يبرهن على صحتها بمناقشة مسائل لغوية متنوعة ، صوتية وصرفية ونحوية وغيرها .

وفى هذا النوع الثانى كذلك نلاحظ أن الاتجاه السائد عند هذا الدارس العظيم هو الاستطراد والانتقال من مشكلة إلى أخرى لأدنى مناسبة ، بل بدون مناسبة واضحة أحياناً . والأسلوب الغالب فى أعمال ابن جنى هو حشد المادة والإلقاء بها أمام القارئ يستخلص لنفسه منها ما يشاء ويترك ما يشاء .

وبالنسبة لموضوعنا هذا ، وهو البحث عن مدى الصلة بين فروع علم اللغة نستطيع أن نقرر فى إيجاز أن ابن جنى لم ينجح فى ربط هذه الفروع بعضها ببعض ربطاً يوحى بوحدةها أو تكاملها ، كما أنه لم يوفق — فى أكثر الأحيان — إلى استغلال مادته العديدة فى خدمة بعضها البعض الآخر .

وحقيقة الأمر أن المنهج الغالب على ابن جنى فى خصائصه هو حشد أمثلة صوتية وأخرى صرفية وثالثة نحوية بعضها مع بعض وخلق ذلك كله بنماذج مختلفة من البحث اللغوى العام ، كالكلام على الظواهر اللهجية واللحن واللغة ونشأتها إلخ . . . دون أن يربط بعضها ببعض برابط منطقي يقوده فى الحال إلى تأسيس علم واحد يجمع هذا الشتات العجيب من القضايا ، ويخضعها لمنهج عام يتبع فى دراستها ومناقشتها .

ومثل هذا الذى نقوله هنا ينطبق على أسلوب ابن جنى فى أثره الجليل « سر صناعة الإعراب » . إننا لا ننكر عبقرية الرجل فيما جاء به هناك وناقشه من مسائل صوتية ذات خطر وبال ، وبخاصة تلك المقدمة الرائعة التى قدم بها بقية فصول الكتاب . كذلك لا يمكن أن نقلل من شأن المسائل الصرفية التى أوردها متناثرة هنا وهناك فى ثنايا مناقشاته . ولكننا — مع ذلك — نأخذ على هذا الباحث أنه لم يستطع رؤية الخيط الدقيق الذى يصل الأصوات بالصرف ، ومن ثم لم تتح له فرصة الربط بين العلمين بصورة تعينه على فهم قضاياها ، والاتجاه الغالب فى هذا الكتاب (باستثناء المقدمة التى قصرت على الأصوات) هو الانتقال من الأصوات إلى الصرف (والنحو أحياناً) من باب الاستطراد ، لا من باب ترتيب الحقائق ترتيباً منطقياً من شأنه أن يقود إلى نتائج واضحة محددة .

المصطلحات اللغوية

وهذه نقطة ثانية يظهر فيها الخلاف بين العرب القدامى والدارسين المحدثين ، وهي في الوقت نفسه ذات ارتباط وثيق بالنقطة الأولى ومرتبطة عليها .

لقد أدى عدم إدراكهم لنوع العلاقة بين فروع الدراسات اللغوية إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات ذات المفهومات الغامضة ، أو المتداخلة بعضها مع بعض أو المترادفة في معانيها ، على بعض فروع هذه الدراسات بصورة تنبئ عن خلط واضطراب في تحديد مفهومات هذه الفروع .

من أشهر هذه المصطلحات تلك المصطلحات التي يأتي ذكرها في معظم المناقشات اللغوية التي لا تختص بفرع دون فرع ، والتي تلي نظرات عاجلة أو متأنة على الدرس اللغوي بعامته . من ذلك مثلاً :

اللغة — متن اللغة — علم اللغة — فقه اللغة — علم العربية — علم الأدب — العلوم اللسانية علوم اللسان العربي إلخ .

اللغة :

ربما يكون هذا المصطلح هو الأشيع ذكراً والأقدم تاريخياً والأكثر إطلاقاً على هذا الضرب من الدراسة التي تختص بالبحث في « أحوال المفردات من حيث جواهرها وموادها » ومعنى هذا أن المصطلح « اللغة » (أو لغة بالتنكير) أصبح عندهم ذا مفهومين مختلفين :

الأول : اللغة بمعنى الكلام الإنساني الذي يشكل مادة الدراسة اللغوية كلها Language والثاني : فرع من فروع الدرس اللغوي ، أو علم يختص ببحث المفردات وأحوالها على نحو ما يجري في المعجمات ونحوها^(١) .

وقد يضيفون إلى هذا المصطلح أحياناً كلمة « متن » أو « علم » ، فيصبح المفهوم أضيق ، وأضيق مما يحتدله الإطلاق الأول ، وتصبح المصطلحات حينئذ ثلاثة ، هي : « اللغة » ، « متن اللغة » ، « علم اللغة » ، وقد سبقت كلها بمعنى واحد وأطلقت كذلك على مسمى واحد ، كما يفهم من كلامهم .

(١) وقد يزيد بعضهم معنى ثالثاً ، فيستعمل المصطلح « اللغة » بمعنى العلم الباحث في كل فروع اللغة العربية أو ما يسمونه أحياناً « علوم الأدب » . انظر : الملاحظة (٢) ص ٤٢ .

والمشهور في التراث اللغوي القديم (وكذلك في أعمال التقليديين من المحدثين) استعمال هذه المصطلحات الثلاثة استعمال المترادفات ، وإطلاقها — بدون تفريق — على ذلك اللون من الدراسة التي تعنى بالنظر في المفردات من حيث جمعها وترتيبها على وجه من الوجوه ، ومن حيث ارتباطها بمدلولاتها في الخارج والواقع .

ومعنى هذا أن ميدان هذا العلم أو هذا الفرع اللغوي المسمى بهذه المصطلحات الثلاثة إنما هو البحث في الثروة اللفظية للغة وما يتبعها من مشكلات تتعلق بأصولها أو معانيها ، ويتمثل ذلك في المعاجم بكل أنواعها وما شاكلها من رسائل وكتيبات لغوية تعنى بخصر طائفة من المفردات ذات الموضوع الواحد أو الموضوعات المتشابهة .

وربما تنضح هذه الوظيفة ويتحدد إطارها العام من هذا النص الذي ساقه لنا صاحب المواهب الفتحية في هذا الشأن. يقول : « واعلم أن التأليف في علم اللغة مبنى على أسلوبيين : لأن من العلماء من يذهب من جانب اللفظ إلى المعنى بأن يسمع لفظاً ويطلب معناه ، ومنهم من يذهب من جانب المعنى إلى اللفظ . وقد وضعوا لكل من الطريقتين كتباً . فمن وضع بالاعتبار الأول فطريقه في حروف التهجي جعل أواخرها أبواباً وأوائلها فصولاً ، كالجوهري في الصحاح ومجد الدين في القاموس وابن مكرم في اللسان ، أو بالعكس كابن فارس في المجمل والمطرزي في المغرب . ومن وضع بالاعتبار الثاني جمع الأجناس بحسب المعاني وجعل لكل جنس باباً كالزنجشري في قسم الأسماء من مقدمة الأدب (ومنهم من يعتبر الأول والثاني وما يثلثهما كالفيومي في المصباح) » .

ويقرب من هذا المفهوم للمصطلح « علم اللغة » ما نقله صاحب المواهب أيضاً عن المولى أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ، حيث يقول هذا الأخير : « علم اللغة علم باحث عن مدلولات جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصي وعما حصل من تركيب كل جوهر وهيئاتها الجزئية على وجه جزئي وعن معانيها الموضوعية لها بالوضع الشخصي » ^(١) .

و « علم اللغة » عند صاحب المواهب الفصحية يرادف « اللغة » ، و « متن اللغة » فلا

(١) المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية للشيخ حمزة فتح الله ج ١ ص ٢١ - ٢٢ .

فرق بينها عنده ، كما يدل على ذلك قوله : إن « اللغة كما تطلق على العلم الباحث عن جواهر المفردات ، تطلق كثيراً على العلم الباحث عن اللفظ الموضوع مطلقاً ، وهو شامل لجميع فنون الأدب ، فللتخصيص على المراد زيد لفظ المتن ^(١) ، أى متن اللغة .

وأحياناً يضيف هذا الدارس نفسه أحد المصطلحين إلى الآخر ، كما جمع مثلاً بين « علم » و « متن » في تسمية واحدة تتمثل في مصطلح جديد هو « علم متن اللغة » . يقول : « اعلم أنه يقال لعلم اللغة علم متن اللغة بزيادة لفظة « متن » لأن اللغة قد تطلق على ما يشمل جميع أقسام اللغة العربية ، وإضافة « العلم » إليه للبيان . وإنما سمي متن اللغة لكونه أصلاً لما عده والمراد هو علم متن اللغة ^(٢) .

واستعمال المصطلحات الثلاثة : لغة ، متن اللغة ، علم اللغة . بمعنى واحد أمر مشهور في الدرس اللغوي القديم ، كما جرى عليه كذلك بعض المحدثين التقليديين .

فهذا أحمد بن فارس في كتابه الصحاح يستعمل المصطلح الثالث « علم اللغة » ويعنى به العلم الباحث في المفردات على الوجه الذى أشرنا إليه . ولنا نستطيع أن نفهم منه ما قد يراه البعض من أن ابن فارس يعنى به علماً أوسع مفهوماً وأشمل دلالة على وجه يقرب من المفهوم الحديث لهذا الاصطلاح (انظر فيما بعد) . ذلك لأن سياق الكلام يمنع هذا التفسير ولأن ابن فارس استعمله بحيث يتناظر ما سماه « علم العربية » ويقصد به النحو ^(٣) ، والنحو — كما هو معروف — أحد فروع علم اللغة ، بالمعنى الحديث . ويشبهه في هذا الاتجاه ذاته صاحب المزهري حيث يقول : « والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية وموضوع علم اللغة أشياء جزئية وقد اشتركا معاً في الوضع ^(٤) » .

أما السكاكي فكان أوضح من صاحبه في هذا الشأن ، إذ جعل « علم اللغة » مساوياً في المدلول « لمتن اللغة » و « اللغة » . يقول في المفتاح : « وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ، ما رأيته لا بد منه » أما أنواع الأدب الرئيسية عنده فهي أربعة : الصرف والنحو والمعاني والبيان . وهذه الأربعة تمثل جانباً من الدرس يختلف تماماً عن

(١) المواهب الفتحية ٢١/١ . ونلاحظ أنه في هذا النص استعمل المصطلح « اللغة » في معنيين ، أولهما ما يرادف « علم اللغة » بالمعنى السابق شرحه ، والثاني معنى واسع يشمل كل علوم اللغة العربية أو ما سماه هو « فنون الأدب » (وهناك بالطبع معنى ثالث وهو المعنى العام للغة بمعنى الكلام الإنساني أو المادة اللغوية نفسها) .

(٢) السابق ص ٢٠ .

(٣) الصحاح لابن فارس ص ٣١ .

(٤) المزهري للسيوطي ٤٣/١ .

جانب « علم اللغة ». يقول : « وإنما أغنت هذه (يقصد العلوم الأربعة المذكورة) لأن ماثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة : المفرد والتأليف وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له . وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم ^(١) » .

ولم يخرج ابن خلدون عن هذا الإطار العام في استعمال هذه المصطلحات ، إذ نراه — في مقدمته — يستعمل المصطلحين « اللغة » و « علم اللغة » بمعنى واحد ، وهو ذلك المعنى الذى يشاركهما فيه المصطلح الثالث « متن اللغة » ، الذى نص أكثرهم على اختصاصه بالبحث فى الثروة اللفظية ومشكلاتها ^(٢) .

ولم يقتصر الأمر فى استعمال هذه المصطلحات الثلاثة بهذا المفهوم على الدرس اللغوى القديم وما تلاه فى عصور مختلفة ، بل لم نزل نلاحظه فى آثار بعض المحدثين وأعمالهم اللغوية منها وغير اللغوية ^(٣) ، غير ناظرين إلى ما يستتبعه هذا الاستعمال من غموض ، وما ينطوى عليه من تساهل . وهذا التساهل — وإن صح قبوله فيما مضى حيث كانت المصطلحات تطلق بدون تحديد واضح لمفهوماتها — لا ينبغى الأخذ به الآن . حيث استخدمت مناهج جديدة للبحث اللغوى ، تأبى الخلط فى المصطلحات وترفض التحديد السطحي لمفهوماتها .

وإذا كان لنا من رأى نبديه فيما يتعلق بهذه النقطة فهذا موجزه :

لتبقى للقدماء مصطلحاتهم ولتظل بمفهوماتها التى حددوها . فهذا تراث لا ينبغى تزيفه أو اطراحه . ولكن علينا أن نعى المقصود مما حددوا وقرروا فى هذا الشأن . وأن ندرك أن هذه المصطلحات الثلاثة تستعمل على سبيل الترادف بينها فى هذا التراث اللغوى ، وأنها جميعاً لا تعنى أكثر من كونها تطلق على أسلوب من أساليب الدرس اللغوى يوجه فى الأساس نحو الثروة اللفظية بوصفها مفردات ذات دلالات جزئية ، لا بوصفها صيغة أو وحدات ذات دلالات نحوية فى التراكيب . ودراسة المفردات على هذا النحو تتمثل — بالدرجة

(١) مفتاح العلوم للسكاكى . والمقصود « بالنظم » هـ « نظم الشعر » لا النظم بالمعنى المعروف عند عبد القاهر الجرجاني .

(٢) انظر : مقدمة ابن خلدون ج ٣ ص : ١٢٥٤ ، ١٢٥٨ ، تحقيق : د . عبد الواحد وافي .

(٣) انظر : أطوار الثقافة والفكر ج ٢ ص ٣٧ وما بعدها للأستاذ على الخندى وزملائه ، حيث يستعملون المصطلحين « متن اللغة » و « علم اللغة » بالمعنى الذى قرره السابقون ، بل يطلقون المصطلح « فقه اللغة » أو « علم فقه اللغة » أيضاً على هذا المعنى نفسه .

الأول - في المعجمات وما إليها من تلك الرسائل اللغوية التي تعنى بجمع طائفة (أو طوائف) من المفردات ودراستها بوجه يشاكل ما يجري في هذه المعجمات .

أما في المحيط الثقافي الحديث فينبغي قصر الاختيار على المصطلح « متن اللغة » ، وحده دون مرادفيه وإطلاقه - إن أردنا - على هذه الدراسة الموجهة نحو المفردات وحدها . ويجوز بضرب من التسامح والتساهل استعمال المصطلح الآخر « لغة » بهذا المفهوم ذاته ، على شريطة أن يدرك الدارس أن هذا المصطلح نفسه تنقصه الدقة اللازمة للمصطلحات العلمية ، وذلك بسبب إطلاقه على ثلاثة معان مختلفة في جملة التراث اللغوي عند العرب^(١) . هذه المعاني هي :

١ - اللغة بالمعنى المعروف ، أي الكلام الإنساني الذي يشكل مادة الدراسة اللغوية كلها .

٢ - علوم اللغة على اختلاف ضروبها وألوانها . وكثيراً ما يحدث الخلط بين هذين المعنيين عند الدارسين .

٣ - دراسة الثروة اللفظية أي المفردات على الوجه المشار إليه سابقاً .

ولقد أدى هذا الاستعمال المختلف الوجوه لهذا المصطلح إلى شيء من الخلط وعدم الوضوح أحياناً في التطبيق . فكثيراً ما تقابل بهذا المصطلح معطوفاً عليه علوم لغوية أخرى على وجه يصعب معه أحياناً إدراك المراد والمقصود به . فهناك مثلاً في مقدمة ابن خلدون نجد فصلاً معقوداً باسم « علوم اللسان العربي »^(٢) ، ثم يأخذ هذا العالم الجليل في بيان أركان هذه العلوم فينص على أنها أربعة هي : « اللغة والنحو والبيان والأدب » . فالمصطلح « لغة » فيما لو أخذ منعزلاً عن سياق الكلام في الموضوع كله جاز تفسيره بأى من المعاني الثلاثة المشار إليها سابقاً . ولكن القراءة الفاحصة للمناقشة التالية تفيد أن المقصود به هو « متن اللغة » .

ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة بحوث لغوية تحمل عناوين تتنظم هذا المصطلح اللغوي وغيره . منها : « اللغة والنحو بين القديم والحديث » ، و « من قضايا اللغة والنحو » ، وغيرهما كثير . وهنا بعد قراءة هذه البحوث ونحوها يصعب على المرء أن يقرر بسهولة ما إذا كان

(١) وقد يطلق على غيرها ، كإطلاقه على اللهجة أو أسلوب الكلام إلى غير ذلك من المعاني .

(٢) الجزء الرابع من هذه المقدمة . تحقيق الدكتور وافي .

العطف عطف مغايرة أو عطف الخاص على العام . وعلى الأول يكون المقصود باللغة الثروة اللفظية وما إليها مما يسمى « من اللغة » كذلك ، وعلى الثانى يكون المراد به اللغة فى عمومها أى ذلك المحصول اللغوى بكل مظاهره وخواصه : صوتية أو صرفية أو نحوية . وإذا صح أن هذا التفسير الثانى هو المعنى فى هذين الأثرين بالذات فقد كان الأولى بصاحبيهما فى نظرنا الاقتصار على لفظ « اللغة » ، إذ هو بهذا المعنى الذى أوردناه يصدق على النحو وعلى غيره من الفروع التى تختص بالنظر فى اللغة . أما أن التفسير الأول هو المقصود فإن المادة التى تنتظمها هذه البحوث وأضرابها لا تؤيده ولا تصلح مسوغاً له .

على أن بعض اللغويين العرب يستعمل المصطلح « لغة » وما تصرف منه استعمالاً دقيقاً ، ويضعه فى الموضع الذى يفيد مقصود الباحث أو الكاتب بدقة ووضوح . من ذلك مثلاً ما جاء به صاحب الزهر محاولاً التفريق بين ما سماه « اللغوى » ، « النحوى » حيث يقول : « وقال عبد اللطيف البغدادى فى شرح الخطب النباتية : اعلم أن اللغوى شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه . وأما النحوى فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ، ويقيس عليه ، ومثاله المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث يرمته ، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه ^(١) . فى هذا النص قد جاء المصطلح « اللغوى » (منسوباً إلى اللغة) واضح المفهوم والدلالة ، بحيث تخرج المفهومات الأخرى من القصد .

ومهما يكن من أمر ، فما زلنا ننصح الباحثين بعدم الاستعمال المصطلح « اللغة » وما تصرف منه هذا الاستعمال الضيق ، بمعنى إطلاقه على دراسة المفردات وما شابه ذلك ، ونرى وجوب قصره على المعنى العام المعروف وهو الكلام الإنسانى فى عموم Language وبهذا يكون الاصطلاح « اللغوى » أعم فى المفهوم وأشمل فى المضمون مما تعارف عليه التقليديون ، فيعنى حينئذ كل من اشتغل باللغة ونظر فى أى جانب من جوانبها ، سواء أكانت هذه الجوانب صوتية أو صرفية أو نحوية و تتعلق بالثروة اللفظية ومفردات اللغة .

أما المصطلح « علم اللغة » (ثالث المصطلحات التى يطلقونها على دراسة الثروة اللفظية وما إليها) فلا يجوز الآن بحال من الأحوال إطلاقه على هذه الدراسة الجزئية الضيقة ، إذ قد

أصبح هذا الاصطلاح في العرف الحديث ذا مفهوم واسع شامل، يضم كل الفروع الدراسية التي تتناول اللغة من أي جانب شئت. ومن هذه الفروع « اللغة » أو « متن اللغة » بالمفهوم الذي رأوه لهذين المصطلحين، ومنها كذلك الأصوات والصرف والنحو، وغيرها من الفروع التي سبقت الإشارة إليها (انظر ص ٩ - ١٤).

وإذا جاز لنا أن نوافق القدامى على إطلاق هذه المصطلحات الثلاثة (لغة ، متن لغة ، علم لغة) على هذا المدلول الضيق من البحث (وهو النظر في المفردات) فإنه لا يجوز لنا بحال أن نوافقهم على سلوكهم نحوه من جعلهم إياه كما لو كان شيئاً منفصلاً عن بقية علوم اللغة ، أو كما لو كان ذا طبيعة وموضوع يختلفان عن طبائع هذه العلوم ومواضيعها .

إن هذه العلوم جميعاً (ومن ضمنها ما سموه « اللغة » وما يرادفها) : كل لا يتجزأ ، ذو موضوع واحد ، هو الكلام الإنساني . وكل واحد من هذه العلوم أو الفروع إنما يختص بالنظر في هذا الكلام من زاوية معينة ، وحصيلة عملها كلها هو الدرس اللغوي في عمومته ، والذي ينبغي أن نطلق عليه حينئذ التسمية الحديثة « علم اللغة » linguistics .

لهذا لم يكن من الدقة في شيء أن يعتمد بعضهم كالسكاكي مثلاً على إخراج « علم اللغة » أو ما سماه هو « نوع اللغة » وعزله عما أطلق عليه « أنواع الأدب » ، كما يتبين ذلك من قوله : « وقد ضمنت كتابي وهذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا مد منه ^(١) . ذلك لأن « علم اللغة » بمفهومهم لا يعدو أن يكون جزءاً من كل . هذا الكل يتشمل في جميع علوم اللغة التي أطلق عليها السكاكي « أنواع الأدب » .

أما بقية المصطلحات التي يغلب إطلاقها في هذا المجال والتي سبق أن أشرنا إلى بعضها فلما مضى (ص ٣٩) فهي أوضح من سابقتها في المفهوم وأكثر تحديداً في معناها . ولكن كثرتها وإطلاق بعضها على سبيل الترادف قد يوقع الإنسان في لبس أحياناً .

فقه اللغة :

مصطلح يشيع ذكره في القديم والحديث على سواء . أما في القديم ، فالمفهوم من بحثهم أنه يطلق على دراسة أوسع من تلك التي خصصوا لها المصطلحات الثلاثة السابقة : اللغة ، متن اللغة وعلم اللغة .

إن هذا المصطلح في القديم اسم لبحوث من أنواع شتى وضروب مختلفة ولكن يمكن حصرها في نوعين رئيسيين :

أولهما : يشمل ما يسمى « متن اللغة » ، وهو البحث في الثروة اللفظية على نحو ما يجري في المعجمات وما إليها ، بالإضافة إلى بحوث تتعلق بالمفردات ومشكلاتها العامة ، أي لا من حيث معانيها فقط ، بل من حيث ما يتصف به من سمات فرعية كالأصالة أو عدمها ، وكالترادف والاشتراك اللفظي والمجاز والحقيقة والنحت والاشتقاق (غير الصرفي) وما إلى ذلك من كل ما له صلة بها ، بوصفها مفردات لا صيغاً صرفية أو وحدات في تركيب الجملة . وربما يطلق بعضهم على هذا المفهوم نفسه المصطلح « علم اللغة » ، كما نقل ذلك صاحب المواهب الفتحية عن بعض الدارسين ، حيث يقول : « وقال العلامة شمس الدين الأصفهاني في إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد ما نصه : القول في علم اللغة ، وهو علم بنقل الألفاظ الدالة على المعاني المفردة وضبطها وتمييز الخاص منها بذلك اللسان من الدخيل فيه ، وتفصيل ما يدل على الذوات مما يدل على الأحداث وما يدل على الأدوات . وبيان ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها وأصنافها مما يدل على الأشخاص ، وبيان الألفاظ المتباينة والمترادفة والمشاركة والمتشابهة »^(١) .

النوع الثاني : يطلق فقه اللغة على تلك الدراسات العامة التي تعد مقدمة للعلوم أو ممهدة لها ، أو التي يعرض لها الدارس لما في مناقشتها من فائدة في توضيح حقائق العلم أو إلقاء الضوء على بعض مسائله .

ويتمثل هذا النوع الرئيسي في تلك القضايا العامة ، كالكلام على اللهجات ، فكرة الصواب والخطأ في اللغة ، وظيفة اللغة ، أي اللغة ونشأتها ، مصادر اللغة ، التعليل ، القياس إلخ .

(١) المواهب الفتحية ج ١ ، ص ٢١ - ٢٢ .

ومثال هذين النوعين مجتمعين أو منفردين ما جاء من دراسات وبحوث في خصائص ابن جني والصاحبي لابن فارس وفقه اللغة للثعالبي ، وشفاة الغليل فيا في كلام العرب من الدخيل للخفاجي ، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، والمعرب للجواليقي ، وكل كتب اللحن والتصويب للغوي .

وقد يضاف إلى هذين النوعين نوع ثالث مرتبط بهما ، وهو دراسة هذه الآثار المذكورة وربطها ، أو رجال اللغة بصفة عامة .

أما في الحديث فلم يزل « فقه اللغة » يعنى البحث في هذه القضايا وأضرابها غير أن بعض الدارسين يخلطون بينه وبين علم اللغة بالمفهوم الجديد ، فيطلقونها في مناقشاتهم كما لو كانا مترادفين ، وهو خلط واضح .

فقه اللغة بمفهومه القديم أو الحديث لا يعدو أن يكون حلقة من حلقات الدرس في علم اللغة ، وبهذا يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بهذا المصطلح العام (علم اللغة) الذي يجرى تطبيقه الآن على أى نوع من أنواع الدرس اللغوي . ولكننا بالرغم من ذلك لا نرى ما يمنع من الاحتفاظ بالمصطلح « فقه اللغة » لارتباطه بتاريخ طويل وتقاييد ممتد عبر القرون في الدرس اللغوي العربي والسامى بوجه عام . وهذا الجواز مشروط بقصر مفهومه على الدراسات السابقة ذكرها ، وبعدم الخلط بينه وبين ذلك الإطار الأعم والأشمل وهو علم اللغة ، فالعلاقة بينهما علاقة العموم والخصوص ، وليست علاقة الترادف .

علم العربية :

وهو المشهور إطلاقه في القديم على ما سمي « النحو » فيما بعد ، وقد ظل محتفظاً بهذا المفهوم في كثير من الآثار اللغوية ، كما يظهر مثلاً في كتاب الصاحبي لابن فارس . على أن بعض الدارسين المتأخرين كالشيخ حمزة فتح الله يجعل هذا المصطلح مرادفاً لما سماه « علم الأدب » بالرغم من أن الفصل المخصص لدراسة هذا العلم معقود بعنوان « في العلوم العربية » .

وعلم الأدب كما يروى هذا الدارس عن غيره يشمل اثني عشر فرعاً ، بعضها أصول وبعضها فروع ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل . فعلم العربية على هذا المعنى (وكذلك علم الأدب) علم واسع الأطراف متعدد الحلقات ، إذ هو حينئذ يشمل كل ما ينتظمه علم اللغة

بالمعنى الحديث من فروع ويزيد عليه أنواعاً أخرى من الدرس ليست ذات صلة مباشرة بالدرس اللغوي ، كعلم « إنشاء النثر » ، وعلم المحاضرات ^(١) . . . إلخ . . .

علوم اللسان العربي :

وهذه التسمية التي اختارها ابن خلدون وعد أركان هذه العلوم أربعة ، هي : اللغة والنحو والبيان والأدب . وهذا معناه أن هذه العلوم تشمل الدراسات اللغوية والأدبية جميعاً .

وتقرب من هذا الاستعمال مصطلحات أخرى يرد ذكرها كثيراً في التراث اللغوي والأدبي على سواء ، مثل « العلوم اللسانية » ، « علوم اللغة العربية » ، « علوم الأدب » أو « علم الأدب » (بالإنفراد) .

وكل هذه المصطلحات ذات مدلولات واسعة تنظم الفروع اللغوية وغيرها من ألوان الثقافة العربية وبخاصة الأدب .

والأولى بنا الآن أن نعلم إلى تحديد مصطلحاتنا وتعيين حدودها واختيار الأنسب منها لمقام الدرس وظروفه . والمناسب في مجالنا هذا هو المصطلح الحديث ذو الإطار الواضح المحدد في الحقل اللغوي وحده ، وهو « علم اللغة » بالمعنى الحديث الذي يضم كل فرع دراسي أو بحث علمي يوجه إلى اللغة من أية زاوية .

ومن الطريف حقاً أن نجد باحثاً قديماً يطلق هذا المصطلح الأخير (علم اللغة) على إطار دراسي لغوي يشبه إلى حد بعيد ما قررناه نحن بالنسبة لهذا المصطلح ذاته ، هذا الباحث هو عبد القاهر الجرجاني الذي يسوق مناقشة طويلة في كتابه « دلائل الإعجاز » يفهم منها أنه يطلق هذا المصطلح على : الأصوات والصرف والنحو ^(٢) . ويقصد بالنحو هنا العلم الباحث في الإعراب ومشكلاته ، أي ذلك العلم ذو القواعد المخصصة التي تبحث في مجرد الصحة للكلام . أما الوجه الآخر للنحو وهو المختص بالنظر في التراكيب ونظمها مع مراعاة الأنسب منها للمقام وظروف الحال فيسميه « النظم » كما هو معروف .

(١) انظر : ص ٢١ - ٢٢ من هذا البحث ، والمواهب الفتية ١/ ١٨ - ١٩ .

(٢) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ١٠ (مطبعة الفتوح الأدبية ، القاهرة سنة ١٣٣١ هـ) .

منهج البحث

في الفترات القديمة من الزمن حين أقدم اللغويون العرب على دراسة لغتهم ، لم تكن هناك مناهج أو طرائق للبحث يمكن مقارنتها بما يجري اليوم في حقل الدراسات اللغوية . وذلك بالطبع أمر يمكن فهمه وتقبله ، إذا نظرنا إلى بعد المسافة التاريخية ، وما يعنيه ذلك من انعدام الوسائل التي تعين على وضع خطط محددة واضحة ، وما يعنى أيضاً من عدم وصول التفكير الإنساني إلى ما وصل إليه الفكر المعاصر من الاستعانة بالكثير من فروع العلم والمعرفة في معالجة قضاياها ومشكلاته .

والحق أن المقارنة بين الفترتين - القديمة والحديثة - أمر يصعب تحديد وجه الحق فيه ، لعدم تكافؤ الطرفين وما أتيح لكل منهما من فرص . فلتكن نظرنا إذن مقصورة على تقويم هذا المنهج ومناقشته ببيان ما كان يمكن أن يقع لو أتيحت لهم فرص تقارن بما لدينا ولو كان لديهم ما لدينا من علوم متشعبة ، ومسالك للثقافة منوعة .

وأول ما يسترعى النظر في هذا الموضوع هو ضخامة العمل الذي قاموا به في الحقل اللغوي وغزارة المادة التي تناولها بالدراسة . وهو مجهود نبيل يشكرون عليه ويستحقون الثناء العميم من أجله ، وبخاصة إذا علمنا هدفهم الأول ومقصدهم الأسمى من هذا الجهد الكبير .

إنهم في هذه المسؤولية الكبيرة كانوا يهدفون - في الأساس - إلى المحافظة على لغتهم القومية وصيانتها ، وهم بذلك يخدمون كلام الله ودين الله كذلك . فالهدف إذن قوى ودينى معاً . وهو هدف جليل . لا يدركه ولا يحاول السعي إليه إلا كل مخلص ذى مبادئ إنسانية كريمة .

ولكنهم في سبيل الوصول إلى هذا الهدف ، كانوا أحياناً يشغلون أنفسهم بما ليس في طبيعته أن يقود إليه أو أن يمهّد له الطريق ، كما كانوا لا يلتزمون في عملهم طريقاً واحداً ، أو دربياً مستويّاً ، أو وسيلة محددة واضحة . وإنما كانوا يعملون ويجهدون ويكدون بغض النظر عما في الطريق من صعوبات أو ما وضعوه هم بأنفسهم في هذا الطريق من صعوبات . لذلك جاء أسلوبهم في الدراسة خليطاً من ألوان التفكير ، ومزيجاً من طرائق البحث ،

هذا بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور وما يظهر فيه من ضعف يقعه عن الوصول إلى هدفهم الحقيقي .

ولسوف نحاول في الصفحات التالية أن نبرز الخطوط الرئيسية لهذا الأسلوب بحسب تصورنا نحن ، مشيرين في كل ذلك إلى مواطن الخوذة أو عديمها في كل ما نقول .

وأول ما نلاحظه من ذلك أن علماء العربية وقعوا في أخطاء منهجية لا يقرها البحث الحديث ولسوف نشير إلى أهم هذه الأخطاء في إيجاز موجز ، كما سيتبين لنا في السطور التالية :

أولاً : عدم التكامل أو فقدان وحدة المنهج :

يبدو أن عدم إدراكهم لفكرة التكامل بين الفروع المختلفة للدراسات اللغوية وعدم وضوح العلاقة بين هذه الفروع في أذهانهم ، قد أوقعهم في خطأ أكاديمي أو — بالأحرى — منهجي هو عدم وجود خطة أو طريقة أو منهج للبحث صالح للتطبيق على كل جوانب الدرس في اللغة . أو بعبارة أخرى ، إنهم لم يستطيعوا وضع نظرية عامة أو رسم خطوط عريضة تسمح بالتحرك في إطارها والعدل بمقتضى ما ننص عليه أو تشير إليه من مبادئ وأسس سواء أكان هذا العدل أو ذاك التحرك مرتبطاً بالأصوات أم بالصرف أم بالنحو أم بغير ذلك من مشكلات اللغة .

ولكن الذي نلاحظه هو أنه كانت لديهم مجموعة من الطرق أو الأساليب في الدراسة تجئ مختلطة بعضها ببعض تارة ومنفردة تارة أخرى ، فللأصوات ودراسها أسلوب ، وللصرف اتجاه ، وللنحو أمشاج من الأساليب والاتجاهات .

فقد كان حظ الأصوات أن نالت طريقة ما يسمى الآن « بالملاحظة الذاتية » introspection ونعني بها استخلاص الحقائق وتصنيفها ووضع القواعد الخاصة بها عن طريق التجربة الشخصية أو الانطباع الذهني الناتج عن هذه التجربة . ففي هذه الحالة التي معنا (حالة الأصوات) تكون الملاحظة الذاتية بتذوق الأصوات ومحاولة نطقها نطقاً فعلياً واقعياً ، أو الاعتقاد بأن ما يسجله في هذا الشأن إنما هو وصف صحيح ودقيق لتذوقه ومعايناته .

وهذا النهج في دراسة الأصوات نهج سليم . ولم تزل الدراسات الصوتية الحديثة — بالرغم مما لديها من إمكانيات آلية متنوعة — تعد الملاحظة الذاتية بطريق النطق الفعلي والاستماع إلى هذا النطق الأداة الأساسية في البحث الصرقي على كل مستوياته ومراحله .

وهكذا نجد أنفسنا أمام أسلوب للبحث دقيق في بابه سليم في مناسبه وهي دراسة الأصوات بالذات . ولكنه لم يزل أسلوباً جزئياً اكتفى أصحابه باستغلاله في هذا الميدان بصفة أساسية دون غيره من الميادين اللغوية ، على حين أنه لم يكن من الصعب تطبيق هذا الأسلوب على تلك الميادين ، وبخاصة إذا علمنا أن « الملاحظة الذاتية » إن هي إلا صورة من صور منهج عام واسع صالح - دون شك - للتطبيق على كل فروع اللغة . ذلك المنهج العام هو منهج الوصف الذي تنوع صورته وخطوطه الجزئية بتنوع هذه الفروع .

أما الصرف فالأسلوب الغالب في دراسته هو أسلوب الافتراض والتأويل ، ويظهر هذا بوجه خاص في أبواب الإعلال والإبدال ، وهذه الأبواب قد شغلت حيزاً كبيراً في الثروة الصرفية ، كما أنها قد استنفدت جهوداً ضخمة في تحليل مادتها وتعقيدها . ويرجع الالتجاء إلى هذا الأسلوب الافتراضي التأويل إلى سبب رئيسي مشهور .

يتمثل هذا السبب في ولع علماء العربية بربط الصيغ المتفقة في شيء ، المختلفة في شيء آخر بأصل صرفي واحد وإرجاعها إليه ، ثم محاولة تفسير أوجه الخلاف كلما وجدت بطريق التأويل أو افتراض الصور والنماذج التي تشير إلى هذا الأصل ، أو تحتوى على مكوناته أو عناصره الأساسية . وذلك مثلاً كما في قولهم : قال أصلها قول ، بافتراض نموذج ينتظم حرف الواو الموجود في الأصل الذي يرون أنه المادة الأساسية التي تفرعت عنها هذه الصيغة وغيرها . هذه المادة الأساسية هي « ق و ل » .

وكان الأولى بهؤلاء العلماء أن يعالجوا « قال » ونحوها بالصورة التي تبدو بها ، ما لم يكن تفسيرهم هذا مستنداً إلى حقائق تاريخية ، فحينئذ يسوغ لهم عقد مقارنة بين حالتى الصيغة في فترتين مختلفتين من الزمن . ومن الغريب أن علماء العربية لم ترقهم هذه النظرة التاريخية بالرغم من إمكانيتها ، كما تدل على ذلك شواهد اللغة ، وفضلوا عليها ذلك النهج الذي نهجوه .

هذا بالإضافة إلى بعض الأفكار الفلسفية والمنطقية التي تنبث من آن إلى آخر ، في أعمالهم الصرفية ، ومن أمثلة ذلك أسس تقسيم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة : الأسماء والأفعال والحروف ، وتقسيم الفعل إلى أصنافه الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر .

ولقد كان النحو أسوأ الفروع العربية كلها من حيث منهجية البحث . إنه من

الصعب أن نتكلم عن منهج معين التزم اتباعه أو غلب تطبيقه على هذا التراث النحوي الهائل الذى خلفه السابقون .

إن خطة الدراسة فى النحو خليط من أمشاج وأنواع شتى من الاتجاهات والأفكار والمبادئ التى يصعب أن تعثر على الخيوط الواصلة بينها أو أن تدرك مدى ارتباطها بعضها ببعض . إن هذه الاتجاهات وما يصاحبها من أفكار ومبادئ ليس من النادر أن تجد التناقض بينها واضحاً ، أو أن تحس بالاضطراب الناتج عن محاولة تطبيق هذا الخليط غير المتناسق من أساليب البحث والدراسة .

ولنكتف هنا بإيراد أمثلة لهذه الأساليب المتنافرة التى اتبعت فى دراسة النحو العربى ، مشيرين فقط إلى تلك الأساليب العامة التى من شأنها أن تكون خطة من نوع ما للدراسة اللغوية فى عمومها . أما تلك الأساليب أو الاتجاهات التى اتبعت فى مناقشة القضايا الجزئية الداخلة فى إطار النحوفتحتاج إلى دراسات مستقلة نأمل أن نأتى بها فى المستقبل إن شاء الله .

١ - الاتجاهات الفلسفية والمنطقية :

ويظهر أثر هذه الاتجاهات فى كثير من مشكلات النحو العربى . من أهمها مشكلة العامل وما تفرع عنها من قضايا فرعية لاحصر لها . فالعامل لا بد أن يعمل ولا بد أن يكون له أثر ظاهر أو مقدر ، وكل معمول لا بد له من عامل . وعن هاتين القضيتين الفلسفتين تفرعت مسائل ضخمة عرفت بالتعقيد والتعسف ، من ذلك مثلاً مسائل الحذف والاستتار ، والتنازع والاشتغال . فهذه كلها مسائل ما كانت تثار بهذه الصورة المعروفة بها فى النحو العربى لولا هذا الاتجاه الفلسفى البعيد عن روح اللغة .

٢ - التأويل والاقتراض :

والالتجاء إلى التأويل دليل التناقض فى الأحكام نتيجة لتضارب المناهج أو عدم دقتها . وهذا الاتجاه فى الواقع شديد الارتباط بالاتجاه السابق أو هو مثل له ، إذ التأويل فى أغلب أحواله محاولة تفسير الكلام بما يتمشى مع قواعد المنطق العام ، بالرغم من مخالفته لمنطق اللغة وواقعها . ويظهر ذلك بوجه خاص فى محاولة تفسير علل البناء والإعراب ، وفى توجيهات الإعراب كذلك .

٣ - المعيارية :

والاتجاه المعيارى هو الاتجاه السائد فى النحو العربى . والمعيارية مبنية على أساس فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية : « اللغة هى ما يجب أن يتكلمه الناس ، وليست ما يتكلمه الناس بالفعل » .

وعن هذه الفكرة تفرع منهجان متقابلان : أحدهما المعيارى وهو الذى يعنى بتوجيه عناية الناس إلى ما يجب اتباعه فى قواعد اللغة ، وبالحكم بالخطأ على كل مخالفة ما يلقى إليهم من قواعد وقوانين ، والثانى الوصفى ولا تعدو وظيفته تسجيل الواقع اللغوى كما هو ، بدون التورط فى مسائل الصواب والخطأ . فهو إذن منهج يبحث عن الحقيقة لذاتها على حين يسير الأول على فرض ما يراه الدارسون من قواعد ، وإلزام الناس بها .

والمنهج المعيارى بهذا الوصف هو ما سار عليه رجال النحو العربى من أول يوم حتى هذه اللحظة . وهو منهج تعليمى فى أساسه ، إذ هو يؤخذ وسيلة من وسائل تعليم اللغة وقواعدها للأجيال المختلفة ، على حين أن منهج الوصف هو منهج البحث العلمى الموضوعى . وهو فى الوقت نفسه صالح لأن يتخذ أداة ناجحة فى التعليم كذلك . ولكنه قد يكون أصعب من صاحبه فى هذا المجال بالذات .

وقد يكون لعلماء العربية عندهم فى تركيزهم على هذا النهج المعيارى ، إذ هم من بداية الأمر معينون بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة ، ومهتمون بتخليص اللغة من « الشوائب والشواذ » ، قصداً إلى المحافظة عليها وصيانتها من « التحريف واللحن » .

ومن الجدير بالذكر أن نوضح هنا أن النهج الوصفى هو الآخر خليق بأن يحافظ على اللغة ويرعى سلامتها ، ولكنه ينظر إليها على أنها ظاهرة متطورة ، وأن ما قد ينظر إليه على أنه لحن أو تحريف ليس إلا صورة من صور التطور والتغير اللذين يلحقان باللغة على فترات الزمن .

والحق أن المنهج المعيارى لا يكون ، ولا يمكن تصوره إلا بعد القيام بدراسة وصفية شاملة للغة المراد بحثها ، وإلا كان هذا الأسلوب المعيارى مبنياً على التخمين والافتراض وما إلى ذلك من القياس المنطوق ونحوه ، وكلها أسس واهية ضعيفة لاتصلح بحال أن تكون أدوات سليمة فى خطة البحث العلمى .

٤ - الاتجاه الوصفي :

على أننا لا نعدم أن تقابل من وقت إلى آخر قضايا نحوية مهمة نوقشت وحللت على أسس وصفية سليمة . ولكن يغلب أن يكون هذا الوصف مسوقاً بصورة عفوية ، ومطبقاً بصورة جزئية لا تسمح بالقول بأن المنهج المتبع في دراسة النحو العربي منهج وصفي . وليس من النادر أن تجد المسألة الواحدة يختلط فيها منهج الوصف مع مناهج أو اتجاهات أخرى . كما يظهر مثلاً في قول ابن مالك :

بالجر والتنوين والتندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فلاحظ أن منهج الوصف واضح في الشطر الأول على حين اعتمد الناظم على الفكرة الفلسفية في الشطرة الثانية .

ثانياً : إهمال عامل الزمن :

لم يشأ العرب أن يأخذوا عامل الزمن في الحسبان ، فلم يعترفوا - على ما يبدو - بأن اللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور على مر الأيام ، وقد جاءت خطة دراستهم العامة على وفق هذا التصور غير الدقيق .

لقد درسوا العربية في فترة محددة لم يتجاوزوها ، فلم ينظروا فيما قبل هذه الفترة أو بعدها نظرة علمية ، أو لم يحاولوا الاستفادة من ماضي اللغة أو النظر فيها على فترات التاريخ المتعاقبة .

لقد تمثل هذا النهج الضيق في وقف الاستشهاد في علوم اللغة بمنتصف القرن الثاني تقريباً . وكان من نتائج هذا القصر أمران مهمان ، قادا في النهاية إلى صعوبات جمة في طريق تفسير حقائق العربية ، وفي طمس تاريخها الطويل بعد هذا التاريخ الذي حددوه نهاية لحواز الاستشهاد .

هذان الأمران هما :

١ - لم يحاول العرب إدراك حقيقة واضحة ، هي أن العربية ليست إلا امتداداً لنفسها عبر تاريخ قديم يرجع في قدمه إلى اللغة الأم أو السامية الأصلية . ومن ثم لم ينظروا في هذا

التاريخ ولو بطريق غير مباشر ، أى بوساطة النظر فى أخواتها الساميات ، على حين أن هذا النظر كان من شأنه أن يلقى بعض الضوء على كثير من مشكلات العربية التى حار علماء العربية فى توضيحها وتحليلها . ولسنا نشك فى أن هذه المشكلات كلها أو بعضها كان من السهل التخلص منها بطريق استشارة هذه اللغات . وليس لدينا الوقت لتحديد هذه المشكلات أو حصرها ، فهى ولا شك كثيرة معقدة تحتاج إلى بحث خاصة . إنما نستطيع فى هذا المجال أن نشير إلى أمثلة بسيطة فى مجال الأصوات والصرف تبدو أن تفسيرها العلمى يعتمد فى أساسه على النظر فى اللغات السامية .

هناك مثلاً أصوات فى اللغة العربية اضطرب علماء العربية فى وصفها وتحديد خواصها ، كصوتى الجيم والقاف وكظاهرة التنوين وهذرة الوصل إلخ . وكلها حالات كانت فى حاجة إلى الرجوع إلى فترة تاريخية سابقة .

وهناك فى الصرف الأفعال الجوف والناقصة ، وما نعرفه عنها من اضطراب شنيع فى تحليلها ومعالجة تصرفاتها المختلفة ، مما أدى إلى تعسف فى إصدار الأحكام واستخلاص القواعد الخاصة بها . وفى ظننا أن هذه الأفعال تعرضت لتطور لغوى أصاب بنيتها وحول صورها إلى صيغ مختلفة عما كان لها فى القديم . وربما يشير إلى هذا الاحتمال وجود نوعين من الصيغ للكلمة الواحدة ، كما فى مدين ومديون . وما فى ذلك فى رأينا إلا أن إحدى الصيغتين متطورة عن الأخرى وربما سهل هذا التطور وسوغه وجود أصوات العلة فى هذه الصيغ ، وهى أصوات أكثر قبولاً للتطور الصوتى من غيرها .

٢ - وقف الاستشهاد بتاريخ معين معناه إغلاق باب البحث العلمى فى هذه اللغة بعد هذه الفترة التى حددوها نهاية لدراستهم . وقد حدث هذا بالفعل ، إذ لم يقدم واحد منهم على دراسة اللغة من أى زاوية أو جانب بعد هذا التاريخ ، ولم يكتفوا بهذا ، بل حكموا على كل الظواهر اللغوية التى وجدت بالعربية بعد هذا التاريخ على أنها أمثلة صريحة للخطأ والانحراف وكان الواجب فى نظرنا فتح باب الدراسة للغة فى فترات المتعاقبة ، وليكن حكمهم عليها كما يشاءون ، ولم بعد هذا أن يفرضوا اللغة أو النموذج اللغوى المعين الذى يريدون أن يلقوا به إلى أيدي المتعلمين ، ولكن تبقى لنا بعد ذلك ثروة هائلة من التراث اللغوى المتراكم على مرور الزمن .

ولقد كان من النتائج المباشرة لهذا النهج غير العلمي أن أصبحنا اليوم عاجزين تماماً عن إدراك ما أصاب العربية في عصورها الطويلة ، وأصبحنا مكتوفي الأيدي لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة أو معرفة خطوط التطور الذى لحق بها ، أو ظروف هذا التطور وما ارتبط به من أسباب .

وهكذا نجد أنفسنا اليوم أمام قواعد لغة كان يتكلمها الناس منذ حوالى أربعة عشر قرناً ، جاهلين تماماً قواعد المستحدثة نتيجة التغير اللغوى ، وقد أضاف هذا الأمر صعوبة ظاهرة إلى تلك الصعوبات الكثيرة التى تنتظمها العربية وقواعدها .

لسنا نريد بذلك إهمال القواعد التقليدية لهذه اللغة أو اطراحها ، وإنما نعى أنه كان من الضرورى أن تكون لدينا ثروة لغوية أخرى توائم الزمن المتغير ، حتى نستطيع استغلال هذه الثروة واستخدامها عند الحاجة ، وما أشد حاجتنا اليوم إلى مثل هذا الاستغلال والاستخدام .

وبهذه الطريقة حرمت اللغة العربية من الدراسة اللغوية التاريخية ، على عكس ما حدث للأدب وفنونه .

ف لدينا بالنسبة للأدب تاريخ مصنف ، تبرر فيه علامات الزمن المتغير وظروفه المتطورة . وأصبحت لدينا فكرة واضحة عن معالم هذا الأدب وخواصه عبر التاريخ .

أما في الحقل اللغوى فالمسألة يمكن تصويرها هكذا : اللغة بوصفها أداة الفهم والإفهام ، تتغير وتتطور أردنا أم لم نرد ، على حين ظلت قواعد جامدة لم تنتقل قيد أنملة عن الصورة التى سجلت بها في العصور الخوالى . وهكذا أصبحت القواعد — في كثير من الحالات — لا تصور الواقع أو تمثله ، بل إنها أحياناً تناقضه . ومن الواضح أنه ليس في مقدورنا اطراح لغتنا الحاضرة لأنها أداة التفاهم الواقعى ، كما أنه ليس في طوعنا إهمال القواعد التقليدية لأنها جزء من تراثنا . ونحن بهذا الوضع أصبحنا في موقف التناقض . وهو موقف نتج عن هذا الأسلوب الذى اتبعوه في دراستهم والذى جاء قاصراً من وجهة النظر العلمية .

وهكذا يتضح لنا أنه لم يكن هناك خط تفكيرى متصل في دراسة اللغة وقواعدها وإنما كانت هناك اتجاهات شتى وبيادى منوعة ، يختلط بعضها ببعض بل وربما ناقض بعضها البعض الآخر . وإنه لمن الصعب أن نقرر أنه كان هناك منهج واحد متكامل الخطوات مترابط الأطراف .

وليس يعترض علينا بوجود مناهج أو طرائق للبحث واضحة المعالم ممثلة فيما أتى به كل من المدرستين الكبيرتين : البصرة والكوفة من أساليب . ذلك لأن ما سجلناه من قصور ونقص في أسلوب دراسة اللغة ينطبق عليهما دون تفريق ، فليس لإحدى المدرستين منهج بالمعنى الدقيق . وإنما لكل منهما مجموعة من الاتجاهات التي يغلب بعض معين منها على مدرسة دون الأخرى .

فطريقة البحث عندهما تنسم بعدم التكامل وبالمخلط بين المبادئ اللغوية والفلسفية وغيرها ، كما تنسم بعدم الالتزام بخط تفكيرى واحد . وتتفرد المدرسة البصرية بالاعتماد على الأفكار الفلسفية أكثر من الكوفية ، كما تتفرد هذه الأخيرة بالاهتمام الزائد بكل ما هو مسسوع وبالقياس عليه .

وليس من شأننا هنا أن نعقد مقارنة بين المدرستين ، وإنما يكفينا أن نشير إلى أن المدرستين جديعاً خرجتا عن حدود المنهج الصحيح في كثير من النقاط . أهدهما بالنسبة للبصريين الاهتمام بالجانب الفلسفى المنطقى في تعقيد اللغة ، والتوسع في الأخذ عن العرب وعدم تحديد البيئة بالنسبة للكوفيين .

وبناء على ما تقدم ليست هناك في رأينا مدارس لغوية ، كوفية أو بصرية أو غيرهما ، وإنما هناك مجموعات من الدراسين عاشت كل مجموعة في مدينة مختلفة ، فهي إذن مدارس جغرافية لاعلمية .

ولنا مع ذلك أن نشير إلى انطباعاتنا الخاصة عن هذه القضية في شيء من الإيجاز فنقول : إن البصريين قد حددوا بيئة اللغة المدروسة نوعاً ما ، إذ هم قد أخذوا مادتهم عن عدد معين من القبائل ، ولكنهم بالرغم من هذا التحديد وقعوا تحت سيطرة الفلسفة والمبادئ الأجنبية عن البحث اللغوى . فجاء عملهم مضطرباً معقداً .

أما الكوفيون فقد اعتدوا على السماع واهتموا بكل ما يقال اهتماماً واضحاً ، ولكنهم مع هذا خلطوا المادة بعضها ببعض خلطاً عجيباً ، فلم يميزوا كلام بيئة من كلام أخرى ، ولم يفرقوا بين أساليب الكلام ، فهم يهتمون بالنثر والشعر على سواء كما يهتمون بكلام المثقفين « والأجلاف » دون تمييز بين الفريقين وهكذا وقعوا في خلط واضطراب عجيبين كذلك .

ومعنى هذا أن البصريين وفقوا في شيء ولم يوفقوا في أشياء ، وبالمثل يمكن أن نصف الكوفيين كذلك . ويمكن القول على كل حال أن الكوفيين أقرب -- من البصريين -- إلى روح المنهج الصحيح ، فالاهتمام بالمسموع -- أى الواقع اللغوى -- أمر له أهميته وخطورته في الدرس اللغوى ، لأن فيه اهتماماً بالمادة الحقيقية وهى اللغة . ولكنهم بالرغم من ذلك لم يوفقوا فيما وصلوا إليه من نتائج بسبب الخلط في المنهج والخلط في المادة التى جمعوها ، إذ تعددت مصادرها واختلفت بيئاتها ، ومن ثم جاءت قواعدها مضطربة غير واضحة .

هذا كله لا يعنى أن أعمال العرب في جمع اللغة وتقعيدها جاءت خالية من صفات الجودة أو التوفيق . لقد كانت هناك بوادر طيبة ، ونظرات صائبة في بعض خطواتهم التى قاموا بها في هذا الشأن . نذكر من ذلك على ضرب من التمثيل فقط مبدأين بارزين أخذ بهما هؤلاء الأفاضل في عملهم الكبير .

المبدأ الأول : جمع اللغة

لقد وفق علماء العربية بصفة عامة في أسلوب جمع مادتهم التى استقوا منها القواعد . كانت العادة أن ينزل اللغوى أو تلاميذه إلى البوادر لمشاهدة الأعراب والأخذ عنهم مباشرة . وفي هذا النهج أمور مهمة تنبغى الإشارة إليها :

١ - الأخذ بالمشاهدة والنزول إلى البيئة المعنية أمران يهتمهما البحث اللغوى الحديث الذى يرى ضرورة الرحلة إلى الحقل المعين والاختلاط بأهل اللغة المدروسة ، حتى يتسنى للدارس أن يحصل على مادة حقيقية لا زيف فيها ولا تضليل . وفي أضعف المواقف حين تقف صعوبات في طريق هذه الرحلة الفعلية أوجب اللغويون المحدثون ضرورة الاستعانة بأفراد ينتمون إلى البيئة المعنية انثناءً حقيقياً ، ويسمى المساعد في هذه الحالة « مساعد البحث » informant

لقد أخذ العرب بهذا المبدأ الجيد ، بل لقد سبقوا العالم في هذا الشأن ، إذ كانت الرحلة إلى مضارب القبائل أمراً ضرورياً ومنهجاً متبعاً لم يختلف عنه أحد من السابقين .

٢ - وفي هذا النهج السابق ما يعنى بالضرورة أنهم اعتمدوا في عملهم على اللغة المنطوقة Spoken language واللغة المنطوقة هى المصدر الحقيقى في الدرس اللغوى الحديث ، إذ في الكلام

المنطوق دفء الحقيقة وتمثيل الواقع ، وفيه كذلك كل الخواص التي حرمت اللغة المكتوبة من بعضها أو أكثرها .

واللغة المكتوبة هي الأخرى مصدر يجوز الأخذ منه والاعتماد عليه . ولكن هذا الأخذ يقتضى تعديلاً في منهج الدرس وطريقة الاستنتاج ، إذ اللغة المكتوبة مستوى من الكلام محروم من عنصر مهم من عناصر النظر في اللغة ، وهو « المسرح اللغوي » الحى الذى لا يمكن تصور الكلام بدونه .

٣ - المعروف أن علماء العربية - وبخاصة البصريين - حددوا دائرة الأخذ والتلقى بتحديد عدد القبائل التي استقوا منها مادتهم . وهذا التحديد من حيث هو مبدأ جيد يتسق في عمومته مع أسلوب الدرس الحديث .

هذه المبادئ الثلاثة - من حيث هي - علامات جيدة في طريقة دراسة اللغة عند العرب . ولكنها بالرغم من ذلك لم تخل من ثغرات وعيوب كان عليهم أن يتحاشوها فيأتى العمل كاملاً ودقيقاً .

أما بالنسبة للمبدأ الأول، فلم يكن العمل مقصوراً على الاستماع الحقيقى للغة المدروسة والرجوع إلى مصادرها الأصلية ، بل كانوا أحياناً يملأون الثغرات التي تقابلهم أثناء الدرس بالالتجاء إلى القياس أو الافتراض وما شابه ذلك من وسائل خارجة عن روح البحث الصحيح . وتحديد القبائل المأخوذ عنها بعدد معين فيه نوع من تحديد البيئة ، ولكنه كان تحديداً واسعاً وبخاصة إذا علمنا أن هذه القبائل المحدودة لم تكن تقطن حياً واحداً أو أحياء متجاورة بل كان بعضها ينتمى إلى مناطق بعيدة مترامية الأطراف . ومن الواضح أن هذا الاختلاف الجغرافى لا بد أن يتبعه حتماً اختلاف في العادات اللغوية . فالجمع منها كلها بدون تمييز يؤدى إلى الخلط . أضف إلى هذا أن بعضهم لم يكتف بهذا العدد المحدود من القبائل ، بل كانوا يميزون لأنفسهم الأخذ عن أى عربى يقابلهم في الطريق بغض النظر عن منطقته الجغرافية ومنزلته الثقافية أو بيئته التي ينتمى إليها . وقد كان هذا السلوك معروفاً عن الكوفيين بوجه خاص .

ولعل هذا الخلط في الأخذ والتلقى كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اضطراب بعض القواعد اللغوية ، والنحوية منها بوجه خاص . وليس من البعيد أن ترجع بعض الظواهر المشهورة إلى هذا السبب ذاته ، كظاهرة الترادف وكثرة الألفاظ المترادفة في العربية وكالاضطراب الواضح في أوزان الفعل الثلاثى وصيغه المختلفة .

المبدأ الثاني : مقام الكلام وظروفه

لقد نص العرب على وجوب ربط الكلام بمقامه ، وقالوا في ذلك : « لكل مقام مقال » . وهذا مبدأ صحيح في حد ذاته ، وقد اشتهر العرب بالأخذ به منذ زمن قديم . ونسبة هذا الأمر إلى علماء البلاغة لا يضيرنا في شيء ، فعلماء البلاغة التقليديون لغويون في نظرنا .

ومن أوائل من أدرك أهمية المقام وضرورة الأخذ به بشر بن المعتمر الذي يروى عنه الجاحظ أنه قال : « والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة ، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة . وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال ^(١) » .

وهكذا نرى أنهم وقفوا في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي ، ولكنهم — كمعادتهم — طبقوه بطريقتهم الخاصة . لقد كانت عناية هؤلاء القوم موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحو الجودة وعدمها ، لا نحو البحث عن الحقيقة كيفما كانت وعلى أي حال وجدت .

ولهذا كانت نظرهم إلى المقام أو ماجريات الحال context of situation أو ما نسميه نحن بالمرح اللغوي Linguistic theatre نظرة معيارية ، لا وصفية ، فأوجبوا أن يأتي الكلام على صفات مخصوصة ونماذج معينة طبقاً لمقامه ومقتضيات حاله . وهذه نظرة — كما ترى — معيارية ، تعني بتوجيه النظر نحو ما يجب وما يجوز وما يمتنع . وهذا نهج في حقيقة الأمر يتماشى مع الأهداف التعليمية أو مقاصد رجال النقد والمعنيين بفنون القول ودرجات البلاغة .

والأهتمام بالمقام أمر لا يختلف فيه أحد ، بل هو مما يصر اللغويون المحدثون على مراعاته ، ولكن لا بالصورة التي تبناها علماء العربية ، وإنما على وجه آخر .

يتلخص هذا الوجه في أن الكلام منعزلاً عن مسرحه أو مقامه ضرب من الضوضاء ، ومن ثم وجبت دراسته في إطار هذا المسرح وفي حدوده ، إذ الكلام في هذا الوضع يعيش في بيئته

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ، ج ١ ، ص ١٢٧ (تحقيق السندوي) .

الحقيقية التي تعين الباحث على فهمه وعلى درسه كذلك . وهذه نظرة وصفية لا معيارية ، إذ المطلوب هنا هو مجرد النظر في الكلام في هذا الإطار لا وجوب أن يكون هذا الكلام مطابقاً هذا المقام أو ذاك .

والمقام في نظرنا ليس مجرد مكان يلتقي فيه الكلام ، وإنما هو إطار اجتماعي ذو عناصر متكاملة آخذ بعضها بحجز البعض .

فهناك الموقف كله بمن فيه من متكلمين وسماعين وعلاقتهم بعضهم ببعض ، وهناك كذلك ما في الموقف من الأشياء والموضوعات المختلفة التي قد تفيد في فهم الكلام والوقوف على خواصه . وهناك كذلك الكلام نفسه . وهذا الكلام في حقيقة الأمر ليس إلا عنصراً واحداً من عناصر المسرح اللغوي بأكمله ، ولا يتم فهمه إلا في هذا الإطار العام بما فيه من شخوص وديكور وعدد وآلات إلخ .

وفي هذا المقام ينبغي ألا نهمل حركات الشخوص وسلوكها ، وما يتبع الكلام أو يصحبه من حركات الجسم وإشاراته وإيماءاته . وعزل الكلام عن هذا الموقف المحي به إلى شيء مشوه مسوخ أو شيء جامد جمود أمثلة المعلمين في فصول تعليم اللغات .

وهذا الكلام - كما هو واضح - منصب على الكلام المنطوق ، إذ هو المادة الحقيقية للدرس اللغوي . أما اللغة المكتوبة - بالرغم من صلاحيتها مادة للدرس اللغوي - فتقابلها صعوبات جملة في الطريق . من أهمها :

فقدان المسرح اللغوي ، وفقدان عنصر النطق الفعلي . لهذا كان لا بد حينئذ من خطة جديدة من شأنها أن تعوض هذا النقص الكبير في عوامل الدراسة .

نستطيع بالنسبة للمسرح المفقود أن نخلق مسرحاً يناسب النص الذي نتناوله بالبحث . ونخلق المسرح عمل شاق يحتاج إلى لباقة وذكاء ، كما يحتاج إلى ثقافة واسعة ، فالأمر قد يوجب علينا أن نعرف على كل ظروف هذا النص : زمنه ، مكانه ، كاتبه ، ثقافة هذا الكاتب ، مناسبة كتابته ، وإلخ العام والخاص الذي يحيط بتأليف هذا النص وكاتبه .

ومعنى ذلك أننا قد نكون في حاجة إلى استشارة علوم التاريخ والأدب والسياسة والاجتماع ، كما قد يكون من الضروري أن نعرف شيئاً عن عادات بيئة المؤلف وتقاليدها . ويمكننا في كل الحالات أن نتصور موقفًا أو مسرحاً حقيقياً مستمدًا تصورك له من واقع المواقف

الحية الموجودة بالفعل أو التي كانت موجودة في البيئة المعينة : موقفاً ملائماً - فيما نتصور - لهذا النص باعتباره وحدة من عناصره المتكاملة .

أما فقدان عنصر النطق في الكلام المكتوب فتتمكن معالجته بتطبيق ما يسمى بفكرة «النطق الضمني» the implication of utterance ومعنى ذلك أننا نلجأ إلى هذا النص - بعد وضعه في مسرجه المناسب الذي تصورناه - ونحاول نطقه نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه ولا صنعة ، حتى لا نفقده أصالته وحقيقته .

وهذا النطق الذي يقوم به الدارس فيما بينه وبين نفسه له شروط مهمة ، منها : أن يكون الدارس لغوياً متمرساً وأن يكون متكلماً قومياً بالنسبة للغة المكتوب بها هذا النص ، وأن يكون نطق النص مستوحى من النص نفسه ومن المسرح المخلوق لهذا الغرض .

كل هذا الذي قدمناه لا يعدو أن يكون نظرة خاطفة أو لمحة سريعة في مناهج البحث اللغوي عند العرب في صورتها العامة . أما النظرات أو الأساليب الجزئية التي تختص بالفروع اللغوية المختلفة فتحتاج إلى بحوث عريضة ولنكتف الآن بإشارة موجزة إلى مثال أو مثالين مما نهجوه في دراسة الأصوات بوصفها أوضح البحوث اللغوية العربية وأدقها من وجهة النظر الحديثة في علم اللغة .

في الأصوات

في رأينا أن الدراسات الصوتية هي أجود العمل اللغوي عند العرب من حيث منهجية التفكير وطرق الدراسة . فلقد كان أسلوبهم في هذا المجال أسلوباً صحيحاً يتماشى مع طبيعة المادة . لقد اتبعوا - كما أشرنا إلى ذلك من قبل - الملاحظة الذاتية . وابتعدوا عن التأويلات والافتراضات التي ملأت الصرَف والنحو وغيرهما .

وقد كان جل ما قاموا به - على قلته النسبية - من ذلك النوع الذي يدخل في إطار الفنولوجيا أو علم وظائف الأصوات phonology ، فقد جاء هذا العمل مركزاً على الوحدات الصوتية من صوامت وحركات ، وقليل ما عرضوا للأحداث الصوتية المادية . وليس معنى ما تقدم على كل حال أنهم أهملوا المادة الحقيقية للأصوات ، إذ من الطبيعي أنه

من المستحيل الوصول إلى هذه الدرجة الثانية من الدراسة — مرحلة الفنولوجيا — بدون تلك الخطوة الأولى ، وهي النظر في المادة الحقيقية .

ولقد شهد علماء الغرب لبراعة العرب وتفوقهم في هذا المجال ، فقد قال برجستراسر : « لم يسبق الأوروبيين في هذا العلم إلا قيوان : العرب والهنود » ، وقال فيرث : « لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدستين : العربية والسنسكريتية » .

ونستطيع الآن أن نقدم أمثلة قليلة من هذا التراث الصوتي لتتعرف على مواطن الجودة التي تقف خير دليل على تفوقهم في هذا العلم . وسوف نعرض هنا لمسألتين اثنتين بوصفهما نموذجين لما عرضوا له وأتوا فيه برأى معين .

المسألة الأولى

تتمثل هذه المسألة في تلك النظرات العامة في هذا العلم وفي حدوده وفي تصور أبعاده المختلفة .

ففي ذلك مثلاً أنا نجد ابن جني يستعمل المصطلح « علم الأصوات » في كتابه العظيم « سر صناعة الإعراب » للدلالة على دراسة الأصوات والبحث في مشكلاتها المختلفة ، على نحو ما جاء في الدرس الصوتي الحديث^(١) . وفي ظننا أن هذا المصطلح بهذه الصورة وهذا التركيب قد جاء سابقاً للمصطلح الأوربي المرادف له وهو Phonetics .

ولم يكتف هذا العبقرى العربي بهذا الاصطلاح ، بل استطاع أن يدرك معنى الجهاز النطقي ووظيفته وطبيعته . فهناك في هذا الكتاب المذكور يشبه ابن جني هذا الجهاز بالنأي ، ويقارن بين عملية النطق وما ينتج عنها من أصوات بحركات أصابع اليد على ثقب النأي . فكما أن هذا التحريك من وضع للأصابع ورفع لها ينتج نغمات مختلفة فكذا أعضاء النطق ، حين تعترض الهواء أو تسمح له بالخروج من هذه النقطة أو تلك . يقول في هذا الشأن : « ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها التي هي

(١) زد على هذا أنه فهم علاقة هذا العلم بالموسيقى فقال : ولهذا العلم « علم الأصوات والحروف تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صناعة الأصوات والنغم » المرجع المذكور ص ١٠ .

أسباب تباين أصداؤها ، شبه بعضهم الحلق والقم بالنأي . فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذجاً ، كما يجري الصوت في الألف غفلاً بغير صنعة . فإذا وضع الزامر أنامله على خروق النأي المنسوفة وراوح بين أنامله ، اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه . فكذا إذا قطع الصوت في الحلق والقم باعتماد على جهات مختلفة ، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة ^(١) .

وليس هذا فقط ، فهذا هو السكاكي صاحب المفتاح يقدم لنا رسماً بيانياً للجهاز النطق ، ويوزع الأصوات العربية على أجزائه المختلفة . وهو عمل يدل على إدراك ووعي بقيمة هذا الإنتاج ، وعلى معرفة دقيقة بمواضع النطق المختلفة للأصوات العربية . وهو عمل بارع بمقياس هذا الزمن السحيق الذي تم فيه وضع هذا الرسم .

ولقد جاءت دراسة العرب للأصوات موجهة في الأساس إلى عملية النطق نفسها ، أي أنهم ركزوا جهودهم على الجانب العضوي أو النطقي للأصوات . وهذا الجانب بالذات لم يزل يمثل الزاوية الأساسية في دراسة الأصوات وتحليلها حتى اليوم . على أن هذه النظرة النطقية أو العضوية لم تخل من الجانب الآخر وهو الجانب الفيزيائي وما يتبعه من تأثير سمعي للأصوات فالجهر والهمس مثلاً عمليتان عضويتان ولا شك ، ولكن لهما تأثير سمعي كذلك ، تدركه الأذن المدربة إدراكاً واضحاً .

أضف إلى هذا كله أن العرب حين قاموا بهذه الجهود في هذا المجال كانت لهم أهداف تعليمية تتمثل في التصدي إلى تحديد النطق وجسن الأداء فيه ، وبخاصة فيما يتعلق بأداء القرآن الكريم . ولقد وجدت طبقة من العلماء وقفت كل جهودها على دراسة الأصوات وتحليلها لخدمة القراءة والإقراء . وجاء عملهم في هذا الشأن عملاً يستأهل التقدير والثناء .

ولقد استطاع الأذكياء منهم أن يستغلوا دراسة الأصوات في أغراض علمية ، بالرغم من قلنها وعدم امتدادها إلى بقية فروع اللغة ، كما كان المنتظر منهم . ولقد جاء هذا الاستغلال في موضوعين مشهورين .

أولهما : في دراسة الإدغام ومشكلاته . ومن ثم نرى اللغويين — منذ سيبويه — يعرضون للدراسة الأصوات بوصفها مقدمة للدراسة هذه القضية . وهي قضية مشهورة في الصرف العربي

(١) ابن جني : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٩ .

نالت قسطاً كبيراً من اهتمام العرب ، وقد ربطها هؤلاء القوم بالأصوات ربطاً علمياً دقيقاً .

ثانيهما : ظهر استغلال الأصوات في مسألة تتعلق بالنقد الأدبي وطرائق نظم الكلام ، وذلك عند ما تكلموا على تنافر الحروف وتلاؤمها ، وما ينتج عن هذا التنافر والتواؤم من قبح وحسن . واستطاعوا - بطرقهم المختلفة - أن يستخلصوا مجموعة من القوانين التي أوجبوا على المنشئين اتباعها عند ما يقومون بتأليف الكلام ، على ما هو معروف في كتب البلاغة .

ولقد استطاع بعض آخر أن ينظر في اللهجات وخواصها ووجوه الاختلاف بينها على أساس ما لاحظوه من فروق صوتية في هذه اللهجات . ولقد كان هذا النظر قديماً واستمر وسيلة صالحة في هذا المجال اللغوي ، والأدبي كذلك على ما هو معروف عن بعض كبار النقاد والأدباء كالحافظ في كتابه الخالد « البيان والتبيين » .

المسألة الثانية

وهذه مسألة قد يظنها البعض بعيدة عن الدرس الصوتي ، ولكنها في الحقيقة ذات ارتباط وثيق بالأصوات ومشكلاتها ، أو قل إنها في واقع الأمر مبنية على الحقائق الصوتية . ونعني بهذه المسألة نظام الكتابة في العربية .

جاء نظام الكتابة في العربية نظاماً مثالياً من حيث وضع رمز واحد مستقل لكل وحدة صوتية . فللباء رمز وللتاء آخر وللثاء ثالث إلخ . وهذا النظام يتمشى مع أحدث منهج في التفكير الصوتي الذي يهدف - فيما يهدف - إلى تأسيس نظم كتابية للغات خالية من الاضطراب والتعقيد . ومن أهم مميزات هذه النظم أن تكون على وفق المبدأ المشهور : رمز واحد لكل فونيم أو وحدة صوتية : one symbol for one phoneme or unit

فهناك في اللغة العربية ثمانية وعشرون صوتاً صامتاً consonants ، وهناك بإزائها ثمانية وعشرون رمزاً مختلفاً ، خصص كل رمز منها لصوت معين لا يتعداه .

وقد اتبع هذا المبدأ نفسه بالنسبة للحركات vowels كذلك . فللفتح رمز وللکسرة رمز آخر وللضممة رمز ثالث : ثلاثة أصوات وثلاثة رموز . وقد أشير إلى القصر والطول في هذه الحركات الثلاث بتعديل بسيط في شكل الرموز . فجاءت رموز الحركات القصيرة

على صورة مصغرة لرموز الحركات الطوال ؛ فالفتحة علامتها [ا] والكسرة رمزها [ي]
وتصور الضمة هكذا : [و] ، حيث استعملت الصورة الأولى في كل حالة للحركات
القصيرة واستخدمت الصورة الثانية للدلالة على الحركات الطويلة . ومن المهم أن نعرف
أن الصورة الأولى هي جزء الصورة الثانية وبعضها ، فالفتحة [ا] جزء الألف (ا)
والكسرة [ي] جزء الياء [ي] والضمة [و] بعض الواو [و] .

فهذا النهج القويم قد خلص الكتابة العربية من الخلط والاضطراب الذي نلاحظه في
أبجديات بعض اللغات ، فهناك في اللغة الإنجليزية مثلاً يصور الصوت القصي الانفجاري
المهموس [k] مرة بالرمز [k] كما في نحو kill ، وأخرى بالرمز [c] كما في مثل
cat . وكذلك يرسم الصوت الشفوي الاسناني الاحتكاكي المهموس [F] بالرمز [F]
مرة وبالرمزين [ph] معاً مرة أخرى ، مثل : fat ولكن philosophy .

وهكذا يشير هذا الأسلوب العربي في وضع أبجديتهم إلى مدى إدراكهم لطبيعة الأصوات
وخواصها وإلى قدرتهم الفائقة على التمييز بينها بالرغم مما بين بعضها من تشابه كبير ، كالتمييز
بين السين والصاد أو الثاء والذال ، حيث ينحصر الفرق في الترقيق والتفخيم في الحالة الأولى
وفي الخمس والجر في الثانية مع اتفاق كل صوتين من هذه الأصوات في بقية الخواص .

وقد يرد على قولنا هذا أمران :

الأول : قد يقال إن هذه الأبجدية أبجدية سامية في أصلها وليس للعرب فيها من فضل .
وعلى فرض التسليم بصحة هذا القول ، فللعرب في هذه الأبجدية جهود خاصة تدل على
فهم وتذوق للأصوات . هذه الجهود تتمثل في أمرين :

١ - التوصل إلى رموز لأصوات عربية صرفة أو رموز تحتاجها اللغة العربية ، وهذه
الرموز مجموعة في قولهم « ثخذ ضظغ » .

(١) هذا الذي اتبع في رموز الحركات متأخر نسبياً ؛ إذ يرجع استغلال الرموز الصغيرة للدلالة على الحركات
القصيرة إلى الخليل بن أحمد ، الذي حمل « للفتحة ألفاً صغيرة مضطجعة فوق الحرف ، والكسرة ياء صغيرة تحته
والضمة واوا صغيرة فوقه » . وهذا العمل في حد ذاته عمل رائع يدل على إدراك العلاقة بين الحركات القصار والحركات
الطوال ، وأنها علاقة في الكم diuration في الكيف . أما قبل الخليل فقد كانت الحركات القصيرة تصور كتابة
بالنقط . ويقال إن هذا الأسلوب الأخير من عمل أبي الأسود الدؤلي حين طلب إليه أن يشكل المصحف خوفاً على
القرآن من المحن والتحرير . انظر : « تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية » لحفي فاصف ص ٦٦ ، ٧٦ .

٢ - ما أدخله علماء العربية على هذه الأبجدية من تعديلات تقتضيها حاجة اللغة وحاجة الفهم والإفهام وهذه النقطة تتمثل في وضع علامات التشكيل وفي النقط .

الثاني : قد يعترض بأن هذه الكتابة في العربية نظام قاصر إلى حد ملحوظ ، وذلك بسبب عدم احتوائه على رموز مستقلة للحركات القصار . وهذا اعتراض وجيه ولا يزال يوجه إلى هذا النظام حتى اليوم . ولكنه بالرغم من ذلك قد حاول العرب بطريقتهم الخاصة علاج هذا النقص ، فوضعوا علامات للشكل معروفة تساعد القارئ على الفهم . أما العلاج الحقيقي لهذه المشكلة فهو يتمثل في ضرورة وجود قدر معقول من الثقافة اللغوية ، يعين على قراءة المكتوب وفهمه .

وبالإضافة إلى وضع هذه الرموز للأصوات ، لم يكتف علماء العربية بهذا القدر ، بل وجهوا عنايتهم إلى وضع علامات ثانوية ذات أهلية خاصة في نظام الكتابة .

فهناك مثلاً نقط الشكل الذي تولاه أبو الأسود الدؤلي (بإشارة من زياد بن سمية وكان والياً على البصرة) ، خوفاً على كتاب الله من اللحن والتحريف . وكان أبو الأسود متردداً في بداية الأمر ، فأجلسوا رجلاً في طريقه يقرأ القرآن بشيء من اللحن ، فقرأ قوله تعالى : « إن الله يرى من المشركين ورسوله » ، قرأها بكسر اللام في « رسوله » ، ففرغ أبو الأسود وطلب كاتباً ، وأخذ يرشد الكاتب ويأمره بالنقط وفقاً للقصة المشهورة : « أخذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد ، فإذا رأيته فتحت شفتي بالحرف فانقط واحدة فوقه ، وإذا كسرتها فانقط واحدة أسفله ، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف . فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين » (وهو علامة التنوين) (١) .

وجاء بعد ذلك نصر بن عاصم وآخرون فأدخلوا نقط الإعجام ، وكان ذلك في زمن عبد الملك بن مران على ما يقال . وقد جاء هذا العمل مصاحباً لتغيير ترتيب الأبجدية القديمة التي كانت تجري هكذا : أبجد هوز حطى كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ . فحولها نصر وزملاؤه إلى الترتيب العادي الذي نعمل به الآن .

(١) وهذه القضية نستطيع أن نقرر أن هذا المبرق العربي قد سبق الدارسين بمئات السنين في وضع أساس من أسس التفريق بين الحركات المختلفة ، وذلك بالإشارة إلى وضع شفاه المتكلم . ومن المعروف أن تصنيف الحركات في الدرس الصوقي الحديث يعتمد - فيما يعتمد - على هذا الأساس الفسيولوجي physiological الذي وعاه أبو الأسود منذ زمن سحيق .

وخلاصة الأمر في ذلك أن أكثر الحروف كان بدون نقط . بل إن بعض الحروف كان يستعمل لأكثر من صوت (فرمزب كان يستعمل للباء ولطاء ورمز ح كان يستعمل للجيم والحاء والحاء الخ) ، فخاف الناس التصحيف في القرآن . ويقال إن الحجاج فرغ إلى كتابه في زمن عبد الملك وسألهم أن يضعوا علامات لتميز الحروف المتشابهة . ودعا نصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر العدواني (تلميذ أبي الأسود) لهذا الأمر . وبعد تفكير ومراجعة قررا إدخال هذا الإصلاح وهو :

« أن توضع النقط أفراداً وأزواجاً لتمييز الأحرف المتشابهة : فلتمييز الدال من الذال تهمل الأولى وتعجم الثانية بنقطة واحدة علوية ، وكذلك الراء والزاء والصاد والضاد والطاء والظاء الخ . . . »

وبعد أن قرر هذان العالمان نقط بعض الحروف وإهمال بعضها الآخر « اتفقا على جمع الحروف المتشابهة بعضها بجانب البعض ، ولذلك اضطرا إلى مخالفة الترتيب القديم وهو ترتيب « أبجد » والترتيب الحديث الذي روعي فيه ترتيب الخارج ^(١) ، واتبعوا ترتيباً آخر وهو ترتيب ا ب ت ث ج الخ » .

ونقطة ثالثة مهمة تلت تلك الخطوات الإصلاحية في نظام الكتابة العربية . جاءت هذه الخطوة على يد العبقري العربي الخليل بن أحمد الذي وضع علامات الشكل بالحروف الصغيرة (-) ، وهي الطريقة التي عليها الناس الآن ، والتي حلت محل طريقة أبي الأسود .

وقصة هذا الابتكار الجديد تبين لنا مما يرويه باحث حديث حين يقول : « اتبع الناس في زمن دولة بني أمية الإصلاح الأول الذي أدخله أبو الأسود والإصلاح الثاني الذي أدخله نصر بن عاصم . . . وفي زمن دولة بني العباس مال الناس إلى أن يجعلوا الشكل بنفس مداد الكتابة تسهила للأمر . لأنه لا يتيسر للكاتب في كل وقت أن يجد لونين من المداد ، فوقف في سبيلهم اختلاط الشكل بالإعجام لأن كلا منهما بالنقط . ورأوا أنه لا بد من إصلاح ثالث إما بتغيير طريقة الشكل وإما بتغيير طريقة الإعجام . وعنى الخليل بن أحمد القراهيدي بهذا الأمر وكان أوسع الناس علماً بالعربية فوضع طريقة أخرى للشكل ، وهي التي عليها الناس الآن بأن جعل للفتحة ألفاً صغير مضطجعة فوق الحرف وللكسرة ياء

(١) المقصود بهذا الترتيب هو الترتيب القهرجي الذي ابتدعه الخليل بن أحمد . انظر فيما بعد . دراسات في علم اللغة

صغيرة تحته والضممة واواً صغيرة فوقه . وإذا كان الحرف منوناً كرر الحرف الصغير ، فكتب مرتين فوق الحرف أوتحتة (١) .

وهذا العدل بالإضافة إلى أهميته وخطورته يشير إلى نقطة أخرى مهمة ، تلك هي ما يعنيه هذا الابتكار من إدراك قوى للعلاقة بين الحركات القصار والحركات الطوال ومعرفة عميقة بطبائع الأصوات ، وما يؤكد فهم هذه العلاقة قول ابن جني في سر صناعة الإعراب : « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضممة . فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو . وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضممة الواو الصغيرة . وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة » (٢) .

ثم يقول ابن جني مؤكداً هذه العلاقة مرة أخرى : « ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، وذلك أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، وذلك نحو فتحة عين عَمَرَ . فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف قلت : عامَرَ . وكذلك كسرة عين عَنَبَ ، إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة ، وذلك قولك : عَنِيبَ . وكذلك ضمة عين عُمَرَ ، لو أشبعتها لانتشأت بعدها واواً ساكنة وذلك قولك : عومَرَ . فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها ولا كانت تابعة لها » (٣) .

ومثل الفهم لطبيعة هذه العلاقة ما قرره حفي ناصف : « فكما أن الفتحة نصف ألف والضممة نصف واو والكسرة نصف ياء ، كذلك تكون الألف بمقدار فتحتين والواو بمقدار ضمتين والياء بمقدار كسرتين . وسواء أسرع في الكلام أو أبطأت ، فالنسبة محفوظة ، بمعنى أن الألف يستغرق نطقها من الزمن بقدر ضعف ما تستغرقه الفتحة ، والفتحة يستغرق نطقها من الزمن بقدر نصف ما تستغرقه الألف . وهكذا يقال في الواو والضممة وفي الياء والكسرة » (٤) .

(١) حفي ناصف : المرجع السابق ص ٧٦ .

(٢) ابن جني : سر صناعة الإعراب ، ١٥ ، ص ١٩ .

(٣) السابق ص ٢٠ .

(٤) حفي ناصف : السابق ص ٢١ .

ولم تقتصر جهود القوم في هذا المجال على ما ذكرنا . فهناك علامات ورموز ثانوية أخرى ابتكرها الخليل ؛ على ما يقال .

منها وضع رأس شين صغيرة بغير نقط [س] للدلالة على السكون الشديد (وهو ما يصاحب الإدغام) . ورأس خاء غير منقوطة [ح] للدلالة على السكون الخفيف . وكذلك وضع الخليل رأس عين صغيرة [ء] للدلالة على الهمزة ، واختير هذا الرمز بالذات لقرب الهمزة من العين في المخرج ولأن الألف (وهي العلامة الأصلية للهمزة) جعلت علامة للفتحة الطويلة . وهناك كذلك علامة همزة الوصل وهي رأس صاد صغيرة (ص) توضع فوق ألف الوصل دائماً .

هذه الرموز وتلك العلامات ما كانت توضع إلا بناء على تفكير صوتي وتلويح لقيم الأصوات . وكان هذا الوضع بداية لطريق طويل ممتع في دراسة الأصوات عند هؤلاء القوم .

أما تفوقهم في دراسة الأصوات نفسها فيمكن التلليل عليه بالعديد من الأمثلة وقد عرضنا بعضها في كتابنا : الأصوات ، فارجع إليه إن شئت .

مراجع البحث

- ١ - ابن الأثير ، ضياء الدين :
المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (تحقيق الدكتورين أحمد الحوفي وبدوى طيانة ، مكتبة نهضة مصر الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢) .
- ٢ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
الخصائص (تحقيق الأستاذ محمد على النجار ، طبع دار الكتب سنة ١٩٥٢) .
- ٣ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (تحقيق الأستاذ السقا وآخرين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
- ٤ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
المنصف شرح التصريف للمازني (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة ومكتبة مصطفى البابى الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
- ٥ - ابن خلدون ، عبد الرحمن :
مقدمة ابن خلدون (تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، الطبعة الأولى للجزءين الأول والثاني سنة ١٩٥٧ وللتالث والرابع سنة ١٩٦٠) .
- ٦ - ابن سنان الخفاجي ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد :
سر الفصاحة (مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح سنة ١٩٥٣) .
- ٧ - ابن فارس ، أحمد :
الصاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها .
- ٨ - بدوى طيانة (دكتور) :
البيان العربي (مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٢) .
- ٩ - برجستراسر ، جوتائف :
التطور النحوي للغة العربية (القاهرة سنة ١٩٢٩) .

- ١٠ - الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد :
فقه اللغة وسر العربية (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي ، الطبعة الثانية سنة ١٩٥٤) .
- ١١ - الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر :
البيان والتبيين (تحقيق حسن السندوني ، المكتبة التجارية الطبعة الثانية سنة ١٩٣٢) .
- ١٢ - الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد :
المعرب من الكلام الأعجمي (تحقيق الأستاذ أحمد شاكر ، طبع دار الكتب
سنة ١٣٦١ هـ) .
- ١٣ - حفي ناصف :
تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة القاهرة
سنة ١٩٥٨) .
- ١٤ - حمزة فتح الله :
المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية (المطبعة الأميرية سنة ١٩٠٩) .
- ١٥ - الحفاجي ، أحمد :
شفاء الغليل (مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ هـ) .
- ١٦ - الرّماني ، أبو الحسن علي بن عيسى :
النكت في إعجاز القرآن (رسالة منشورة ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ،
لرّماني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الأستاذ محمد خلف الله أحمد .
- ١٧ - الرّجّاجي :
الجمال ، (تحقيق ابن أبي شنب ، الأستاذ بكلية الجزائر ، الطبعة الثانية باريس
سنة ١٩٥٧) .
- ١٨ - السكاكي ، يوسف بن أبي بكر :
مفتاح العلوم (الطبعة الميمية سنة ١٣١٨ هـ) .
- ١٩ - سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان :
كتاب سيويه (المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ هـ) .

- ٢٠ — السيوطي . أبو بكر جلال الدين عبد الرحيم :
المزهر في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق جاد المولى وزملائه . دار إحياء الكتب العربية
الطبعة الرابعة . سنة ١٩٥٨) .
- ٢١ — عبد القاهر الجرجاني :
دلائل الإعجاز (مطبعة الفتوح الأدبية سنة ١٣٣١ هـ) .
- ٢٢ — عثمان أمين (دكتور) :
في اللغة والفكر (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٧) .
- ٢٣ — علي الجنتلي وآخرون :
أطوار الثقافة والفكر في ظلال العروبة والإسلام (الجزء الثاني . الطبعة الأولى .
مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٠) .

24— Firth. J. R. :

The Tongues of Men, (Watts & Co. London 1937).

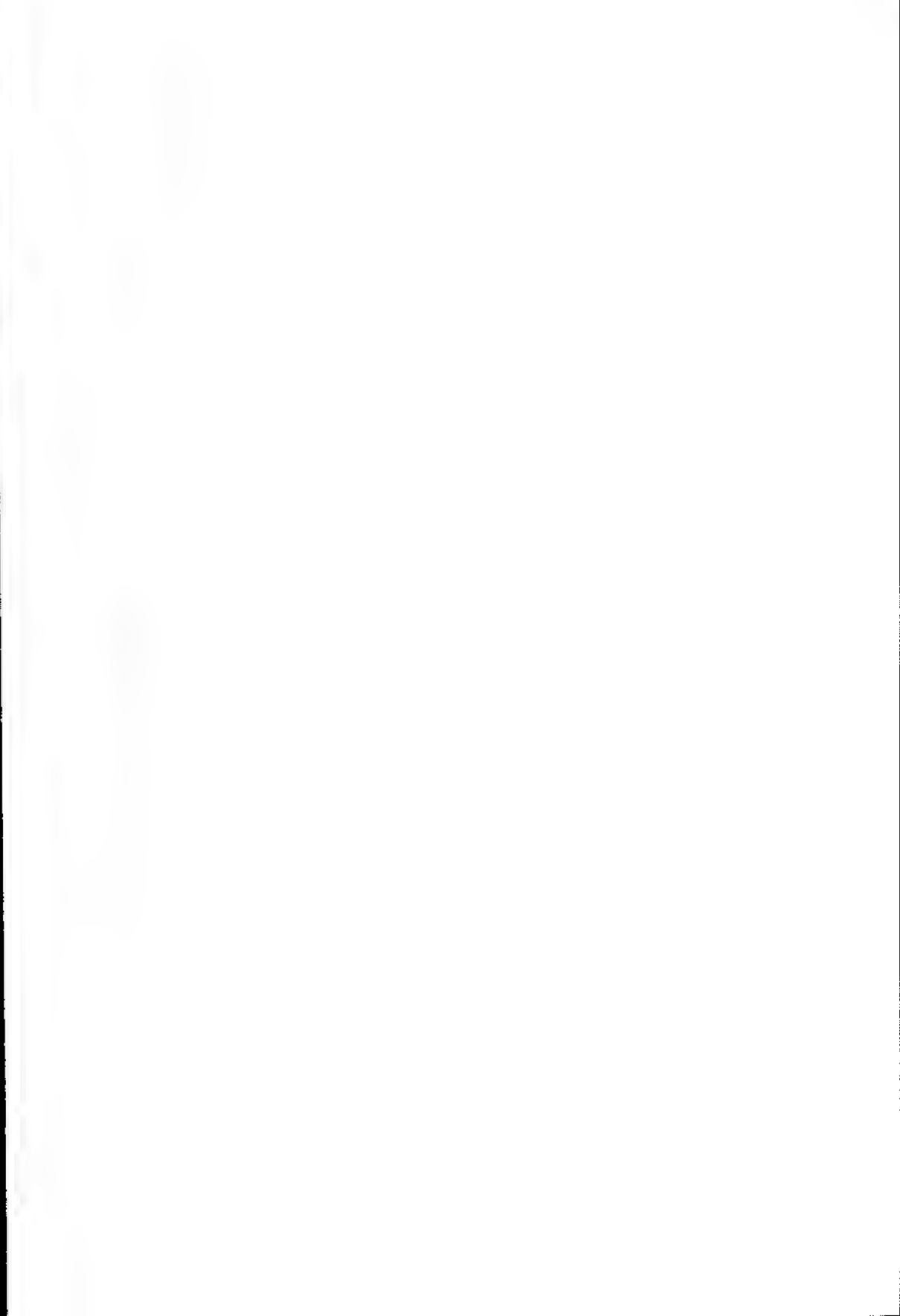
القِسْمُ الثَّانِي

مسائل متفرقة

الألف والواو والياء

واى

فى اللغة العربية



الألف والواو والياء

(وای)

مقدمة

عندما انتويننا لإخراج هذا البحث إلى الناس كانت تجول بخاطرنا عدة مشكلات صرفية نحوية معينة تتعلق بما يسميه علماء العربية « حروف العلة »^(١). ثم تأكد لي بعد أن الموضوع لا يمكن أن يبحث بحثاً علمياً دقيقاً دون التعرض لوجوهه الصوتية. وذلك في الحق هو ما تقرره الدراسات اللغوية الحديثة التي تنص على فشل أية دراسة صرفية أو نحوية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة .

وتقبل الدخول في أية تفصيلات يجدر بنا أن نشير إلى نقطتين مهمتين هما :

الأولى : أن المشكلات التي نشأت عن « وای » في اللغة العربية لا ترجع إلى طبيعتها بقدر ما ترجع إلى طريقة معالجتها والنظر فيها . أو بعبارة أخرى ، نستطيع أن نقول إن هذه المشكلات لا ترجع في أساسها إلى الحقائق اللغوية التي تتضمنها . « وای » ، وإنما ترجع إلى طريقة اللغويين في تعقيد هذه الحقائق وتنظيمها . فعلماء العربية ، في دراسة « وای » ، قد خلطوا أحياناً بين الصوت والرمز الكتابي ، كما خلطوا من وقت إلى آخر بين قيمها الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية . كذلك خان بعضهم الحظ في التعرف بدقة على القيم الصوتية المختلفة لكل رمز من هذه الرموز الثلاثة . يضاف إلى كل ما تقدم أن الأصوات التي يرمز

(١) تعرض الدكتور إبراهيم أنيس لحرف العلة في دراسة قيمة سماها : « بحث في اشتقاق حروف العلة » . ونشرت هذه الدراسة بمجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - المجلد الثاني سنة ١٩٤٤ . وفي هذه الدراسة عالج الدكتور أنيس عدداً من المشكلات التي تتعلق بهذه الحروف ويمكن تلخيص أهم آرائه في هذه المشكلات فيما يلي : ١ - من رأيه أن الياء والواو لا تكونان إلا أصليتين في الأفعال والأسماء المشتقة ، إذ (كما تقول عبارة المؤلف « لا تفكاد تفسر على واو أو ياء ليست أصلاً من أصول الكلمة » في هذين النوعين من الكلمات . ٢ - الواو والياء كانتا في الأصل . . . أحد الأصوات الثلاثة : اللام والنون والميم . وقد أدت عوامل التطور الفوني إلى هذا الانقلاب لما بين هذه الأصوات وبين الياء والواو من شبه صوت . ٣ - كل « من الواو والياء المحدث من لام أو نون أو ميم قلبت في بعض الصيغ إلى صوت لين طويل : فتحة طويلة أو كسرة طويلة أو ضمة طويلة » . وفي رأيه كذلك « أنه لا بد من تمكين الواو أو الياء قبل هذا القلب . والواقع أن البحث يتركز في نقطة أساسية هي النقطة الثانية ، أما اللغويان الأول والثاني فقد اقتضت مناقشة النقطة الأساسية .

إليها في العربية بالرموز « وای » أصوات تتعرض للتغير والتطور بصورة أكبر وأوضح مما يقع لغيرها من الأصوات .

الثانية : أننا سوف نعتمد في مادتنا على مصدرين هما :

١ - اللغة العربية الفصحى كما ينطقها الآن المتخصصون في هذه اللغة .

٢ - النصوص الواردة عن علماء العربية من قدامى ومحدثين فيما يتعلق بموضوع البحث .
وبهذه المناسبة أيضاً نرى لزماً علينا أن نتعرض لبعض المصطلحات الأساسية في هذه الدراسة وأن نقدم لها نوعاً من التحديد ، حتى نعين القارئ على الفهم الدقيق ، كما يتبين من السطور التالية :

وای : ثلاثة رموز عربية لمجموعة من الأصوات التي تلعب دوراً مهماً في اللغة العربية ونظمها الصوتية والصرفية والنحوية . وهذه الرموز لها أسماء ، هي (بترتيب الرسم السابق) : الواو . الألف . الياء : ومن المعروف أن هذه الأسماء ذاتها يطلقها علماء العربية أيضاً على الأصوات التي يرمز إليها بالرموز الثلاثة السابقة .

لدينا إذن (بالإضافة إلى وای) ثلاثة أنواع من المصطلحات التي يجب أن نحددها جيداً وأن نفرق بين مدلولاتها حتى نعرف المقصود بكل نوع منها تجنباً للخطأ والاضطراب اللذين قد يقع فيهما بعض الباحثين بسبب علم تحديد سابق للمراد بهذه المصطلحات وأمثالها .
هذه الأنواع الثلاثة هي : الرموز (والمفرد رمز) والأصوات (والمفرد صوت) والأسماء (والمفرد اسم) .

فالرموز هي العلامات الكتابية التي تستخدم في اللغة المعينة للدلالة على أصوات معينة .
أو - قل - هي حيل أو وسائل كتابية تستخدم لتمثيل النطق وتصويره . مثال هذه الرموز في العربية « وای » .

والأصوات هي الآثار السمعية التي تصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النطق . وهذه الآثار تظهر في صور ذبذبات معدلة وموائمة لما يصاحبها من حركات الفم بأعضائه المختلفة . مثال هذه الأصوات في العربية أصوات الواو والألف والياء .
أما الأسماء فهي ألفاظ أو كلمات يستخدمها أصحاب اللغة المعينة لإطلاقها على أصوات معينة ، وعلى رموز تستخدم في تصوير هذه الأصوات كتابة . مثال هذه الأسماء في العربية الألف والواو والياء .

وهكذا نرى أن هناك فرقاً واضحاً بين الرمز والصوت . فالرمز (كما قلنا) علامة كتابية تدرس وينظر إليها في إطار نظام الكتابة العادية أو الإملائية (أو ما يسمى بالأبجدية أو الألفباء orthography) ، لا في إطار نظام الأصوات . والصوت أثر سمعي أو حدث لفظي ، يدرس وينظر إليه في إطار النظام الصوتي للغة المعنية The phonetic system of a given language لا في نظام أبجدية هذه اللغة .

وكثيراً ما يقع الخلط بين مفهومي هذين المصطلحين ، لأسباب ثلاثة رئيسية ، هي :

- ١ - الجهل بالفرق بينهما أو عدم الاهتمام بهذا الفرق . أو الانخداع بالنظام الكتابي ، بتوهم أن ما يكتب هو ما ينطق ، أو بتوهم أن الرمز الكتابي هو كل شيء في الموضوع .
- ٢ - وحدة الاسم الذي يطلق على الرمز الكتابي والصوت معاً ؛ فالواو مثلاً اسم يطلق في اللغة العربية على العلامة [و] وعلى الصوت أو الأصوات التي يرمز لهما بهذه العلامة . بهذان السببان يعدان - في نظرنا - من أهم أسباب اضطراب علماء العربية في معالجة حروف واى .

- ٣ - عدم تمثيل الرمز الكتابي للصوت المنطوق تمثيلاً صادقاً ، في بعض الأحيان . أو عدم مطابقة المكتوب للمنطوق بالفعل . ويتضح هذان الأمران في كثير من اللغات الأجنبية ؛ ففي الإنجليزية مثلاً يرمز أحياناً للصوت بالرمزين ph والصوت s بالرمز c إلخ . وأحياناً توجد الرموز في الكلمات المكتوبة على حين أن ليس لها مقابل صرفي كما في نحو night^(١) . أما المصطلح « أسماء » فلا يختلط بالمصطلحين السابقين ، وهو عادة أعم منهما ، وبسبب هذا العموم سوف نتخذة أساساً للمناقشة التالية ، والأسماء التي لدينا الآن ثلاثة . هي الألف والياء والواو : [واى] .

وقبل أن نحاول تحديد القيم الصوتية لمدلولات هذه الأسماء ، نرى من المفيد أن نعرض - في إيجاز - لنقطة مهمة تتعلق باستعمالها وذلك بإلقاء الضوء على تطور مدلولاتها ومراحل هذا التطور في تاريخ العربية .

(١) night تكتب صوتياً nait . وعندنا من النوع الأول في العربية أمثلة كثيرة منها رى حيث كتب الصوت الأخير بالياء مع أن خاصة الصوت توجب كتابته بالفتحة الطويلة أو ما يسمى بالث المد . أما أمثلة النوع الثاني فقليلة ، منها : وجود الألف في نحو رموا والواو في عمرو . وهناك نوع ثالث في العربية ، يتلخص في عدم مقابلة الصوت المعين برمز كتابي كما في نحو « هذا » ، حيث توجب الكتابة الصوتية وجود فتحة طويلة لأي ألف بعد الهاء . ولعلاج هذا النقص ونحوه ابتكر علماء الأصوات نظاماً خاصاً لتصوير الكلام المنطوق تصويراً دقيقاً هذا النظام هو ما يعرف بالكتابة الصوتية Phonetic transcription . وفي هذا النظام يراعى تمثيل كل صوت برمز مستقل متفق عليه وعلى قيمته الصوتية ، ومن البديهي أن هذا النظام يخضع لنظام الأبجدية العادية orthography .

الألف

فكرة تاريخية^(١) :

الألف اسم للدلالات عدة مرت - في نظرنا - بمرحلتين تاريخيتين مختلفتين -

المرحلة الأولى :

كانت الألف تطلق في الأصل - بحسب التاريخ المعروف لنا - على الألف - أو على ما عرف في مرحلة تاريخية متأخرة نسبياً باسم « الهمزة » ، أي ذلك الصوت الذي ندعوه حديثاً الوقفة الحنجيرية glottal stop. والرمز الأصلي لهذا الصوت هو [ʔ] بدون رأس العين الصغيرة [ʕ] فوقه أو تحته . ومعنى هذا أن الألف - اسماً ورمزاً - لم تكن تعني في المراحل الأولى ما يسمى أخيراً بالألف المد أو ما ندعوه في اصطلاحنا الفتحة الطويلة [aa] . كما في نحو قال : ويكاد يكون من المؤكد أن الفتحة الطويلة (ألف المد) لم يكن لها علامة كتابية في هذه المرحلة، شأنها في ذلك شأن الحركات القصيرة كلها (الفتحة والكسرة والضمة) ، والحركتين الطويلتين الآخرين ، الضمة والكسرة (= واو المد وياؤه : uu و ii) كما تظهران في نحو تقول وأبيع .

ولا يظن ظان أن العرب في المراحل الأولى لم يكونوا يعرفون الهمزة بوصفها صوتاً - أو أن الهمزة صوت حديث في اللغة العربية . إن الهمزة من أصوات العربية منذ التاريخ المعروف لنا . ولكن هذا الصوت لم يسم بالهمزة في المراحل الأولى ، وإنما كان يسمى ألفاً ورمزه [ʔ] كما سبق آنفاً .

أما أن الألف هي اسم الهمزة (الوقفة الحنجيرية) في الأصل فأدلتها كثيرة . نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

١ - من خواص الأصوات العربية أن قيمها الصوتية يعبر عنها دائماً بصدر اسمائها . فالاسم (كاف) مثلاً يعبر صدره وهو [ك] عن الصوت [ك] . وكذلك الاسم (ألف) يعبر صدره صوتياً عما ممي أخيراً الهمزة . وفي هذا المعنى يقول ابن جني : « إن كل حرف

(١) نشر هذا الجزء التاريخي الخاص بالألف في مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثاني والعشرين سنة ١٩٦٧ .

سميته ، ففي أول حروف تسميته لفظه بعينه . ألا ترى أنك إذا قلت حروف الحرف "جيم" .
وإذا قلت دال فأول حروف الحرف "دال" وإذا قلت حاء فأول ما لفظت به « حاء » ،
وكنك إذا قلت ألف ، فأول الحروف التي نطقت بها همزة^(١) . ويقول حفي ناصف :
« للحروف العربية خواص لم تجتمع في غيرها من اللغات الأخرى . منها أن مسمياتها
دائماً في صدر أسمائها ، فصدر كلمة ألف [ا] وصدر كلمة باء [ب] وصدر كلمة جيم
[ج] ، وهكذا لآخر الحروف »^(٢) .

٢- تاريخ الأيبدية العربية يدل على أن الألف هو في الأصل اسم الهمزة (الوقفة
الخنجرية لا ألف المد) ، وهو رمزها كذلك . يظهر ذلك من الترتيب القديم للأيبدية ،
ذلك الترتيب الذي يظهر في : أيجد هوز حطى كامن إلخ . فالرمز الأول في أيجد هو الألف
ربما ، ولكنه الهمزة نطقاً . والمعروف أن ألف العربية [ا] هي ألاف الفينيقية (هـ) . وهو
صوت يقابل ما يعرف عندنا الآن بالهمزة^(٣) .

٣- وأصرح من هذا وأوضح في هذا الشأن ما قرره ابن جني في مكان آخر ، وروى
مثله عن أبي العباس المبرد (وإن كانت هذه الرواية في معرض الاعتراض على المبرد في مشكلة
أخرى تتعلق بالهمزة ، انظر فيما بعد) يقول ابن جني : « إن أبا العباس كان يعد حروف المعجم
ثمانية وعشرين حرفاً ، وجعل الباء أولها وبدع الألف من أولها ، ويقول : هي همزة ، أي أن
الألف نطقاً ورسماً هي ما عرف بالهمزة في قرات متأخرة . وهذا القول فيما يتعلق بهذه المنطقة
هو ما رآه ابن جني نفسه حيث يقول : « اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي
صورة الهمزة »^(٤) .

أما أن أبا العباس قد ترك الألف (الهمزة) ولم يذكرها في الأيبدية فذلك لأنها — كما تقول

(١) ابن جني : سر صناعة الإعراب ، ص ١٠٧ .

(٢) حفي ناصف : تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ٢٨ ، ط ٢ سنة ١٩٥٨ وانظر ابن يعيش ،

شرح المفصل ص ١٠٠ ، ص ١٢٦ .

(٣) انظر : حفي ناصف ، المرجع السابق ص ٤٠ - ٤٣ .

(٤) ابن جني : المرجع السابق ص ٤٦ ، وانظر أيضاً : ابن يعيش ، شرح المفصل ص ١٠٠ ص ١٢٦ .

وإطلاق الألف على الهمزة فلفظه كثيراً في كتاب العين للخليل بن أحمد . من ذلك مثلاً ما جاء هناك من أنه حين
أراد تأليف الحروف أعمل فكره فلم يمكنه « أن يبتنى التأليف من أول أب ت ث وهو الألف » . فالألف هنا
يقصد بها الهمزة . ومع ذلك كان يطلق المصطلح الآخر وهو « الهمزة » على هذا الصوت نفسه كما يبدو في قوله :
« وأما الهمزة فخرجها من أقصى الحلق » . انظر كتاب العين للخليل بن أحمد ، تحقيق د . عبد الله درويش : ص ١٠٨ ، ص ٥٢ .

عبارته التي رواها ابن جني - . . . لا تثبت على صورة واحدة ، وليست لها صورة مستقرة . فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة ^(١) .

وهنا نرى أن المبرد قد وقع في خطأ واضح إذ هو قد خلط - بعبارته هذه بين مستويين : مستوى النطق ومستوى الكتابة . إنه يعلل تركه للهمزة وعدم ذكره لها في الأجددية بتغير صورتها وعدم استقرارها على حالة واحدة . والواقع أن الذي يتغير إنما هي الصورة الكتابية للهمزة لا نطقها ، فمن المؤكد أن الهمزة تنطق سواء أكتبته على ياء أم واو . وبالطبع حين تكتب على صورتها الأصلية وهي الألف . وقد أدرك ابن جني بناقب نظره هذا الخطأ الذي وقع فيه أبو العباس . فاعترض عليه بعبارة نمن عن ذكاء وعمق في فهم الحقائق . حيث استطاع أن يتدقق ما لم يستطع المبرد تدقيقه من معرفة الفرق بين النطق والكتابة . يقول : « أما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها فابس بشيء . وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط . والهمزة موجودة في اللفظ كالحاء والقاف وغيرها . فسببها أن تعدد حرفاً كغيرها » ^(٢) .

وإذا كان المبرد يعنى بعبارته السابقة تغير الهمزة نطقاً كذلك . كما في حالة التخفيف مثلاً فنحن ندفع هذا الظن بأن التخفيف في الهمزة فحجة . وذلك أمر ثابت ومقرر السليم . جاء في مراح الأرواح وشرحه أن الهمزة « قد تخفف لأنها حرف ثقیل إذ يخرجها أبعد من مخارج جميع الحروف لأنه يخرج من أقصى الخلق فهو شبيه بالتهوع المستكروه لكل أحد بالطبع ، فخفضها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قریش . روى عن أمير المؤمنين على رضي الله عنه أنه قال : . نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبر . ولولا أن جبريل نزل بالهمزة على النبي عليه السلام ما همزتها » ، وحققها آخرون وهم تميم وقيس ^(٣) .

وإذا ثبت أن التخفيف في الهمزة فحجة وجب علينا حينئذ أن ننظر إليه في إطار هذه اللهجة وحدها لا في إطار اللغة بعامه ، حتى نتجنب الخلط الذي ينتج عن تدخل اللغات . وقد تنبه ابن جني إلى هذا الخلط في اعتراض له آخر وجهه إلى المبرد لتركه الألف

(١) ابن جني : المصدر السابق ص ٤٦ .

(٢) ابن جني : المرجع السابق ص ٤٨ .

(٣) النبر هنا معناه الهمز ويؤخذ من بقية الكلام أن كلمة « همز » (بمعنى الهمزة الخجيرية) كانت معروفة زمن علي بن أبي طالب . انظر مراح الأرواح في علم الصرف لأحمد بن علي بن مسعود وشرحه لابن كمال بإشلاء ص ٩٨ طبعة ١٩٣٧ .

(الهمزة) من الأبجدية بسبب تغير صورتها . يقول : « وإنما كتبت الهمزة وأو مرة وباء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف . ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال . يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلا محققة ، لم يجوز أن تكتب إلا ألفاً ، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة ، وذلك إذا وقعت أولاً نحو أخذ ، وأخذ وإبراهيم . فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها ألفاً ألبته . وعلى هذا ^(١) وجدت في بعض المصاحف « يستزأون » بالألف قبل الواو ووجد فيها أيضاً « وإن من شياً إلا يسبح بحمده » بالألف بعد الياء ، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق ^(٢) .

وهكذا يكشف لنا ابن جني العظيم في هذا الرد عن نقطة أخرى مهمة ، لا في هذا المقام فحسب ، بل في مناهج البحث اللغوي بعامته . ذلك أن عبارته السابقة تعني أننا في معاملتنا للهمزة نخلط بين لهجتين (بينتين لغويتين) وبين مستويين كذلك . مستوى النطق ومستوى الكتابة . فنحن في النطق نطق الهمزة وبذلك نتمشى مع اللهجة أو اللهجات التي تحققها ، ولكننا في الكتابة نكتبها أحياناً على ولو أو ياء (أما كتابتها بالألف فهو الأصل بالطبع) مراعين في ذلك تلك الصور التي تصير إليها الهمزة في لهجات التخفيف . ومعناه أننا في النطق ننبع لهجة أو لهجات معينة ، ولكننا في الكتابة نأخذ بحكم لهجة أو لهجات أخرى ، تلك هي التي تخفف الهمزة .

وفي هذا العمل — في رأينا — خلط كبير تنتج عنه أحكام متناقضة أو متضاربة لظاهرة

(١) الإشارة بهذا إلى مضمون ما تقدم . وهو أنها إذا لم تقع في أول الكلمة يخففها الحجازيون ويحققها غيرهم . ولذلك توجد في بعض المصاحف محققة مكتوبة على الألف على طريقة غير الحجازيين . هذا التعليق من عمل المحققين لكتابة سر صناعة الإعراب لابن جني ، وهو في رأينا تعليق مهم ! انظر سر صناعة الإعراب ص ٤٧ .

(٢) ابن جني ، المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧ . وورد مثل هذا القول عن ابن يعيش في شرح المفصل - ١ ص ١٢٦ ، حيث يقول « والصواب ما ذكره سيبويه وأصحابه من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً أولها الهمزة وهي الألف التي في أول حروف المعجم وهذه الألف هي صورتها على الحقيقة ، وإنما كتبت تارة وأو وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ولو أريد تحقيقها لم تكن إلا ألفاً على الأصل . ألا ترى أنها إذا وقعت موقعاً لا تكون فيه إلا محققة لا يمكن فيه تخفيفها - وذلك إذا وقعت أولاً - لا تكتب إلا ألفاً نحو أعلم أذهب ، أخرج وفي الأسماء : أحمد ، إبراهيم ، أترجه . وأمر آخر يدل على أن صورة الهمزة صورة الألف أن كل حرف سميت في أول حروف تسميته لفظة بعينه . ألا ترى أنك إذا قلت باء في أول حروفه باء ، وإذا قلت ثاء في أول حروفه ثاء ، وكذلك الجيم والذال وسائر حروف المعجم ، فكذلك إذا قلت : ألف فأول الحروف التي نطقت بها همزة ، فدل ذلك إن صورتها صورة الألف » .

اللغوية الواحدة . أما سبب هذا الخلط فهو تعدد البيئة اللغوية أو عدم وحدة مصدر المادة المدروسة . وفي ظننا أن هذا الخلط وأمثاله كان من أكبر عوامل التعقيد والاضطراب في قواعد اللغة العربية ، أصواتها وصرفها ونحوها . فبكثيراً ما يحدث أن يضع علماء العربية قواعد مختلفة (متباينة أو متناقضة) للظاهرة اللغوية الواحدة . وذلك سببه أن هذه الظاهرة قد تكون مختلفة الخواص من لهجة إلى أخرى أو أنها ذات مسلكين مختلفين : و. ح. ا . وربما يكتبون - في أحيان كثيرة - بوضع القاعدة العامة لهذه الظاهرة طبقاً لما لاحظوه من خواصها في لهجة معينة ، ثم يحكمون بالشذوذ أو عدم الصحة أو التأويل على خواصها الأخرى التي تتميز بها في لهجة أو عدد آخر من اللهجات . وهذا العمل من اللغويين العرب أمر معروف مشهور ويشيع تطبيقه بصفة خاصة على قواعد النحو .

والبحث اللغوي الحديث يوجب علينا منذ البداية (فيما يوجب) أن نحدد البيئة اللغوية للظاهرة المدروسة تجنباً للأحكام المتباينة لهذه الظاهرة . ورائدنا في هذا السبيل هو أن وحدة الحكم على الظاهرة اللغوية المعينة يجب أن تبنى على أساس وحدة الظاهرة نفسها في الذات والصفات ، أو الخواص . فإذا ما تعددت أو اختلفت هذه الخواص وجب تعدد الأحكام ، طبقاً للمبدأ الذي ينص على وجوب تعدد الأنظمة في معالجة الظاهرة أو الظواهر التي تختلف خواصها . أما أن تخضع هذه الخواص المختلفة كلها لحكم واحد فهو عمل تعسفي ويعرض الدراسة للتعقيد والاضطراب . وإذا كان هذا هو الواجب اتباعه في وضع قواعد اللهجة الواحدة (البيئة اللغوية الواحدة) فما بالك حين تتعدد اللهجات أو البيئات ؟ . .

إننا حين نتعدد اللهجات يجب أن نضع قواعداً طبقاً للموجود في كل لهجة على حدة . ومعناه أننا إذا كنا من محققى الهمزة وجب أن نعطيها أحكام التحقيق على كل المستويات . وهذا يوجب علينا كتابتها بالألف دائماً (وهو علامتها الأصلية) بقطع النظر عن موقعها وعن حركاتها أو حركات ما قبلها وما بعدها . وواضح مما تقدم أن ابن جني يميل إلى هذا الرأي ، وهو ما تؤيده حقيقة الصوت وماهيته . فالهمزة كما سوسنعرّف فيما بعد - من الأصوات الصامتة Consonants^(١) ، (أو ما تسمى بالحروف الصحيحة في مقابل حروف العلة في نظر العرب) .

(١) الصوت الصامت (واجمع صوامت) هو ما يشار إليه بالمصطلح الإنجليزي Consonant ، أى هو كل ما ليس « حركة » Vowel . ويسميه بعض الدارسين الصوت « الساكن » والتسمية بالسكن تسمية صحيحة مقبولة ، =

وقد صرح علماء العربية أنفسهم بهذا المعنى ؛ فحكيم الحمزة عندهم « كحكم الحرف الصحيح

= إذ جرى العرف عليها منذ وتمت ليس بالقصير ، وقد حدد أصحاب هذا الاصطلاح ما يقصدون بهذا الاستعمال . ولكننا في هذا البحث (وأمثاله من كل ما نعرض فيه الألف والواو والياء) آثرنا استعمال المصطلح « الصامت » لسببين مهينين . أولهما أن الكلمة « ساكن » (واجمع سواكن) قد تؤدي إلى لس ، إذ قد تؤخذ على أن المقصود بها هو الحرف المشكل بالسكون على ما هي القاعدة العامة في البحوث صرفية التقليدية (على حين أن المراد هو كل صوت ليس حركة ، سواء أكان مشكلا بالسكون أم بغيره من علامات الحركات . ثانيهما (وهذا هو المهم في هذا المقام بالذات) أن علماء العربية جروا على التوسع في مفهوم الكلمة « ساكن » (وما تصرف منها) بإطلاقها - خطأ - على حروف المد (الألف والواو والياء) أو ما تسمى الحركات الطويلة وهذا كما ترى - إطلاق مضلل ، وبخاصة في هذا البحث وغيره ، مما يعرض لهذه الحروف الثلاثة التي يصح بحال إطلاق اسم الساكن عليها في أي موقع كذنت ، اللهم إلا إذا قصد بالساكن على ضرب من اتسوع - الحرف الخالي من علامات الحركات على أن هذه الحالة ذاتها مسألة تتعلق بنظام الكتابة ، لا بواقع النطق والحقيقة الصوتية ، وبها مدار العمل في هذا البحث وفي غيره من كل دراسة صوتية . ومن الجدير بالذكر أن استعمال المصطلح « صامت » ليعني كل ما ليس حركة أو حرف مد استعمال قديم . لقد جاء هذا الاستعمال وضحا في عبارة لبعضهم يقول فيها : « إن الابتداء بالساكن إذا كن مصوفاً أعني حرف مد متبع بلا تنقذ . وأما الابتداء بـ ساكن الصامت أعني غير حرف المد فقد جوزه قوم . فهو هنا يستعمل المصطلح « الصامت » بمعنى كل « صوت ليس بحركة ، طويلة أي حرف مد » كانت - كما هو واضح من النص - أو قصيرة ، كما يظهر من بقية كلامه وهو : « ولا شك أن الحركات أبعاض المصوتات فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه » شرح مراح الأرواح للمول شمس الدين أحمد المعروف بديكتنقوز ، مطبعة الحلبي سنة ١٩٣٧ ٢٥ ، ص ١٢٠) . وهذا المصطلح نفسه « الصامت » يستعمله ابن سينا في معرض الكلام على حالي الواو والياء ، حيث سماها الواو والياء الصامتين في نحو « ولد ، يلد » والمصوتين في نحو « أدعو ، أرى » وهو تسمية موفقة وتنقسم موفقة كذلك لحالي الواو والياء كما سنعرف في مكانه بالتفصيل إما صوتان صامتان Consonants أو كما يقل أحياناً أنصاف حركات Semi-vowels ، وإما حركتان هما الضمة والكسرة الطويلتان ، أو واو المد وياؤه أو ما أشير إليهما هنا بالمصوتين ، على عادة العرب في ذلك ، كما هو واضح من انص السابق لشارح المراح . وك نص على ذلك أيضاً ابن حن في خصائصه (ص ٣٤) ، وتنضم إليهما ألف المد في هذه الحالة الأخيرة والتعبير « بصامت » ليعني كل صوت ليس بحركة تعبير دقيق إذ هو يصف خاصة من الخواص الأساسية لهذه الأصوات ، وهي ضعف الوضوح السمي إذا قيست بالحركات التي تتسم بقوة الوضوح السمي نسبياً . ومن هذا نرى أيضاً أن علماء العربية قد أحادوا في وصفهم حروف المد (الحركات الطويلة) بالحروف المصوتة ، إشارة إلى ما فيها من وضوح سمعي ولكن فاتهم أن يطلقوا هذا الوصف صراحة على الحركات القصيرة ؛ إذ هي أبعاض الحركات الطويلة (= حروف المد) ؛ ما أطلق على الكل يجوز تطبيقه على الجزء بداهة على أن التوسع في إطلاق المصطلح (مصوت) ليشمل الحركات طويلة وقصيرها مفهوم من نص شارح المراح السابق (= الحركات أبعاض المصوتات) كما يفهم أيضاً من كلام ابن سينا ، عندما يقول مثلاً : « والواو المصوتة وأختب الضمة . . . » انظر في هذا الموضوع : أسباب حدوث الحروف لابن سينا بتحقيق محب الدين الخطيب ، مطبعة المؤيد ١٣٢٢ هـ ص ١٣ .

في تحمل الحركات»^(١) . فهي إذن في أحكامها الصوتية والكتابية مثل الباء والتاء وغيرهما من الصوامت ، ومن ثم وجبت معاملتها معاملة هذه الأصوات من حيث كتابتها وتصويرها بالرسم . فكما يكتب صوت الباء والتاء بالباء أو التاء دائماً - أى بقطع النظر عن موقعها الصوتي - وجبت كتابة الهمزة ألفاً دائماً كذلك^(٢) .

أما إذا كنا من أصحاب التخفيف في الهمزة دائماً (كأن يكون ذلك من خواص لهجة معينة) أو أحياناً (كما قد يحدث في بعض الصيغ أو المستويات الكلامية) ، فالأمر حينئذ مختلف تماماً . إننا في هذه الحالة يجب أن ندرس الموجود بالفعل . سواء أكان ذلك الموجود ياء أم واو أم ألف مد ، لأننا حينئذ لا نتعامل مع الهمزة . وإنما مع شيء مختلف عنها تماماً من الناحية الصوتية على الأقل . إن التخفيف في نظرنا تخفيف لا همز . ويجب أن ينظر إليه دائماً بهذه الصفة ، لأننا في منهج الوصف نعني بالموجود أو بما هو كائن لا بما كان . أو بما يفترض أنه كان .

وفي الحق أن علماء العربية قد خلطوا في قواعد الهمزة (من تحقيق وتخفيف وقلب وإبدال إلخ) خلطاً واضحاً . وأساس هذا الخلط أنهم يعدون التخفيف وإخوته عارضاً يعرض للهمزة ، وربما يعدونه الهمزة بادية في صور مختلفة . وكان من نتيجة ذلك وجود عدد ضخم من الأحكام المتضاربة التي تتعلق بها وبأحوالها . ولأسنا لذلك مع ابن جني في قوله : أما انقلاب الهمزة « في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل فلا يخرجها من كونها حرفاً ، وانقلابها أول دليل على كونها حرفاً »^(٣) ، أى حرفاً مستقلاً قائماً بذاته هو همزة . فالهمزة - في رأينا - لم تقلب ، وإنما الذي حدث هو أنها لم تنطق . وإنما نطق شيء آخر هو ياء أو واو المد .

والذي عكر الصفو على ابن جني ، وغيره من علماء العربية ، هو اهتمامهم الكبير بالأصول الاشتقاقية للكلمات وافتراسهم وجوب وجود هذه الأصول في كل الصيغ المتفرعة عنها . فوجود الهمزة في « خطيبة » مثلاً كان يوجب وجودها في « خطايا » . فعلم

(١) مراح الأرواح ص ٩٨ .

(٢) وإنما تكتب بالألف بالذاب لأنه صورتها الأصلية .

(٣) ابن جني ، المرجع السابق ص ٤٨ .

وجودها إذن إنما هو لعارض عرض لها ، وقد تكلفوا هم بتوضيح هذا العارض وأمثاله في بحوثهم على أن المسألة في حقيقتها أبسط من هذا بكثير : كلما وجدت الهمزة فهي همزة ، وإلا فالموجود بالفعل هو الذي يؤخذ في الحسبان ، أياً كانت صورته الصوتية .

كل ما تقدم خاص بالشق الأول من القضية ، وهو أن الألف في الأصل هو الهمزة (الوقفة الخنجرية) . أما الشق الثاني وهو أن الألف في المراحل الأولى لم يكن يعنى ما يسمى ألف المد فيما بعد أو ما يسمى الآن الفتحة الطويلة [aa] ، كما في نام مثلاً ، فسوف تبين حقيقة الأمر فيه من المناقشة التالية التي سوف نتناول فيها المرحلة الثانية من مراحل استعمال « الألف » وتطور مدلولاتها .

المرحلة الثانية :

من الثابت أن اللغة العربية لم تكن في مراحلها الأولى برموز الحركات عنايتها برموز الأصوات الصامتة . وما يتمشى مع هذا الوضع نظرة علماء العربية إلى أصول الكلمات التي تتألف - في رأيهم - من أصوات صامتة فقط ، تشكل إلى كلمات مختلفة الصيغ والأوزان بإضافة الحركات إلى هذه الأصول . فالحركات إذن في نظرهم شيء فرعى أو ثانوى . ولعل من أسباب هذه النظرة عدم وجود رموز مستقلة للحركات . إذ كان الكلام نحلواً مما يدل على حركات الأصوات الصامتة . وكان الناس يفهمون ما يقرءون بالاعتماد على سياق الكلام وما يقتضيه المقام .

وكان هذا الإهمال مطبقاً على الحركات كلها قصيرها وطويها . ومن ضمنها الفتحة الطويلة التي لم يكن لها علامة مستقلة تدل عليها . وظلت الحال كذلك إلى أن أحسن الناس ضرورة وضع علامات مستقلة لهذه الحركات . فكان - ضمن ما قاموا به في هذا السبيل - أن استغلوا الألف (الدالة على الهمزة في الأصل) للدلالة على الفتحة الطويلة كذلك ^(١) . وأغلب الظن أنهم فعلوا ذلك لما رأوا من أن الهمزة « تقلب » فتحة طويلة في بعض مواضع التخفيف ، فاستعملوها في هذه المواضع وفي غيرها كذلك طرداً للباب . وربما فعلوا ذلك

(١) لا نستطيع تحديد الفترة التي جرى فيها هذا الاستعمال تحديداً دقيقاً ولكن أجمع أن هذا حدث قبل وضع علامات الحركات القصار ، ومن المعروف أن الذي قام بوضع هذه الحركات في بداية الأمر أبو الأسود الدؤلى وكان ذلك بالنقط ثم أدخل عليه الخليل تعديله المشهور وهو بالشكل بالعلامات المعروفة لتأجيماً . والذي نعرفه هو أن هذا العمل كان أسبق من زمن الخليل ، فالمشهور أن استغلال الألف لتصوير الفتحة الطويلة أو =

أيضاً تقليداً لما حدث في حالي الياء والواو . فهما في الأصل كانتا رمزين للواو والياء بصفتيهما صوتيتين صامتتين فقط أو ما يسمى أنصاف حركات Semi-vowels كما في نحو ولد ويضرب ، ثم استخدمتا فيما بعد (ولكن في مرحلة تسبق استعمال الألف في الدلالة على الفتحة الطويلة) للدلالة على الواو والياء بصفتيهما حركات Vowels أى ضمة طويلة [uu] وكسرة طويلة في نحو نقول ونبيع . وجاء في كلام بعضهم ما يشعر بأن استعمال الألف في الدلالة على الفتحة الطويلة سببه اتحاد الهمزة والفتحة الطويلة (أو ألف المد في عروهم) من حيث الذات أو المخرج أو كليهما . وهذا التعليل — في رأينا — خطأ واضح . إذ شتان بين « ذاتي » الهمزة والفتحة الطويلة وبين محرجيهما كذلك . كما سيتبين فيما بعد . (انظر ص ٩١ - ١٢٠ وما بعدها) .

ويبدو أن العربية في عدم تخصيصها رمزاً مستقلاً للفتحة الطويلة في بداية الأمر — كانت تتبع بعض أخواتها الساميات في ذلك الشأن . فن الثابت « أن هذه الألف التي تمثل الفتحة الطويلة لا وجود لها في العبرية . وإنما تمثل هذه الحركة علامة خاصة توضع تحت الحروف . وقد استمرت العربية تحاكي العبرية في ذلك حتى جاء الخليل بن أحمد فوضع الألف لتكون علامة لمد الفتحة . وقد اتبع هذا النظام في الكتابة العادية وبقى النظام القديم متبعاً في كتابة المصحف العثماني ولا يزال متبعاً فيه حتى الآن . ولا يزال النظام القديم متبعاً في رسم بعض كلمات منها : هذا . وهذان وهؤلاء وأولئك ولكن وهأنتم وهؤلاء وإسحق وإسماعيل والسموات » (١) .

ومعنى ما تقدم أن الألف في هذه المرحلة أصبحت ذات مدلولين مختلفين : أحدهما صوت الهمزة والثاني الفتحة الطويلة ، وكانت تستخدم في الرسم كذلك للدلالة عليهما على سواء . ويبدو أن الأمر استمر على هذا الوضع لفترة من الزمن ، حتى ابتكر الخليل بن أحمد علامة مميزة للهمزة هي عبارة عن رأس عين صغيرة [ء] ، فأخذت هذه العلامة الجديدة تلعب دورها في تصوير صوت الهمزة . وإنما اختار الخليل هذا الرمز بالذات ، لأنه — على

« ألف المد أمر كان معروفاً في لغات سامية أخرى قبل العربية . وفي عبارة للأستاذ حفي ناصف ما يفيد أن هذا الأمر كان معروفاً بالفعل قبل الخليل يقول هذا الباحث « ووضع الخليل للهمزة رأس عين صغيرة (ء) لقرب الهمزة من العين في المخرج ولأن الألف جعلت علامة للفتحة » حفي ناصف تاريخ الأدب ص ٧٦

(١) الأستاذ حامد عبد القادر : مجلة الرسالة ، العدد ١٠١١ - ١٨ فبراير ١٩٦٥ ص ١٣ (السنة الثانية والعشرون) . ونلاحظ أن عبارة الكاتب تفيد أن أول من استعمل الألف للدلالة على الفتحة الطويلة هو الخليل بن أحمد .

ما يروى - أحس بقرب مخرج الهمزة من مخرج العين ، أما سبب وضع هذا الرمز فهو - على ما يبدو - محاولة تجنب اللبس الناشئ عن استعمال الألف في تصوير الفتحة الطويلة بالإضافة إلى تمثيله الهمزة رسماً .

ويستتج من هذا أن الهمزة نطقاً كانت تكتب دائماً بالألف قبل هذه المرحلة . أما بعد ابتكار الرمز الجديد [ء] فالأحداث تشير إلى أن الهمزة صارت تصور بهذا الرمز . ولكن في أشكال مختلفة : فهذا الرمز الجديد إما أن يكتب على ألف أو ياء أو واو أو على لا شيء ، طبقاً لمواقع الهمزة في الكلمة . أما كتابتها فوق الألف (أو تحته على خلاف في ذلك إذا كانت مكسورة) فقد حددت لها مواقع محددة ، وإضافتها إلى الألف هنا إنما هو تأكيد للفرق بين الهمزة نطقاً وبين الفتحة الطويلة التي تكتب بالألف هي الأخرى ، ولكن بدون العلامة [ء] . وإنما كتب على الياء تارة وعلى الواو أخرى مراعاة للحالات التخفيف . وقد تكفل ابن جني بتوضيح ذلك كما ذكرنا فيما تقدم (ص ٥٢ - ٥٣) .

ويلج علينا في هذا المجال سؤال مهم ، هو : متى استعمل الاسم « الهمزة » أو « الهمز » للدلالة على ذلك الصوت المعروف « بالوقفة الخنجرية » ؟ هذا سؤال كثير الكلام حوله ، ولكننا - للأسف - لا نستطيع أن نأتي فيه بالقول الفصل . إذ ليست لدينا نصوص تحدد تحديداً دقيقاً بداية ظهور هذا الاسم بوصفه مصطلاحاً فنياً يطابق على الوقفة الخنجرية ولكن من المحقق أن هذا الاسم بهذا المعنى كان معروفاً أيام الخليل ، وربما قبل زمنه ، بل ربما امتدت بداية استعمال هذا المصطلح في هذا المعنى الجديد إلى زمن الخلفاء الراشدين . وهناك نصوص - إن صححت - تدل على هذا الاحتمال وتؤيده . فقد « روى عن أمير المؤمنين رضي الله عنه أنه قال : نزل القرآن بلسان قوم و ليسوا بأصحاب نبر . وأولا أن جبريل نزل بالهمزة على النبي عليه السلام ما همزتها »^(١) .

وفي هذا النص نلاحظ استعمال كلمة « نبر » في معنى الهمزة (أو الهمز) . وهي في واقع الأمر المصطلح الأصلي الذي كان يطلق على الوقفة الخنجرية قبل أن تسمى همزة . - والنبر - كما هو معروف - معناه في الأصل الضغط والحصر ، وهو - كما ترى - معنى ملحوظ في نطق الهمزة . وعلى هذا يمكن أخذ النص على أنه يمثل فترة بداية

(١) مراج الأرواح وشرحه لابن كمال باشا ص ٩٨ ، وحفي ناصف تدريخ الأدب ص ١٣

الانتقال من الاستعمال القديم (وهو النبر) إلى الاستعمال الجديد (وهو الهمزة) الذي تأكد وأصبح مقررًا بابتكار الخليل له رمزاً مستقلاً .

ونلاحظ على كل حال أن ابتكار الرمز الجديد [ء] . لم يمنع الناس من إطلاق الألف على الهمزة والفتحة الطويلة كليهما ، وكان إطلاقه على الهمزة بطريق الأصالة . وعلى الفتحة الطويلة بطريق التوسع والمجاز . ولكن يبدو أن الأمر — بمرور الزمن — قد انعكس وأصبح الناس يظنون أن الألف أصل في الفتحة الطويلة ، ولكنه يطلق على الهمزة بطريق الاشتراك في الاسم أو المجاز . وهذا الفهم واضح كل الوضوح من كلام بعض المتأخرين . جاء في شرح المراح : « يجوز إطلاق الألف على الهمزة إما حقيقة بالاشتراك على ما قيل وإما مجازاً لكونها على صورتها في بعض المواضع ، أو لكونها متحدين ذاتاً »^(١) . ويقرب من هذا المعنى ما يردده ابن كمال باشا في شرحه على المرجع المذكور . يقول : « سميت الهمزة ألفاً لأن الهمزة إذا وقعت أولاً تكتب على صورة الألف ولأنهما متقاربان في المخرج »^(٢) . وفي هذا النص ما يدل على عدم إدراك واضح لتاريخ الألف وما عرض لاسمها من تطور في الاستعمال .

أما عبارة صاحب الصحاح فيفهم منها أن المصطلح « ألف » يطلق على الصوتين بالتساوي بينهما . فالألف عنده « على ضربين » : لينة ومتحركة ، فاللينة تسمى ألفاً (= فتحة طويلة aa) ، والمتحركة تسمى همزة . ولهذا المعنى حكم الفقهاء ، زاد الله رفعة أعلامهم بأن الحروف ثمانية وعشرون .

فهذه العبارة قد قنعت بتسجيل الاستعمال الشائع بين الناس . دون الإشارة إلى التطور التاريخي لهذا الاستعمال ، ودون تنبيهه إلى الترتيب الزمني لإطلاق اسم « الألف » على مدلوليه .

(١) شرح مراح الأرواح للمولى شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز ص ٦٠ والتعبير بكونها « متحدين ذاتاً » تعبير غير دقيق لوجود فروق كبيرة بين (الوقفة الخنجرية) وألف المد ، على ما سيتضح لنا في مكانه .

(٢) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٦

الواو والياء

فكرة تاريخية :

تطلق الواو والياء في اللغة العربية قديمها وحديثها على مدلاوين صوتيين مختلفين . فهما اسمان (ورمزان كذلك) للواو والياء في نحو ولد ، ياد : walada, validu كما يدلان (ويصوران أيضاً) الواو والياء في نحو نتلو ، نرمى : natluu, narmii وهما في الحالة الأولى يعرفان في الدرس الصوتي الحديث بأنصاف الحركات Semi-vowels ولكنهما — بالرغم من هذه التسمية — يعدان وحدتين أو عنصريين في نظام الأصوات الصامتة Consonants أما في الحالة الثانية فهما حركتان Vowels ، ونعني بهما الضمة والكسرة الطويتين ، أو ما يشار إليهما بواو المد وياؤه في التراث اللغوي عند العرب .

المدلول الأول :

يؤخذ من تاريخ اللغات السامية بوجه عام أن هذا المدلول هو الأصل الذي وضعت له التسمية بالواو والياء ، وأنه وحده هو الذي ظل يشار إليه بهذه التسمية لمدة غير قصيرة . ذلك لأن علماء هذه اللغات كانوا يوجهون عنايتهم بالدرجة الأولى إلى الأصوات الصامتة أو « الحروف » ، على حين كانوا ينظرون إلى الحركات — قصيرها وطويلها — كما لو كانت شيئاً ثانوياً أو شيئاً عارضاً يلحق بهذه « الحروف »^(١) ، ولا توجد إلا بوجودها . وهناك في اللغة العربية من الأدوات ما يشير إلى هذه الحقيقة ويؤكددها .

أولاً : يبدأ كل من الاسمين « واو » و « ياء » بالصوتين (و) و (ي) بوصفهما صامتين لا بوصفهما حركتين ، تمثيلاً مع القاعدة المشهورة الخاصة بالأصوات العربية ، وهي أن قيم هذه الأصوات يعبر عنها دائماً بصدر أسمائها .

(١) قد يطلق المصطلح « الحروف » أيضاً على الواو والياء بوصفهما حركتين ؛ ولكن القاعدة حيثئذ وجوب إضافة كلمة المد أو المد واللين إلى هذا المصطلح ؛ بحيث إذا ذكر بدون هذه الإضافة انصرف في الحال إلى الأصوات الصامتة وحدها .

وليس لنا أن نفترض أن يكون المقصود بهذين الاسمين الواو والياء بوصفهما حركتين .
وذلك للسببين الآتيين :

١ - نطق صدر الاسمين « واو » و « ياء » إنما ينطبق على الواو والياء بوصفهما الأول دون الثاني ؛ إذ جاء هذا الصدر متلوًا بحركة . كما وقع في ابتداء الكلمة ، وهما أمران غير جائزين بالنسبة للحركات في اللغة العربية .

٢ - الحركات الطويلة (واوًا كانت هذه الحركات أو ياء أو ألفًا) تعد في نظر العرب أصواتًا ساكنة . ومن ثم - في نظرهم أيضًا - لا يمكن النطق بها وحدها ، أو البدء بها في النطق . ولهذا كان من الضروري دعمها بصوت متحرك . كاللام مثلاً ، كما حدث للألف المدية ، حيث وردت في الأبجدية الإملائية بالصورة [لا] . عند أولئك الذين يرون ضرورة تخصيص رمز لها ^(١) . فعدم مجيء الواو والياء على هذا النهج ونحوه دليل قاطع على أن المراد بهذين الاسمين (على الأقل في أصل الوضع) . إنما هما الواو والياء الصامتتان .

ثانيًا : يشير ترتيب سيبويه للأصوات العربية من حيث مخرجها إلى أن المقصود بالواو والياء هو مدلولهما الأول ، وهو كونهما صوتين صامتين . لقد وضع هذا العالم الياء مع الجيم والشين ونص على أن مخرجها إنما يكون . . . من وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، كما وضع الواو بصحبة الباء والميم وقرر أنها « مما بين الشفتين » . وقد سلك ابن جني هذا المسلك نفسه من حيث ترتيبهما في أبجديته الصوتية ومن حيث تحديد مخرجيهما ، وحرص على أن ينقل كلمات سيبويه في هذا المجال بنصها دون أدنى تغيير ^(٢) . وما قرره هذان العالمان بهذا الشأن إنما يناسب الواو والياء غير المديتين ؛ إذا الواو والياء المديتان أو الحركتان إنما ينسب نطقهما إلى وضع اللسان في الفم من حيث ارتفاعه وانخفاضه . ومن حيث جزؤه المرتفع أو المنخفض ، كما سنرى فيما بعد عند مناقشة الواو والياء بوصفهما حركتين .

أما الخليل فقد سلك في هذا الأمر مسلكًا آخر ؛ إذ هو قد وضع الواو والياء (ومعهما الألف والهمزة) في ترتيب يخالف ما أتى به الشيخان المذكوران . لقد وضع الخليل هذه « الحروف » الأربعة في نهاية أبجديته الصوتية في مجموعة واحدة بعد تلك الحروف التي سماها هو « الحروف الصراح » . ويبدو أن هذا الترتيب لهذه الأصوات الأربعة ليس ترتيبًا

(١) انظر : سر صناعة الإعراب لابن جني ؛ ١ ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) الكتاب لسيبويه ، ٢ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ ، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١ ص ٥٠ - ٥٣ .

بمخرجياً. وإنما هو ترتيب لها من حيث مخالفتها للحروف الأخرى من الناحية الصرفية ، أى من حيث ما يطرأ عليها من تغير أو اعتلال فى الكامة : فهذه الحروف - فى نظره - حروف علة والحروف الأخرى حروف صحاح^(١).

ومن هذا الترتيب الذى صنعه الخليل يصعب على المرء أن يحدد صفة الواو والياء من الناحية الصوتية ، أو أن يبين بالدقة ما إذا كان المقصود بهما كونهما صامتتين أو كونهما حركتين . وتتأكد هذه الصعوبة حين نعلم أن خاصة الاعتلال تطبق على الواو والياء بصفتيهما المذكورتين .

على أن هناك فى ثنائيا كلامه على مدارج الحروف وأحيازها (مخارجها) ما يوحى بأنه يعنى بهذين الحرفين الواو والياء المديتين أو الحركتين ، إذ هو يصفيهما (ومعهما الألف والهمزة) وصفاً أقرب ما يكون إلى الحركات لا الأصوات الصامتة . يقول الخليل :

« فى العربية تسعة وعشرون حرفاً . منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً . لها أحياز ومخارج ، وأربعة هوائية ، وهى الواو والياء والألف اللينة والهمزة » . مرة أخرى ، يسقط الهمزة من هذه المجموعة ، ويضم الواو والياء إلى الألف وينسب الثلاثة إلى حيز واحد « الهواء »^(٢) . فنسبة هذه الأصوات إلى الهواء أو وصفها بأنها هوائية قد يعنى - بشيء من الخلد - ما نعرفه اليوم عن أهم خاصة من خواص الحركات فى النطق . وهذه الخاصة تتمثل فى مرور الهواء من خلال الحلق ووسط الفم حرّاً طليقاً لا يقف فى طريقه عائق أو مانع من أى نوع .

ونقول « بشيء من الخلد » ؛ لأن هناك احتمالاً آخر يسوغ لنا افتراضه فى هذا المقام . لعل الخليل هنا يعنى الواو والياء الصامتتين . ولكنه أخطأ فى مذاقهما ، أو لعله ذاقهما مذاق الحركات ، فكان هذا الوصف المشار إليه .

وذواق الواو والياء الصامتتين ذواقهما حركتين أمر ليس ببعيد على الخليل أو غير الخليل

(١) كتاب العين للخليل بن أحمد تحقيق د . عبدالله درويش ١٤ ص ٥٣ و ٦٥ . ومن الواضح أن الخليل قد أخطأه التوفيق فى وضعه الهمزة مع الألف والياء والواو ، إذ الهمزة فى كل صورها وحالاتها صوت صامت أو حرف صحيح (على حد تعبيرهم) وليس حرف علة أصلاً يحدث من عدم نطقها فى لهجة التخفيف أو التسهيل كما يقولون ، فهذا أمر آخر ، ينبئ أن ينظر إليه على حالته الموجودة بالفعل ، لا على أساس أنه الصوت الموجود مكان الهمزة (ألفاً كان أو ياء أو واوا) المقلوب عنها .

(٢) المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥ .

من قدامى ومحدثين . فمن الثابت أن نطق صوقى الواو والياء الصامتين يشبه نطق صوتيهما بوصفهما حركتين إلى حد ما . ولهذا كانت تسميتهما « أنصاف حركات Semi-vowels » ، ومن هنا كانت مظنة الخلط بين الحالتين . ولهذا السبب نفسه يرى المحققون من الدارسين أن التفريق بين حالتي الواو والياء إنما ينبغي أن يكون على أساس الوظيفة التي تقوم بها هذه الأصوات في التركيب الصوتي للغة . لا على أساس النطق الصرف .

ثالثاً : لم تذكر الواو والياء في الأبجدية الإملائية ذات الترتيب المأووف لنا الآن (أ ب ت ث ج ح خ إلخ) إلا مرة واحدة . وتشير دلائل الأمور في مجموع التراث اللغوي عند العرب إلى أن المراد بهما الواو والياء الصامتتان لا الحركتان . وهذا الافتراض يتمشى مع اتجاههم العام الذي ينحو نحو الاهتمام بالأصوات الصامتة دون الحركات . ولنا أن نفترض كذلك أن هذا الوضع كان هو المقصود في الأصل على الأقل . ولم يكن هناك ما يمنع — بالطبع — من استغلال رمزي هذين الصوتين واستخدامهما في كتابة الواو والياء الحركتين . كما حدث في الماضي وما هو حادث الآن بالفعل .

ويؤيدنا في هذا الفهم ما جاء عن باحث حديث . مشيراً إلى هذا الاتجاه من علماء العربية نحو الحركات عموماً أو ما سماها هذا الباحث أصوات اللين . يقول : « وأصوات اللين مع أنها عنصر رئيسي في اللغات ومع أنها أكثر شيوعاً فيها ، لم يعن بها المتقدمون من علماء العربية ، فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية . لا على أنها من بنية الكلمات بل كعرض يعرض لها . ولا يكون منها إلا شطراً فرعياً . وليست العربية وحدها هي التي أهمل في بحثها أصوات اللين . بل شاركتها في هذا أخواتها السامية . ولعل الذي دعا إلى هذا الانحراف أن الكتابة السامية منذ القديم عنت فقط بالأصوات الساكنة (الصامتة) فرمزت لها برموز . ثم جاء عهد عليها أحسن الكتاب بأهمية أصوات اللين الطويلة كالواو والياء الممدودتين فكتبوهما في بعض النقوش والنصوص القديمة » ^(١) .

المدلول الثاني :

نعني بهذا المدلول كون الواو والياء حركتين طويلتين (أو كما يسميهما البعض صوقى مدولين) ، كما في نحو أقول وأبيع . ولقد جاء هذا المدلول تابعاً في الوجود للمدلول الأول . حين

(١) دكتور إبراهيم أنيس : « بحث في اشتقاق حروف العلة » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية المجلد الثاني سنة ١٩٤٤ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

شعر العلماء بضرورة تصوير هاتين الحركتين في الكتابة : فاستغلوا رمزي الواو والياء الصامتتين للدلالة عليهما . ويمكن فهم هذا المعنى من النص السابق للباحث المذكور . وربما كان أصرح منه في هذا المجال قول رايت W. Wright « إن العرب لم يكن لديهم في الأصل علامات للحركات القصيرة . وللدلالة على الحركات الطويلة والحركات المركبة استخلصوا (رموز) تلك الأصوات الصامتة الثلاثة التي تعد أقرب الأصوات إليها في النطق ، أي [ا] (بدون علامة الحمزة) للدلالة على a و [ي] للدلالة على i و ai و [و] للدلالة على u و au »^(١) .

ويؤخذ من كلام رايت أن العرب هم الذين ابتدءوا استغلال رموز هذه الأصوات الصامتة الثلاثة في الدلالة على الحركات الطويلة الثلاث (ألف المد وواوه ويائه) . ولكن المعروف الصامتة الثلاثة في الدلالة على الحركات الطويلة الثلاث (ألف طالمد وواوه ويائه) . ولكن المعروف أن العرب كانوا تابعين في ذلك لما جرى في بعض اللغات السامية كالعبرية والآرامية . ودليل ذلك أننا نلاحظ في الكتابة العربية في أقدم عصورها آثاراً تدل على أن كتابتهم لهذه الحركات تمثل مرحلة انتقالية ، تتمثل هذه المرحلة في عدم اطراد أسلوب الكتابة فيما يتعلق بهذه الحركات الثلاث ، حيث جاءت كلمات كثيرة بدون رموزها في الكتابة . وبقيت هذه الآثار واضحة في كثير من النصوص . كما يبدو في الخط العثماني الذي كتب به القرآن الكريم في زمن عثمان رضي الله عنه . ولدينا من أمثلة الواو والياء في ذلك نحو : « سندع الزبانية » (العلق آية ١٨) ، « يوم يدع الداع » (القمر : آية ٦) و « مهطعين إلى الداع » (القمر : آية ٨)^(٢) . وفي الجانب الآخر من الصورة توجد الأمثلة الكثيرة التي تثبت فيها رموز الحركات الطوال في مرحلة متقدمة من تاريخ العربية . وبدل هذا السلوك غير المطرد على أن الكتابة العربية في هذا الشأن كانت تتأرجح بين طريقتين : الطريق القديم المعهود بها والمعروف لدى أصحابها ، وهو عدم الإشارة إلى هذه الحركات في الكتابة ، والطريق الجديد الذي انتقل إليها من أخواتها الساميات ، والذي يعني بتصوير هذه الحركات بالرموز . وهذا هو شأن مراحل الانتقال دائماً .

(١) انظر : W. Wright, A Grammar of Arabic Language, vol. 1, p. 7.

(٢) أمثلة الألف في ذلك كثيرة جداً وقد أشرنا إلى بعضها فيما تقدم ، انظر ص ١٠٣ من هذا البحث .

ولنا على كلام رايت السابق ملاحظة أخرى جديرة بالنظر في هذا المقام . وهذه الملاحظة ذات شقين :

الأول : يدل كلام هذا الباحث على أن كلام الواو والياء في نحو حوض وبيت جزءاً من حركة مركبة diphthong ، جزؤها الآخر هو الفتحة السابقة عليهما ، وتمثل هذه الحركة المركبة في الكتابة هكذا : [au - و] ، [ai - ي] .

وهذا التقدير في نظرنا تقدير غير صحيح ؛ إذ الواو والياء في هذا الموقع ونحوه ليستا جزأين من حركتين (ولا حركتين بالطبع) ؛ بل هما صوتان صامتان consonants أو ما يسميان بالاسم « أنصاف حركات » . لشبههما الواضح بالحركات في النطق . وهذا الذي ندعيه مبني على أساس الخواص النطقية والوظيفية للصوتين : فتحة + واو أو ياء ساكنة (غير متحركة) . أما من حيث النطق . فهذه المجموعة combination لا تنطبق عليها الصفات النطقية للحركات المركبة التي تتمثل أساساً في أن أعضاء النطق تبدأ في منطقة حركة من حركات وتسير مباشرة في اتجاه حركة أخرى . مكونة حركة واحدة ذات خاصية انزلاقية a vowel-glide . وهذه الصفة الانزلاقية مفقودة في نطق الفتحة العربية متلو بواو أو ياء ساكنة ؛ إذ يحدث في نطقها أن تنتقل أعضاء النطق من منطقة إلى أخرى أخرى محدثة نوعاً من الانفصال في تحركها ؛ فهما إذن صوتان مستقلان . أحدهما فتحة . والثاني واو أو ياء صامتة أو نصف حركة .

وهذا الذي نشعر به من فاحية النطق تؤكدُه وظيفة هذه الأصوات في تركيب اللغة . فكل من الفتحة والواو أو الياء في هذا السياق وحدة مستقلة . وتنتمي إلى جنس معين من الأصوات . فالوحدة الأولى وهي الفتحة تقوم بوظيفة الحركات . والثانية هي الواو أو الياء تؤدي دور الأصوات الصامتة . ويظهر ذلك بوضوح في سلسلة التوزيع الصرفي للكلمات التي تشتمل عليها من نحو أحواض وأبيات . حيث تتبع الواو والياء بحركة (هي الفتحة الطويلة في هذه الحالة) ، وهذه خاصة تستحيل على الحركات أو أحراًها في اللغة العربية .

والحكم بأن الواو والياء في نحو حوض وبيت جزءان من حركات مركبة خطأ مشهور وقع فيه المستشرقون منذ زمن طويل . وتابعهم فيه كثير من اللغويين العرب المحدثين . وبخاصة أولئك الذين يعملون في حقل الدراسات السامية . وليست لهم الخبرة الكافية بالدراسات الصوتية الحديثة .

أما الشق الثاني : مما نلاحظه على « رايت » في هذا السياق فهو ما يفهم من كلامه من الواو والياء في مثل حوض وبيت إنما أشير إليهما في تلك المرحلة الثانية التي جرت فيها كذلك كتابة الواو والياء الممدودتين في نحو أدعو وأرى . وهذا الفهم — على حد علمنا — يخالف المشهور والمعروف في الآثار العلمية التي عرضت لموضوع الخط العربي والسامى بوجه عام .

فهناك تشير الدلائل إلى أن الواو والياء في حوض وبيت ونحوهما كانتا تصوّران في الكتابة السامية في المرحلة الأولى التي كانت العناية فيها موجهة إلى الأصوات الصامتة . والتي تمت فيها كتابة جميع هذه الأصوات ومن بينها الواو والياء الصامتتان في مثل ولد ، يلد ، ثم بعد فترة من الزمن وفي مرحلة استخدام الرمز [وى] الدلالة على الواو والياء الممدودتين فقط .

ولعل مما يؤيد هذه النظرة ما يفترضه البعض من أن الرمز [وى] الدالين في الأصل على الواو والياء الصامتتين ، إنما استخدما في تصوير الواو والياء الممدودتين (الحركتين الطويلتين) لما رآه الناس من تطور الواو والياء الصامتتين في نحو حوض وبيت [hawd bayt] إلى حركتين طويلتين . أى حوض ، وبيت [hood bet] كما تنطقان الآن في العامية المصرية . ومعناه أنه بالرغم من تطور النطق ظل الخط ثابتاً على حاله الأول أى مشتملاً على الواو والياء . كما كانت قبل هذا التطور . ثم انتقل هذا الاستعمال فيما بعد إلى كل واو وياء ممدودة ، في نحو أدعو وأرى لاشتراكهما في الطول مع الواو والياء في حوض وبيت في النطق المتطور . واستخدام الرمز [وى] الدالين على الواو والياء الصامتتين في ولد يلد . وحوض وبيت ، لتصوير الواو والياء الحركتين الطويلتين في أدعو وأرى تفسره أسباب مختلفة . منها :

١ — ما سبق أن ألمعنا إليه من تطور الواو والياء في حوض وبيت إلى حركتين طويلتين ، وهذا هو المشهور بين دارسي اللغات السامية . ومعناه أن اللغة العربية قلدت أخواتها الساميات في هذا الاستغلال . بالرغم من فقدان السبب الأصلي فيها ؛ إذ بقيت الواو والياء في هذه اللغة في هذين المثالين بحالهما ولم يتطورا حتى الآن إلى حركتين طويلتين ، بعكس ما يدعى أنه حدث في غيرها من اللغات السامية .

والحق أن هذا السبب يبدو واهياً في نظرنا ، إذ الحركتان الطويلتان في حوض وبيت بالنطق المتطور . لم تتطورا عن الواو والياء وحدهما كما ادعى هؤلاء الدارسون ، وإنما تطورنا عن صوتين مجتمعين . هما الفتحة والواو والفتحة والياء . قارن الأمثلة الآتية :

النطق الأصلي

hawd • bayt

النطق المتطور

hood • beet

(فتحة + ي) • (فتحة + و) • (حركة طويلة) • (حركة طويلة).

٢ - وأدق من هذا السبب بالنسبة للغة العربية ما نراه نحن من أن هذا الاستغلال للذين الرمرين إنما كان نتيجة لتطور في النطق في نماذج أخرى من الكلمات. هذه النماذج تمثلها صيغ الفعل المضارع الأجوف والناقص مما كان على وزن يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ. نحو: يقول. يبيع ويغزو ويرى. ففي رأينا أن الواو والياء الممدودتين في هذه الصيغ تطورتا (تاريخياً وليس أمراً افتراضياً كما يظن الصرفيون) عن واو وياء صامتتين متلوتين بحركات^(١). قارن الأمثلة الآتية:

النطق الأصلي

يقول : yaqwulu

(و + ضمة)

يرى : yarmiyu

(ي + ضمة)

النطق المتطور

يقول : goquulu

(حركة طويلة - واو المد)

يرى : yarmii

(حركة طويلة = ياء المد)

وهذه النماذج ونحوها كانت المنطلق إلى استخدام الواو والياء الدالتين على صوتين صامتتين في الدلالة على واو المد وياؤه.

٣ - على أن هناك سبباً علمياً واضحاً لهذا الاستغلال. وهو الشبه الصوتي بين الواو والياء في حالتها: كونهما صوتين صامتين وكونهما حركتين. نقطة ههما إذا أخذتا منعزلتين يشتمل على خواص صوتية معينة متشابهة في الحالتين. ولهذا نرى وجوب التفرقة بينهما في الحالتين على أساس قيمتهما في التركيب الصوتي للغة لا على أساس النطق الخالص^(٢).

«واي» في الأبجدية الإملائية :

ومهما يكن من أمر فقد نتجت عدة مشكلات عن التطور في استعمال الواو والياء وعن التغير التاريخي الذي لحق مداوليهما على مر الزمن. وتشترك الآلاف معهما في هذا الموضوع نفسه. هذه المشكلات تنعكس بصفة خاصة على الأبجدية التقليدية ونظمها المختلفة.

(١) سدرس هذا الموضوع بالتفصيل في مرصة أخرى إن شاء الله.

(٢) نأمل أن نأتى بحث مفصل في ذلك في المستقبل القريب بإذن الله.

نحن نعلم أن هناك نظامين للأبجدية . أما أحدهما فقديم ، وبقل استعماله في الوقت الحاضر . يتألف هذا النظام من تسعة وعشرين حرفاً (رمزاً) ، تبدأ بالألف وتنتهى بالياء . غير أن رمز الألف قد ذكر مرتين : إحداهما في أول الأبجدية والثانية قرب نهايتها مع وصل هذا الرمز بحرف اللام هكذا (لا) ، على حين ذكرت الواو والياء مرة واحدة .

ومن اختار هذا النظام ابن جني ، يقول : « اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً »^(١) . وتفسير ما فعله ابن جني ومن لف لفه هو أنهم يخصصون الألف الأولى للهمزة على الأصل في ذلك ، والثانية للفتحة الطويلة بطريق استغلال الصورة الكتابية . وهذا التفسير واضح من كلام ابن جني نفسه ، حيث يقول : « اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة »^(٢) ، ثم يقول أيضاً : « وأما المدة التي في نحو قام وسار وكتاب وجمار فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة التي في أحمد وإبراهيم وأترجة ، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة ، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجاهما »^(٣) .

ومعنى هذا أن هؤلاء القوم قد أبقوا الاسم القديم (الألف) لإطلاقه على الهمزة (نطقاً ورسمًا) واستغلوا صورتها (واسمها كذلك لكن بإضافة كلمة المد إليه) لدلالة على الفتحة الطويلة ثم وصلوا صورة الألف باللام في الحالة الثانية حتى « نتكّن من التعلّق بها » . قال ابن جني : « واعلم أن واضع حروف المعجم لما لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدة ساكنة — لأن الساكن لا يمكن الابتداء به^(٤) — دعمها باللام قبلها متحركة لئلا يمكن الابتداء بها ، فقال ه . و . لا . ي . فقواه (لا) بزنة ما ويا ، ولا تقل — كما يقول المحدثون — لام ألف »^(٥) . أما علة اختيار اللام بالذات لدعم ألف المد « لان جني فيه تفسير لطيف ، ولكنه لا يعيننا في هذا المقام »^(٦) .

(٢٤١) ابن جني : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٤٦ ، وانظر ابن يعيش شرح المفصل ج ١٠ ص ١٢٦ .

(٣) ابن جني السابق : ص ٤٨ .

(٤) الواقع أن ابن جني لم يوفق — كما لم يوفق غيره — في هذه المبراة ، فالثابت أن الفتحة الطويلة وكذلك كل حركة يمكن النطق بها وحدها ، والذي جر ابن جني إلى هذا القول هو نظرهم إلى الحركات عموماً بأنها أشياء ثانوية تابعة للصوت الصحيح ، وإلى أصوات المد خصوصاً بأنها ساكنة أي غير متحركة ، مع العلم بأن أصوات المد نفسها ليست إلا حركات .

(٥) المرجع السابق ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٦) المرجع السابق ص ٤٩ ، ٥٠ .

ونستطيع أن نستنتج من منهج أصحاب هذا الرأي أنهم يفضلون أو يميلون إلى كتابة الهمزة بالألف دائماً ، حيث خصصوا للهمزة رمزاً مستقلاً والفتحة الطويلة رمزاً آخر . وإن اتفقا في الصورة والرسم . وقد سبق أن قررنا أن هذا هو ما يفهم من كلام ابن جني الذي صرح فيه بقوله : . اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة . وإنما كتب الهمزة واواً . وباء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف . ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال ، يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها — ولا تكون فيه إلا محقة — لم يجوز أن تكتب إلا ألفاً . مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة . وذلك إذا وقعت أولاً نحو أخذ . أخذ وإبراهيم . فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها ألفاً ألبتة . وعلى هذا وجدت في بعض المصاحف (يستهزون) بالألف قبل الواو . ووجد فيها أيضاً : (وإن من شيئاً إلا يسبح بحمده) بالألف بعد الياء ، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق ^(١) .

وهذا الذي جرى عليه ابن جني وأصحابه بالنسبة للألف عمل جيد في حد ذاته من وجهة النظر الصوتية ، إذ هم قد خصصوا لكل صوت رمزاً مستقلاً : فالهمزة رمزها الألف الأولى ، والفتحة الطويلة رمزها الألف الثانية . ولا ضير إطلاقاً من تشابه الرسم والصورة . فهذه ضرورة مقبولة عند الحاجة . ويمكن التمييز بين صورتى الرمز بعلامات إضافية توضع فوق إحدى الصورتين أو تحتهما أو تتصل بهما ، كما هو حادث بالفعل في المشكلة الحالية . فصورة الألف عند دلالتها على الهمزة تصاحب — قاعدة — بوضع العلامة الإضافية (ء) التي ابتكرها الخليل ، على حين تخلو الصورة الثانية من أية علامة عند دلالتها على الفتحة الطويلة . وجواز وضع العلامات الإضافية على الرموز الأساسية أو اتصالها بها أمر مقبول معترف به في الكتابات الصوتية Phonetic transcription ، حيث تسمى الحرف الأساسية symbols (رموز) والعلامات الإضافية علامات مميزة diacritical marks

أما بالنسبة للواو والياء ، فالأمر يحتاج إلى نظر . إن النص في الأبجدية على رمزين (أو صورتين مختلفتين لرمز واحد) . أحدهما للهمزة والثاني للفتحة الطويلة — هذا النص — فيما يعلم — يقصد به شيء مهم . هو التفرقة بين صوتين مختلفين هما : الألف بوصفها همزة وهي حيثئذ صوت صامت consonant أو ما سموه الحرف الصحيح . وبين الألف بوصفها

(١) المرجع السابق ص ٤٦ ، ٤٧ .

فتحة طويلة وهي حيثند حركة vowel أو ما سموه ألف المد واللين . هذا العمل كان يوجب على ابن جني ومن سار على دربه أن يسلكوا الطريق نفسه مع الواو والياء . فن الثابت — كما أشرنا من قبل — أن لكل من الواو والياء قيمتين مختلفتين . الأولى كون كل منهما صوتاً صامتاً consonant أو ما يسمى أحياناً « نصف حركة » semi-vowel ، والثانية كون كل منهما أو ما يسميها علماء العربية حيثند واو المد وياءه .

فلم إذن اكتفى أصحاب هذا المنهج بذكر الواو والياء مرة واحدة في أبجديتهم ؟ أو ليس الحال مع الواو والياء بحاجة إلى رمزين مختلفين (أو صورتين مختلفتين لهذين الرمزين) للدلالة على القيمتين المختلفتين لهما ؟

هناك ثلاثة احتمالات للإجابة عن هذين السؤالين :

١ — لعلمهم اقتصروا على ذكر الواو والياء مرة واحدة ؛ اقتداء بالمنهج القديم الذي كان يهمل كتابة الواو والياء الممدودتين . ومن ثم لم تكن هناك حاجة إلى تخصيص رمزين مستقلين لهما ، واكتفوا — بناء على ذلك — بالنص على الواو والياء الصامتتين وحدهما . ويرجح هذا الاحتمال ما كان يجري في الفترات الأولى للخط العربي من عدم اطراد كتابة الواو والياء الممدودتين ؛ فقد كانوا يكتبونهما أحياناً ويهملونهما أحياناً أخرى .

٢ — يبدو أن بعضهم لم يدرك حقيقة الفروق الصوتية بين حالتي الواو والياء . ونعني بها تلك الفروق التي ترتبط وظائفها وقيمها في التركيب الصوتي للغة . ولا نعني بذلك ما قد يبدو بين الحالتين من خلاف في خواص النطق وسماته . وبهذا لم تبرز أمام هؤلاء الباحثين أية حاجة تدعوهم إلى وضع رموز مستقلة لكل حالة .

٣ — لعلمهم أدركوا قوة الشبه بين حالتي الواو والياء من حيث النطق الأعلى ؛ إذ كل واحدة منهما تنطق في حالتها بصورة يصعب معها التمييز بين هاتين الحالتين أو الفصل بينهما بصفة قاطعة . وإلى هذا المعنى يشير أحد الباحثين ؛ فيقول :

« أما فيما يخص الياء والواو فإن مخرجهما يبقى كما هو ، ساكتين كانتا أو متحركتين ، وإنما الذي يتغير هو سلوكهما . فالمتحركة باء كانت أو واواً تكتسب قوة أكبر ، إذ يمكن أن تكون مثل الحروف الصحيحة ، وهي كذلك فعلاً ، حيث يكون لكل مخرج حرف مستقل . من أجل هذا لم يصور العرب هذه الحروف بصورتين : ياء ساكنة وياء متحركة ، واواً ساكنة وواواً متحركة . وإنما صوروها بصورة هذا الحرف الوحيد ، فقد اشتمل الحرف على الإمكانيتين

المصوت وهو الكسرة (i) أو الضمة (u) ، والصامت وهو الياء (y) أو الواو (w)^(١).

ومعنى هذا أن علماء العربية اكتفوا باستغلال الواو والياء الصامتين في الدلالة على الواو والياء الممدودتين ، وبخاصة أن هذا الاستغلال تسوغه حقيقة تاريخية تتمثل في ذلك التطور الذى لحق الواو والياء الصامتين في بعض الصيغ ، وصيرهما (مع ما يصحبهما من حركات) إلى حركات طويلة . وبهذا يكون لكل من الواو والياء مدلولان مختلفان في الأبجدية : كونهما صوتين صامتين ، وكونهما حركتين .

وهذا الاحتمال الأخير يعنى أن علماء العربية كانوا يدركون أن الواو والياء قيمتين صوتيتين ، كما أدركوا كذلك أن للألف قيمتين . وهذا الإدراك في رأينا كان يوجب عليهم أن يقفوا من الرموز الدالة على الواو والياء في حالتيهما المختلفتين موقفة من الألف في حالتها ، حيث خصصوا لكل رمزاً ، أو بعبارة أخرى ، حيث نصوا في أبجديتهم على رمزين اثنين للألف أو صورتين مختلفتين لها .

فإذا ما فرقنا بين حالتي الألف ، وجب — بالمثل — التفريق بين حالتي الواو والياء . وكان مقتضى ذلك أن يضع أصحاب هذا النظام الأبجدى رموزاً مستقلة ، أو علامات مميزة . لكل من الواو والياء عند ما يكونان حركتين (حرفى مد) ، كأن ية واوا ملا لام واو ولا م ياء ، كما قالوا لام ألف .

وقد أدرك هذا الذى نقوله من قبل باحث حديث ولغوى ذواقة هو الأستاذ حفى ناصف . يقول : « والذى ذكره لام ألف في الحروف كان عليه أن يذكر « لام واو » و « لام ياء »^(٢) وفى هذا ما يشير بوضوح إلى أن هذا الباحث الكبير كان يدرك اقيم الصوتية المختلفة لكل من الألف والواو والياء ، وتدل عبارته التالية على عمق وأصالة في البحث الصوتى ، كما تنبئ عن عبقرية في فهم الحقائق وتصويرها ينذر وجود مثلها في كتابات كل من تعرض لهذه القضية وأمثالها من قضاياء اللغويين . يقول في تلخيص المشكلة وتفسيرها :

(١) د. هنرى فليش « التفكير الصوتى عند العرب » ترجمة د. عبد الصبور شاهين ، بحث مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد ٢٢ سنة ١٩٦٨ ص ١٢ . وكان الأولى أن يقول « الكسرة الطويلة (ii) أو الضمة الطويلة (uu) » ، إذ الياء والواو بوصفهما مصوتين حركتين طويلتان .

(٢) حفى ناصف : تاريخ الأدب ص ١١ .

وكلمة « أَلَف » المذكورة في أول الحروف وكلمتا « واو » و « ياء » المذكورتان في آخرها من قبيل المشترك اللفظي ، فالأولى تطلق على الألف في نحو أمر وإمر وأمر وممر تسمى بالألف اليايسة ، وبالهَمْزة وتطلق على الألف في نحو قال ، وتسمى بالألف اللينة وألف المد وهي المراد من حرف « لام أَلَف » عند من ذكرها في حروف المعجم والثانية تطلق على الواو في نحو « صفواً وصفواً وضمواً » وتطلق على الواو في نحو « محمود » وتسمى واو المد . والثالثة تطلق على الياء في نحو « سعيّاً وسعى وسعى » وعلى الياء في نحو جميل وتسمى ياء المد^(١) . ونأخذ من كلام هذا الباحث حقيقة مهمة — نص عليها هو نفسه — وهي أن الأصوات الرموز إليها في العربية بحروف الأبجدية (سواء أعددتها ثمانية وعشرين رمزاً كما هو رأيُه أم تسعة وعشرين كما هو رأي غيره) واحد وثلاثون صوتاً . ويؤكد هو هذا المعنى فيقول : « فأسماء الحروف الأصلية ثمانية وعشرون ومسمياتها واحد وثلاثون ، لأن ثلاثة من الأسماء تدل على ستة من المسميات وهذه الثلاثة هي ، كما سبق — الألف والواو والياء إذ كل واحد منها يكون مداً وغير مد »^(٢) .

أما النظام الثاني للأبجدية العربية ، فهو ذلك النظام المشهور والمعروف بيننا الآن وهو الذي تدير عليه وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية . وأبجدية هذا النظام تتألف من ثمانية وعشرين رمزاً فقط ، فلم تذكر فيه الواو والياء إلا مرة واحدة ، ولم تأخذ في حسابها الألف في (لا) مكثفية بالألف الموجود في أول الأبجدية ، على أن يؤدي وظيفتين مختلفتين (اسماً ورمزاً) ، فيطلق على الهمزة ، وعلى الفتحة الطويلة (أَلَف المد) كليهما . ويكون لفظ (الألف) حينئذ من قبيل المشترك اللفظي ، كما قرر ذلك حفني ناصف في كلامه السابق .

وهذا النظام — في رأينا — أوفق وأقرب إلى الواقع ، لأن تخصيص رمز مستقل للفتحة الطويلة ، يوجب تخصيص رمز مستقل لكل من الواو والياء ، عند ما تكونان حركتين طويلتين (uu) و (ii) كما سبق أن بينا عند مناقشة النظام الأول .

غير أنه ينبغي على أتباع هذا النظام أن يدركوا حقيقة مهمة ، وهي أن كلا من الألف والواو والياء في أبجديتهم يعني شيئين اثنين لا شيئاً واحداً ، أحدهما صوت صامت consonant .

وهو الهمزة والواو والياء والثاني حركة (أو حرف مد) وهو الفتحة الطويلة والضممة الطويلة والكسرة الطويلة. ولكن هل يعلم رجال وزارة التربية ذلك؟ ربما، قليل ما هم.

على أن لنا رأياً خاصاً في هذه المشكلة نعرضه في كامات : نحن نختار نظام الأبجدية المكون من ثمانية وعشرين رمزاً. ولكن بشرط أن تكون هذه الأبجدية أبجدية الأصوات الصامتة فقط consonants. وهذا معناه أن الألف في أول الأبجدية لا تعني حينئذ إلا الهمزة، وأن الواو والياء في آخرها يعنيان فقط الواو والياء عندما يكونان صوتين صامتين كذلك، كما في نحو ولد. ويضرب. على هذا تكون الرموز ثمانية وعشرين والأصوات (الرئيسية) كذلك ثمانية وعشرين، وكلها أصوات صامتة.

وهذا المنهج له ميزتان :

١ - اتباع السبيل التقليدي في أكثر أبجديات اللغات الأخرى حيث تضع هذه اللغات نوعين من الأبجدية : إحداهما للأصوات الصامتة والثانية للحركات .

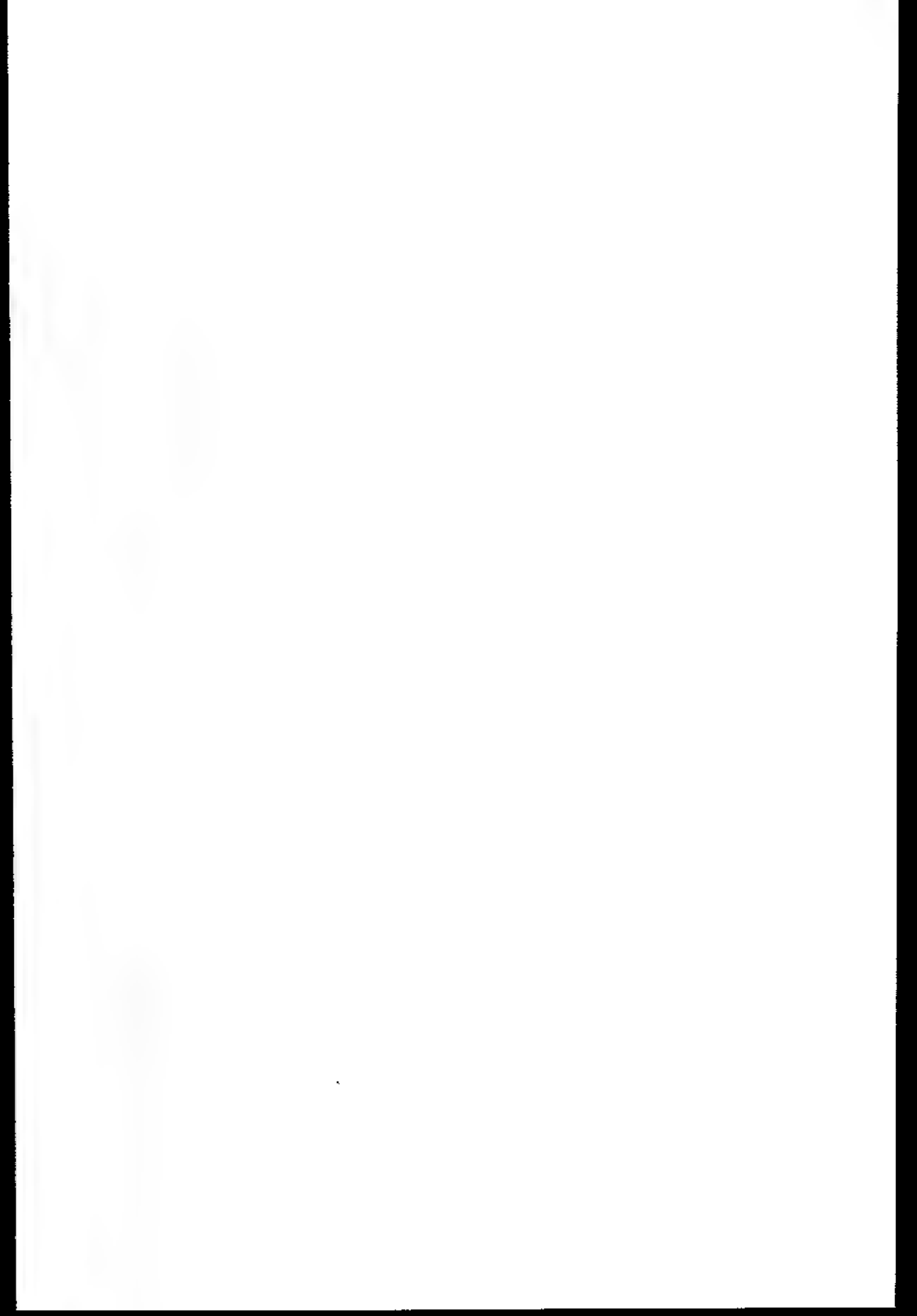
٢ - البحث اللغوي الدقيق، يفضل هذا المنهج لتأكيد الفرق بين الأصوات الصامتة والحركات، ولتجنب الخلط الذي قد ينشأ من وضع الرمز (وليكن رمز الواو مثلاً) في أبجدية الأصوات الصامتة، على حين أنه يستغل كذلك في الدلالة على حركة.

ومقتضى ما نقول وجوب وضع نظام للأبجدية العربية مكون من قسمين رئيسيين : أحدهما مكون من رمز الأصوات الصامتة، والثاني من رموز الحركات. وهذا النظام بالذات أوفق وأنسب بالنسبة للغة العربية بوجه خاص، إذ أننا حين نفعل ذلك نستطيع إدخال رموز الحركات القصيرة ضمن نظام الحركات بعامة، لا أن نتركها هكذا مهملة أو شبه مهملة، أي دون وضعها في نظام خاص. نظام يقف على قدم المساواة من حيث الأهمية والقيمة اللغوية مع نظام الأصوات الصامتة. وتؤيدنا في ذلك حقيقة مهمة، تلك هي العلاقة القوية بين الحركات القصار والحركات الطوال، بل إن أردت الحقيقة، ليس هناك من فرق في الكيف بين هذين النوعين، وإنما الفرق في الكم فقط، وهو القصر والطول.

الألف والواو والياء

دراسة لغوية تحليلية

على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية



الألف والواو والياء على المستوى الصوتي

تلعب الألف والواو والياء دوراً بارزاً في النظام الصرفي للغة العربية ، وتتم كل واحدة منها بمجموعة من الخواص التي تستأهل النظر العلمي الجاد ، والتي ترتبط بمشكلات صوتية مشهورة ، جرّت بعض الدارسين - قدامى ومحدثين على سواء - إلى الوقوع في كثير من الأخطاء .

100

101

102

103

104

105

106

107

108

109

110

111

112

113

114

115

116

117

118

119

120

121

122

123

124

125

126

127

128

129

130

131

132

133

134

135

136

137

138

139

140

141

142

143

144

145

146

147

148

149

150

151

152

153

154

155

156

157

158

159

160

161

162

163

164

165

166

167

168

169

170

171

172

173

174

175

176

177

178

179

180

181

182

183

184

185

186

187

188

189

190

191

192

193

194

195

196

197

198

199

200

الألف

تبين لنا من المقدمة التاريخية السابقة أن للألف مدلولين مختلفين . أحدهما الهمزة ، والثاني ما يراد به ألف أو ما يطلق عليه في العرف الحديث الفتحة الطويلة . وهي بالاعتبار الأول جزء من نظام الأصوات الصامتة consonants ، ولكنها من الحركات vowels من وجهة النظر الثانية .

ولسوف نعرض في الصفحات التالية لهذين المدلولين كليهما ، ولكن مع الفصل بينهما في التحليل والمناقشة ، حيث ينفرد كل مدلول منهما بعدد من الصفات الصوتية التي تقتضي هذا التهج .



أولاً : الهمزة

الهمزة - في رأينا - صوت صامت حنجري انفجاري ، أو ما يسمى « بالوقفة الحنجرية »
ويطلق عليه في الإنجليزية glottal stop أو glottal catch والفرنسية Coup de glotte .

ويتم نطق هذا الصوت بأن تسدفتحة المزمار The glottis الموجودة بين الوترين the vocal chords وذلك بانطباق هذين الوترين انطباقاً تاماً وحبس الهواء خلفهما ، بحيث لا يمر من الحنجرة إلى الحلق وما بعده ، ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً .
ويلاحظ في التعريف السابق للهمزة أننا راعينا أمرين :

أحدهما : موضع النطق وهو منطقة الحنجرة ، ومن ثم وصفت الهمزة بأنها حنجرية .
والثاني حالة من الهواء عند النطق . وقد رأينا أن هذا الممر يغلق إغلاقاً تاماً ثم يفتح فجأة ، فيحدث انفجار نتيجة لخروج الهواء المضغوط خلف الوترين الصوتيين . ومن هنا كانت الصفة « وقفة » Stop أو انفجارية Plosive . فالهمزة وقفة إذا راعينا هذا الإغلاق . وهي انفجارية إذا راعينا انفجار الهواء . والأمريكيون أميل إلى الاعتبار الأول ، لا في الهمزة فحسب ، بل في كل ما يتفق معها في هذه الصفة من الأصوات . أما الإنجليز فيفضلون الاعتبار الثاني ، وكلا المسلكين صحيح ودقيق .

غير أننا أهملنا جانباً ثالثاً يؤخذ به عادة عند النظر في جميع الأصوات . ذلك الجانب هو ملاحظة وضع الوترين الصوتيين من حيثذبذبتهما أو عدمذبذبتهما عند النطق بالصوت المعين . فإذا ما مر الهواء المندفع من الرئتين خلال هذين الوترين بحيث يجعلهما يتذبذبان بانتظام وبسرعة ، سمي الصوت المنطوق آنئذ بالصوت « المجهور » Voiced . أما إذا مر هذا الهواء خلالهما دون أن يجابهه أى اعتراض ، بسبب انفرججهما انفرججاً يفسح مجالا للنفس ، سمي الصوت المنطوق صوتاً « مهموساً » Voiceless أو breathed^(١) .

(١) انظر : دانيال جونز An Outline of English Phonetics ص ٢٠ وهناك ينص على جواز إطلاق أى من هذين المصطلحين على الأصوات التي تنطق بهذه الطريقة أيأ كان نوع هذه الأصوات ، غير أنه يفضل إطلاق المصطلح الأول Voiceless على تلك الأصوات المسماة « انفجارية » Plosives ، والثاني على الأصوات المسماة احتكاكية fricatives أو ما أشار إليها في هذا المقام بالمصطلح Continuants (المهادة) . ومن ثم نرى أنه لا محل =

وهذا الإهمال مقصود ، حيث إن وضع الوترين الصوتيين — حال النطق بالهمزة — لا يمكن وصفه بالذبذبة أو عدمها . فالوتران مغلقان إغلاقاً تاماً ، فلا ذبذبة ، ولا مجال لخروج الهواء من بينهما كذلك في نظرنا . ومن ثم جاز لنا أن نهمّل هذا الاعتبار الثالث نهائياً ، أو أن ننظر إليه بصورة سلبية ، وحينئذ نضيف إلى وصف الهمزة عبارة أخرى هي « أنها صوت لا بالجهور ولا بالمهموس » .

وهذا الذي نقوله بالنسبة لهذا الجانب الثالث يأخذ به كثير من المحدثين الذين يتفقون معنا في وصف الهمزة بأنها صوت لا بالجهور ولا بالمهموس^(١) .

وهناك آخرون يرون أن الهمزة صوت « مهموس » . ويعمل أحدهم الهمس بقوله : « وتأتى جهة الهمس في هذا الصوت من أن إققال الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق »^(٢) . فهو يعدّها مهموسة لعدم وجود حالة وضع الجهر . ويتفق معه في مثل هذا التعليل باحث آخر حيث يقول : « لا يمكن حال النطق بالهمزة » أن تظل الأوتار الصوتية على ذبذبتها ، ضرورة أن الانحباس في هذه الحالة يتم بانطباق الأوتار الصوتية انطباقاً تاماً ، وهو أمر يناقض التذبذب ، ومن أجل هذا نقول بأن الهمزة مهموسة لأن الهمس يعني عدم التذبذب »^(٣) .

وهكذا نجد أن كلا من هذين الدارسين قد عد الهمزة مهموسة لعدم التذبذب في الأوتار

= لا اعتراض الدكتور عبد الرحمن أيوب (أصوات اللغة ص ١٨٣ ط ٢) على الدكتور إبراهيم أنيس في استعمال المصطلح الثاني عند وصف الهمزة بأنها « صوت لا هو بالجهور ولا بالمهموس وهو ما يقابل عبارة دانيال جوفز (المرجع السابق ص ١٣٨) عند وصفه للهمزة بأنها (neither breathed nor voiced) فاستعمل جوفز هنا breathed (لا Voiceless) وهو استعمال جائز ولكنه غير مفضل .

(١) من هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس (الأصوات اللغوية ص ٧٣ ط ٢) والدكتور محمود السمران (علم اللغة ص ١٧١) ، ودنيال جوفز (المرجع السابق) . وهذا المعنى نفسه يفهم من كلام B. Bloch and G. Trager في كتابهما Outline of Linguistic Analysis موجز في التحليل اللغوي (ص ١٧) حيث يقرران أن « أى صوت مهمس ، كان نوعه — باستثناء الهمزة — يمكن أن ينطق بجهوراً أو مهموساً ؛ أى مع ذبذبة الأوتار الصوتية أو عدم ذبذبتها » ؛ وانظر أيضاً ص ٢٥ من المرجع المذكور حيث يعيد المؤلفان هذا المعنى نفسه . ويشير إلى هذا الاتجاه كذلك ما سلكه (روبنس) R. H. Robins عند الكلام على أوضاع الأوتار الصوتية حال النطق بالأصوات ؛ حيث عين وضماً خاصاً بنطق الهمزة ؛ يختلف عن وضع هذه الأوتار بالنطق بالأصوات المجهورة والمهموسة .

انظر : روبنس : General Linguistics : An Introductory Survey, pp. 88, 99. (روبنس : علم اللغة العام ؛ عرض تمهيدى ص ٨٨ و ٩٩) .

(٢) الدكتور تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ص ٩٧ .

(٣) الدكتور عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ص ١٨٤ ط ٢ .

الصوتية أو لعدم وجود حالة الجهر . ونحن نرى أن الهمس ليس معناه عدم الجهر . أو بعبارة أدق ، نحن نرى أن الهمس لا ينتج عن عدم التذبذب وحده ، وإنما ينتج عن عدم التذبذب في حالة الهمزة فهو نتيجة للإقفال التام للوترين ، وهذا في رأينا وضع آخر ، لا هو بوضع حالة الجهر ولا هو بوضع حالة الهمس .

ومعنى ذلك أن للأوتار الصوتية — في نظرنا — ثلاثة أوضاع رئيسية في الكلام العادي : وضع لها حالة الجهر وآخر حالة الهمس وثالث عند النطق بالهمزة العربية . ولكن يبدو أن الباحثين المذكورين اكتفيا بوضعين اثنين لهذين الوترين ، وهو ما لا نأخذ به .

والقول بهمس الهمزة ذهب إليه كذلك هيفر الأمريكى الذى يؤكد أنها « دائماً صوت مهموس »^(١) ، ولكنه مع ذلك لا يعلل لنا هذا الحكم ولا يحاول تفسيره .

وهناك عالم إنجليزى — هو جاردنر — يؤكد أن « طبيعة الهمزة تجعل جهرها أمراً مستحيلاً »^(٢) ، ولكنه مع ذلك يقف عند هذا الحد ، فلا يفصح بشيء عن الهمس وجوازه أو عدم جوازه بالنسبة للهمزة .

ومهما يكن من أمر فهؤلاء الدارسون جميعاً متفقون فيما بينهم على الخواص الأخرى للهمزة ، وهى :

١ — كونها صوتاً صامتاً Consonant له خواص الأصوات الصامتة . وأما ما ينسب إليها من تسهيل أو تخفيف أو قلب إلخ ، فهذه كلها فى نظرهم ظواهر مستقلة يجب أن تؤخذ على أساس صورها الحاضرة ، لا على أساس الأصل المفترض .

٢ — حنجرية ، فخرجها الحنجرة وهى أقصى مواضع النطق فى الجهاز النطقى عند الإنسان ، ولا يشركها فى هذا المخرج فى العربية إلا صوت الماء .

٣ — انفجارية Plosive أو وقفة Stop .

كذلك يؤكد جميعهم أن الهمزة لا تكون مجهورة بحال من الأحوال ، لاستحالة ذلك الأمر استحالة مادية ، بسبب انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً حال النطق بها ، ومن ثم ليس من الممكن أن تحدث ذبذبة للأوتار من أى نوع كانت هذه الذبذبة .

وتلخيص هذا الاتفاق بين العلماء بالصورة السابقة أمر مهم وضرورى ، حيث

(١) هيفر : General Phonetics, p. 125.

(٢) جاردنر : The Phonetics of Arabic, p. 30.

يعيننا على فهم المناقشة التالية الخاصة بأراء علماء العربية القدامى في هذا الصوت .

ينص سيبويه في كتابه على أن الهمزة حرف شديد مجهور ، وهي حلقية عنده ، أو من أقصى الحلق ، بعبارة أدق^(١) . وقد تبع سيبويه في ذلك معظم علماء العربية الذين جاءوا من بعده ، بل يكاد هؤلاء جميعاً يرددون الألفاظ نفسها . ومن تبعه في ذلك أيضاً ابن جني الذي لم يزد عما قاله سيبويه في هذا الشأن إلا في التفصيل والشرح وفي إقحام بعض المشكلات الصرفية في مناقشة القضايا المتعلقة بهذا الصوت^(٢) .

أما تقويم هذه الأحكام من وجهة النظر الحديثة ، فية تضيينا أن ننظر أولاً في المصطلحات^(٣) التي استعملت في الوصف ، ثم في معانيها والمقصود منها .

والمصطلحات المذكورة في التعريف السابق أربعة أولها الحرف . والمقصود به هنا الصرت وهو صوت صحيح وهو ما نسميه Consonant ولهم تسمية أخرى بارعة يصح إطلاقها على هذا الصرت ، هذه التسمية هي « الصوت الصامت »^(٤) . أما كونها صوتاً صحيحاً (أو صامتاً) فهو ثابت في كلامهم : « وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات » ، غير أنه كان الأوفق — في نظرنا — التعبير بأسلوب غير أسلوب التشبيه . ويبدو أن الالتجاء إلى أسلوب التشبيه هنا سببه ما رآوه من أن الهمزة أحياناً يعرض لها عارض من تخفيف أو تسهيل أو إبدال أو قلب إلخ ، فلم تكن حينئذ أصياًة في الصحة — في نظرهم — أصالة الباء أو التاء مثلاً . يدل على هذا المعنى بقية النص السابق : « إلا أنها قد تخفف لأنها حرف ثقیل ؛ إذ مخرجه أبعد مخرج جميع الحروف . . . »^(٥) . وهناك نصوص أخرى معروفة مشهورة تشير إلى تسهيل الهمزة أو إبدالها أو قلبها إلخ . . .

وفي رأينا — كما سبق أن أثرنا إلى ذلك — أن هذا النظر إلى الهمزة يعنى خطأ بين الاهیجات التي تحققها والتي تخففها أو تسهلها ، أو خلطاً بين مستويين كلاميين : كلام فصيح وكلام غير فصيح مثلاً .

وعلى كل حال فالوصف الذي قدموه للهمزة هنا وصف علمي يتمشى — في عمومه — مع ما أثبتته النظر الحديث .

(١) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ - ٤٠٦ (طبعة بولاق) .

(٢) ابن جني : سر صناعة الإعراب ؛ ج ١ ص ٥٢ ؛ ٦٩ ؛ ٧٨ ؛ وما بعده .

(٣) من معاني « الحرف » في اللغة العربية الرمز الكتابي والصوت والمقطع والكلمة والجملة والعبارة هذا بالإضافة إلى معاني العلامة التي لاتعني هنا .

(٤) انظر للمحفوظة (١) ص ٩٨ .

(٥) انظر شرح مراح الأرواح ص ٩٨ .

أما وصف الهمزة بأنها صوت شديد فيمكن أن يعد وصفاً صحيحاً ودقيقاً في احتمال واحد . ذلك إذا أخذنا المصطلح « شديد » على أنه يعنى ما نعنيه بالمصطلح الحديث « انفجاري » . والحق أن كلام علماء العربية في هذا الشأن يوحى في عموميه بهذا التوافق . فبالرغم من صعوبة التعريف الذى قدموه للأصوات الشديدة ، فهناك دليل قوى يشير إلى أن فهمهم للصوت الشديد يتفق — في عموميه — مع فهمنا للصوت الانفجاري ذلك الدليل يتلخص في أن ماسموه بالحروف الشديدة يقابل عندنا — باستثناء واحد أو اثنين — ما نسميه بالأصوات الانفجارية فالأصوات الشديدة عندهم مجموعة في قولك « أجدت طبقك » (والألف هنا تمثل الهمزة) . والأصوات الانفجارية عندنا — بحسب نطقنا الحالى للفصحى — هي : الهمزة والباء والتاء والذال والضاد والطاء والكاف والقاف .

وهكذا نرى أن الخلاف بيننا وبينهم يظهر في حالتين اثنتين هما :

١ — إخراجهم للضاد من الأصوات الشديدة ، على حين أنا عددناها من الأصوات الانفجارية .

٢ — إدخالهم للعجم ضمن الأصوات الشديدة ، ولكننا نعدّها صوتاً من نوع آخر يسمى بالأصوات المركبة أو الانفجارية الاحتكاكية .

فما سر هذا الخلاف (إذا كانت عندهم تساوى الانفجار عندنا) ؟ هناك احتمالان : أحدهما : أنهم ربما أخطأوا في وصف كل من الضاد والجيم .

الثانى : (وهو الراجح) أن تطوراً حدث لهذين الصوتين ، أو أنهم كانوا يصفون صوتين آخرين غير اللذين نعرفهما الآن في الفصحى الحديثة . فالمفهوم لنا من جملة الأوصاف التى نعتوا بها الضاد أن الضاد القديمة تختلف عن ضادنا الحالية من وجوه عدة منها : أنها في نظرهم ا. جانبية (فهي تشبه — ولكنها ليست مثل — اللام في ذلك) وأنها لا أخت لها من مخرجها أو في بعض صفاتها ، على حين أن لها أختاً في نطقنا الحالى وهى الدال ، والفرق بينهما إنما هو الإطباق أو التفتيح في الأولى ، وعدم الإطباق أو الترقيق في الثانية . أما بالنسبة للجيم فربما كانوا

(١) انظر هذا التعريف في الكتاب لسيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ وسر صناعة الإعراب لابن جنى ج ١ ص ٧٠

(٢) ابن جنى : المرجع السابق ص ٦٩ .

يصفون جيماً أشبه بجيم القاهرة فهي التي يمكن أن تسمى شديدة أو انفجارية ، فلعل هذا الصوت إذن قد تطور في الفصحى الحديثة . ثم عاد إلى أصله في لهجة القاهرة ونحوها أو لعله كان خاصاً باللهجات معينة^(١) .

فإذا ما صحح هذا الاحتمال الثاني بالنسبة للضاد والجيم جاز لنا القول بأن المصطلح « شديد » عندهم يعني ما نعنيه حديثاً بالمصطلح « انفجاري » . ومن ثم يكون وصفهم للهمزة بأنها صوت شديد صحيح دقيق ؛ إذ الخلاف في لفظ المصطلحات كلا خلاف ، وإنما العبرة بالمدلول .

ووصف القدامى بالهمزة بأنها صوت مجهور يستدعي تأملاً ونظراً ، ذلك لأن أحداً — غير هؤلاء العلماء — لم يقل بجهر الهمزة ، ولاستحالة ذلك استحالة مادية حال النطق بها . كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

فكيف إذن جاز لعلماء العربية وصف هذا الصوت بأنه مجهور ؟ أهم مخطئون في وصف الهمزة أم في تعريف الجهر نفسه ؟ وهل هناك من مخرج أو تفسير لما قالوه ؟
قدم علماء العربية تعريفاً للجهر وللصوت المجهور ، ولكنه في نظري تعريف صعب عسير الفهم . وواضح التعريف في الأصل هو سيويوه ، وتبعه غيره فيه بدون أدنى تغيير في العبارة تقريباً^(٢) . أما صعوبة هذا التعريف فترجع في رأئي إلى سببين :

أحدهما : استعمال مصطلحات في هذا التعريف غير مألوقة وغير معروف المقصود بمعانيها بدقة ووضوح .

وثانيهما : عدم ذكر أية إشارة إلى العنصر الأساسي أو الشرط الأساسي في تعريف الجهر بحسب العرف الحديث . هذا العنصر أو الشرط هو ضم الوترين الصوتيين ضمّاً معيناً بحيث يسمح بمرور الهواء من خلالهما ، وبحيث يجعلهما يتذبذبان بسرعة فائقة وبانتظام^(٣) . فهل مفهوم الجهر عندهم يختلف عن مفهومه في نظر الحديثين ؟ من الجائز أن يكون

(١) ما زالت الجيم تنطق كما ينطقها القاهريون (ج) في بعض المناطق اليمنية في الشمال والجنوب كليهما ؛ كما يروى التاريخ اللغوي أن هذا النطق هو الأصل في اللغة العربية وأخواتها الساميات كذلك .

(٢) انظر : الكتاب لسيويوه ج ٢ ص ٤٦٥ ؛ وسر صناعة الإعراب لابن جني ج ١ ص ٦٩ .

(٣) يروى الدكتور إبراهيم أنيس نصاً عن أبي الحسن الأحفش نسبة إلى سيويوه ؛ ومنه يفهم الدكتور إبراهيم أنيس أن كلام سيويوه في الجهر والمهمس يتضمن « آراء قيمة في الدراسة الصوتية تتفق مع أحدث النظريات إلى حد كبير » ؛ وأن هذه الآراء في مجموعها تفيد مانقهمه الآن من ذبذبة الوترين (في حالة الجهر) وعدم ذبذبتها (في حالة المهمس) .

انظر : الأصوات اللغوية ص ٨٨ - ٩١ ط ٣ .

الأمر كذلك ، إذا نظرنا إلى مجموع تصريحاتهم في هذا الشأن نظرة عجلية سطحية ، أو إذا أسأنا الظن بهم وبتقديرهم للموضوع . ولكن النظر الدقيق في بعض ما قالوه - بقطع النظر عن التعريف الذي قدموه للجهر - وحسن الظن بهم يقودان إلى احتمال أقرب إلى الصحة والحقيقة . لقد نص هؤلاء العلماء على الأصوات المجهورة نصاً ، وهى في مجموعها تتفق مع ما عددناه مجهوراً فيما عدا صوتى القاف والطاء (وهذا الصوت المختلف فيه هو الهمزة) ، فهما في نظرهم مجهوران ، على حين أنهما مهموسان بحسب نطقنا الحالى لهما ، ومع ذلك فن السهل تفسير هذا الخلاف فيما يخص بهذين الصوتين . يبدو أن القاف التى وصفها علماء العربية صوت أشبه بالخاف المصرية التى تنطق فى الصعيد وبعض جهات الوجه البحرى فى نحو قال (G) وهذا صوت مجهور ولا شك ، ولعله كان خاصاً بلهجة أو لهجات معينة . وكذلك يبدو أن الطاء فى القديم كانت تختلف عن طائنا الحالية . وهناك نص صريح لسيبويه يفيد ما نقول . ففى هذا النص يذكر سيبويه أن الطاء أخت الدال فى كل خواصها ما عدا الإطباق فى الطاء وعدمه فى الدال . ونحن نعرف أن الدال صوت مجهور ، فنظيره إذن - وهو الطاء مجهور كذلك (١) .

إذا صح هذا التفسير - وهو ما نأخذ به لأسباب أخرى ليس هنا محل تفصيلها - بالنسبة لهذين الصوتين (القاف والطاء) أصبح من الواضح أنهم يدركون معنى الجهر ، وإن خافهم الحظ فى إدراك الدور الذى يلعبه الوتران الصوتيان أو إدراك ما يحدث فى المنطقة كلها . ويبدو أنه كانت لديهم فكرة غامضة يحدث فى الجهاز النطقى حال الجهر .

ويؤكد احتمال إدراك هؤلاء العلماء لمعنى الجهر اتفاقهم معنا فى عدد الأصوات المجهورة بعد هذا التفسير الذى قدمناه لصوتى القاف والطاء ، كما تؤكد حقيقته أخرى ، وهى إدراكهم لوظيفة الجهر فى الكلام .

ومعنى ما تقدم إذن أنهم كانوا على صواب فى تعريف الجهر والصوت المجهور ، ولكنهم أخطأوا فى وصف الهمزة بالجهر . على أننا نستطيع - بطريقتهم - أن نفسر سبب هذا الخطأ الذى وقعوا فيه . هناك احتمالان لوصفهم الهمزة بالجهر .

الأول : لعلهم وصفوا الهمزة متبوعة بحركة ، فأحسوا الجهر بسبب وجود الحركة ؛ إذ الحركات العربية كلها (عادة) مجهورة .

(١) الكتاب لسيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ . وانظر أيضاً الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس : ص ٥٠ ٤ ٥٢ ٤ ٦٧ - ٦٩ .

الثاني : اهلهم كانوا يصفون الهمزة المسهلة (وهي ما تسمى همزة بين بين) . وفي نطق الهمزة المسهلة لا تقفل الأوتار الصوتية إقفالاً تاماً (بخلاف حال نطق الهمزة المحققة) ، « بل يكون إقفالاً تقريبياً » ، حيثئذ يحدث الجهر حال النطق ، غير أن المجهور هنا ليس الهمزة أو الوقفة الحنجرية ، ولكنه شيء أشبه بأصوات العلة (١) .

والاتجاه الغالب عند علماء العربية هو وصف الهمزة بأنها صوت حلقى ، وهو وصف يمكن قبوله بضرب من التوسع فقط ، ذلك لأن الهمزة تخرج في حقيقة الأمر من منطقة الحنجرة Larynx وهي منطقة تقع في أسفل الفراغ الحلقى Pharynx ، وهي أول مواضع النطق في الجهاز الصوتي عند الإنسان . على أنه يمكن تفسير ما ذهب إليه علماء العربية بوجه من الوجوه الآتية :

١ - ربما أخطأ هؤلاء العلماء الملاحظة والتقدير ، فلم يستطيعوا تحديد منطقة الهمزة بالدقة ، وبخاصة أنها متصلة بمنطقة الحلق .

٢ - يبدو أن هؤلاء العلماء أطلقوا « الحلق » على منطقة أوسع وأكبر من تلك التي نسميها « الحلق » اليوم . أو بعبارة أخرى ، يبدو أنهم أطلقوا لفظ « الحلق » على تلك المنطقة التي تشمل - في عرفنا الحاضر - الحنجرة والحلق (بمعناه الدقيق) وأقصى الحنك من باب التوسع والحجاز . ويظهر هذا الاحتمال واضحاً في قول قائلهم :

همز فهاء ثم عين حاء مهملتان ثم غين خاء

ويقصد أن هذه الأصوات الستة كلها حلقية ، على حين أنا نقسمها اليوم إلى ثلاث مجموعات : الهمزة والهاء ، وهما صوتان حنجريان ، والعين والحاء وهما صوتان حلقيان ، والغين والحاء ، وهما من أقصى الحنك . وربما سوغ ما ذهب إليه هؤلاء الدارسون أمران :

أحدهما : قرب هذه المخارج بعضها من بعض ، بل عدم إمكانية الفصل بينهما فصلاً تاماً ، وإنما الفصل أمر تقديري مبني على الناحية الفسيولوجية .

ثانيهما : اشتراك هذه الأصوات الستة في بعض الخواص الصوتية والصرفية في اللغة العربية ، منها أن الفعل على وزن فعل يفعل يفتح العين في الماضي والمضارع لا يقع إلا إذا كان عين الفعل أو لامه حرف حلق . وإنما التزموا فتح العين فيهما « ليقاوم خفة فتحة العين

(١) أرشدنا إلى هذا التعليل الدكتور تمام حسان عند مناقشته لتسهيل الهمزة ؛ انظر منابع البحث في اللغة ص ٩٧ .

ثقالة حروف الحلق»^(١). ومن هذه الخواص أيضاً جواز تحريك عين الكلمة الساكنة بالفتح إذا كانت هذه العين حرف حلق ، فيقال مثلاً نهر ويحرف بفتح الهاء والحاء .

على أن هؤلاء أنفسهم أحسوا بأن الهمزة (ومعها الهاء والألف على خلاف) أدخل في النطق من أخواتها ، ومن ثم قسموا الحلق إلى ثلاث مناطق : أقصاه وأوسطه وأدناه ، فمن أقصاه « الهمزة والألف والهاء »^(٢).

وبخلاصة ما تقدم أن معظم علماء العربية اتفقوا مع البحث الحديث في نقطة مهمة ، هي أن الهمزة تخرج من أول مواضع النطق ، غير أنهم سموا هذا الموضع أقصى الحلق وسماء البحث الحديث بالحنجرة . يدل على إدراكهم لهذه الحقيقة — حقيقة أن الهمزة أسبق الأصوات مخرجاً أو من أسبقها — ترتيبهم للأصوات العربية ترتيباً مخرجياً ، فهم في هذا الترتيب وضعوا الهمزة في صدر الأصوات هكذا : الهمزة والألف والهاء . . . إلخ . والمعروف أن غالبية لغوي العرب القدامى سلكوا هذا المسلك الذي ابتدعه سيبويه . وهو مسلك سليم مقبول فيما يختص بوضع الهمزة في الترتيب المخرجي للأصوات العربية .

أما المروى عن الخليل فيما يتعلق بمخرج الهمزة وبعض خواصها ففيه خلط واضطراب واضحان . ويستوى في ذلك ما جاء في كتاب العين المشهور بنسبته إلى هذا العالم الجليل ، وما ورد في غير هذا المعجم من الآثار اللغوية التي ترسخت خطاه في هذه المسألة (وغيرها) كالتهديب للأزهرى . وإذا صححت نسبة الآراء الواردة في هذه الآثار وغيرها إلى الخليل فلا يسعنا إلا القول بأن الهمزة كانت تمثل مشكلة حقيقية عنده ، حيث لم يستطع أن يأتي برأى حاسم فيها ، وإنما كان يسلك نحوها مسالك شتى قادت إلى الغموض أحياناً ، وإلى التناقض أحياناً أخرى^(٣).

(١) انظر شرح مرجح الأرواح ص ١٨ .

(٢) الكتاب لسيبويه الجزء الثاني ص : ٤٠٤ ؛ وسر صناعة الإعراب لابن جني ؛ ج ١ ص ٥٠ . وقد جاء هذا التقسيم منظوماً بصورة واضحة في متن الجزرية ؛ حيث يقول صاحبها (ابن الجزري) :

ثم لأقصى الحق همز هاء ثم لوسطه فعين حاء
أدناه غين خاؤها

ونلاحظ هنا — خلافاً للكثيرين — لم ينسب ألف المد إلى أي جزء من الحلق ؛ وإنما نسب — مع الواو والياء إلى الحروف والهواء ؛ وهو عمل جيد ؛ كما سنرى فيما بعد .

(٣) أغلب الظن أن الخلط في موضوع الهمزة (وغيرها) على نحو ما جاء في كتاب العين المنسوب إلى الخليل ليس مصدره الخليل نفسه ؛ وإنما يرجع إلى تلاميذه الذين خلفهم التوفيق في تدوين آراء الشيخ =

ويعتبرنا أن موضوع الهمزة عند الخليل - على نحو ما جاء في هذه الآثار - يحتاج إلى دراسة مستقلة ، ولكننا مع ذلك رأينا أن نشير هنا - في إيجاز موجز - إلى تلك المعالم البارزة من آرائه وتصريحاته فيما يتعلق بموضوع الحديث .

من المعروف أن الخليل لم يبدأ ترتيبه المخرجي للأصوات بالهمزة ، وإنما بدأه بصوت العين ، مخالفاً بذلك أكثر علماء العربية ومنهم تلميذه سيبويه ، ومخالفاً أيضاً ما كنا نتوقعه من باحث عبقري مثله في شئون الأصوات والموسيقى اللغوية .

ولقد قدّم تعليل مشهور لتسوية هذا المسلك الذي سلكه الشيخ الكبير نحو موقع الهمزة في سلسلة الأصوات العربية من حيث مخرجها ومواضع نطقها . يروي السيوطي في المزهر عن ابن كيسان أنه قال : « سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال : لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف . ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء لأنها مهموسة خفية لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثاني ، ومنه العين والحاء فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف » (١) .

فهذا النص - إن صحّت روايته - يدل على أن الخليل كان يدرك أن الهمزة هي أول الأصوات العربية مخرجاً ، وبذلك يتفق مع سيبويه وغيره من الباحثين العرب ، كما يتفق مع وجهة النظر الحديثة في ذلك . ولكن الخليل - بالرغم من هذا الإدراك - لم يشأ أن يبدأ بها أبجديته الصوتية ؛ لأنها في نظر غيره مستقرة الصورة النطقية ، ولم ترق إلى درجة غيرها من الأصوات التي هي أحقّ منها (ومن غيرها) في أن تنصدر الأصوات العربية ، وهي العين لقوتها ونصاعتها .

وعلى فرض التسليم بصحة هذا الاحتمال - وهو إدراك الخليل لموقع الهمزة بين الأصوات - فما زال هذا النص السابق نفسه يدل على اضطراب الخليل في فهم حقيقة الهمزة وغيرها

= كما ألقاها عليهم أو كما أراد لها أن تكون . وقد أخذ بعضهم هذا الخلط دليلاً على أن الكتاب المذكور ليس من صنع الخليل ؛ وإنما هو من جمع تلامذته لأرائه وهؤلاء لم يسلموا من الخطأ في نقل كلام أستاذهم ولم يتحرروا العقمة في تفسير مادته وشرحها . ومن المعتقد كذلك أن بالكتاب زيادات وإضافات أدخلها عليه بعض هؤلاء التلاميذ أو رواه الكتاب عبر الأجيال المتعاقبة . ومهما يكن من أمر ، فنحن نناقش موضوعنا هذا على أساس المادة الواردة في كتاب العين وفي غيره من الآثار العلمية التي نقلت عنه أو التي نسبت ماسجلته في هذا الشأن إلى الخليل . وليس يعنيننا في هذا المقام أن تثبت صحة هذه النسبة أو أن ننفيها .

من الأصوات . إن ظواهر النقص والتغيير والحذف التي ظن الخليل أنها تلحق الهمزة ظواهر مستقلة ، وليست — في رأينا — صوراً أخرى لها أو إبدالاتها . إن المنطوق في هذه الحالات قد يكون ألفاً أو واواً أو ياء ، وقد لا يكون هناك أى منطوق على الإطلاق . والنظر العلمي الحديث يوجب علينا أن نأخذ في الحسبان تلك الظواهر أو الأحداث المنطوقة وحدها ، لا ما يظن أنه أصل هذه الظواهر وتلك الأحداث .

إن الهمزة همزة فقط حين تحقق وتنطق بالفعل ، أما تلك الحالات المشار إليها ونحوها فليست من الهمزة في شيء ، وهي وحدها التي تؤخذ في الحسبان دون الهمزة .

ولقد كانت هذه النظرة إلى الهمزة سبباً في وقوع الخليل في خطأ آخر يتعلق بهذا الصوت نفسه . ذلك أنه يرى أن الهمزة حرف معتل ؛ إذ هي في نظره قابلة للتغيير والتحول ، شأنها في ذلك شأن « حروف العلة » المعهودة . الألف والواو والياء . يروى صاحب التهذيب عن الخليل أنه قال : « والحروف الثمانية والعشرون على نحوين : معتل وصحيح . فالمعتل منها ثلاثة أحرف : الهمزة والياء والواو . قال : (يعنى الخليل) وصورهن على ما ترى : او ي » ، ثم يعيد هذا المعنى نفسه ناسباً إياه إلى الخليل كذلك . ولكن مع إضافة الألف إلى هذه الحروف الثلاثة ، على ما هو المتوقع ، « قال : (يعنى الخليل) : والعويص في الحروف المعتلة ، وهي أربعة أحرف : الهمزة والألف اللينة والياء والواو »^(١) . أما الاعتلال فيفسره الأزهري في التهذيب نقلاً عن الخليل على نحو ما ذكرنا ، فيروى أن الخليل قال : « واعتلالها (أى اعتلال هذه الحروف ومن ضمنها الهمزة) تغييرها من حال إلى حال . ودخول بعضها على بعض واستخلاف بعضها من بعض »^(٢) .

وقد بنى الخليل على هذا السلوك نحو الهمزة أحكاماً أخرى مختلفة ، ليس لها ما يسوغها

(١) تهذيب اللغة للأزهري؛ ج ١ ص ٥٠ - ٥١ ؛ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون (سلسلة «تراثنا») . ونلاحظ هنا أن الأزهري لم يذكر الألف ضمن الحروف المعتلة في النص الأول على حين ذكرها في الثاني ؛ وهو يدل على خلط واضح . ولعل هذا الخلط وقع من الأزهري عند النقل ؛ أو هو ناتج عن سوء فهم واختلاط الأمر عليه . وربما يكون هذا الخلط من الخليل نفسه ، فهو يذكر الألف مرة ويهملها أخرى ، كما رأينا ؛ لأنه — على ما يبدو — كان يعاصر مرحلة انتقالية فيما يتعلق بهذين الصوتين . ونعني بها مرحلة التوسع في مفهوم الألف (التي هو أصل في الهمزة وحدها دون ألف المد) ليشمل الهمزة والألف كليهما . وهناك خلط ثان يظهر في النص الأول حيث قرر أن الخليل عد الحروف ثمانية وعشرين ؛ على حين يذكر في مكان آخر نقلاً عن الخليل كذلك أنها تسع وعشرون حيث يقول (ص ٤٨ من المرجع المذكور) : قال الخليل ابن أحمد ؛ حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً ؛ وهذا هو الوارد في كتاب العين نفسه ؛ انظر مثلاً ص ٦٤ - ٦٥ من هذا المرجع الأخير .

(٢) الأزهري : المرجع السابق ص ٥٠ .

من الحقيقة والواقع . من ذلك مثلاً إحصاءه عن بدء أيجديته الصوتية بالهمزة ، كما رأينا . ومن هذه الأحكام كذلك أنه لم يشأ أن يبدأ بها الأيجدية العادية (الإملائية) ، مخالفاً بذلك العرف السائد قبله ، كما يبدو بوضوح من ذلك النص التالى الوارد فى كتاب العين . فقد جاء هناك أن الخليل حين أراد أن يؤلف الحروف ويرتبها تدبر فى الأمر وأعمل فكره فيه ، فلم يمكنه أن يبتدىء التأليف من أول أب ت ث وهو الألف ؛ لأن الألف حرف معتل^(١) ولقد ردد صاحب التهذيب هذا الكلام نفسه على لسان الليث ، قال : « قال الليث بن المظفر : لما أراد الخليل بن أحمد الابتداء فى كتاب العين أعمل فكره فيه فلم يمكنه أن يبتدىء من أول أب ت ث ، لأن الألف حرف معتل^(٢) » .

ولقد أكد الخليل هذه النظرة غير الدقيقة إلى الهمزة ، وهى كونها حرف علة . ومساواتها بحروف العلة المعروفة فى هذا الحكم بأمرين آخرين تجدر الإشارة إليهما فى هذا المقام .

الأول : قسم الخليل أيجديته الصوتية من حيث مواضع النطق إلى قسمين اثنين : أحدهما : خاص بما سماه « الحروف الصحاح » ، وبدأ بصوت العين ، على ما هو معروف ، وختمه بالباء والميم .

أما الثانى فيشتمل على الحروف الأربعة الواو والألف والياء والهمزة . وهذا ترتيبه للقسمين كما ورد فى كتاب العين :

« ع ح ه خ غ ، ق ك ، ج ش ض ، ص س ز ، ط د ت ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، فهذه الحروف الصحاح ، واىء^(٣) » .

فهذا الترتيب يشير بوضوح إلى أن الخليل قد سوى فى الخواص والميزات بين الهمزة وحروف العلة . وهو حكم بجانبه الصواب ؛ إذ الهمزة — بهذا الوصف — صوت صامت أو « صحيح » له موضع من النطق محدد هو الحنجرة ، على حين تعد الألف والواو والياء المديات

(١) كتاب العين للخليل بن أحمد - ١ ص ٥٢ . والمقصود بالألف هنا الهمزة باتفاق المتقدمين والمتأخرين ؛ وهذا أيضاً هو ما يفهم من سياق الكلام ؛ حيث جاء هناك فى هذا المقام نفسه ما يلى : « وإنما كان ذواقه إياها يعنى الحروف أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف نحو أب ، أت ، أح .. إلخ فالألف هنا لا يمكن أن تكون ألف المد لأنها — بهذا الوصف — حركة (طويلة) والحركة لا يجوز الابتداء بها فى العربية ؛ أو هى — على حد تعبيرهم — حرف ساكن ؛ ويجوز الابتداء بالسكن ؛ كما هو معروف ؛ بحسب قواعدهم التى قرروها للفهم .

(٢) التهذيب - ١ ص ٤١ .

(٣) العين - ١ ص ٦٥ .

حركات صرفة Vowels ، وتصدر عن جهاز النطق بصفة مخصوصة تختلف اختلافاً جذرياً عن طريقة نطق الأصوات الصامتة .

ويسجل صاحب التهذيب هذا الترتيب نفسه ، ولكن مع عدم ذكر الهمزة في هذه الأبجدية التي نقلها عن الخليل ، وكذلك فعل ابن منظور في « لسان العرب » ؛ حيث ذكر الأبجدية الصوتية — كما رآها الخليل — وبدأها بالعين ثم الحاء ثم الهاء وانتهى بالباء والميم والياء والواو والألف ^(١) .

فإذا ما فسرنا الألف هنا بألف المدّ — دون الهمزة — كان ذلك أنسب وأوفق ، حيث إن وضع ألف المد مع الياء والواو له ما يسوّغه ، وهو كونها جميعاً تشترك في خاصية المدّ والعلة ، كما يقولون .. وهذا التفسير محتمل ولا شك ، وبخاصة فيما يتعلق برواية صاحب اللسان الذي كان يعيش في وقت متأخر نسبياً ، حيث كان الألف يغلب لإطلاقه على ألف المدّ دون الهمزة . ومعنى هذا حينئذ أن الهمزة أهمل ذكرها في الأبجدية الصوتية . وهو أمر يمكن فهمه بالنسبة لنظر العلماء إلى هذا الصوت في هذه المرحلة . وهي مرحلة شاهدت كتابة الهمزة بصور مختلفة . أي كتابتها على الألف أو الواو أو الياء أو مفردة . ومن ثم اختلط عليهم الأمر بالنسبة لهذا الصوت ذى الصور الكتابية المختلفة .

أما إذا فسر الألف في رواية اللسان (وغيره) بالهمزة وألف المدّ معاً (على سبيل التوسع في مفهومه) فلا يزال الاعتراض على الخليل قائماً .

وهناك رأى آخر في الترتيب الصوتي للحروف عند الخليل ، رواه أبو الفرج سلمة بن عبد الله بن دنان المعافري الخزيري في قوله :

يا سائل عن حروف العين دونكما في رتبة ضمها وزن وإحصاء إلى أن قال :

واللام والنون ثم الفاء والباء والميم والواو والمهموز والباء ^(٢) فإذا ما فسر المهموز بالهمزة فيمكن الاعتراض عليه بمثل ما اعترض على الخليل نفسه ، والمرجح أن يكون المقصود بالمهموز هنا ألف المد وحده ، وإنما اقتضى النظم عدم ذكره ،

(١) التهذيب ١ ص ٤١ ؛ واللسان ١ ص ٧ .

(١) الزهر السيوطي ١ ص ٨٩ - ٩٠ .

أو أن التعبير خان واضع الأبيات . وبما يؤيد هذا الظن أن أبا الفرج لم يشير إلى ألف المد إطلاقاً في بقية الأبيات . وليس من المستساغ أن يترك النص عليه ؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من قبله أو من بعده . أما إذا كان المقصود بالمهموز الهمزة وألف المد معاً ؛ فيكون موقفنا منه هو موقفنا من الاحتمال الثاني لرواية صاحب اللسان التي أشرنا إليها فيما سبق .

أما الأمر الثاني الذي يؤكد علم الدقة في النظر إلى الهمزة فيظهر في الحكم عليها بأنها لا تنسب إلى أي جزء من اللسان أو الحلق أو اللهاة ، وأنها تصدر حيث تصدر الألف اللينة والواو والياء . ولقد ألح صاحب كتاب العين على هذا المعنى أكثر من مرة حيث جاء هناك مثلاً : « قال الليث : قال الخليل : في العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً ، لها أحياء ومخارج ، وأربعة هوائية وهي الواو والياء والألف اللينة (والهمزة) . فأما الهمزة فسميت حرفاً هوائياً لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ، ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة . إنما هي هوائية في الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف . وكان يقول كثيراً : الألف اللينة والواو اللينة والواو والياء هوائية ، أي أنها في الهواء »^(١) . ويكرر هذا المعنى نفسه في سياق آخر ، فيقول : « والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد ، لأنها لا يتعلق بها شيء »^(٢) .

أما الأزهري صاحب التهذيب الذي يحرص على نقل آراء الخليل برمتها فيما يختص بالقضايا الصوتية على الأقل ، فنلاحظ أنه يعرض لكيفية صدور حروف « العلة » ومخارجها ثلاث مرات في سياق واحد ، ولكنه يهمل ذكر الهمزة في حالتين منهما ، ويكتفي بذكرها مع هذه الحروف مرة واحدة . وقد جاء ذلك في نص له تكاد تتفق ألفاظه وعباراته مع ما رويناه عن العين . وهذا هو النص :

(١) كتاب العين ص ٦٤ . وذكر الهمزة في أول النص من عمل المحقق وهي زيادة يقتضيها السياق كما هو واضح من بقية الكلام .

(٢) العين للخليل ص ٦٥ . والكلام المذكور في صفحتي ٦٤ - ٦٥ من هذا الكتاب فيما يتعلق بهذه الأصوات الأربعة فيه خلط كبير . فقد جاء هناك مرتين نسبة هذه الحروف الأربعة إلى حيز واحد ووصفها جميعاً بأنها هوائية ؛ ولكنه مرة ثالثة يعزل الهمزة عن أخواتها ويقرر أن « الألف والواو والياء في حيز واحد » أما الهمزة فهي « في الهواء » لم يكن لها حيز تنسب إليه . ففي هذا النص الأخير يأتي بالتفريق بين الهمزة والحروف الأخرى ؛ ولكنه تفريق جاء في غير موضعه . إن الفرق بين الهمزة وهذه الحروف ليس في كونها - كما جاء في هذا النص - غير ذات حيز تنسب إليه ؛ وإنما - على العكس من ذلك تماماً - في كونها ذات حيز معين ؛ هو المنجزة ؛ على حين يخرج هواء هذه الأصوات الثلاثة - بوصفها حركات حراً طليقاً بدون عائق ؛ كما هو معروف .

قال الخليل بن أحمد : حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً لها أحياء ومدارج ، وأربعة أحرف يقال لها جوف . الواو أجوف ، ومثله الياء والألف اللينة والهمزة . سميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تخرج في مدرجة ، وهي في الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف «^(١)» .

وهكذا نرى الخليل أو تلامذته الذين جمعوا آراءه في كتاب العين يخلطون خطأ واضحاً في نقطتين اثنتين تتعلقان بمخرج الهمزة .

النقطة الأولى : تتمثل في عدم نسبتها إلى نقطة أو مدرجة معينة من مدارج النطق ، وإصرارهم على أنها في الهواء لا حيز لها . والهمزة - على ما هو مقرر الآن - لها مدرجة محددة لا سبيل إلى الشك في خروج الهمزة منها ، وهي الخنجرة ، كما سبق ذكر ذلك في موقعه «^(٢)» . ومن المؤكد أن الذي أوقعهم في هذا الخطأ هو نظرهم إلى الهمزة كما لو كانت حرف « علة » (بحسب تعبيرهم) أو كما لو كانت حركة ، كما نقول اليوم . أو لعلمهم ركزوا على حالة من الحالات التي ظنوا أنها تعريها ، وهي حالة التخفيف أو التسهيل . وهذه الحالة في رأينا - كما ألقنا إلى ذلك سابقاً أكثر من مرة - ليست من حالات الهمزة في شيء ، إذ المنطوق في هذه الحالة ليس همزاً ، وإنما هو شيء آخر قد يكون ألفاً أو واواً أو ياءً . وهذا المنطوق وحده - لا الهمزة - هو الذي يؤخذ في الحساب .

النقطة الثانية : التي تتصل بالاضطراب الحاصل منهم بالنسبة لمخرج الهمزة نغني بها ضمهم الهمزة إلى الألف والواو والياء ونسبتها جميعاً إلى الهواء أو إلى الجوف . فهذه النسبة وإن صحت بالنسبة لحروف المدّ (والحركات عموماً) لا تصح بالنسبة للهمزة على الإطلاق . فـهواء الهمزة ليس منطلقاً من « الجوف » إلى الخارج بدون عائق - كما هو الحال في نطق الحركات ومنها حروف المدّ بوصفها حركات طويلة - وإنما المعروف أن هواءها يقف وقوفاً تاماً في منطقة الخنجرة بسبب انطباق الوترين الصوتيين ثم ينطلق هذا الهواء فجأة وبسرعة إلى الخارج محدثاً انفجاراً ، ومن ثم كانت تسميتها « بالوقفة الخنجرية glottal stop أو بالصوت الانفجاري الخنجري glottal plosive »

وهناك دليل آخر على اضطراب الخليل وتلامذته فيما يتعلق بمخرج الهمزة ، يتمثل في

(١) التانيب ١٠ ص ٤٨ .

(٢) انظر ص ٩١ .

تصريحهم أكثر من مرة بأنها صوت حلقى . ومن ذلك مثلاً قول الخليل : « وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق »^(١) . ويعيد الأزهري في التهذيب هذا الكلام نفسه بحروف الخليل ، فيقول « وأما مخرج الهمزة فن أقصى الحلق » . ثم يثنى ثانية في سياق آخر فيسجل المعنى بإضافة العين إلى الهمزة ، ويقرر أن « الألف اللينة هي أضعف الحروف المعتلة والهمزة أقواها متناً ، ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين »^(٢) .

فهم ها هنا قد نسبوا الهمزة إلى مدرجة أو نقطة معينة من نقاط النطق ، على حين نفوا هذه النسبة في نصوص أخرى - كما نسبوها إلى الحلق هنا وإلى الهاء هناك .

وفي استطاعة البحث العلمي أن يقبل نسبة الهمزة إلى الحلق ، ولكن على أساس واحد معين . وذلك عند ما نفسر الحلق - في مفهومهم - بمعنى أوسع ليشمل ثلاث مناطق مختلفة ، ولكنها متصلة بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً . تلك المناطق هي : الحنجرة ، الحلق (بالمفهوم الدقيق) ، وأقصى الحنك . وقد درج على نحو هذا التقسيم كثير من قدامى الدارسين العرب (كسيبويه وابن جني) ، حيث قسموا الحلق إلى ما سموه : أقصى الحلق ومنه الهمزة والهاء ، وأوسطه ومنه العين والحاء ، وأدناه ومنه الغين والحاء . فأقصى الحلق عندهم إذاً يقابل الحنجرة في العرف الحديث ، وبهذا يسوغ لهم ما فعلوا ، ويركز الفرق حينئذ في التسمية . على أن هذا الاعتذار الذي قدّمناه لهم لا ينطبق على الرواية الثانية لصاحب التهذيب ، حيث قرر بوضوح أن الهمزة تخرج من حيث تخرج العين . وهذا غير صحيح على الإطلاق سواء أفسرنا الحلق بالمعنى الضيق أو الواسع ، فالهمزة في كلتا الحالتين أعمق من العين وأسبق منها مخرجاً .

والحق أن الموضوع كما قدمه هؤلاء الرجال كله خلط واضطراب . وذلك مرجعه إلى أمرين رئيسيين :

١ - معاملتهم للهمزة معاملة « حروف العلة » .

٢ - عدم قدرتهم على تحديد موضوع نطقها تحديداً دقيقاً ، فهم تارة ينسبونها إلى ما ينسب إليه « حروف العلة » ، وأخرى يعينون لها مخرج غير صحيحة .

(١) كتاب العين ص ٥٨ .

(٢) التهذيب ١٠ ص ٤٤ ، ٥١ .

٢ - عدم قدرتهم على تحديد موضوع نطقها تحديداً دقيقاً ، فهم تارة ينسبونها إلى ما تنسب إليه « حروف العلة » ، وأخرى يهينون لها مخارج غير صحيحة .

ونتيجة هذا كله أن الخليل أو صانعي ذلك الكتاب الذى نسبوه إليه (وهو العين) لم يوفقوا فى التعرف على الخواص الصوتية للهمزة ، كما لم يستطيعوا تحديد مخرجها تحديداً واضحاً . والقول بأن الخليل كان يدرك أن الهمزة هى أول الأصوات مخرجاً قول يحتمل النظر والمناقشة . إن هذا الحكم قد استنتجه العلماء من رواية ابن كيسان التى أشرنا إليها سابقاً (ص ١٠٤) والى تقول : « سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال : لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالألف لأنها لا تكون فى ابتداء كلمة ولا فى اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء ؛ لأنها مهموسة خفية لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثانى ومنه العين والحاء فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن فى التأليف » .

فهذا النص فى رأينا من صنع المتأخرين ، وليس من كلام الخليل نفسه . فهناك فى الآثار المروية عن الخليل وتلامذته ما يناقض مفهوم هذه الرواية ويضعها موضع الشك ، وذلك من جهتين اثنتين تتعلقان بموضوع الحديث .

الجهة الأولى : مفهوم هذا النص أن الخليل يعلم تماماً أن الهمزة - دون غيرها - هى أول الحروف مخرجاً ، كما ذكرنا ، على حين ينص هو نفسه فى كتاب العين على ما يبطل ذلك وينقضه ، حيث يقرر أن العين - لا الهمزة - هى أول الأصوات فى المخرج . يقول : « وإنما كان ذواقه إياها (يعنى الحروف) أنه كان يفتح فاه بالألف ، ثم يظهر الحرف ، نحو : أب ، أت ، أح ، أع ، أغ ، فوجد العين أدخل الحروف فى الحلق ، فجعلها أول الكتاب ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم » . ويؤكد هذا المعنى نفسه مرة أخرى فيقول : « فأقصى الحروف كلها العين »^(١) . ثم يعقب هذا النص بترتيب الأصوات بحسب ذواقه إياها ، فيضع العين أولها ثم الحاء ثم الهاء إلى أن يصل إلى « حروف العلة » فيضعها فى نهاية الترتيب ومعها الهمزة ووضع الهمزة فى هذا الموضع إنما يرجع إلى معاملته لها معاملة حروف العلة ، كما بينا سابقاً ، وهذه النظرة الخاطئة هى السبب الحقيقى فى هذا الاضطراب الذى نتج عنه عدم معرفته بمخرجها الصحيح .

(١) العين ص ٥٢ ، ٦٤ .

(٢) السابق ص ٦٥ .

وهذا المسلك نفسه سلكه صاحب التهذيب حيث يروى عن الخليل أنه قال : « وأقصى الحروف كلها العين » . ثم يؤلف الحروف فيبدأ بالعين فالحاء ، ويضع حروف العلة في نهاية الترتيب ، ولكنه - بعكس ما جاء في العين - يغفل ذكر الهمزة ^(١) .

الجهة الثانية : يفهم من رواية ابن كيسان السابقة أن الخليل كان يرى أن الهاء أسبق من الحاء ، ولكنه أخرها لخفاؤها ، على حين يفيد كلام الخليل في أكثر من موضع أن الهاء تعقب الحاء - لا تسبقها - أو هي قريبة منها في موضع عام واحد . قال الخليل : « فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ، ولولا بحة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين . ثم الهاء فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ، ولولا بحة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين . ثم الهاء ولولا هنة في الهاء ، وقال مرة : « ههة » ، لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء ، فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد ، بعضها أرفع من بعض . . . » ^(٢) . ثم النظرة بترتيب الأبجدية - في أكثر من سياق - واضحة الهاء بعد الحاء . ولم يخرج كلام الأزهري في التهذيب عن هذا المعنى الذي ينقله عن الخليل بالألفاظ والعبارات ذاتها تقريباً ، كما يتبعه في هذا الترتيب الذي أشرنا إليه ^(٣) .

وليس يعني كل ما تقدم على أية حال أن العرب خانهم التوفيق في التعرف على صوت الهمزة ونحواتها المميزة لها . لأنهم - باستثناء الخليل أو رواه وتابعيه - استطاعوا الوقوف على أهم صفات هذا الصوت ، وهي صفة الانفجار ، أو الشدة . بحسب تعبيرهم . كما استطاعوا أن يعينوا لها موضعاً عاماً من مواضع النطق .

بل نزيد على ذلك فنقرر أن منهم من يدركون هذا الموضع أو المخرج إدراكاً دقيقاً ، غير أنهم لا يملكون التعبير الفني الحديث . من هؤلاء مثلاً الزركشي صاحب « البرهان » الذي يصرح بأن « الهمزة من الرثة » وأنها « أعمق الحروف » ^(٤) . فكونها أعمق الحروف مخرجاً (ومعها الهاء ، على ما هو معروف) حكم دقيق بارع ، وأما التعبير عن مخرجها بالرثة بدلاً من الحنجرة ، فسببه - فيما نعتقد - شعوره القوي بالحفز الواضح والواقع على هذا الجزء من الإنسان ، نتيجة لضغط الهواء وانحصاره في

(١) التهذيب ١ - ص ٤١ ؛ ٤٨

(٢) العين ص ٦٤ .

(٣) التهذيب ص ٤١ ؛ ٤٨ .

(٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ - ص ١٦٨ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

الحنجرة وما تحته ، بسبب انطباق الوترين الصوتيين الواقعين في هذه الحنجرة . وهو شعور صحيح ووصف سليم لما يحدث بالفعل عند النطق بالهمزة . غير أن هذا العالم لم يستطع التعبير عن موضع النطق بالمصطلح « حنجرة » لاحتمال عدم معرفته بهذا المصطلح الذي لم يكن مشهوراً بين لغوي العرب ، بل كان مجهولاً تماماً لكثير من متقدميهم .

على أن هناك عالماً عربياً فذاً قدم لنا وصفاً لكيفية حدوث الهمزة ، أتى فيه بمعظم خواصها كما يراه البحث الصوتي الحديث . هذا العالم هو الشيخ الرئيس ابن سينا في رسالة صغيرة له تسمى « أسباب حدوث الحروف » . يقول الشيخ في هذا الشأن :

« أما الهمزة فإنها تحدث من حفز قوى من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير ومن مقاومة الطرجهاري زماناً قليلاً لحصر الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معاً ^(١) . فهذا الوصف ينتظم خاصيتين من خواص الهمزة ^(٢) : الأولى ، كيفية نطقها وهو مكون من مرحلتين ، ونعني بذلك سداً طريق الهواء في الحنجرة بانطباق الوترين الصوتيين ثم خروج هذا الهواء منفجراً إلى الخارج بعد ذلك فجأة وبسرعة . وقد عبر ابن سينا عن الحالة الأولى بالحفز القوى في الحجاب وعضل الصدر ، وهو حفز نحس به بقوة عند بداية نطق الهمزة ، بسبب انضغاط الهواء وحصره الناتجين عن انطباق الوترين ، كما أشرنا إلى ذلك عند تفسير كلام الزركشي . أما الخطوة الثانية (وهي الانفجار) فقد أشار إليها الشيخ الرئيس « باندفاع الهواء » الذي يقلع بالعضلات الفاتحة أي ينحنيها بعضها عن بعض فتفتح الحنجرة (أي ينفرج الوتران) مصحوباً ذلك كله بخروج الهواء المضغوط .

أما الخاصة الثانية التي ينظمها هذا الوصف البارع فهي تتعلق بالمنطقة التي تصدر منها الهمزة . إنها الحنجرة ، بصريح عبارة ابن سينا . فليس « الطرجهاري » المذكور في الوصف السابق إلا ما نسميه اليوم بالغضروف الهري arytenoid ، وهما في الواقع غضروفان هرميان . وسميا كذلك لأن كلا منهما يشبه الهرم ^(٣) . وهذان الغضروفان يكونان جزءاً

(١) أسباب حدوث الحروف لابن سينا ص ٩ .

(٢) الخاصة الثالثة والمكسلة لخواص الهمزة هي حالتها من حيث وضع الأوتار الصوتية ؛ أي من حيث الجهر والهمس ؛ ولم يشر إليها ابن سينا هنا .

(٣) الغضروف الهري arytenoid أشير إليه « بالطرجهاري » مرة و « بالطرجهالي » مرة أخرى في رسالة ابن سينا المذكورة . ويبدو أن كلا الاستعمالين صحيح ؛ على ما يفهم من القاموس المحيط ؛ إذ جاء فيه « طرجهارة » شبه كأس يشرب فيه ؛ وفي مكان آخر يقول : « الطرجهالة بالكسر الفتنجانه كالطرجارة » .

رئيسياً من غضاريف الحنجرة ، ولهما قدرة على الحركة . فقد يقترب أحدهما من الآخر أو يبتعد عنه ، وقد يشتد الاقتراب بينهما حتى تلتقي قمتهما فينسد فراغ الحنجرة ، وهذا هو ما يحدث بالفعل عند النطق بالهمزة ؛ حيث يؤدي هذا الالتقاء إلى انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً .

والمصطلح « حنجرة » نفسه ليس غريباً عن ابن سينا ، كما هو معروف . وقد قدم لنا في رسالته المذكورة وصفاً بارعاً مفصلاً لهذا العضو وأجزائه المختلفة (وهي الغضاريف) مشيراً إلى ما يطرأ على هذه الأجزاء أثناء عملية إصدار الكلام وغيرها .

* * *

اقتصرنَا في كل ما سبق على وصف الهمزة ومناقشة مشكلاتها من وجهة النظر الصوتية الصرفة ، فبيننا هذه المناقشة على أساس أنها صوت مفرد منعزل ، ونظرنا إليها في ذلك من ناحيتين اثنتين .

١ - الناحية العضوية أو الفسيولوجية physiological ، وهي تتعلق بكل ما يتصل بأعضاء النطق وأوضاعها وحركاتها المختلفة .

٢ - ناحية التأثير السمعي audible effect ، من حيث تلك الآثار السمعية التي تحدثها الذبذبات الصوتية المنتشرة في الهواء والتي تؤثر في أذن السامع تأثيراً معيناً والتي تنتج - في الوقت نفسه - عن ميكانيكية النطق .

وهذه النظرة بجانبها نظرة صوتية محضة ، أي جاءت على مستوى الفوناتيكا

at the phonetic level

أما دراسة الهمزة من الناحية الصوتية الوظيفية at the phonological level أي على مستوى

= ويقول الدكتور أنيس (أصوات اللغة عند ابن سينا : مجموعة بحوث مؤتمر مجمع اللغة العربية يناير ١٩٦٣ ؛ ص ١٨٠) : « الطرجهاري » من الكلمة الفارسية طرجهارة أي كأس للشرب . « ثم يقول : « ويبدو أن هذا الفُضروف قد ظهر لأطباء العرب القدماء على هذه الصورة على حين أنه بدا للإغريق القدماء على شكل المقرقة لأن معنى arytenoid الشبيه بالمقرقة . ويرى الدكتور شرف أن هذا الفُضروف في الحيوان يشبه الإبريق . ولذا سماه ابن سينا بالطرجهاري » . أما نحن فقد سميناها بالهرى لأنه يشبه الهرم إلى حد ما . وهذه التسمية هي المشهور الآن ؛ كما يبدو مثلاً من عبارة « هيفتر » (علم الأصوات العام ص ١٦) roughly pyramid-shaped arytenoid artilages وما يذكر أن بعض الباحثين يسميه « الطهرجالي » ويدعوه آخرون « الطهرجالياني » . والتسمية الأولى ذكرها إلياس أنطون إلياس في قاموسه المعروف ؛ والثانية للدكتور عبد الرحمن أيوب أصوات اللغة ص ٤٨ ط ٢) .

الفنولوجيا ، بالنظر إلى قيمتها ووظيفتها في التركيب الصوتي للغة العربية — نقول أما هذه الدراسة فلم تعرض لها هنا لسببين :

أولهما : أنها دراسة واسعة تحتاج إلى بحث مستقل ، لتشعب الكلام فيها تشعباً لا تحتمله هذه الدراسة .

ثاني السببين (وهو الأهم) أن دراسة أى صوت دراسة وظيفية لا يمكن أن تتم بدون دراسة جميع أصوات اللغة المعينة ؛ لأن هذا الصوت أو ذاك لا قيمة له إلا بوصفه جزءاً من نظام معين ، وفيه تظهر قيمته ويبرز معناه الصوتي .

ثانياً : ألف المد

ألف المد هو المسمى الثاني للمصطلح العام «ألف»، وهذه التسمية هي المشهورة في الدرس الصوتي التقليدي عند العرب . وقد ينعت أحياناً بألف المد واللين ، أو بالألف اللينة ، في مقابل الألف «اليابسة» التي يعنون بها الهمزة . وليس من النادر أن يطلقوا عليه «حرف علة» غير أن هذا النظر الأخير إنما يغلب تطبيقه في ميدان الصرف .

أما في العرف الصوتي الحديث فألف المد تسمى حركة ، ونعني بها الفتحة الطويلة ، التي تصور في الكتابة الصوتية Phonetic transcription تصويراً عاماً هكذا [a:] أو [aa] على أساس أن تكرار الرمز يعني طول الحركة ، كما في نحو قال : (a) qaal بالفتحة الطويلة (= ألف المد) في مقابل نحو كتب : kataba بالفتحة القصيرة .

ومن الطبيعي أن يعتمد تحديد هذه الحركة الطويلة على تحديد الحركة القصيرة المعروفة بالفتحة في التراث العربي والتي وضعوا لها الرسم التقليدي المعروف (—) للدلالة عليها . وسبب هذا الاعتماد هو اتفاق الحركتين في كل الخواص النطقية ، فيما عدا خاصية الكمية quantity أو الفترة الزمنية duration التي يستغرقها نطق كل منها ، والتي تستتبع — بالضرورة — اختلافاً من نوع ما في درجة انفتاح الشفاه .

والفتحة — كما هو معروف — هي إحدى الحركات الثلاث الرئيسية في اللغة العربية ، وهي تكمل مع أختيها — الكسرة والضمة — نظام الحركات في هذه اللغة — The vowel system^(١) of Arabic . ولهذا الفتحة — كما لغيرها من الحركات — خواص صوتية معينة ، يمكن تحديدها والتعرف عليها بأكثر من طريق علمي على المستوى الصوتي .

١ — يمكن تحديد الفتحة — كما يمكن تحديد غيرها من الأصوات — على أساس خواصها النطقية ، وما يرتبط بذلك من آثار سمعية تصل إلى أذن السامع عن طريق الذبذبات المنتشرة في الهواء نتيجة لحركات أعضاء النطق ، أو بعبارة أخرى ، نستطيع

(١) لسنا هنا في مجال دراسة الحركات العربية بالتفصيل ، ومن ثم ليس من شأننا أن نشير إلى أي نوع من تلك الحركات الأخرى الإضافية التي قد تنسب إلى العربية أحياناً كالإمالة بأنواعها ، أو تلك الحركات التي قد تكون خاصة بلهجة (قديمة) دون أخرى .

أن نصف الفتحة (وغيرها) بالإشارة إلى ميكانيكية النطق ، وما تنتظمه هذه العملية من أوضاع أعضاء النطق وحركاتها المختلفة ، وما ينتج عن ذلك من ذبذبات وموجات صوتية ملائمة لهذه الأوضاع والحركات ، وتصل إلى أذن السامع ، وتؤثر فيه تأثيراً معيناً .

وهذه النظرة — كما ترى — تتضمن ثلاثة جوانب متصلة غير منفصلة . الجانب الأول : جانب نطقى articulatory ، والثاني طبيعى أو مادى physical أو acoustic ، كما يشار إليه أحياناً ، أما الثالث فهو سمعى audible . وسوف نعتد في دراستنا هنا على الجانب الأول لأنه أوضحها وأهمها ، مشيرين إلى الجانب الثالث كذلك ؛ إذ لا نملك إهمال الآثار السمعية التي تصل إلى أسماعنا . أما الجانب الثانى فهو جانب دقيق بطبيعته ويحتاج إلى تحليل صوتى معملى لا تحتمله البحوث الصوتية الدقيقة المتخصصة .

وهذه النظرة بجوانبها الثلاثة تدخل في نطاق علم الأصوات phonetics أو الفوناتيک ، بوصفه المنهج الذى يركز جهوده على الناحية المادية للأصوات ، أى على أساس أنها أحداث منطوقة بالفعل speech-events في الموقف المعين .

٢ — يمكن تحديد الحركة (كما يمكن تحديد غيرها) بالنظر إلى وظيفتها في التركيب الصوتى ، أى بالنظر إلى قيمتها ومعانيها الصوتية في الموقع المعين . ويتم ذلك عادة بطريق التقابل أو التبادل commutation بين الصوت المعين وغيره من الأصوات في سياقات متشابهة أو ماثلة comparable ، كقابلية الفتحة مثلاً في نحو جلسة (بفتح الجيم ، اسم مرة) بالكسرة في نحو جلسة (بكسر الجيم ، اسم هيئة) .

وهذا الجانب جانب وظيفى functional ، يعنى بالأصوات من حيث وظائفها في تركيب اللغة ، لا بالأصوات من ناحيتها المادية النطقية الخالصة . فهو إذ ينظر إلى الفتحة مثلاً إنما ينظر إليها بوصفها وحدة unit أو عنصراً term في نظام system صوتى معين ، لا بوصفها حدثاً صوتياً منطوقاً .

فوظيفة هذا الجانب إذن التجريد abstraction وتنظيم المادة وتقعيدها ، لا البحث في الأمثلة الجزئية الواقعة أو حصرها ودرسها بهذا الوصف . وهو إن عرض لهذه الجزئيات إنما يعرض لها بغرض التجريد والوصول منها إلى قواعد كلية . وربما يتضح الفرق بين هذا الجانب الوظيفى والجانب السابق بالمثال الآتى :

الفتحة من وجهة النظر الوظيفية وحدة صوتية تكون جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية ، وهي بهذا المعنى ليست كسرة أو ضمة . ولكنها من حيث النطق وآثاره السمعية ، (وهو ما يهتم به الجانب الأول) قد تكون ذات صور نطقية متعددة ، وذات آثار سمعية مختلفة ، بحسب الموقع الصوتي الذي تقع فيه . فهناك مثلاً الفتحة المضخمة ، والفتحة المرفقة ، وتلك التي قد تدعى بين بين . وهناك كذلك الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة إلخ .

هذه النظرة الثانية للأصوات دراسة وظيفية ، وإطارها العام هو علم وظائف الأصوات « أو الفونولوجيا phonology » .

ونحن في تعريفنا للفتحة سوف نأخذ في الحسبان الجانب النطقي وما يتعلق به أولاً ، ثم نخلص من ذلك إلى النظرة الوظيفية التي تنتهي بنا إلى تحديد الفتحة بوصفها وحدة صوتية أو جزءاً من نظام الحركات في العربية . وإنما كان ذلك النهج منا لأن جانب الفونولوجيا - بالرغم من اختصاصه بمرحلة التجريد والتعميد - لا يمكن فصله فصلاً تاماً عن الفوناتيكا ، فكلاهما مرتبطان بالآخر ومعتمد عليهما .

الفتحة بوصفها حركة ينطبق عليها (من وجهة النظر الفوناتيكية) التعريف العام للحركات ، ذلك التعريف الذي ينتظم خاصتين أساسيتين هما .

حرية مرور الهواء خلال الحلق والفم ، وذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق بها . أو بعبارة أخرى - كما يقول علماء الأصوات - : الحركة صوت يحدث أثناء النطق به أن يمر الهواء حراً طليقاً من خلال الحلق والفم ، دون أن يقيف في طريقه عائق أو حائل ، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً ، ودون أن ينحرف عن وسط الفم إلى الجانبين أو أحدهما . وهي في العادة صوت مجهور (١) .

أما تحديدها بوصفها فتحة فيعتمد على عاملين مهمين ، هما وضع اللسان في الفم والشكل الذي تتخذه الشفاه عند النطق .

(١) انظر : دانيال جونز : An Outline of English Phonetics, p. 23. وروبينس : « علم اللغة العام : عرض تمهيلي » ص ٩٤ ، وبلوك وتريجر « موجز التحليل اللغوي » ص ٢٥٤١٨ . ومن رأى جونز أن الحركات دائماً مجهورة في الكلام العادي ، ولكن ينعدم هذا الجهر في الوشوشة Whispered Speech . أما الباحثون الآخرون فيرون أن جهر الحركات هو القاعدة العامة ولكن هناك لغات معينة بها حركات مهموسة في الكلام العادي . أما « هيفر » في كتابه General Phonetics فيرى أن الحركات قد تكون مجهورة أو غير مجهورة ومن هذه الحالة الأخيرة الحركات في الوشوشة وقد تسمى حينئذ « مهموسة » انظر المرجع السابق ص ٨٥ - ٨٦ .

أما بالنسبة للحالة الأولى فاللسان مع الفتحة العربية يكاد يكون مستوياً flat في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في وسطه ، وربما ينحني هذا الارتفاع نحو الحالف قليلاً . فالفتحة بهذا الاعتبار حركة متسعة أو مفتحة open . وتدل هذه التسمية على الاتساع النسبي الواقع بين اللسان في وضعه المذكور وبين سقف الحنك الأعلى .

والملاحظ أن الشفاه حال النطق بالفتحة تكون في وضع محايد neutral . أى غير مضمومة not re eed ، وغير منفرجة not spread . (ضم الشفاه يكون مع الضمة ، وانفراجها مع الكسرة) ، أو بعبارة أخرى تكون الشفاه معها مفتوحة ، ومن هنا كانت تسميتها « بالفتحة »^(١) .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الوصف إنما ينطبق على الفتحة بوصفها نمطاً أو جنساً a type or a class of sounds ينضم تحته عدد من الفتحات التي قد يأخذ اللسان معها أوضاعاً مختلفة من حيث درجة ارتفاعه وانخفاضه ومن حيث جزؤه المرتفع أو المنخفض : أهو الجزء الأمامي أم الخلفي .

وهذا الوصف ذاته — وإن كان مبنياً على أساس النطق (أو النظرة الفوناتيكية) — يقرب أن يكون وظيفياً أو فنولوجياً لاهتمامه بالأنماط لا بالجزئيات والأمثلة النطقية المختلفة Variants . ومهما يكن الأمر ؛ فالفتحة بصورها النطقية المتعددة ليست إلا وحدة صوتية واحدة من الناحية الفنولوجية الوظيفية . ذلك لأن هذه الصور ليست إلا صوراً سياقية نتجت عن اختلاف المواقع الصوتية في التركيب ، وليست تنفرد كل صورة منها بقيمة لغوية تختلف عن قيمة الأخريات . إنها جميعاً من هذه الناحية الأخيرة — ناحية الوظيفة والقيمة اللغوية — تمثل كلا أو نوعاً من الحركات هو ما اتفق على تسميته بالفتحة .

والفتحة بهذا المعنى الوظيفي ليس لها من مدلول أكثر من كونها ليست كسرة أو ضمة ، وهي تتبادل السياقات الصوتية معهما . نقول مثلاً :

جلسة (بفتح الجيم) × جلسة (بكسر الجيم) .

وبرد (بفتح الباء) × برد (بضم الباء = ثياب) .

فنلاحظ وقوع الفتحة موقع الكسرة والضمة وتبادلها للمواقع معهما . وقد أدى هذا

(١) من هذا يظهر أن هذه التسمية تسمية علمية بارة ، وقد توصل إليها أبو الأسود الدؤلي منذ مئات السنين ، كما تبدو من تلك القصة المشهورة المروية عنه في هذا المجال .

الوقوع وهذا التبادل إلى اختلاف المعنى في الحالتين ، كما هو واضح من الأمثلة . وهذا يعنى أن الفتحة هنا ذات وظيفة لغوية ؛ إذ استطاعت أن تفرق بين المعانى فى الكلمات المتشابهة فى كل مكوناتها الصوتية ، باستثناء نفسها . وهذه الوظيفة هى وظيفة الفتحة بهذا الوصف ، أى بقطع النظر عن صورها وأمثلتها الجزئية المتعددة من فتحة مفخمة ومرفقة وبين بين إلخ .

والأوصاف السابقة بجانبها الفوناتيكي والفونولوجى أو النطقى والوظيفية تنطبق فى عمومها على الفتحة الطويلة (= ألف المد) ؛ إذ هى مثل الفتحة القصيرة فى كل ما ذكرنا باستثناء خاصيتين فرعيتين .

أولاهما : تظهر فى فرق الكمية ؛ حيث يستغرق نطق الفتحة الطويلة زمناً أطول نسبياً من نطق القصيرة . وتصحب هذه الخاصية ظاهرة نطقية أخرى ، هى أن حياض الشفتين (المعهود فى نطق الفتحة القصيرة) يميل إلى اتخاذ وضع مختلف إلى حد ما ، يظهر هذا الوضع فى ازدياد درجة الاتساع بينهما ، بسبب خاصية الطول فى الفتحة الطويلة دون القصيرة .

ونعنى بالخاصة الثانية التى تنفرد بها الطويلة دون القصيرة أن الفتحة الطويلة إنما تقارن وظائفها اللغوية فى التركيب بوظائف الكسرة والضمة الطويلتين — لا القصيرتين — أى واو المد ويائه ، كما ترى فى نحو :

قاما (للمثنى) × قومي (أمر المخاطبة) .

وقاما (« ») × قوموا (أمر جماعة الذكور) .

حيث وقع التبادل هنا بين الحركات الطويلة فى سياقات صوتية متماثلة ، وحيث أدى هذا التبادل إلى التفريق بين المعانى .

نخلص من كل ما تقدم إلى أن ما يسمى « ألف المد » فى التراث التقليدى ليس إلا حركة ، هى الفتحة الطويلة .

أما كونها حركة فلا تصفها بخواص الحركات بعامة . وتتناخص تلك الخواص فى صفة « الجهر » الذى ينشأ عنذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق ، وفى أن هواءها عند النطق يخرج فى الحلق والهم حرّاً طليقاً دون أن يعوقه عائق أو مانع ودون أن ينحرف إلى أحد الجانبين أو كليهما . أما كونها فتحة فلانطباق الخواص النطقية لفتحة عليها ، باستثناء خاصية الطول وإمكانية التبادل فى المواقع الصوتية مع الواو والياء ، لا مع الكسرة والضمة القصيرتين ، كما سبق أن ذكرنا .

فالفتحة في العربية إذن وحدة واحدة ، ولكنها قد تكون قصيرة وعلامتها الكتابية () أو طويلة وعلامتها [ا] وهي ما تسمى ألف المد .
وتتفق هاتان الصورتان للفتحة في ظاهرة صوتية أخرى مهمة ، تلك هي ظاهرة التفعيم والترقيق وما بينهما .

فالفتحة بذاتها لا تتصف بتفعيم أو ترقيق ، وإنما تعتبرها هذه الظاهرة في السياق أى بسبب تأثيرها بما يجاورها من الأصوات ؛ فهي إذن ظاهرة سياقية contextual كما يظهر في نحو :

صبر — قبر — سبر

حيث فحمت الفتحة في المثال الأول ، ورققت في الثالث ، ولكنها بين الحالتين في المثال الثاني . وهذا الاختلاف في الدرجة يرجع إلى الأصوات السابقة عليها في هذه الكلمات . فهي في الكلمة الأولى مسبقة بصوت مفخم هو الصاد ، وفي الثالثة بالسين وهو صوت مرقق . أما في المثال الثاني فهي راقعة بعد القاف وهو صوت بين بين أى بين التفعيم والترقيق . وكذلك الحال في الفتحة الطويلة (= ألف المد) ؛ حيث لا تتصف بذاتها بهذه الظاهرة بدرجاتها المختلفة . قارن :

صاد — قاد — ساد

حيث كانت « الألف » (= الفتحة الطويلة) مفخمة في الكلمة الأولى ومرتقة في الثالثة ، ولكنها بين الدرجتين في المثال الثاني . وسبب هذا الاختلاف إنما هو السياق نفسه .
ومن الجدير بالذكر أن عالماً عربياً قد لاحظ هذه الحقيقة ، وهي أن ما تخضع له الألف (= الفتحة الطويلة) من تفعيم (أو ترقيق بطبيعة الحال) إنما سببه السياق ، أما هي ذاتها فلا توصف بتفعيم أو ترقيق . يقول ابن الجزرى : ومن الحروف « الحروف المستقلة وضدها المستعلية . والاستعلاء من صفات القوة . وهي سبعة يجمعها قولك ؛ قط خص ضغط ، وهي حروف التفعيم على الصواب ، وأعلاها الطاء ، كما أن أسفل المستغلة الياء . وقيل حروف التفعيم هي حروف الإطباق^(١) ، ولا شك أنها أقواها تفعيماً . وزاد مكى عليها الألف . وهو وهم ؛ فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق أو تفعيم »^(٢) .

(١) حروف الإطباق أربعة هي : الصاد والصاد والطاء والفاء .

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجوزى ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

فابن الجزرى هنا يبنى كون الألف مفخمة أو مرققة بذاتها ، وهذا قول سليم ولا شك ، غير أنه قصر خضوع الألف لهذه الظاهرة على الحالات التى تكون فيها تالية للأصوات التى تؤثر فيها . وكان الأوفق به أن يعمم الأمر فيرجعها إلى الموقع أو السياق بعامه ، لتدخل الحالات الأخرى التى يحدث فيها التأثير بالأصوات التالية لها أيضاً ، كما يظهر مثلاً فى نحو :

فاض ، باض

حيث تأثرت الألف بتفخيم الأصوات التالية لها (لا السابقة عليها) ، وكان مقتضى كلامه أن تكون مرققة فى مثل هذه الحالات لسبقها بأصوات مرققة .

« وأما ابن جنى فلم يذهب هذا المذهب الدقيق على ما يبدو . لأنه لم يربط تفخيم الألف (أو ترقيقه) بالسياق أو الموقع ، وإنما يفهم من كلامه أن الألف قد تفخم (أو ترقق) بذاتها أى بقطع النظر عما يسبقها أو يلحقها من الأصوات . يقول :

« وأما ألف التفخيم فهى التى تعجدها بين الألف والواو ، نحو قولهم : سلام عليك وقام زيد . وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيرة بالواو ، لأن الألف مالت نحو الواو » .

فابن جنى ما هنا يشعرنا بأن التفخيم من صفات الألف ذاتها ، كما يشعرنا بأن هناك أكثر من صورة لنطقها بقطع النظر عن سياقها الصوتى .

والظاهر على كل حال أن هذا العالم كان يتكلم عن الألف فى لهجة معينة أو مستوى لغوى معين ، بدليل أنه عدّ هذا النطق داخلاً فى إطار ما سماه الأصوات أو الحروف المستحسنة^(١) ومعناه أن تفخيم الألف جائز وإن لم يكن هو الأصل فيها . وفى ظننا أن هذا النطق اللهجى — غير المرتبط بالموقع والساق — متأثر بنطق أجنبي عن العربية فى مستواها الفصيح ، بدليل أمثلته الأخرى فى بقية النص ، وهى « الصلوة والزكوة » إلخ ، وهى كلمات سورياتية الأصل على ما نعلم .

ويجب أن نعرف على كل حال أن التفخيم فى الألف (والحركات العربية كلها) ليس ظاهرة « فونيمية » phonemic ، أى ليس ظاهرة من شأنها التفريق بين المعانى فى الكلمات المتماثلة فى تركيبها الصوتى ، فيما عدا هذه الظاهرة نفسها . وإنما التفخيم هنا ظاهرة تطريزية prosodic ، هى خاصة السياق كله ونتيجة عنه . فالتفخيم هنا يختلف عن التفخيم فى الطاء

من نحو طاب ؛ إذ هذا الأخير تفخيم « فونيمى » ؛ إذ كان وجوده مفروقاً وبمياً للمعانى ، كما يظهر من مقارنة : طاب بمثل تاب .

ففى « طاب » تفخيم واضح فى الحدث اللغوى كله ، ولكنه تفخيم ذو معنى لغوى فى الطاء (إذ هو يميزها من التاء) وتفخيم سياقى تطريزى فى الألف (والباء كذلك) ، سببه وجود هذه الطاء .

هذا القول الموجز الذى سقناه فيما يتعلق بألف المد وخواصها من وجهة النظر الحديثة من شأنه أن يقود إلى عقد مقارنة بين هذه النظرة وما رآه علماء العربية فى الموضوع نفسه . ولكننا رأينا أن نرجى الكلام على هذه المقارنة لنعود إليه فى دراسة خاصة تضم الواو والياء كذلك ، لأن هؤلاء العلماء قد تناولوا هذه « الحروف » الثلاثة معاً ، وأتوا فيها بأحكام تنسحب عليها جميعاً بصفة عامة .

الواو والياء

يطلق كل من الواو والياء على مدلولين صوتيين مختلفين . فهما اسمان للواو والياء ، في نحو ندنو ، نرمي ، nadnuu ، narmii ، وهما كذلك يدلان على الواو والياء في مثل وهب ، يهب : yahabu ، wahaba ، وقوم ، بيت : bayt ، qawm

والواو والياء في الحالة الأولى حركتان خالصتان ، ونعني بهما الضمة والكسرة الطويلتين ، ومن ثم كانا عنصرين أو مثالين من أمثلة الحركات في اللغة العربية ، أما في الحالة الثانية فيعرفان في الدرس الصوتي الحديث « بأنصاف حركات » semi-vowels ، ولكنهما يتضمnan — إلى تلك المجموعة من الأصوات المعروفة بالأصوات الصامتة Consonants .

ولكن السؤال الآن هو : كيف يمكن التمييز بين الحالتين ؟ أو بعبارة أخرى : ما أسس التفريق بين هذين المدلولين ؟ وما حدود كل منهما ووظائفه في اللغة العربية ؟

نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة من زاويتين صوتيتين مختلفتين ، زاوية فوناتيكية ، تعني بالنطق وآثاره المادية والسمعية ، وزاوية فنولوجية ، توجه اهتمامها نحو الوظيفة اللغوية لهذه الأصوات في التركيب الصوتي للغة العربية ، وسوف نأتي بذلك كله في فرصة أخرى إن شاء الله .

للبحث بقية

مراجع البحث

- ١ - إبراهيم أنيس (دكتور) :
الأصوات اللغوية ، (دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٦١ م) .
- ٢ - إبراهيم أنيس (دكتور) :
بحث في اشتقاق حروف العلة (مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ،
المجلد الثاني سنة ١٩٤٤) .
- ٣ - إبراهيم أنيس (دكتور) :
أصوات اللغة عند ابن سينا ، (مجموعة بحوث مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين لمجمع
اللغة العربية ، سنة ١٩٦٣) .
- ٤ - الأزهرى ، أبو منصور محمد بن أحمد :
تهذيب اللغة (الجزء الأول ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية
العامة للتأليف والنشر والترجمة سنة ١٩٦٤) .
- ٥ - ابن الجزرى ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى :
النشر فى القراءات العشر (المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة) .
- ٦ - ابن الجزرى ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى :
من الجزرية بشرح شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصارى (المكتبة التجارية
سنة ١٩٥٠) .
- ٧ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
الخصائص ، تحقيق الأستاذ محمد على النجار (طبع دار الكتب المصرية
سنة ١٩٥٦) .
- ٨ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (الجزء الأول) ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزملائه
(مصطفى البابى الحلبي الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .

- ٩ - ابن سينا ، أبو علي الحسين :
أسباب حدوث الحروف ، تحقيق محب الدين الخطيب (مطبعة المؤيد
سنة ١٣٢٢ هـ) .
- ١٠ - ابن مسعود ، أحمد بن علي :
مراح الأرواح في علم الصرف ، وله شرحان لديكتقوز وابن كمال باشا ، (ط ٢ ،
مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٣٧) .
- ١١ - ابن يعيش ، أبو البقاء موفق الدين :
شرح المفصل للزنجشري .
- ١٢ - تمام حسان (دكتور) :
مناهج البحث في اللغة (مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٥) .
- ١٣ - حفي ناصف :
تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (الطبعة الثانية مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨) .
- ١٤ - الخليل بن أحمد :
كتاب العين (الجزء الأول) ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش (مطبعة العاني ،
بغداد سنة ١٩٦٧) .
- ١٥ - الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله :
البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (عيسى البابي الحلبي
وشركاه ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧) .
- ١٦ - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :
كتاب سيبويه (المطبعة الأميرية ببولاق) .
- ١٧ - السيوطي ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن :
المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق جاد المولى وآخرين (دار إحياء الكتب العربية
(عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٨) .
- ١٨ - عبد الرحمن أيوب (دكتور) :

أصوات اللغة (مطبعة الكيلاني ، الطبعة الثانية سنة ١٩٦٨) .

١٩ — عبد الصبور شاهين (دكتور) :

التفكير الصوتي عند العرب .

وهو ترجمة لبحث بالفرنسية للأب هنري فليش (مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٢٣ سنة ١٩٦٨) .

٢٠ — محمود السمران (دكتور) :

علم اللغة (دار المعارف ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢) .

* * *

21 — Bloch, B. & Trager, G.L. :

Outline of Linguistic Analysis (Linguistic Society of America, 1942)

22 — Gairdner, W.H.T. :

The Phonetics of Arabic, (Oxford University Press, 1925).

23 — Heffner, R.M.S. :

General Phonetics (The University of Wisconsin Press 1960).

24 — Robins, R.H. :

General Linguistics : An Introductory Survey (Longmans, Green & Co. Ltd. 1964).

25 — Wright, W. :

A Grammar of the Arabic Language, translated from the German of Caspari, (third ed., Cambridge University Press, 1951).

همزة الوصل

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that proper record-keeping is essential for transparency and accountability, particularly in financial matters. The text outlines various methods for organizing and storing data, including digital databases and physical filing systems. It also mentions the need for regular audits and reviews to ensure the integrity of the information.

2. The second section focuses on the role of communication in achieving organizational goals. It highlights the importance of clear and concise communication, both internally and externally. The text provides guidelines for effective communication, such as using appropriate language, listening actively, and providing feedback. It also discusses the benefits of open communication, including improved collaboration and decision-making.

3. The third part of the document addresses the issue of risk management. It defines risk as the potential for loss or damage and explains how to identify, assess, and mitigate risks. The text provides a framework for risk management, including the identification of risks, the assessment of their impact, and the implementation of control measures. It also discusses the importance of monitoring and reviewing risks over time.

4. The fourth section discusses the importance of human resources in an organization. It highlights the need for a skilled and motivated workforce and provides guidelines for recruiting, training, and developing employees. The text also discusses the importance of creating a positive work environment and promoting employee well-being. It mentions various strategies for attracting and retaining talent, such as offering competitive salaries and benefits, providing opportunities for growth, and fostering a culture of innovation.

5. The fifth and final part of the document discusses the importance of innovation and creativity. It explains how innovation can drive organizational growth and success and provides guidelines for fostering a culture of innovation. The text mentions various strategies for encouraging innovation, such as providing resources for research and development, encouraging experimentation, and rewarding creative ideas. It also discusses the importance of protecting intellectual property and managing innovation risks.

همزة الوصل

هناك قاعدتان مشهورتان في التراث اللغوي عند العرب ، تنص أولاهما على أنه « لا يوقف على متحرك » ، وتقرر الثانية أنه « لا يجوز الابتداء بالساكن » . والمفروض أن هاتين القاعدتين — كغيرهما من القواعد — قد استخلصهما علماء اللغة من الأحداث الكلامية الفعلية ، ومن الأمثلة الجزئية للواقع اللغوي .

ويبدو حتى هذه اللحظة أن القاعدة الأولى — بوصفها قاعدة — قد استوفت شروطها ، وكملت لها خواصها ؛ إذ لم يرد عنهم ما يناقضها ، وليس هناك من القوانين الصوتية ما يعارضها أو يحول دون تصديقها .

أما القاعدة الثانية فتتضمن قضية تدعو إلى المناقشة والنظر ، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان تلك القاعدة الأخرى التي ارتبطت بها دائماً في الدرس اللغوي التقليدي ، والتي أتى بها علماء العربية لتصبح لهم قاعدتهم الأساسية أو لتكملها . هذه القاعدة الأخرى التكميلية تتمثل في تصريح اللغويين بوجوب « اجتلاب همزة » ، ليتوصل بها إلى النطق بهذا الساكن الذي منعوا جوازه .

هذه الهمزة المجتلبة سمورها « همزة وصل » ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم في سبب هذه التسمية :

١ — قيل : إنها سميت كذلك من باب المجاز « لعلاقة الضدية ، لأنها تسقط وصلاً ، فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء » .

٢ — وقيل : لا مجاز ، بل « سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها » .

٣ — وقال البصريون : « سميت بذلك لوصل المتكلم بها إلى النطق بالساكن » . واعترض عليهم بأنه كان من اللائق حينئذ أن تسمى همزة الوصول أو التوصل ، لا الوصل ^(١) .

ومهما كان السبب في هذه التسمية فقد اتفق هؤلاء العلماء على أن همزة الوصل تظهر

(١) حاشية الخفري على ابن عقيل ، ج ٢ ص ١٧٩ .

وتُحقق نطقاً في ابتداء الكلام ، ولكنها تسقط في درجه ، كما انفقوا على الدافع إلى اجتلابها ، وهو تعذر النطق بالساكن ، أى الصوت غير المتبوع بحركة ، أو المشكل بالسكون في اصطلاحهم .

هذا الدافع — وهو هنا يمثل القاعدة الأساسية في هذه القضية — أمر فيه نظر ؛ إذ لا تخلو المسألة من احتمالين اثنين . أحدهما أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام متعذر أو مستحيل استحالة مطلقة ، بقطع النظر عن وقوعه بالفعل أو عدم وقوعه .

الثاني : أن هذا النطق متعذر أو مستحيل بحسب الواقع والحقيقة ، لأنه لم يسمع من أفواه العرب ، ومن ثم أصبح خاصة من خواص لغتهم ، ولهذا جرى بهمزة الوصل للتخلص من هذا التعذر أو تلك الاستحالة .

أما الاحتمال الأول فردود ؛ إذ النطق بالساكن ابتداء بوصفه إمكانية صوتية أمر ليس متعذراً أو مستحيلاً : لا في الواقع ، أو التصور ، أو كليهما . كما لا نفل أن العربى في الماضى أو الحاضر يعجز جهازه النطقى عن أداء هذه الظاهرة الصوتية . وقد جاءت عبارة بعضهم بما يفيد إمكانية هذا النطق وبما يوحى بمجاوز وقوعه . يروى الصبان عن السيد الجرجاني والكافيجى أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام «ممكن لكنه مستثقل» ^(١) . بل هناك ما هو أوضح من هذا وأصرح ، حيث ورد عن بعضهم ما يشير — بالنص — إلى وقوع ذلك بالفعل في اللغة العربية . يروى الشيخ شمس الدين أحمد المعروف بديكنةوز أن «الابتداء بالساكن إذا كان مصوتاً أعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق . وأما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جوزة قوم» ^(٢) .

وهذا الذى ذكره هذا الشيخ لا يخلو من واحد من اثنين . فهو إما تجويز من المتكلمين (أو بعضهم على حد هذه الرواية) ، أى وقوعه منهم . وهذا أهم شئ في الموضوع ، إذ المتكلم — في نظرنا — هو مصدر القواعد اللغوية وأساسها الأول . وإما أنه تجويز من بعض العلماء . وهو احتمال يودى إلى النتيجة نفسها ؛ إذ من المفروض — بل من المحتم — أن يستنبط العلماء قواعدهم من الواقع اللغوى المنطوق بالفعل .

(١) حاشية الصبان على الأشموى ج ٤ ص ٢٠٥ .

(٢) شرح مراح الأرواح ص ١٢٠ ؛ والمراد بالساكن في قوله : «الساكن الصامت» المشكل بالسكون أى غير المتلو بحركة والمقصود بالصامت هو ما يطلق عليه Con onant بالإنجليزية .

ومعنى ذلك فى الحالتين أن النطق بالساكـن فى ابتداء الكلام ظاهرة حقيقية وقعت فى كلام الناس فى فترة من تاريخ العربية . غاية الأمر أن بعض الدارسين استطاعوا بقوة ملاحظتهم ودقة حسهم أن يدركوا هذه الظاهرة الصوتية . على حين عجز آخرون عن هذا الإدراك ، إما لصعوبة ذلك عليهم . أو لعيوب ترجع إلى ذوات أنفسهم . ولكن ذلك بالطبع لا يقـدح فى حقيقة الموضوع . وهى حدوث ظاهرة النطق بالساكـن فى ابتداء الكلام فى العربية أو إحدى لهجاتها ، كما تشير إلى ذلك تلك الرواية السابقة .

ولعلنا إذا رجعنا فى التاريخ اللغوى قليلا إلى الوراء استطعنا أن نعثر على بعض الحقائق العلمية التى من شأنها أن تقوى هذا الادعاء الذى ندعـيه أو هذا الافتراض العلمى الذى نفترضه . تروى لنا كتب اللغة أن ظاهرة النطق بالساكـن فى أول الكلام ليست ظاهرة غريبة عن اللغات السامية ، أو عن بعضها فى أقل تقدير ، إذا قصرنا أدائنا على المسجل منها بالفعل بالنسبة لهذه الظاهرة . يقرر الدارسون فى حقل البحوث السامية أن اللغة السريانية عرفت النطق بالساكـن فى ابتداء الكلام . وأن ذلك كان يحدث فى سياقات تقابل مجموعة من المواقع اللغوية التى يقتضى بعضها وجود همزة الوصل فى اللغة العربية والتى لا يقتضى بعضها وجود هذه الهمزة ، كما يتبين لنا ذلك من الأمثلة التالية :

اقتل =	(قَطُل)	qʔol
اسمع =	(سَمِع)	smo ^v
اكتب =	(كَشَف)	ktob _h
ابلع =	(بَلَع)	bla ^c
خَف =	(دَخَلَ)	dhaq

ونحيل إلينا أن هذه الظاهرة كانت موجودة كذلك بالفعل فى اللغة العبرية ، غير أن النحاة العبرانيين — متأثرين بالقاعدة العربية : لا يجوز الابتداء بالساكـن — افترضوا وجود نوع من التحريك الخفيف سموه « شفا » . كما فى نحو :

اقتل =	(قَطَلَ)	q ^o ʔol
احرس =	(شَمَرَ)	s ^{vo} mor
اسأل ^(١) =	(شَأَلَ)	s ^{vo} al

(١) تفضل مشكوراً ، فأمدنا بهذه الأمثلة السريانية والعبرية ، الدكتور رمضان عبد التواب .

والواقع أن ظاهرة النطق بالسكان في أول الكلام ليست مقصورة على التراث اللغوي القديم، بل هي موجودة كذلك في اللهجات العربية الحديثة المنتشرة في أرجاء الوطن العربي .
ففي لهجة لبنان مثلاً (وبخاصة لهجة الدروز والقطاع الشامي كله) توجد هذه الظاهرة في مجموعة من السياقات اللغوية ، من أهمها :

١ - كل سياق لغوي يقتضي وجود همزة الوصل في اللغة الفصحى ، على القول بوجودها ، نحو : « ضروب » (فعل أمر = druub) . انفتح (فعل ماض = infatah) .

٢ - أول كل فعل مضارع ماضيه في الفصحى على وزن فعل بتشديد العين (فيما عدا صيغة المتكلم حيث تحذف الهمزة نهائياً نحو : يوفق [ywaffaq]

٣ - أول مضارع الفعل الأجوف الثلاثي (ما عدا حالة المتكلم حيث تحذف الهمزة نهائياً كالسابق) نحو [nruuh]

٤ - أول كل كلمة هي اسم فاعل أو مفعول من الرباعي المضعف العين . مثل مجرب [mjarrib] موفق [mwaffaq] .

وقد ارتبطت بهذه الظاهرة - ظاهرة النطق بالسكان ابتداء - ظاهرة أخرى يستحيل وقوعها في اللغة الفصحى بحسب ما نص عليه علماء هذه اللغة . تتمثل هذه الظاهرة في صورتين رئيسيتين ، هما :

١ - وجود مقطع مكون من صوت صامت واحد consonant . أو ما يمكن أن يشار إليه بالتمط : c (consonant = c) ، ويكون هذا المقطع عادة في أول الكلمة نحو : ضروب . c / cvcc = d / ruub

٢ - التقاء ساكنين . أو اجتماع ثلاثة أصوات صامته متتالية ، والثالث منها فقط متلو بحركة نحو : ستمد st'idd

وقد نتج عن ذلك وجود مقطع يبدأ تركيبه بصوتين صامتين أي [consonant + consonant] ويقع هذا المقطع عادة في المركز الثاني من الكلمة : ستمد : st'idd = c / ccvcc

ولكن هذا النمط المقطعي الذي يبدأ بصامتين [cc] غير كثير الورد في هذه اللهجة ، لأنه مقصور على حالة واحدة معينة . هي صيغة ما أصله « استفعل » وفروعها في اللغة

(١) يستثنى من ذلك همزة أداة التعريف ، حيث تطورت إلى كسرة في هذه اللهجة .

الفصحى . على أن يكون عين الكلمة ولامها من جنس واحد ، نحو سَمِعِد ، أو تكون عينها حرف مد نحو سَترَاح : [c / ccvvc = straaah]

وظاهرة النطق بالسكان نلاحظها كذلك في لهجة القاهرة . نحن لا ننكر أن هذه اللهجة قد احتفظت بهمة الوصل في أماكنها التقليدية . بل نضيف إلى ذلك . فنقول : إننا نسمعها أحياناً من بعض المثقفين وأنصافهم كما لو كانت همزة قطع . ولكننا مع ذلك نلاحظ أن هذه اللهجة قد كانت لنفسها نماذج وأنماطاً من الصيغ يبدأ أوطأ بصوت صامت ساكن أى غير متبوع بحركة .

هنا أشهر هذه النماذج وأوضحها في نظرنا حتى الآن صيغ الفعل الماضي من الثلاثي الموزون على فعل (بفتح فكسر) في الفصحى ، وذلك عندما يتصل هذا الفعل بضمائر الرفع المتصلة . يقولون :

فهم : fhim ولكن فهمت : fhimt
شرب : šrib ولكن شربت : šribt

وهذا يعنى بالضرورة أن اللهجة القاهرية قد طورت لنفسها تركيباً مقطعيّاً من نمط جديد . هو [consonant = c] . كما في : فهمت [c / cvcc = fhimt] . وموقعه أول الكلمة . وهو نمط غير معروف في الفصحى إذا أخذنا بكل ما رآه علماء هذه اللغة من قواعد صوتية وصرفية .

كل هذا الذى قررنا إنما يمثل معالم على الطريق إلى تأكيد القول بإمكانية النطق بالسكان في ابتداء الكلام وإلى الاعتقاد بوقوع ذلك النطق في اللغة العربية أو لهجاتها ، على الأقل في بعض قرايتها التاريخية . وليس من البعيد أن تكون هذه اللغة أو لهجاتها قد خضعت فيما بعد لشيء من التطور ، ظهر أثره في حدوث صوت في أول الكلمات التى كانت تبدأ بالسكان قبل وجود هذا الصوت الذى سماه علماء العربية « همزة الوصل » .

وهذا الافتراض يقودنا إلى التفسير الثانى لقاعدتهم المشهورة : « لا يجوز الابتداء بالسكان » هذا التفسير — بحسب فهمنا لكلامهم — هو أن النطق بالسكان في ابتداء الكلام لم يقع من أفواه العرب ، وإنما الذى وقع هو نطقهم بهمزة وصل اجنبية للتخلص من هذا المنوع في سياقات معينة .

ورأينا في هذا التفسير الثاني يتلخص في هذه العبارة : على فرض التسليم بصحة القول بأن العرب لم ينطقوا بالساكن في ابتداء الكلام ، إنما نشك في أن يكون المنطوق في هذه السياقات المعينة همزة . ولا يغير من ظننا هذا وصفها بأنها للوصل أو لغيره . ويعتمد اتجاهنا في هذه القضية على مجموعة من الأدلة العلمية المستقاة من خبرتنا الصوتية ونطقنا الفعلي للغة العربية ومناقشاتهم لهذه الهمزة ومشكلاتها .

إن هذا الصوت الذي يظهر في أول « اضرب » و « استخراج » إلخ والذي يرمز إليه بالألف في الكتابة ليس همزة فيما نعتقد . إنه — على فرض وقوعه — نوع من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالساكن . وهذا التحريك قد يختلط أمره على بعض الناس فيظنونهم همزة ؛ إذ أن هواء يبدأ من منطقة صدور الهمزة وهي الحنجرة . ويبدو أن اللغويين العرب قد وقعوا في هذا الوهم . ولكنهم لما أدركوا أن صفات هذا « الصوت » تختلف عن صفات ما سمعوه « همزة قطع » دعوا هذا « الصوت » الأول « همزة وصل » ، إشارة إلى خاصية من خواصها ، وهي « وصل ما قبلها بما بعدها عند سقوطها »^(١) .

وحقيقه الأمر — في نظرنا — أن هذا « الصوت » الذي سمعوه في المواقع التي نصوا عليها إنما هو ذاك التحريك ، أو ما نفضل أن نسميه « الصوت » الذي يستطيع أن يؤدي تلك الوظيفة التي أرادها علماء اللغة وهي التوصل إلى النطق بالساكن .

أما أداتنا على أن هذا « الصوت » ليس همزة (على الأقل في الأصل قبل تطوره إلى همزة أو ما يشبهها في أفواه العامة وأنصاف المثقفين فكثيرة ، نجعلها فيما يلي :

الدليل الأول :

طبيعة التكوين الصوتي للهمزة تناقض الغرض الذي من أجله جاءت همزة الوصل ، وهو التوصل إلى النطق بالساكن ، أو تسهيل هذه العملية ، بعبارة أخرى . وقد جاء في كلامهم ما يفيد الإشارة إلى هذا الغرض من اجتلاب الهمزة ، فيسميها الخليل مثلاً « سلم اللسان »^(٢) ، ويرى أن « الألف التي في اسحنتك واقتشعروا سحنتروا سبكر — ليست من أصل البناء . وإنما أدخلت هذه الألفات في هذه الأفعال وأمثلها من الكلام لتكون الألف عماداً

(١) انظر آرامم المختلفة في سبب تسميتها « همزة وصل » . ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) شرح مراح الأرواح ص ٥٥ .

وسلماً للسان إلى حرف البناء ، لأن حرف اللسان حين ينطلق ينطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل ^(١) .

فألف الوصل إذن « صوت » جرى به لتسهيل النطق بالساكن الذي هو الأصل ، لكن عدل عنه لصعوبته . وما كانت الهمزة — بوصفها همزة أو وقفة حنجيرية — سلماً أو تمهيداً إلى النطق بالساكن . إنها على العكس من ذلك ، فهي حاجز ومانع في حقيقتها obstacle ، وفي نطقها صعوبة ظاهرة تناقض استخدامها للتسهيل والتيسير .

وتسميتها همزة الوصل لا يناقض هذه الحقيقة . فهي همزة وصل ، لا لأنها سهلة في النطق ، أو لأنها تختلف — في النطق منعزلة — عما سموه همزة قطع . وإنما لأنها لا تسمع في درج الكلام ، أو لأنها تصبح « لا شيء » من الناحية الصوتية في الكلام المتصل . وهذه ظاهرة صوتية فنولوجية phonological feature تعرض لغيرها من الأصوات وبخاصة الحركات في وصل الكلام word - junction .

الدليل الثاني :

كون « ألف الوصل » همزة يوقعنا فيما أردنا التخاص منه . فالهمزة — وحدها — صوت ساكن خال من الحركة . فكيف إذن نبدأ بالساكن على حين نريد التخلص منه ؟ لقد تنبه إلى هذا التناقض بعض الأذكياء منهم ، كابن جني وغيره من اللغويين . فتساءلوا : أحياء همزة الوصل ساكنة ، ثم حركت ؟ أم أنها جاءت متحركة ؟ اختلفت الإجابات عن هذا السؤال وتنوعت إلى اتجاهين !

أحدهما : يذهب إليه ابن جني وهو أن همزة الوصل « حكمها أن تكون ساكنة لأنها حرف جاء لمعنى ، ولا حظ له في الإعراب . وهي في أول الحرف (يعني الكلمة) كالهاء التي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الحرف في : وازيداه ، وواعمراه ، وواأمير المؤمنيناه . فكما أن تلك ساكنة فكذلك كان ينبغي في الألف (يعني همزة الوصل) أن تكون ساكنة . وكذلك أيضاً نون التثنية ونون الجمع ونون التنوين ، هؤلاء كلهن سواكن . . . فلما اجتمع ساكنان ، هي والحرف الساكن بعدها ، كسرت لالتقاءهما ، فقلت : اضرب . اذهب .

(١) كتاب العين للخليل بن أحمد ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش : ج ١ ص ٥٤ .

ولم يحز أن يتحرك ما بعدها لأجلها . من قبل أنك لو فعلت ذلك لبقيت هي أيضاً في أول الكلمة ساكنة ، فكان يحتاج لسكونها إلى حرف قبلها محرك ، يقع الابتداء به . فلذلك حركت هي دون ما بعدها^(١) . وقد تبع ابن جني في رأيه هذا كل من الرضى وابن الحاجب ، على ما يروى ابن كمال باشا^(٢) .

ويبدو أن ابن جني قد تأثر برأى أستاذه أبي على الفارسي في ذلك . يروى الصبان عن السيوطي في الهمع أن البصريين اختلفوا في كيفية وضع همزة الوصل ، « فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة ، لأن أصل المبنى السكون ، وكسرت لالتقاء الساكنين »^(٣) .

ويرى شمس الدين أحمد صاحب أحد شرحي المراح أن هذه الكيفية لوضع الهمزة تمثل رأى الجمهور ، فهي — عندهم — اجتلبت ساكنة « لما فيه من تقليل الزيادة ، ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة لأنه أصل في تحريك الساكن »^(٤) .

الاتجاه الثاني يرى القول باجتلابها متحركة « لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها » . وهذا رأى جماعة من البصريين على ما يفهم من كلام الصبان^(٥) ، كما هو رأى ابن كمال باشا الذي يرفض اتجاه ابن جني السابق ، ويذهب إلى أن ما قرره أبو الفتح « باطل لأنه يلزم العود إلى المهروب عنه . وهو الهرب عن حرف ساكن إلى حرف آخر ساكن مثل الأول » . وعنده أن « الحق زيادتها متحركة لثلاث يلزم المحذور »^(٦) .

وهذا الخلاف يمثل — في رأينا — اضطراباً حقيقياً في إدراك كنه الصوت المجتلب لتسهيل عملية النطق بالساكن . ومن ثم عجزوا عن تحديده بالدقة : أهو الهمزة وحدها ؟ أم الهمزة متلوة بحركة ؟ والقائلون بالهمزة وحدها أحسوا بصعوبة جديدة تقابلهم عند افتراضهم هذا ، إذ أن ذلك يقتضى الوقوع فيما أرادوا التخلص منه وهو البدء بالساكن . ولهذا تحايلا على الموضوع بافتراض آخر ، هو تحريك هذه الهمزة بعد اجتلابها .

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ج ١ ص ١٢٧ .

(٢) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٥ .

(٣) الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٣٠٩ .

(٤) شرح مراح الأرواح لشمس الدين أحمد ص ٥٥ .

(٥) الصبان : المرجع السابق ص ٢٠٩ .

(٦) ابن كمال باشا : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

وعندنا أن مجيء الصوت ساكناً أولاً ثم تحريكه ثانياً عمالية افتراضية ، بلأولها اللغويون لتسوية قواعدهم وتصحيح مبادئهم . أما المتكلم — وهو أهم عنصر في الدرس اللغوي — فلم يسلك هذا المسلك الذي يتضمن وقوع النطق على مراحل ، والذي يعني كذلك أن هذا المتكلم كان يشغل نفسه بالتفكير في هذه القضية قبل النطق . إنه نطق هذا الصوت إما ساكناً وبهذا يقع هؤلاء اللغويون فيما أرادوا الهروب منه ، وإما متحركاً وبهذا ياتى هذا الرأى مع الاتجاه الثانى.القاتل بزيادة الهمزة متحركة من أول الأمر .

ومعنى ذلك في الحالتين أن المزيد حيثئذ صوتان لا صوت واحد ، أحدهما الهمزة والثانى الحركة التالية لها . وهذا الافتراض — وإن أمكن تصديقه عقلا — يبعد أن يكون قد وقع في حقيقة الأمر ، إننا عند ما نمارس نطق هذا الصوت الذى افترضوه وسموه همزة الوصل لا نحسن بهذه الثنائية ، وإنما نشعر بصوت واحد أو « بصويت » هو أقرب ما يكون إلى نوع من التحريك ، يعتمد عليه اللسان حتى يصل إلى الساكن بعده ، على ما يفهم من رأى الخليل الذى أشرنا إليه سابقاً .

على أن هذا الافتراض نفسه قد واجه اللغويين بصعوبة أخرى اضطرتهم إلى الدخول في مناقشات جديدة كان يغنى عنها النظر في الموضوع من زاوية الواقع بدلاً من الافتراض والتأويل . تلك الصعوبة تتمثل في تحديد نوع الحركة التى تصاحب الهمزة .

الدليل الثالث :

يبدو أن إجماعهم قد انعقد على أن الكسرة هي الأصل في تحريك همزة الوصل . أما اختيار الكسرة بالذات ، فلأنها هي « الأصل في التخلص من التقاء الساكنين » أو لأنها أحق الحركات بها لأنها (أى الكسرة) راجعة على الغنة بقلة الثقل ، وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاماً ^(١) .

وهذه التعليقات التى قدموها لتفضيل الكسرة على غيرها تعليقات واهية في نظرنا ولا نستطيع أن نسلّمها لهم ، فالحركة التى يأتى بها العربى عند التقاء الساكنين ليست في نظرنا كسرة وإنما هي نوع من التحريك الذى لا ينحاز إلى أى من الحركات الثلاث : إنه صويت جىء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين ، ويمكن تسميته حركة من باب انجاز فقط

ويسمى في اللغة الإنجليزية prosthetic vowel . وليس لنا مجال أن نعد هذه الحركة أو هذا التحريك - بعبارة أدق - جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية ، إذ هو يختلف من ناحية النطق ومن ناحية التوزيع الصوتي في اللغة phonetic distribution عن بقية الحركات اختلافاً بيناً .

ثم لنا أن نسأل : لم كانت الكسرة بالذات هي الحركة المفضلة عند التقاء الساكنين ؟ يجيب بعضهم عن هذا التساؤل إجابات لا تعدو أن تكون افتراضات عقلية أو تخمينات نظرية لا أساس لها من الواقع . يقول المولى شمس الدين أحمد :

« وإنما جرى بالكسر لتحريك همزة الوصل » لأنه أصل في تحريك الساكن ، لأنه أبعد حركات الإعراب لا متنازع دخوله في قبيلين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول أخويه في المعربات كلها . فلما احتيج إلى التحريك حركت بما هو أقل وجوداً في الإعراب وأكثر شبهاً بالسكون الذي وجد في بعض المعربات دون بعض ، ولأن السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم ، فعوض الكسرة من السكون أيضاً ، ولأن وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء وللأفعال منه القدر المعلى ، وناهيك نوعاً الأوامر من الأفعال المشددة الأخرى وما ينبجزم منها بأنواع الجزم ، وعندك أن للأكثر حكم الكل فتقدمت الأفعال في اعتبار احتمال الساكنين والاحتياج إلى التحريك . ومعلوم ألا مدخل للجزم في الأفعال : فأفادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر ، وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة ، بخلاف أختها فإنهما يفيدان الخلاص فقط . والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلاً ؛ فالكسر أصل في تحريك الساكن » (١) .

وهكذا نرى أن هذا النص مشحون بالافتراضات الذهنية التي تتضمن تضايها خطيرة ، ما كان ينبغي لها أن تلتقي بهذه البساطة إلى القارئ ، دون التأني والتعمق في البحث عن حقيقتها وكل افتراض من هذه الافتراضات قابل للنظر والمناقشة ، بل للرفض كذلك .

فالادعاء بأن الكسر أقل وجوداً في الإعراب من أخويه (الضم والفتح) مبنى على النظر في عدد الأبواب التي تدخلها هذه الحركة أو تلك . ونحن هنا لا ننظر إلى الأبواب التي هي من صنع اللغوي ، وإنما ننظر إلى الواقع اللغوي المنطوق أي إلى الأمثلة الفعلية التي يمارسها

المتكلم والتي تدرج تحت هذه الأبواب . وفي ظننا أن المعرب بالكسرة في هذه الأمثلة الفعلية لا يقل - إن لم يزد - عما كان حظ الإعراب بالضمة أو الفتحة منفردة . على أننا نستطيع - على طريقهم - أن ندعى أن هذه القلة تنطبق على الفتحة كذلك ، إذ هي لا توجد في بايين ، هما جمعا التصحيح : جمع المؤنث السالم وهذا ظاهر ، وجمع المذكر السالم الذي ينصب ويجر بالياء ، أى بالكسرة الطويلة في نظرنا ، ولا وجود للفتحة فيهما .

أضف إلى هذا أن مسألة الكثرة والقلة في الوقوع مسألة تستدعى إحصاء شاملا لكل الأمثلة ، ولا يمكن الاعتماد على التخمين فيها ، فإذا ما تم هذا الإحصاء ربما ساغ لنا هذا الادعاء ونحوه وحتى فيما لو ثبت أو صح أن الكسرة أقل وقوعاً في الإعراب فلسنا - مع ذلك - نرى أن هذا الأمر يصلح مسوغاً لتفضيلها على أختها ، إذ لا ارتباط بين الجهتين .

أما تشبيه الكسر بالسكون في قلة الوقوع بالمعربات ففيه مغالطة واضحة ، إذ ما الداعي إلى قصر وجه الشبه على الوقوع في المعربات دون المبنيات ؟ لا نظن أن هناك سبباً غير التحل والتحايل على الأمور لتسويغ افتراضاتهم .

على أن هذا التشبيه يثير الدهشة في نظر القارئ ، إذ هو على عكس المؤلف المتعارف فيما بينهم . هذا المتعارف هو تشبيه الفتحة (لا الكسرة بالسكون للخفة في كل منهما . وهذه الخفة - وهي وجه الشبه هنا - أولى بالأخذ في الحساب في قضيتنا هذه ؛ لأن المسألة كلها من بدايتها إلى نهايتها ترتبط بموضوع تسهيل النطق وتيسيره . أما كانت الفتحة إذن أولى من الكسرة في ذلك ؟

ومن طريف ما ذكروا أن اختيار الكسرة بالذات إنما جاء على طريق العوض . فالسكون أى الجزم خاص بالأفعال دون الأسماء : على عكس الكسرة في ذلك . فكان من العدل في نظرهم - على طريق المقاصة - أن يعوض الكسر من السكون (فيدخل الأفعال) ولما استشعروا أن الكسر (لتخلص من النقاء الساكنين) لا يقتصر على الأفعال . سوغوا هذه المقاصة بأن « للأفعال القدر المعلى » من ظاهرة اجتماع الساكنين التي تستدعى وجود الكسر ، ومعلوم أن « للأكثر حكم الكل » .

وبهذا التعليل الذي قدموه وسجلوه في النص السابق ، كانت الكسرة في نظرهم هي الأصل عند النقاء الساكنين ، ومن ثم كانت الأصل كذلك في تحريك همزة الوصل ، وهو

تعليل واه ضعيف ، لا يفضل التعليل الثاني الذى قدموه لتفضيل الكسرة على الضمة .
فالكسرة فى نظرهم أولى من الضمة لخفتها أو « لقلة ثقلها » فى النطق . وهذه
— فى رأينا — مسألة تختلف فيها أذواق الناس . وما كانت أذواق الناس فى يوم من الأيام
أساساً للحكم الموضوعى على الأشياء . أو أساساً لوضع قواعد اللغة وتقنياتها . إن النظر
العلمى الموضوعى لا تعنيه بحال مسألة الصعوبة والسهولة لاعتمادها على الذاتية وتأثيرها بالرأى
الفردى .

أما التعليل الثالث وهو إثبات الكسرة على الفتحة حتى « لا توهم استفهاماً » فهو يدل
على جهل بمحقق الأمور ، إذ شتان بين همزة الوصل وهمزة الاستفهام : فالأولى لها خواصها
بوصفها للوصل ، والثانية همزة قطع لها صفاتها ويميزاتها التى تختلف عما استقر للأولى ، وينطبق
هذا على النطق وعلى ما يعرض لكل منهما فى سياق الكلام المتصل ، على نحو ما قرره علماء
العربية أنفسهم . أضف إلى هذا أن همزة الاستفهام لها سياقات لغوية معينة يدركها من له
أذن خبرة بخواص « المنطوق » الاستفهامى ، حيث يتميز هذا المنطوق بصفات صرفية ،
منها التنغيم (أو موسيقى الكلام) وأنماطه . ومنها ما يسبقها أو يلحقها من كلام ، وهناك أخيراً
— وليس آخراً — المقام الذى يعين الباحث على تحديد الظواهر اللغوية المختلفة .

وبهذا كله نبين لنا أن تعليلاتهم التى ذكروها لاختيار الكسرة بالذات ولتفضيلها
على أختها فى حال التقاء الساكنين وتحريك همزة الوصل — ادعاءات لا يؤيدها الواقع
اللغوى ، أو منطق البحث العلمى الصحيح . ويبدو أن الكوفيين كانوا أكثر توفيقاً من غيرهم
حيث نصوا على أن كسر همزة الوصل فى نحو « اضرب وضمها فى اسكن » إنما
جاء « اتباعاً للثالث »^(١) ، فالكسر إذن ليس مفضلاً لذاته ، وإنما لسبب صرفى واضح ،
وهو تعليل جيد يدل على تذوق وفهم .

وهذا الذى رآه الكوفيون ذو أهمية خاصة فى هذا المجال ، إذ هو يقودنا إلى حقيقة
الموضوع . وهى أن هذا الصوت الذى سمي همزة وصل لا يعدو أن يكون نوعاً من التحريك
ينحو نحو الحركة التالية له فى الكامة . وربما يدل على هذا ما أحس به بعض النابهين من أن
حركة همزة الوصل لها حالات متعددة يلاحظ فيها أو فى أغلبها أنها تناسب نوع الحركة التالية
لها وتوافقها فى بعض خواصها . يقول الأشموني :

« اعلم أن همزة الوصل بالنسبة لحركتها سبع حالات : وجوب الفتح وذلك في المبدوء بآل ، وجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول ، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل ، نحو اقبل واكتب ، بخلاف امشوا وامضوا . ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى ، قال ابن النظم . وفي تكملة أبي على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة . وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم . ورجحان الفتح على الكسر وذلك في ايمن وايم . ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم ، وجواز الضم والكسر والإشمام وذلك نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ، وجوب الكسر وذلك فيما بقي وهو الأصل » (١).

ومعنى هذا أن حركة همزة الوصل في جميع الحالات — باستثناء حالتى ال وايم (وايم لغة فيها) — روعى فيها أن تكون متناسبة في النوح وأكثر الصفات مع الحركة التالية لها في الكلمة ، سواء أكان ذلك بحسب أصل الكلمة أو بحسب الصورة التي توجد عليها . وفي هذا السلوك الصوقى الذى تسلكه هذه الحركة ما ينهض دليلاً آخر على ما افترضناه من عدم وجود همزة وصل وتأكيدها ادعيته من وجود تحريك أو « صوت » تبدأ به الكلمة في مكان الهمزة التي أوجب اجتلابها علماء العربية . وهذا الصوت هو الذى يتشكل بشكل الحركة التالية له .

الدليل الرابع :

يبدو لنا أن هناك إحساساً من نوع ما بين اللغويين العرب بأن ما سموه همزة وصل ليس إلا « نقلة » حركية تختلف في طبيعتها وصفاتها عن كل من الأصوات الصامتة consonants والحركات vowels . يتمثل هذا الإحساس في جملة من تصريحاتهم ومناقشاتهم المتناثرة هنا وهناك في التراث اللغوى ؟ من ذلك مثلاً وصفهم للهمزة بأنها « للوصل » أو « الوصل » .

أما الأول (وهو كونها للوصل أو التوصل) فعناه أنها تساعد المتكلم وتوصله إلى النطق بالساكن . وما كانت الأصوات الصامتة في رأيهم — باستثناء الهمزة — وسيلة أو موصلاً سهلاً إلى هذا الهدف . أما الهمزة — وهى ما خرجت عن هذه القاعدة في نظرهم — فنحن نشك في قيامها بهذه الوظيفة كذلك ، إذ هى الأخرى صوت صامت له صفات الصوامت

وخواصها . فما ينطبق على هذه الصوامت ينطبق عليها ، لاتحادها جميعاً في المميزات الأساسية التي سوغت جمعها وضمها بعضها إلى بعض تحت باب واحد ، هو باب الأصوات الصامتة . أما ما قد يدعيه البعض من أن الهمزة تنفرد ببعض مميزات معينة ، كالتسهيل أو التخفيف أو الحذف إلخ فهو مردود بأن هذه الظواهر وغيرها ظواهر مستقلة ، لا تنسب إلى الهمزة ، وإنما تنسب إلى نفسها بوصفها أحداثاً لغوية ذات كيان خاص وقعت في سياقات أو لهجات معينة ، تقابلها سياقات أو لهجات أخرى تظهر فيها الهمزة .

أخسف إلى هذا أن الهمزة بطبيعة فطقتها — كما سبقت الإشارة إلى ذلك — تناقض غرض التسهيل والتيسير في النطق . وهو الغرض الذي من أجله أوجبوا اجتلاب همزة الوصل ، وقد أحس بهذا الذي نقوله بعض المدققين منهم . يقرر ابن كمال باشا أن الهمزة قد تحذف « لأنها حرف ثقيل ، إذ مخرجه أبعد من مخرج جميع الحروف لأنه يخرج من أقصى الحلق . فهو شبيه بالهوع المستكره لكل أحد بالطبع » (١) .

ولا يعترض على هذا بأن المقصود بهذا النص همزة التقطع لا الوصل ؛ إذ لا فرق عندنا في النطق بين الهمزتين ، فالهمزة في كل الحالات همزة ، وما الفرق بينهما إلا ظاهرة السقوط في درج الكلام لهمزة الوصل على الرأي القائل بوجودها . ولكن هذا السقوط ظاهرة سياقية contextual feature تخضع لظروف صوتية مختلفة ، وقد تعرض لأصوات أخرى غير الهمزة ، ومن أخصها الحركات .

والثاني : (وهو كونها للوصل) معناه أنها تصل ما قبلها بما بعدها لسقوطها في درج الكلام ، وهذه الخاصة — في رأينا — تناسب الحركات ، فهي التي تخضع لكثير من الظواهر الصوتية ، كالتقصير والتطويل والحذف إلخ ، وهي التي تؤهلها طبيعتها لوصل الكلام . ونحن نعلم علم اليقين أن العربية تقرر وجوب وصل الكلام عند إظهار الحركات في أواخر الكلمات ، وذلك مفهوم من قاعدتهم المشهورة : « لا يوقف على متحرك » ؛ إذ معناه — بمفهوم المخالفة — وجوب الوصل عند التحريك .

ولسنا مع ذلك ندعي أن هذا الصوت الذي سموه همزة وصل حركةٌ وذلك لسببين : أولهما : أن ذلك الصوت الذي يبدأ به النطق في نحو « اضرب » و « اكتب » ليست

له صفات الكسرة أو الضمة ونخواصهما . وذلك واضح تمام الوضوح لكل من له دراية بطبيعة هاتين الحركتين وطريقة تكوينهما في النطق الفعلي .

أما السبب الثاني الذي يمنع افتراض كون هذا الصوت حركة ، فهو أن التركيب الصوتي للغة العربية يمنع ابتداء النطق بالحركات . وهذا يتمشى مع القانون الفونولوجي العام phonological rule لهذه اللغة : وهو عدم وقوع أى مقطع بها يبدأ بحركة .

وقد أدرك هذه الحقيقة بعض لغويي العرب ، حيث نصوا على أن « الابتداء بالساكن إذا كان مصوتاً أعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق . أما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم . ولا شك أن الحركات أبعاض المصوتات . . . فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه . ويمكن الابتداء بالصامت الساكن ، فيجوز أن يقدم الصامت الساكن على الحركة ، ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف ، وإلا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقاً » .

على أن القول بوجوب تحريك هذه الهمزة - قبل اجتلابها أو بعده - يقتضى سقوط صوتين لا صوت واحد في درج الكلام ، هما الهمزة وحركتها كما يظهر في المثالين التاليين :
يقولون : qifham (بهمزة الوصل في الابتداء وقد رسمناها بالرمز الصوتي q) .
ولكن : qultu lahu fham (بحذف qi - همزة الوصل وكسرتها في درج الكلام) .
و : quktub (بهمزة الوصل في الابتداء) .

ولكن : qultu lahu ktub (بحذف qu = همزة الوصل وضميتها في درج الكلام) .

وإذا كانت همزة الوصل تتحمل الحركات - كما رأوا هم - فعناه أنها صوت صامت consonant ، له صفات الأصوات الصامته ، شأنها في ذلك شأن همزة القطع التي لم يختلفوا على كونها من هذه الأصوات . وقد جاء في كلامهم ما يؤيد هذه الحقيقة ، حيث صرحوا بأن « حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في جميع الأحكام » وفي عبارة بعضهم أن « حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات » .

(١) أما الهمزة المفتوحة في أداة التعريف وأيمن فلنا فيها رأى خاص . انظر ص ٢١١ وما بعدها .

(٢) شمس الدين أحمد : مزاج الأرواح ص ١٢٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٨ .

(٤) ابن كمال باشا ، شرح مزاج الأرواح ص ٩٨ . وما يذكر أن هذين العالمين استثنيا من شبه الهمزة بالحروف الصحيحة كونها تخفف (وذلك إذا لم يكن مبتدأ بها) لأنها حرف ثقيل وعندنا أن هذا الاستثناء =

ومنى ثبت أن همزة الوصل كهزمة القطع في كونها من الأصوات الصامتة وفي كونها تتحمل الحركات مثلها ، كان من الواجب إعطاؤها أحكامها ، على الأقل فيما يتعاقب بهذه الحركات التي تشترك « الهمزتان » في تحملها . ولكننا مع ذلك نراهم يفرقون بينهما من هذه الناحية في حالات كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ - أن البصريين نصوا على أنه « لا يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها » ، على حين « أجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها نحو من - أبوك »^(١).

٢ - أنهم فرقوا بينهما وبين حركاتهما في الرسم ؛ فقد جاء في صريح الأعرابي أن المتقدمين كانوا يشيرون إلى الهمزة (همزة القطع) ، « بنقطة صفراء ليخالفوا بها نقط الإعراب ويرسمونها فوق الحرف أبداً . إلا أنهم يأتون معها بنقط الإعراب الدالة على السكون والحركات الثلاث بالحمرة وسواء في ذلك كانت صورة الهمزة واواً أو ياءاً أو ألفاً ؛ إذ حق الهمزة أن تلزم مكاناً واحداً من السطر ، لأنها حرف من حروف المعجم . والمتأخرون يجعلونها عيناً بلا عراقه ، وذلك لقرب مخرج الهمزة من العين ولأنها تمتحن بها »^(٢).

أما بالنسبة لهمزة الوصل فقد جاء في هذا المرجع نفسه أن المتقدمين كانوا يشيرون إليها برسم جرة بالحمرة ، « وأما المتأخرون فإنهم رسموا لذلك صاداً لطيفة إشارة إلى الوصل ؛ وجعلوها بأعلى الحرف دائماً ، ولم يراعوا في ذلك الحركات اكتفاء باللفظ »^(٣).

فهذا النصان يقرران شيئين مهمين في هذا الباب ؛ أولهما : المخالفة بين الهمزتين في الرسم وهو أمر يبدو ضرورياً بالنسبة للقائلين بالفرق بينهما . ولكن يعكر الصفو عليهم ما قرروه هم من أن الهمزتين كليهما تنحملان الحركات ، وهو ما يعنى اتفاقهما أو وحدتهما من حيث النوع والصفات ، وكان ذلك - بالطبع - يقتضى توحيد رسميهما وتصويرهما في الكتابة . وإذا جازت المخالفة بين الهمزتين نفسيهما في الرسم ، فما كان يجوز هؤلاء العلماء أن

= لا محل له ، لأن التخفيف في نظرنا ظاهرة مستقلة عن الهمزة ، تدريس ويقرر حكمها بحسب الحالة التي تبدر عليها بالفعل في الكلام المنطوق ، وبمثل هذه الدراسة سوف يتضح لنا أن التخفيف ليس سوى لهجة أو ظاهرة تتعلق بالسياق

(١) د . عبد الرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية (مخطوط مكتبة كلية دار العلوم) ص ٩٠ .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ، ص ١٦٣ (من مطبوعات : تراثنا) .

(٣) المرجع السابق ص ١٦٦ .

يخالقوا بين حركاتهما؛ إذ لا فرق بين الحركات - وهذا أمر لا خلاف فيه - سواء أكانت تالية لهمزة القطع أو همزة الوصل : إن الحركة في أى سياق مهما كان نوعه لا تخرج عن طبيعتها وميزاتها الأصلية ، وإن جاز تأثرها بوجه من الوجوه بالسابق أو اللاحق لها من أصوات كما يظهر ذلك مثلاً في تأثرها بالتضخيم أو الترقيق .

ولكن الذى حدث - وهوما يدل عليه الأمر الثانى المستفاد من النصين السابقين - هو أن علماء العربية خالفوا بين الحالتين ، حيث قرروا رموزاً خاصة بحركات همزة القطع ، على حين أهملوا حركات همزة الوصل فتركوها عارية من الرموز « اكتفاء باللفظ » .

ورأينا أن هذا السلوك الذى سلكوه تجاه الحركات هنا ربما يدل على أنهم أحسوا - وقد يكون إحساساً غامضاً - بأن هناك فرقاً بين الحركات في الحالتين . وهذا في الحقيقة هوما نود توضيحه : ليست هناك حركات بالمعنى الدقيق ، بل ليست هناك أيضاً همزة وصل في تلك السياقات التى أوجبوا وجود هذه الهمزة فيها^(١) . وإنما هناك تحريك بسيط ، حار علماء العربية في تحديده صوتياً وفي بيان حقيقته ، ومن ثم خلطوا في وصفه وفي بيان أحكامه .

وقد يؤيدنا في هذا كذلك رأى البصريين السابق الذى ينص على عدم جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؛ إذ لا توجد هناك حركة تنقل ، ولا همزة وصل « تسمح » بنقل حركتها إلى سابقتها ، على نحو مايجرى مع همزة القطع .

الدليل الخامس:

إمكانية الابتداء بالساكن في بعض اللغات السامية الأخرى كالسريانية والعبرية مثلاً قد تؤخذ دليلاً جديداً على احتمال خلو اللغة العربية من هذه الهمزة كذلك . وربما ينطبق هذا الأمر على هذه اللغة بصورة آكد في فتراتنا التاريخية السابقة ، حيث كان من الجائز الابتداء بالساكن في النطق آنذاك . ولعل مما يشير إلى صحة هذا الافتراض وقوع هذه الظاهرة - ظاهرة النطق بالساكن في ابتداء الكلام - في اللغة السريانية (وربما في العبرية كذلك) وفي بعض اللهجات الحديثة ، كاللهجة اللبنانية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٢) .

وإلى هذا الاتجاه الذى نتجه إياه ذهب أحد الدارسين المحدثين ، حيث يقرر أن المرحلة

(١) نستثنى من ذلك همزة أداة التعريف وهمزة إيمان .

(٢) انظر ص ١٨٣ - ١٨٥ .

« السابقة لهذه العربية الفصيحة كانت تجيز الابتداء بالساكن . والذي يقوى هذا الافتراض عندى قولم : إن أمر الثلاثى فى العربية همزته همزة وصل . والنطق المجيد لهذه البنية لا يحس بهذه همزة فلسانه ينطق بالضاد كما فى كلمة اضرب (الأمر) قبل أن ينطق بشئ اسمه الوصل . وإجادة النطق تستدعى محو هذه الألف إطلاقاً . وعلى هذا جاء نطق المغاربة فى أيامنا هذه ، فهم ينطلقون بالساكن فى أفعال الأمر الثلاثة » .

ويرى هذا الباحث أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على الأفعال ، بل هى كذلك تطرق على الأسماء ، فيقول : « ومثل هذا ننطق بالساكن إذا بدأنا بالأسماء التى نصو على أن ألفاظها للوصل ، كما فى " ابن " و " اسم " ، فأنت تنطق بالساكن أو بشئ فيه سكون أو بنصف الساكن — إذا أسعفتنا لغة الإصطلاح — حتى يتم النطق بالكلمة على الوجه اللازم ووجود هذه الناحية ربما كان دليلاً على الابتداء بالساكن فى العربية التى سبقت هذه المرحلة الفصيحة ، كما يقوى هذا القول استساعة الانطلاق بالساكن فى سائر اللغات السامية الأخرى ، بل ربما كانت الآرامية السريانية أشد قبولا للبدء بالساكن من التحرك . ومن أجل ذلك صارت هذه الناحية من مميزاتها الظاهرة » ^(١) .

ولمى هنا يجوز لنا أن نسأل القائلين بهمزة الوصل : لم اختيرت همزة بالذات ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ؟ لِمَ لم يكن هذا الموصول صوتاً آخر كالطاء أو الياء إلخ ؟

يجيب ابن جنى — بطريقته الفلسفية — عن هذا التساؤل بإجابتين اثنتين . يقول فى إحداها : « فإن قال قائل : ولم اختيرت همزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف نحو الجيم والطاء وغيرهما ؟ فالجواب : أنهم أرادوا حرفاً يتبلغ به فى الابتداء ، ويحذف فى الوصل للاستغناء عنه بما قبله . فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه همزة ؛ لأن العادة فيها فى أكثر الأحوال حذفها للتخفيف وهى مع ذلك أصل ، فكيف بها إذا كانت زائدة ؟ ألا تراهم حذفوها أصلاً فى نحو خذ وكل ومر وويلمّه وناس والله ، فى أحد قولى سيبويه ، وقالوا : ذَن لا أفعل ، فحذفوا همزة إذن . وقال الآخر : وكان حاملكم منا ورافدكم وحامل المين بعد المين والألف أراد المئين ، فحذف همزة » ^(١) .

وفي هذا النص يعتل ابن جني لاختيار الهمزة بعلمتين .

إحداها : كونها - في رأيه - حرفاً يتبلغ به في الابتداء . وذلك مردود بما سبقت الإشارة إليه من أن الهمزة - بصريح عبارتهم - « حرف ثقيل مستكره » ، أو هي غصة في الحلق .

والعلة الثانية : هي أن الهمزة - دون غيرها من الأصوات - صرت يمكن حذفه مع الاستغناء عنه ، سواء أكانت الهمزة أصلاً أم زائدة . وهذا الاعتلال تمكن مناقشته مع جهتين .
الجهة الأولى : أن الخواص التي ذكرها تناسب الحركات وتنطبق عليها بصورة واضحة ، إذ هي أكثر الأصوات تعرضاً لمثل هذه الظواهر التي ذكرها في نصه . وقد بينا فيما سبق امتناع الابتداء بالحركات في العربية ، وهو ما يتمشى مع ما قرروه .

الجهة الثانية : أن « حذف » الهمزة في نحو خذ وبابه ظاهرة صرفية لا صوتية تقتضيها بنية الصيغ في هذه الأفعال ، كما هو معروف . ولنا أن نفترض أن تطوراً قد لحق بهذه الصيغ ونحوها ، وربما يدل عليه تأويلهم لهذه الصيغ بنحو قولهم : خذ : أصلها أوخذ إلخ . أما الأمثلة الأخرى من نحو « ناس » و « الله » إلخ ، فأخذف فيها لهجة من اللهجات ، ولا يجوز الاستدلال بأحكام لهجة على لهجة أخرى ، أو بعبارة أوضح ، لا يجوز في البحث الحديث فرض ظواهر لهجة من اللهجات على لهجة أخرى ، لأن لكل منهما خواصها المميزة لها .

على أننا نلاحظ أن الهمزة في كل الأمثلة التي ذكرها ابن جني همزات قطع . وهذا يعني أن استدلاله استدلال ناقص لعدم اتحاد جهتي التناظر إذ هم أنفسهم قد نصوا على اختلاف الهمزتين في طبيعتهما وخواصهما^(١) .

أما الإجابة الثانية التي قدمها ابن جني عن التساؤل حول تفضيل الهمزة دون غيرها من الأصوات فتتمثل في قواه : « وإن شئت فقل : إنما زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة أولاً ، نحو أفكل وأبذع وأبلسم وإصبع وأترجته وإزفنة . ولم يكثُر زيادة غير الهمزة أولاً كزيادتها هي أولاً »^(٢) .

(١) ابن جني : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . ويلمه ، ويل أمه ، أسقطت الهمزة وبجملت كلمة واحدة ، وناس أصلها أناس ، والله أصلها الإله عنده . والمقصود « بالالف » على وزن سيب ، الألف ، فمرك اللام للضرورة . و « لكن صاحب اللسان قال : أراد الآلاف » بالجمع ، انظر المرجع المذكور ، ص ١٢٨ ، هامش ٨ .

(٢) ابن جني : سر صناعة الإعراب ، ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

وهذا في الواقع تعليل ضعيف لا يعدو أن يكون تفسيراً ، أو بالأحرى تسويغاً متكلفاً لما وقع بالفعل ، أو لما يظنه هؤلاء اللغويون أنه قد وقع . وهو تعليل يقتضي كذلك أن المتكلم — وهو أهم عنصر في الموضوع كله — قد أعمل فكره قبل الكلام فيما ينبغي أن يسلكه حتى اختار الهمزة بالذات للأسباب التي ذكرها أبو الفتح . ومعلوم بالطبع لكل أحد أن يتكلم ما حاول — ولن يحاول — هذا الذي ظنه ابن جني ، لأنه دائماً وأبداً يرسل الكلام لإرسالاً دون التفكير في قواعده الصوتية أو الصرفية إلخ .

كل هذا الذي قررناه يقودنا إلى نتيجتين اثنتين :

أولاهما : أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام إمكانية صوتية يجوز وقوعها في اللغة العربية ، وأغلب الظن أنها وقعت في فترة من الفترات التاريخية لهذه اللغة ، وربما كان ذلك قبل أن يتجه الناطقون بهذه اللغة إلى استحداث صوت أو « صوت » في أول أنواع معينة من الصيغ والكلمات ، وهو ما سماه علماء العربية بهمزة الوصل .

النتيجة الثانية : أن ما سماه هؤلاء العلماء همزة الوصل ، ليس في حقيقة الأمر إلا نوعاً من التحريك أو هو « نقلة » حركية لجأ إليها المتكلمون في فترة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن .

ومن المهم أن نقرر أن هذا التحريك أو الصوت ذو صفة غامضة ؛ فقد ينحو نحو الكسرة أو الضمة ، وقد يكون بينهما إلى آخر ما روى علماء العربية من وجوه خاصة بحركات همزة الوصل^(١) . وهذه الوجوه — في بعض الروايات — سبعة ، (نستثنى منها حركة الفتحة وهي خاصة بال وايم ، كما سنبين فيما بعد) وقد أثبتنا أن هذه الحركات ليست إلا هذا التحريك متخذاً لنفسه عدة صور بحسب السياق المعين .

كما يجب أن نقرر أن هذا التحريك إنما هو ظاهرة صوتية فنولوجية phonologic أو نوع من التطويز الصوتي prosodic الذي يتغير بتغير السياق . فهو مثلاً ذو أثر سمعي في ابتداء الكلام ، ولكنه غير موجود في درجه ، أي أنه حينئذ ليس له تحقيق نطقي phonetically nothing .

ومعنى ما تقدم أن هذا الصوت ليس حركة أو ليس جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية . إنه لا يقع في أي حيز من أحياز الحركات الثلاث قصيرها وطويلها ؛ فهو يختلف

عنها جميعاً في الصفات ، كما يختلف عنها فيما هو أهم من ذلك وهو التوزيع الصوتي phonetic distribution في اللغة العربية ، وفي عدم التبادل معها في أى سياق . فهو إذن « وصلة » أى وسيلة « إيصال » أو « وصل » على اختلاف ما رأوا في ذلك بالنسبة لهمزة الوصل .

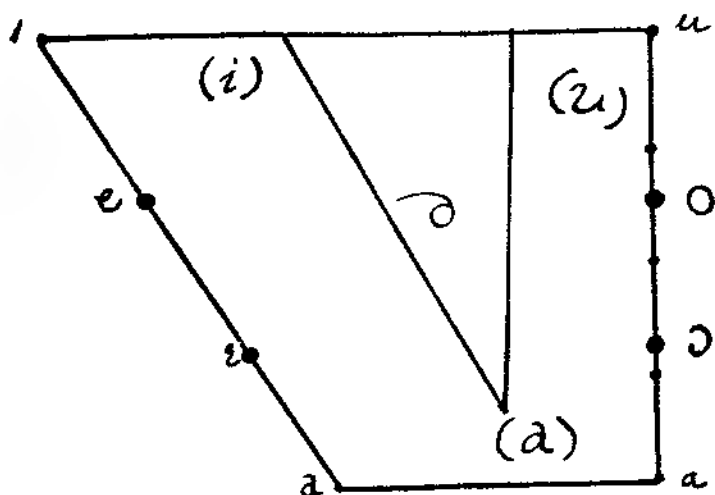
على أنه من الممكن القول بشيء من التساهل : إن هذا « الصوت » كان في الأصل هو ذلك التحريك الذى أشرنا إليه . ولكن ربما بالغ بعض الناس في نطقه حتى قارب أن يكون همزة ، أو أنه أصبح همزة محققة ، وهذا ما نلاحظه الآن بالفعل بين العوام وأنصاف المثقفين ، حيث ينطقون هذا الصوت همزة ، بل هم يرسمونه في الكتابة همزة كذلك .

غير أن هذا الأمر لا يفسد الاحتمال الذى رأيناه ، لأن ما يفعله هؤلاء الناس إنما هو نوع من التطور اللغوي linguistic change الذى يجب أن ينظر إليه بهذا الوصف ، وقد يعد خطأ في نظر بعض الدارسين .

وهذا التحريك الذى رأينا أنه يقوم مقام همزة الوصل التى افترض وجودها علماء العربية كـ قيمتان :

إحداهما : قيمة صوتية محضة ، أى كونه ظاهرة صوتية لها أثر سمعى تدركه الأذن . وقد رمز إليه العرب (على أساس أنه همزة) بالألف في أبجديتهم الإملائية العادية ، وهو رمز صالح مقبول ، على شريطة أن ينظر إليه من الزاوية التى تناولناه من خلالها . أما في البحث الصوتي فنحن نقترح أن نشير إليه بالرمز [٥] وهو الرمز المختار في الأبجدية الصوتية العالمية للإشارة إلى ما يسمى المركزية central vowel . وهذا الرمز — وإن كان يشير إلى حركة في بعض اللغات ، كالإنجليزية في نحو singer (الحركة الأخيرة) — لا يصح أن يؤخذ هذا المأخذ في بحثنا هذا ؛ إذ أن قيمته الصوتية في لغتنا ليست حركة كما قررنا سابقاً . وإنما اخترناه للدلالة على هذا التحريك ، لاتفاق المدلولين — في الأبجدية العالمية وفي دراستنا هذه — في تنوع الصفات وتعدد الإمكانيات النطقية لهما (من حيث اتجاههما نحو حركات مختلفة) وفي الغموض كذلك .

ونستطيع أن نوضح القيمة الصوتية لهذا التحريك ببيان موقعه من اللسان عند النطق ، مع الإشارة إلى العلاقة بينه وبين الحركات الأصلية في اللغة العربية ، كما يظهر في الرسم التالى :



هذا الشكل يبين وضع اللسان بالنسبة للحركات المعيارية الأساسية . والحركات على الجانب الأيمن تمثل الحركات الخلفية والتي على الجانب الأيسر تمثل الحركات الأمامية ، نسبة إلى جزء اللسان الأقصى ارتفاعاً عند النطق . والمنطقة الوسطى (وفيها د) تمثل الحركات المركزية ، وهي منطقة واسعة ولها إمكانات نطقية متعددة ويمكن أن تستعمل رموزاً أخرى مع (د) للإشارة إلى هذه الحركات كالرمز [+] مثلاً .

أما الحركات العربية في هذا الشكل فهي الموضوعة بين الأقواس . وتوضيحها كما يلي : (v) = الضمة و (ε) = الكسرة و (a) = الفتحة وهي في منطقة تمتد من الخلف إلى الأمام أو العكس ، وكلما اقتربت من خلف اللسان كانت مفعمة ، وبالعكس إذا اقتربت من الجزء الأمامي منه فهي مرققة .

يتضح من هذا الشكل أن التحريك [د] لا يمتد إلى أى حيز من أحياز الحركات العربية الثلاث ، وإن كان يقترب منها أحياناً إلى حد ملحوظ وبخاصة في حالتى الضمة والكسرة . وربما كان هذا الاقتراب أو الاختلاط هو السبب في خفاء طبيعته على علماء العربية ، وفي اضطرابهم في تحديد نوعه . الدرجة أن بعضهم عد حركات همزة الوصل (التى يقوم هذا التحريك مقامها في رأينا سبع حالات . منها حالة الفتح الخاصة بأداة التعريف وأيمن .

فهذا التحريك إذن على المستوى الصوتي المحض phonetic level ليس أكبر من صوت خفيف لا يمكن عده جزءاً من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة في العربية . ولا ضير علينا إن نحن أهملناه نهائياً على هذا المستوى . واقتصرنا على حسابانه نوعاً من التطريز الصوتي على المستوى الصوتي الوظيفي at the phonological level في سياقات معينة .

أما القيمة الثانية : لهذا التحريك أو « الصوت » فتظهر في النظر إلى وظيفته في التركيب الصوتي للغة العربية ، إنه في رأينا يكون عنصراً مقطعياً syllabic-d في بعض المواقع المعينة ، وهي تلك المواقع التي افترض علماء العربية وجود همزة الوصل فيها .

وهذا الافتراض يستتبع وجود عنصر مقطعي في اللغة العربية غير مألوف للدارسين حتى هذه اللحظة ، ويختلف عن كل الأنماط المقطعية المستخلصة من كل القوانين الصوتية التي قررناها لغويو العرب للغتهم . هذا النمط الجديد هو : $ac + \text{Consonant} = d$ ، كما في نحو : [d Ktub]

غير أن هذا النمط محدود في مواقعه ونسبة وروده في العربية . فهو لا يقع إلا في الأماكن التي افترض فيها وجود همزة الوصل ، ولا يرد إلا في تلك الصيغ والكلمات التي تأخذ همزة الوصل — على الرأي التقليدي — فيما عدا أداة التعريف وأيمن . وإليك أمثلة للمقارنة بين التركيب المقطعي لنماذج من هذه الصيغ على الرأي التقليدي . والرأي الذي ننبناه :

الكلمة	التركيب المقطعي التقليدي	التركيب المقطعي المقترح
أفهم	gifham	efham
	cvc / cvc	ac / cvc
اكتب	guktub	dK / tub
	cvc / cvc	ac / cvc

ومن الواضح أن هذا النمط الجديد مكون من [d] وصوت صامت واحد . وهذا الصوت [d] ليس محسوباً في نظرنا من الحركات أو الأصوات الصامتة ، وإنما هو مجرد عنصر مقطعي اقتضاه نظام المقاطع للغة العربية على الرأي الذي ذهبنا إليه في هذه الدراسة .
بقى علينا أن نشير هنا إلى أن كل ما قررناه فيما سبق لا يطبق على همزتي أل وأيمن ، إذ هما في نظرنا همزتا قطع لا وصل . ونستطيع أن نؤيد وجهة نظرنا هذه بمجموعة من الحقائق العلمية التي نلخصها فيما يلي :

١ - نطق الهمزتين في ابتداء الكلام هو نطق الهمزة محققة ، ولهما صفات ما سموه « همزة القطع » أو الوقفة الحنجرية . أما سقوطهما في درج الكلام ، فهو ظاهرة صوتية اقتضاهما وصل الكلام بعضه ببعض . وتخضوع الأصوات بعامة لشيء من التغير في وصل

الكلام أمر عادي مألوف ، لا يقتصر على مجموعة من الأصوات دون غيرها .

٢ - لزوم الهمزة في أداة التعريف و . « أيمن » حركة واحدة (بالاتفاق في الأولى وعلى الراجح في الثانية) وعدم تغير هذه الحركة بتغير السياق دليل يقوى الادعاء بأن هذه الهمزة ليست للوصل ، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان ما قرره علماء العربية من أنواع الحركات المصاحبة لهمزة الوصل . فهذه الحركات في نظرهم تبلغ سناً أو تظهر في ست صور مختلفة (انظر ص ١٥٣ والصورة السابعة المذكورة هناك خاصة بال) .

فعدم تغير الحركة في هاتين الصيغتين وتغيرها إلى هذه الصور المتعددة في الصيغ الأخرى يشير إلى أن هناك فرقاً من نوع ما بين الحالتين . هذا الفرق - على ما نرى - هو أن الهمزة في « ال » و « أيمن » صوت صامت consonant أتبع بحركة محددة ، على حين أن الموجود بالصيغ الأخرى إنما هو تحريك أو انزلاق حركي يتشكل بصور مختلفة طبقاً للسياق الصوتي الذي يقع فيه .

٣ - كون الحركة اللازمة فتحة لا كسرة علامة أخرى على الطريق إلى هذا الاتجاه . فلو كانت الهمزة هنا للوصل حقيقة لأوجبوا كسرها ، تمشيّاً مع قاعدتهم الأساسية التي تنص على أن الكسرة هي الحركة الأصلية لهذه الهمزة ، أما غيرها من الحركات فهو خروج عن هذا الأصل .

وقد أدرك علماء العربية أنفسهم هذا الشذوذ . ومن ثم حاولوا تفسيره بما لا يخرج - في نظرنا - عن كونه مجرد تبرير أو تحليل عقلي افتراضي لما حدث بالفعل . جاء في مراحي الأرواح وشرحه ما يلي :

« وفتح ألف أيمن أي همزته . . . مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج والأصل في ألف الوصل الكسر . . . لأنه جمع يمين وألفه للقطع لأنه ألف أفعل وألفه مفتوحة ، ثم جعل للوصل أي عومل معاملة ألف الوصل بأن أسقطت في الدرج لكثرة أي لكثرة أيمن استعمالاً ، وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف . . . وفتح ألف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرة استعمالاً أيضاً » .

فهو هنا يعتل لفتح همزة « أيمن » بكونها صيغة جمع على أفعل (وهو رأى على ما سنرى

فما بعد) ، وهمزة هذا الجمع همزة قطع بالاتفاق وهي مفتوحة كذلك . ولكنها هنا عوملت معاملة همزة الوصل بسقوطها في الدرج لكثرة الاستعمال . وهذا تعليل - كما نرى - يحمل بطلانه في ثناياه ، لما يتضمنه من تحايل على الحقائق وتعسف واضح في تفسيرها .

أما بالنسبة لهمزة أداة التعريف فلم يجدوا ما يعتلون به سوى كثرة استعمال هذه الأداة ، وفي رأيهم أن الفتحة أوفق من غيرها مع هذه الكثرة !

واستمع إلى ابن جني في تفسيره لهذه الظاهرة - ظاهرة فتح الهمزة في « ال » و « ايمن » - حيث يقول :

« فأما لام التعريف فالهمزة معها مفتوحة . وذلك لأن اللام حرف ، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة ، لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال . فأما أيمن في القسم ففتحت الهمزة فيها - وهي اسم - من قبل أن هذا اسم غير متمكن ، ولا يستعمل إلا في القسم وحده . فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف . وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم ، لمضارعة الحرف ويؤكد عندك أيضاً هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه . فقالوا مرة : أيمن الله ، ومرة آيئم الله ومرة ايم الله ، ومرة م الله ومرة م الله ، وقالوا : من ربي ومن ربي . فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى اللفظ الحروف قوي شبه الحرف عليه ، ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف » (١) .

فهذا التفسير - كما نرى - ليس إلا مثلاً آخر من أمثلة الإغراق في التأويل وانتماس العلل التي يولع بها ابن جني في كثير من مناقشاته . وهو إن دل على شيء فلأنما يدل على المقدرة الباهرة لدى أبي الفتح في تصوير الأمور بغير صورها الحقيقية . ففتح الهمزة المصاحبة للام التعريف لغرض المخالفة بين حركتها هنا وحركتها في الأسماء والأفعال أمر لا يقره منطق الواقع ولا منطق اللغة . إنما المنطق هو أن هذه الهمزة وردت في كلام العرب مفتوحة ، فيجب أن تؤخذ بهذه الصفة وتسجل أحكامها وفق ما تبديه من خواص واقعية دون تأويل أو تعليل . واختيار الفتحة لهمزة أيمن تشبيهاً لهذه الصيغة بالحرف لما يعبر بها من ضعف أو نقص هو الآخر تفسير واه يبدو فيه التكلف واضحاً .

(١) ابن جني : سر صناعة الإعراب ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

وحقيقة الأمر أن الهمزة في أداة التعريف وايمى همزة قطع ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، وكما يتبين كذلك من أدلة أخرى خاصة بكل حالة منهما .

ففى « ايمى » نلاحظ اضطراباً بين النحاة فى الحكم عليها وعلى همزتها . فهى عند البصريين اسم مفرد من اليمى ، وهمزتها للوصل عندهم ، بدليل سقوطها فى درج الكلام ، ووزنها على أفعل . ومثله جاء فى العربية كأجر وأئك .

وأغلب الظن أن هذا الكلام ليس إلا ترديداً لرأى شيخهم سيويه فى هذه النقطة ذاتها . فهذا هو الزجاجى يقول : وهمزة ايمى فى نحو قولهم ايمى الله لأفعلن ذلك « ألفه ألف وصل . إلا أنها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن ، كذلك يقول سيويه . واشتقاقه عنده من اليمى . واستدل على ذلك بقول بعضهم : ايمى الله بكسر الألف ولو كانت ألف قطع لم تكسر . وبقول الشاعر :

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم . وفريق ليمنى الله ما ندرى

فحذف الألف فى الوصل ^(١) .

أما عند الكوفيين فأيمى جمع لا مفرد . إذ ليس فى رأيهم اسم مفرد فى العربية على وزن أفعل . أما أجر وأئك فأعجمان فى نظرهم . وهمزتها همزة قطع عندهم ، ولكنها عومات معاملة همزة الوصل فسقطت فى الدرج لكثرة الاستعمال ^(٢) . وهذا هو ما يروى عن الفراء كذلك . يقول الزجاجى فى الجمل : قال الفراء : « ألف ايمى ألف قطع وهى جمع عنده » ^(٣) .

وهكذا يقع الخلاف بين الفريقين ويلتصم كل منهما العلل والتأويلات لما ذهب إليه . وفى اعتقادنا أن الحق فى جانب الكوفيين ومن تابعهم . وأما ما اعتل به البصريون من سقوط الهمزة فى وصل الكلام فليس يكفى دليلاً مقنعاً للقول بأنها همزة وصل . فهذا السقوط لا يعدو أن يكون ظاهرة فنولوجية اقتضاها السياق ، لا لأنها « جعلت للوصل » ، كما ادعوا .

وأما تحريك هذه الهمزة بالكسرة - كما قرر سيويه - فذلك يغلب أن يكون نتيجة خاصة ينبغى ألا تنسحب أحكامها على غيرها من أساليب الكلام .

(١) الزجاجى : الجمل ص ٨٥ - ٨٦ .

(٢) انظر : حاشية الخضرى على ابن عتيل ح ٢ ص ١٨١ ، وشرحه مراح الأرواح لشمس الدين أحمد

وابن كمال باشا ص ٥٦ .

(٣) الزجاجى : السابق ص ٨٥ - ٨٦ .

وهناك فيما يتعلق بهمزة أداة التعريف آراء ونصوص صريحة تؤكد لنا ما ذهبنا إليه . فهذه
 همزة للقطع عند بعضهم ، ومنهم شيخ اللغويين العرب الخليل بن أحمد . يقول ابن كمال باشا
 في شرح مراح الأرواح : « اعلم أنهم اختلفوا في آلة التعريف . فذكر المبرد في كتابه الشافي
 أن حرف التعريف همزة المفتوحة وحدها . وإنما ضم اللام إليها لثلاث يشبه ألف التعريف بألف
 الاستفهام فيكون للقطع . . . وقال الخليل « ال » بكاملها آلة التعريف ثنائى نحو هل فيكون
 همزة للقطع ، وإنما حذفت في الدرج لكثرة الاستعمال » (١) .

وكذلك عاملوا همزة أداة التعريف معاملة همزة القطع في عدم حذفها عند سبقها بهمزة
 الاستفهام ، وجواز إبدالها ألفاً وتسهيلها في هذا السياق نفسه ، شأنها ، في ذلك شأن همزة
 القطع تماماً . تقول : ألحق قلت ؟ كما تقول : آكرمت يا زيد عمراً ؟ بإبدال همزة ألفاً
 فيهما .

كل هذا الذى قررنا يقودنا إلى نتيجة واضحة . تلك هى أن همزة أداة التعريف وإيمن
 همزة قطع ، وأما ما تخضع له من سقوط في وصل الكلام أحياناً فهو ظاهرة صوتية سياقية
 تعرض للهمزة ولغيرها من الأصوات وبخاصة الحركات .

(١) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٦ .

مراجع البحث

- ١ - إبراهيم السامرائي (دكتور) :
التطور اللغوي التاريخي (من مطبوعات معهد البحوث العربية سنة ١٩٦٦) .
- ٢ - ابن جني ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (الجزء الأول) تحقيق الأساتذة مصطفى السقا وزملائه
(مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
- ٣ - ابن مسعود ، أحمد بن علي :
مراح الأرواح في علم الصرف ، بشرحيه لديكنقوز وابن كمال باشا (مصطفى البابي
الحلبي الطبعة الثانية سنة ١٩٣٧) .
- ٤ - الخضري ، محمد :
حاشية الخضري على ابن عقيل (المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ) .
- ٥ - الخليل بن أحمد :
كتاب العين (الجزء الأول) تحقيق الدكتور عبد الله درويش (مطبعة العاني ،
بغداد سنة ١٩٦٧) .
- ٦ - الزجاجي :
الجمال ، تحقيق ابن أبي شنب الأستاذ بكلية الجزائر (الطبعة الثانية ، باريس
سنة ١٩٥٧) .
- ٧ - الصبان ، محمد بن علي :
حاشية الصبان على الأشموني (المكتبة التجارية الكبرى) .
- ٨ - عبد الرحمن السيد (دكتور) .
مدرسة البصرة النحوية (مخطوط بمكتبة كلية دار العلوم ، رسالة ماجستير) .
- ٩ - القلقشندي :
صبح الأعشى (الجزء الثالث من مطبوعات تراثنا) .

السكون

في اللغة العربية

100

101

102

103

104

105

106

107

108

109

110

111

112

113

114

115

116

117

118

119

120

121

122

123

124

125

126

127

128

129

130

131

132

133

134

135

136

137

138

139

140

141

142

143

144

145

146

147

148

149

150

151

152

153

154

155

156

157

158

159

160

161

162

163

164

165

166

167

168

169

170

171

172

173

174

175

176

177

178

179

180

181

182

183

184

185

186

187

188

189

190

191

192

193

194

195

196

197

198

199

200

201

202

203

204

205

206

207

208

209

210

211

212

213

214

215

216

217

218

219

220

221

222

223

224

225

226

227

228

229

230

231

232

233

234

235

236

237

238

239

240

241

242

243

244

245

246

247

248

249

250

251

252

253

254

255

256

257

258

259

260

261

262

263

264

265

266

267

268

269

270

271

272

273

274

275

276

277

278

279

280

281

282

283

284

285

286

287

288

289

290

291

292

293

294

295

296

297

298

299

300

301

302

303

304

305

306

307

308

309

310

311

312

313

314

315

316

317

318

319

320

321

322

323

324

325

326

327

328

329

330

331

332

333

334

335

336

337

338

339

340

341

342

343

344

345

346

347

348

349

350

351

352

353

354

355

356

357

358

359

360

361

362

363

364

365

366

367

368

369

370

371

372

373

374

375

376

377

378

379

380

381

382

383

384

385

386

387

388

389

390

391

392

393

394

395

396

397

398

399

400

401

402

403

404

405

406

407

408

409

410

411

412

413

414

415

416

417

418

419

420

421

422

423

424

425

426

427

428

429

430

431

432

433

434

435

436

437

438

439

440

441

442

443

444

445

446

447

448

449

450

451

452

453

454

455

456

457

458

459

460

461

462

463

464

465

466

467

468

469

470

471

472

473

474

475

476

477

478

479

480

481

482

483

484

485

486

487

488

489

490

491

492

493

494

495

496

497

498

499

500

501

502

503

504

505

506

507

508

509

510

511

512

513

514

515

516

517

518

519

520

521

522

523

524

525

526

527

528

529

530

531

532

533

534

535

536

537

538

539

540

541

542

543

544

545

546

547

548

549

550

551

552

553

554

555

556

557

558

559

560

561

562

563

564

565

566

567

568

569

570

571

572

573

574

575

576

577

578

579

580

581

582

583

584

585

586

587

588

589

590

591

592

593

594

595

596

597

598

599

600

601

602

603

604

605

606

607

608

609

610

611

612

613

614

615

616

617

618

619

620

621

622

623

624

625

626

627

628

629

630

631

632

633

634

635

636

637

638

639

640

641

642

643

644

645

646

647

648

649

650

651

652

653

654

655

656

657

658

659

660

661

662

663

664

665

666

667

668

669

670

671

672

673

674

675

676

677

678

679

680

681

682

683

684

685

686

687

688

689

690

691

692

693

694

695

696

697

698

699

700

701

702

703

704

705

706

707

708

709

710

711

712

713

714

715

716

717

718

719

720

721

722

723

724

725

726

727

728

729

730

731

732

733

734

735

736

737

738

739

740

741

742

743

744

745

746

747

748

749

750

751

752

753

754

755

756

757

758

759

760

761

762

763

764

765

766

767

768

769

770

771

772

773

774

775

776

777

778

779

780

781

782

783

784

785

786

787

788

789

790

791

792

793

794

795

796

797

798

799

800

801

802

803

804

805

806

807

808

809

810

811

812

813

814

815

816

817

818

819

820

821

822

823

824

825

826

827

828

829

830

831

832

833

834

835

836

837

838

839

840

841

842

843

844

845

846

847

848

849

850

851

852

853

854

855

856

857

858

859

860

861

862

863

864

865

866

867

868

869

870

871

872

873

874

875

876

877

878

879

880

881

882

883

884

885

886

887

888

889

890

891

892

893

894

895

896

897

898

899

900

901

902

903

904

905

906

907

908

909

910

911

912

913

914

915

916

917

918

919

920

921

922

923

924

925

926

927

928

929

930

931

932

933

934

935

936

937

938

939

940

941

942

943

944

945

946

947

948

949

950

951

952

953

954

955

956

957

958

959

960

961

962

963

964

965

966

967

968

969

970

971

972

973

974

975

976

977

978

979

980

981

982

983

984

985

986

987

988

989

990

991

992

993

994

995

996

997

998

999

1000

السكون في اللغة العربية^(١)

لعب السكون درساً مهماً في الدرس اللغوي عند العرب . وقد تناووه وعرضوا لكثير من مشكلاته على مختلف المستويات اللغوية . وقد اهتموا به في الخط والكتابة كذلك . فوضعوا له علامة مميزة ، أصبحت في عرف الناطقين بالضاد جزءاً من النظام الكتابي للغتهم .

ولكننا مع ذلك نلاحظ أن كل ما خلفوه لنا من تراث في هذا الشأن مملوء بالاضطراب والبعد عن جادة الصواب أحياناً . مما دفعنا إلى مناقشة الموضوع من جديد . في محاولة ترمي - فيما ترمي إليه - إلى تقويم وجهات النظر التقليدية في هذه الظاهرة .

ومناقشة السكون مناقشة لغوية كاملة تقتضي أن نعرض له من الزوايا المختلفة للبحث ، أى من الناحية الصوتية والصرفية والنحوية . وقد يكون من المفيد كذلك أن نشير في إيجاز إلى ما رآه علماء اللغة العربية فيما يتعلق برمزه في الكتابة .

يرى صاحب التصريح احتمالات عدة تبلغ في مجموعها ستة . يمكن أن نرجع إليها تلك العلامة المألوفة لنا ، وهي [٥] .

١ - ينقل عن أبي حيان أن علامة السكون خاء فوق الحرف ، وأن سيبويه جعلها هكذا : [خ] على أنها اختصار للكلمة « خف » أو « خفيف » .

٢ - هي رأس جيم وهي مختصرة من « اجزم » .

٣ - هي رأس ميم وهي مختصرة من « اجزم » أيضاً .

٤ - هي رأس حاء مهملة مختصرة من « استرح » ، لأن « الوقف استراحة » .

٥ - علامة السكون دائرة ، لأن الدائرة صفر [٥] ، وهو الذي لا شيء فيه من العدد .

٦ - علامة السكون دال ، ويعلل ذلك بقوله : « وكأنهم لما رأوها بغير تعريف ظنوها

دالا »^(٢) .

وواضح من هذا أن كل واحد من هذه الاحتمالات يصلح لأن يكون هو الأصل الذي

(١) نشر موجز لهذا البحث بمجلة مجمع اللغة العربية (الجزء الرابع والعشرون ، يناير سنة ١٩٦٩) .

(٢) انظر التصريح شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ج ٢ ص ٣٤٣ - ٣٤٤ . وانظر أيضاً : الصبّان على الأشموني ج ٤ ص ١٥٦ ، حيث جاء هناك ذكر العلامات الأربع الأولى .

تطورت عنه العلامة الحالية [ه] ، بل إن الاحتمال الخامس — وهو كونها دائرة ، أو علامة الصفر [ه] ، على ما عليه الحال في كثير من اللغات — يطابق هذه العلامة تمام المطابقة في الشكل والصورة . وهذا الاحتمال بالإضافة إلى ذلك ، يتضمن ما يرشحه للقبول أكثر من غيره ، إذ الصفر — فيما لو أخذ وحده منعزلاً — ليس له قيمة عددية إيجابية ، كما نص على ذلك صاحب التصريح . والسكون من الناحية الصوتية خال هو الآخر من التحقيق الصوتي Phonetic realization ، أى ليس له أثر مادي من ناحية النطق الفعلي . وبهذا تكون هناك مناسبة واضحة بين المعنى المنقول منه والمعنى المقول إليه .

أما كون علامة السكون خاء فيفسر على أن المقصود رأس جيم بلا نقطة ، هكذا [ح] . ثم لحقتها تغير في الشكل حتى صارت إلى ما هي عليه الآن . واختيار الخاء فيه إشارة إلى خاصية من خواص السكون ، وهي الخفة في النطق ، على ما رآه كثير من النحويين ، أى إذا قيس بالحركات أو إذا قورن بما سموه « السكون » الشديد ، وهو ما يصاحب الإدغام الذي رمزوا إليه بحرف الشين بلا نقط [س] للدلالة على هذا المعنى .

والإشارة بحرف الجيم إلى السكون تعني أن المقصود رأس جيم بلا نقطة كذلك [ج] واستعمال هذا الرمز يعني — في نظر القائلين بذلك — الدلالة على وظيفة من أهم وظائف السكون عندهم ، وهي كونه علامة على الحالة الإعرابية المعروفة بالجزم ، أو كونه ينبئ عن الجزم بمعنى القطع والبت في الأمور . وهذا التفسير مبني على اختلاف الآراء في معنى الجزم الذي يفيد السكون : أهو القطع المادي ، بمعنى قطع الحركة أو حرف العلة ؛ أى حذفهما ، أم القطع المعنوي الذي يفيد الأمر والتشدد في الطلب ، والذي يتحقق — مادياً — في صيغة الأمر مثلاً ؟ رأيان نص عليهما علماء اللغة العربية .

وما قيل عن الجيم هنا يطبق على الميم ، إذ استخدامهما — أو بالأحرى استخدام رأسها — علامة على السكون ، فيه الإشارة إلى المعاني السابقة ، إذ الميم هي الأخرى اختصار لكلمة « اجزم » .

أما استعمال رأس الخاء للإيماء إلى السكون ففيه إيماء إلى وظيفة واضحة من وظائفه ،

(١) ورأس الخاء (بدون نقط) لا تزال واضحة في الاستعمال في بعض أنواع الخطوط في الوقت الحاضر .

وهي دلالة على الوقف في الكلام . والوقف - كما يرى أصحاب هذا الرأي - فيه استراحة ، فكان الرمز مختصر من الفعل « استرح » كما نصوا على ذلك ، أو من أية صيغة أخرى من المادة نفسها .

ونحيل إلينا على كل حال أن هذه الاحتمالات الثلاثة الأخيرة مبنية على مجرد التخمين والحدس . كما أنها تعتمد في تفسير رموزها على الإشارة إلى وظيفة السكون في سياق واحد فقط هذا السياق هو نهاية الكلمة أو الجملة ، حيث يكون هذا السكون علامة مميزة للجزم أو الوقف .

والأولى في نظرنا أن نفسر علامة السكون - في حالتى الجيم والحاء - على أنها رأس خاء ، إذ في استخدام هذه الحاء إشارة واضحة إلى الخاصية الأساسية للسكون في كل سياق وكل موقع في الكلام العربى . هذه الخاصية - كما رأوا هم - هي خفته .

على أنه من الجائز أن تكون هذه العلامة قد فسرت أو قرئت خطأ : لعلها خاء في الواقع وحقيقة الأمر ، ولكنها أخذت بطريق الخطأ على رأس جيم أو حاء ، وذلك بسبب غياب النقط الذى يفرق بين هذه الحروف ، وهذا الذى نراه هنا من كون العلامة هي رأس خاء يتمشى مع القول التقليدى الشائع بين القدماء والمحدثين على سواء^(١) .

أما القول بأن علامة السكون هي رأس الميم ففيه خلط واضح بين رأس الميم [م] وبين علامة الصفر [هـ] ، (وهو أحد الاحتمالات التى نصوا عليها) . وربما أوقعهم في هذا الخلط علم معرفتهم بهذا الرمز الأخير أو عدم إدراكهم لقيمتهم .

والرأى الذى يرى أن الدال هي الأصل في علامة السكون رأى يبدو بعيداً عن الصواب . والظاهر أن الأمر التيس عليهم للتشابه الكبير بين رأس الخاء (غير المنقوطة) وبين الدال المفردة [د] ، وهو أمر نلاحظه كثيراً في بعض أنواع الخطوط .

وإذا كان لنا أن نبدي رأياً في « رموز » السكون فإننا نميل إلى تفضيل وجهة النظر القائلة بأن علامة الصفر [هـ] هي رمز السكون . وربما كان ذلك أقرب إلى غيره من الحقيقة . لما بين الجهتين من اتفاق وتماثل في خاصتهما الأساسية وهي « الخلو » من القيمة المادية . وذلك بالطبع إذا أخذنا منعزلين . أو قورنا بما من شأنه أن يصحبهما من أعداد أو حركات .

(١) انظر : حنفى ناصف ، تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ٧٦ ط ٢ .

على أن الافتراض القائل أن علامة السكون هي رأس خاء غير منقوطة افتراض له وجهته . وليس هناك ما يمنع من قبوله ، على أن يكون تالياً للاحتمال السابق من حيث الأفضلية والاختيار .

ومن يدري ؟ لعل للاحتمالين أصلاً تاريخياً . فربما وضعت رأس الخاء بالفعل في فترة من الفترات للدلالة على السكون — وهو ما تشير إليه كتب اللغة . حيث ينسبون هذا الوضع إلى الخليل بن أحمد — ثم تطورت إلى ما يشبه الدائرة [٥] ، كما يظهر في بعض الخطوط . أو بقيت محافظة على كثير من سماتها الأصلية [ح] . كما يبدو في أنواع أخرى . ومن الجائز كذلك أن تكون هناك علامة جديدة . قد استحدثت في فترة من تاريخ العربية للدلالة على هذا السكون ، وأن تكون هذه العلامة هي رمز الصفر [٥] . وربما يؤيد هذا الرأي الذي نراه من وضع علامتين وصلتا في النهاية إلى صورة واحدة هي [٥] — ربما يؤيد هذا أكثر من غيره شيوع هذا الرمز بعينه [٥] في الاستعمال الحاضر — وربما الماضي كذلك — بصورة أوسع من استعمال غيره من الرموز التي ظن أنها — كلها أو بعضها — علامات للسكون .

والأهم من هذا كله على أية حال هو بيان القيمة اللغوية للسكون . وبخاصة من وجهة النظر الصوتية . ويخيل إلينا أن تجلية هذا الأمر تعتمد في أساسها على الإجابة عن هذا السؤال .

ما السكون ؟ أهو صوت لغوي ؟ أو عبارة أقرب إلى موضوع الحديث (وهو تقويم آراء علماء العربية في السكون) : هل السكون حركة ؟

الإجابة عن هذا السؤال — بكل صوره — سهلة ميسورة على كل من له دراية بمعنى الصوت اللغوي وكل من له أدنى خبرة بالدراسات الصوتية . فلسوف يقرر هؤلاء جميعاً على الفور أن السكون ليس صوتاً لغوياً alinguistic Sound أي أنه شيء لا ينطق ولا يسمع أو هو شيء ليس له تحقيق صوتي عادي phonetic realization أو أي تأثير سمعي audible effect وبهذا يصبح السكون خالياً تماماً من العنصرين الأساسيين لأي صوت من الأصوات . ولقد أثبت التحليل لأصوات العربية أن ليس بينها صوت ينطق أو يحقق مادياً أكثر من تلك الأصوات المنحصرة في المجموعتين المعروفتين بالأصوات الصامتة Consonants والحركات vowels . وفي عرف المحققين من الدارسين أن السكون — من الناحية النطقية الصرفية — لا ينتمي إلى أي من هاتين

المجموعتين ، وإن كان بعض هؤلاء الدارسين يرى أن لهذا السكون قيمة لغوية من نوع ما ، على ما سنرى فيما بعد .

وبهذا ثبت لنا أن السكون ليس صوتاً صامتاً Consonant . وهذا أمر واضح بالنسبة للقدامى والمحدثين على سواء . كما أنه ليس حركة بالمعنى الذى يفيد هذا المصطلح فى نظر العارفين من الباحثين ، إذ انتفاء كونه صوتاً يعنى استحالة اعتباره حركة . لأن الحركة صوت لها صفات الأصوات فى عمومها ، مضافاً إلى ذلك مميزاتها النوعية التى تنفرد بها بوصفها حركة . وفقاً لما قرره علماء الأصوات .

ونستطيع أن نؤكد ما قررناه بعبارة أقربنا من الاصطلاح التقليدى ، ليسهل الفهم ويتبين القصد فى جلاء ووضوح . فنقول : إن السكون لا يتلفظ به ولا وجود له من الناحية النطقية الفعلية ، أو هو — من وجهة نظر معينة — « عدم » الصوت . أى عدم الحركة . وإنما فسرنا الصوت هنا بالحركة بالذات . لأن مناقشة علماء العربية للسكون تدور فى جملتها حول كونه حركة أو غير حركة . وحول بيان موقعه من الحركات العربية وعلاقته بها .

أما تفاصيل آراء هؤلاء العلماء فى هذا الموضوع فتظهر فى عدد من النصوص المختلفة التى تتسم — فى عمومها — بالخلط ، بل بالتناقض أحياناً ، وليس من النادر أن نجد الباحث الواحد يناقض نفسه فى فكرته عن السكون ، حيث يلتقى إلينا برأيين اثنين — فى مكان واحد أو مكانين مختلفين — لا يتمشى أحدهما مع الآخر . وربما عارضه أو ناقضه كذلك .

وهذه الآراء كلها يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، على أساس ما بين أفراد كل مجموعة من تشابه أو تماثل .

المجموعة الأولى :

وهذه المجموعة تمثل اتجاهاً قوياً بين لغويى العرب ، والمتأخرين منهم بوجه خاص . يعامل أصحاب هذا الاتجاه السكون على أنه حركة أو كما لو كان كذلك حيث ينعتونه صراحة بالمصطلح « حركة » ، ويجعلونه قسماً للحركات وواحداً فى سلسلة عددها . أو هم — على أقل تقدير — يقرنون السكون بالحركات وينسبون إليه مالها أو لبعضها من خواص صوتية أو وظيفية . ومن الواضح أن هذا الاتجاه يستلزم ضمناً — وبالضرورة — اعترافهم بأن السكون شئ

ينطق ويتلفظ به بالفعل . إذ الثبوت كونه حركة أو منحه الخواص الصوتية للحركات يقتضى هذا اللزوم بداهة .

ومن أصرح النصوص فى هذا الشأن عبارة بعضهم التى تحكى « أنه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء . فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون الحذف »^(١) .

ويفهم من هذا القول صراحة أن السكون حركة وأنه أحد أربع حركات . كما يفيد أن السكون شىء محقق صوتياً أو أنه شىء إيجابى مادى ، ينوب عنه شىء مادى آخر (هو الحذف وفقاً للنص السابق) ، إذا اقتضى السياق عدم ظهوره أو إذا لم يسمح هذا السياق بذلك .

ويقرب من هذا ما قرره ابن هشام فى توضيحه ، حيث قرن السكون بالحركات وجعله واحداً منها ، فيقول : « وأنواع البناء أربعة ، أحدها السكون وهو الأصل ويسمى أيضاً وقفاً . ولخفته دخل فى الكلم الثلاث نحو هل وقم وكم . والثانى الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون ، فلهذا دخل أيضاً فى الكلم الثلاث نحو سوف وقام وأين . والنوعان الآخران ، وهما الكسر والضم ولثقاهما وثقل الفعل ، لم يدخلوا فيه ودخلا فى الحرف والاسم »^(٢) .

وفى هذا النص كذلك نلاحظ أن السكون عومل معاملة الحركات من حيث « الوجود الصوتى » ، فهو يظهر فعلاً فى الكلمات المختلفة أو يدخلها كالحركات تماماً . كما أن وصفه بالخفة ومقارنته بالفتحة فى ذلك ، فيه إشارة واضحة إلى خاصة « الوجود الصوتى » هذه ، إذ الخفة إنما تكون فى النطق أولاً وقبل كل شىء .

ومن الواضح أن ابن هشام هنا يردد قول ابن مالك عن أنواع البناء :

وسنه ذو فتح وذو كسر وضم كآين أمس حيث والساكن كم

ولابن هشام رأى آخر فى مفهوم السكون يختلف عن رأيه السالف ، بل يكاد يناقضه ، إذ يشير إليه كما لو كان شيئاً سلبياً أو شيئاً يتحقق وجوده عند زوال غيره (ويعنى بذلك

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ج ١ ص ٣٤ .

(٢) التصريح على التوضيح ، ج ١ ص ٥٩ .

(الحركات) . وهذا التفسير يؤخذ من قوله : «علامات الإعراب الأصلية أربع ، « هي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض وحذف الحركة للجزم »^(١) ، وهو في هذا السياق كذلك متأثر بقول ابن مالك : « واجزم بتسكين .

والتسكين - كما فسروه وارتضاه الكثيرون منهم - معناه حذف الحركة (لاعلمها) . وهذا الرأي الثاني - وإن كنا لا نميل إليه - يسير في الاتجاه الصحيح حيث نفي الإيجابية الصوتية عن السكون ، غير أنه كان الأولى أن يعبر عن هذه الحالة « بعدم الحركة » ، لأن « حذف الحركة » - بحسب عبارته السابقة - يفيد أنه كانت هناك حركات ثم أزيلت . « الواقع اللغوي - كما هو واضح - لا يؤيد ذلك إذ الحركة لم توجد وما كان لها أن توجد في مثل هذا السياق الذي يشير إليه ابن هشام .

وهناك من المحدثين من وقع في مثل هذا الخلط أو أشد درجة ، بالرغم مما تشعر به بعض عباراته من أنه يدرك المفهوم الصوتي للسكون . إننا نعني بذلك الأستاذ حفي ناصف^(٢) الذي يصرح بأن « الحركات الأصلية التي تصور الحروف أربع وهي الفتحة والكسرة والضمة والسكون » . ويؤكد هذا المعنى نفسه بقوله في مناسبة أخرى : « الحركات قسمان أصلية ومتفرعة ، فالأصلية هي الفتحة والكسرة والضمة والسكون ، وهي المصطلح على تصويرها هكذا : ——— . »

ولكنه يعود فيعتذر عن نفسه اعتذاراً لطيفاً ، فيقول : « وإنما أطلق اسم الحركة على السكون هنا تغليياً »^(٣) ومع ذلك ما زلنا نضعه في عداد الواهمين ، لأن تسمية الشيء باسم غيره تغليياً تقتضي الاشتراك أو الاتفاق في خواص معينة . وهذا لا ينطبق على السكون ألبتة من الناحية التطبيقية ، وهي الناحية التي يعينها هذا الباحث في هذا المقام ، على ما يبدو . أما إذا كان يعنى مشاركة السكون للحركات في الوظائف الصرفية والنحوية فهذا أمر مقبول ، بل من الضروري أخذه في الحسبان عند معالجة قواعد العربية (انظر ص ٢٣١ وما بعدها) .

(١) انظر التصريح على التوضيح ج ١ ص ٦١ .

(٢) هناك محدثون آخرون اتجهوا هذا الاتجاه ، كالأستاذ إبراهيم مصطفى ، وقد ناقشنا رأيه مستقلاً نظراً

لأهميته وغرابة ما جاء به من آراء . انظر ص ٢٤٩ وما بعدها .

(٣) حفي ناصف تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ١١ ، ١٥ .

المجموعة الثانية :

وتضم هذه المجموعة عدداً من النصوص المتناثرة هنا وهناك في التراث اللغوي . وهذه النصوص تمثل غالبية الآراء وأشهرها فيما يتعلق بحقيقة السكون ، وهي جميعاً تنفق في خاصة واضحة ، هي عدم تسمية السكون بالحركة وعدم وصفه بهذا المصطلح ، ولكنها كلها — أو جلها — تعامله على أنه شيء ينطق ويتلفظ به تحقيقاً ، وكثيراً ما يقارنون بينه وبين الحركات في هذه الخاصة التي نسبوها إليه .

وهذا الاتجاه — بكثرة نصوصه وتنوعها — تلخصه إشارات عابرة يلقى بها الدارسون من وقت إلى آخر ويمر بها كثير من القراء دون انتعن في حقيقة ما تنطوي عليه . من ذلك قولهم مثلاً :

« السكون أخف الحركات » أو « أخف من الحركات » . أو نحو قولهم : « الفتح أقرب الحركات للسكون » . أو « الفتح يشبه السكون في الخفة » إلخ . . .

فهذه الإشارات ونحوها — وإن اختلفت في الأداء اللفظي — تنبئ عن معنى واحد ، هو افتراضهم أن السكون شيء ينطق ، ولكنه أخف الحركات أو أخف منها في ذلك . والفتح — في نظر علماء العربية والتقليديين من المحدثين أقرب الحركات إلى السكون لأنه يقرب منه أو يشبهه في خفة النطق . وهذه المقارنة في الحالتين — بين الحركات في عمومها وبين السكون ، وبين الفتحة وحدها وبينه — لا يمكن تفسيرها إلا على أساس التشابه الصوتي أو التقارب في عملية النطق الفعلية ، وإلا ما كان هنا داع لاستعمال المصطلحات « خفة » ، « خفيف » في حالة السكون أو استعمال عكسها في حالة الحركات كالتعبير « بالثقل أو ثقلية » وهذه المصطلحات — كما ترى — تفيد التحقيق الصوتي أو إيجابيته ، إذ لا يكون ذلك بجانبه (الخفة والثقل) إلا في النطق والتلفظ بالشيء بداهة .

وقد جرهم إلى هذا الافتراض أو الوهم محاولتهم تسويغ قاعدة مشهورة ، غير معتمدة هي الأخرى على الواقع اللغوي أو منطق اللغة نفسها . هذه القاعدة هي ما أشار إليها ابن مالك بقوله :

والأصل في المبنى أن يسكن

قال أكثر الشراح : وإنما كان ذلك هو الأصل « تخفة السكون » و « لتقل الحركة »^(١) . ولم يكتف صاحب المفصل بذلك بل عد البناء على السكون هو القياس . وعال شارحه - ابن يعيش - هذا الادعاء بكلام طويل نكتفي منه بقوله : وإنما كان القياس في كل مبنى السكون لوجهين :

أحدهما : أن البناء ضد الإعراب وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة ، فوجب أن يكون البناء الذي هو ضده بالسكون .

والوجه الثاني : أن الحركة زيادة مستقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو لذلك »^(٢) .

فهذا التعليل - بالإضافة إلى ما يشتمل عليه من مغالطة منهجية - يصف الحركات بالثقل ، إذا قورنت بالسكون ، وفي ذلك ما يعنى إيجابية السكون وجوده نطقاً ، غير أنه يتميز بالخفة في ذلك .

على أن غالبية النصوص التي تنتمي إلى هذا الاتجاه لا تكتفي بمجرد المقارنة بين السكون والحركات في بعض سمات النطق ، وإنما تصرح - بل تؤكد هذا التصريح أحياناً - بأن

(١) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ٣٢ والتصريح على التوضيح - ص ٥٨ .

(٢) راجع إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى ص ١٠٢ - ١٠٣ . والقول بأن البناء على السكون هو القياس أمر غير مقبول ويتضمن مغالطة منهجية ، وذلك لأن القياس ينشئ أن يكون مبنياً على الواقع اللغوي نفسه . وقد لاحظ الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذا الأساس مفقود ، فليس الكلام المبنى ساكناً كله أو أغلبه . وقد قام هو بالنظر في الكلم المبنى كله فوجد أن عدد حروف المعنى سبعون حرفاً « الساكن منها اثنان وعشرون والمتحرك ثمانية وأربعون » ومعناه ، كما قال ، أن الساكن « في البناء أقل من المتحرك » . أما بالنسبة للاسم فوجد أننا « لسنا في حاجة إلى الإحصاء ، وجلى أنه قل أن يبنى على السكون » . « أما الفعل فالماضى بناؤه على الفتح ما أمكن والمضارع أكثر بناؤه على الفتح وذلك حين يؤكد بـ « حذى » لتونين والأمر وحده يبنى على السكون » . (انظر المرجع السابق ص ١٠٤ - ١٠٧) . وخلاصة هذا أن المبنى على السكون من الكلم أقل من المبنى على غيره ، وهذه الحقيقة الواقعة تصد أسس هذا القياس الذى ذكره . وقد أدرك الصبان هذا الذى قلناه ، فيصرح - تعليقاً على قول ابن مالك : والأصل في المبنى أن يسكن - بأن « الأصل أى الراجح والمصطحب لا الغالب ؛ إذ ليس أغلب المبنيات ساكناً » .

السكون شيء يتلفظ به ويتساوى في هذه الخاصة مع الحركات .

جاء في كلام بعضهم قوله : « وأما البناء فعلى أنه لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة . . . » ويتأكد هذا المعنى من قول هذا الدارس نفسه : إن فعل الأمر مبني عند البصريين « على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم ، من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كرد واضرب الرجل » .

ولم يقنع الخضرى هنا بالحكم على السكون بأنه شيء يتحقق في اللفظ والنطق ، بل منحه خاصة من أهم خواص الحركات عندهم وهي وجوب تقديرها إذا منع مانع من ظهورها . ومعناه — بعبارة أخرى — أن للسكون نوعين من الوجود : وجود بالفعل ووجود في التقدير حين يصعب أو يستحيل تحققه في واقع النطق .

ومعاملة السكون معاملة الحركات في النطق وفي خاصة الظهور أحياناً ، والتقدير أحياناً أخرى ، تبدو أوضح وأوضح في سياق آخر من عبارة الخضرى نفسه حيث ينص على أن حركة البناء تكون ظاهرة أو مقدرة « كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا ، فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصلي في الألف ، كما تمنع الحركة الحركة »^(١) .

وفي هذا النص الأخير — كما ترى — إغراق في الوهم والخلط حيث عد الخضرى الألف في « إذا » سكوناً وأن هذا السكون منع السكون الآخر من الظهور . وكلا التقديرين — في رأينا — أمر غير مقبول . أما أن الألف : في « إذا » سكون فهو خطأ صوق وقع فيه علماء العربية منذ القديم ، مخدوعين في ذلك — على ما نعتقد — بغياب رموز الحركات القصيرة ، وهذا الغياب في نظرهم يعنى السكون ، بقطع النظر عن طبيعة الصوت المعين .

وقولهم إن سكون الألف في (إذا) منع السكون الآخر من الظهور أمر لا يمكن تفسيره إلا على أساس أن المقدر هو رمز السكون [٥] لاصوته ؛ إذ السكون (بمعنى غياب الحركات) شيء لا يتعدد . أما الحركات فهي تختلف عن السكون في ذلك ، فهي متعددة في طبيعتها وصورها ، فهناك الفتحة والكسرة ، والضممة . وفي هذا الذي يذهب إليه هؤلاء العلماء دليل واضح على أنهم قد خلطوا بين الرموز والأصوات أو المكتوب والمنطوق ،

(١) الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ٣٠ ، ٣٢ - ٣٣ .

وهو ما أدى إلى وقوعهم في بعض الأخطاء الصوتية ، كما في هذه الحالة مثلاً .

وليس ينفرد الخضرى بهذه النظرة تجاه السكون ، فقد شاركه فيها غيره مستخدماً مصطلحات وعبارات لا تخرج في جملتها عما فعله الدارس الأول . يقول صاحب التصريح — في التعليق على كلام الموضح بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر — : « والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها . والمراد بالظاهر ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون . » والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك ^(١) .

وجدير بالذكر أنه بعضهم قد أدرك ما في هذه الآراء من مغالاة وبعد عن الحقيقة ، ففسرها — أو بعبارة أدق فعارضها — في صورة تأويلات أو تخريجات تقليدية . من هؤلاء المعارضين الشيخ يس في تعليقه على الكلام السابق الذى نقلناه عن خالد الأزهرى ، فيقول : « قال الدونشرى : عد السكون من الإعراب اللفظى فيه تسامح . وكأنهم أرادوا باللفظى ما يتعلق باللفظ ، والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلغظ به . وقال أيضاً : جعلهم السكون — وهو عدم الحركة — والحذف — وهو إسقاط حركة أو حرف — لفظياً تسمح واللفظ إنما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف ^(٢) .

وفي هذا المنقول عن الدونشرى ما يدل على وعى بطبيعة « السكون » وقيمه الصوتية ^(٣) ، وفيه كذلك ما يتضمن الرد البليغ على أولئك الخاطئين الذين استغلق عليهم الأمر ، فلم يستطيعوا التمييز بين الحركات وبين ما سموه بالسكون من ناحية النطق .

وفي ظننا أن هناك سببين آخرين قد أوقعا هؤلاء العلماء في وهمهم الزاعم « نطقية » السكون

(١) التصريح على التوضيح - ١ ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح - ١ ص ٦٠ .

(٣) ما قرره الدونشرى بالنسبة للسكون (وهو كونه ليس لفظياً أو كونه عدم الحركة) قول صحيح مقبول ، كما قلنا . ولكن ما ذكره فيما يتعلق بحذف الحرف أو إسقاطه ليس دقيقاً لأن حذف الحرف أو إسقاطه له أثر نطقى ، يتحقق في صورة حركة قصيرة . نقول مثلاً : يرى ، بوجود الحرف وهو رمز الحركة الطويلة وهى الكسرة ، ولكن لم يرم بإسقاط الحرف ؛ وبالرغم من هذا بقى أثر منطوق هو الكسرة القصيرة . ويبدو أن الدونشرى متأثر بطريقة الكتابة (غير مدرك لناحية النطق) فقد لاحظ حذف الحرف في الكتابة (في لم يرم مثلاً) فظن ألا أثر للنطق تبعاً لذلك على حين أن الأثر النطقى موجود وهو محقق في الحركة القصيرة . ومعنى ذلك أن حذف الحرف في الكتابة ارتبط به تقصير الحركة في النطق .

ومساواته بالحركات في هذه السمة وفي غيرها من الخواص الصوتية . وينطبق هذا القول الذي نقوله على كل أولئك الذين تبنا أحد الاتجاهين السابقين أو كليهما معاً .

لعل السبب الأول : يرجع إلى ما رآه علماء العربية من أن « تلك الظاهرة » التي سموها سكوناً تمثل إمكانية رابعة فيما يختص بنهايات الكلمات في الجمل : فقد تنتهي بفتحة أو كسرة أو ضمة أو بعدم هذه الإمكانيات الثلاث .

كما أنها احتمال رابع في بعض المواقع بالصيغ الصرفية - فأنمودج : فعل قد يكون مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها أو « ساكنها » وعلى مستوى الأصوات من الناحية الوظيفية at the phonological level لاحظ هؤلاء العلماء أن « السكون » قد يكون نهاية المقطع . كما في نحو : ضربت : ض - رب - ت . ولم يرغب عن أذهانهم بالطبع مانع هذه الظاهرة من دور بارز في التفاعيل العروضية إلى غير ذلك من الوظائف الصوتية الخاصة بموسيقى الكلام . كما في الوقف مثلاً .

فن المحتمل أن تكون هذه الوظائف وغيرها قد خدعت هؤلاء العلماء فساووا بين السكون والحركات من جهات أخرى . فظنوه شيئاً ينطق . كما تنطق الحركات وسموه حركة كذلك . على حين أنه « لا شيء » من الناحية النطقية كما أنه ليس حركة من هذه الناحية أيضاً وإنما هو علمها . كما سنعرف فيما بعد .

أما السبب الثاني : فهو وجود رمز خاص بالسكون في نظام الكتابة العربية . فربما أوحى هذا التخصيص إلى بعضهم بأن مدلول هذا الرمز [هـ] لا بد أن يكون شيئاً ينطق ويلاحظ به بالفعل . شأنه في ذلك شأن الحركات المختلفة التي خصص لكل واحدة منها رمز مستقل كذلك . ولعل هذا نفسه هو السر في حكم بعض آخر على السكون بأنه حركة ومنحه أهم خواصها عندهم : فهو شيء نجتاه العوامل . ويظهر كما تظهر الحركات ويقدر كما تقدر إذا لم يكن ظهوره مستطاعاً .

وقد جرهم هذا الخلط في فهم الرموز الكتابية ووظيفتها إلى إطلاق المصطلح « ساكن » (وما اشتق منه) على كل « حرف » خلا من علامات الحركات الثلاث : الفتحة والكسرة والضمة . وهذا « الحرف » يتحقق في صورتين رئيسيتين .

إحدهما : تتمثل في كل حرف « صحيح » لم تصاحبه هذه العلامات ، وقد ابتكروا هم لهذه الحالة علامة مميزة هي [٥] ، وسموها السكون ، ودعوا مدلولها الحرف الساكن كالياء في نحو لم يضرب . أما الحالة الثانية فيقصدون بها كل حروف المد في نحو دعا ، أدعو ، أرى فهذه الحروف عندهم « لا يكن إلا سواكن . لأنهن مدات والمدات لا يتحركن أبداً » (١) .

وما سميت هذه المدات سواكن - على ما نفهم من كلامهم - إلا لخلوها من علامات الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة القصيرات) ، ولأفمن المستحيل تسميتها سواكن على أى وجه فسرت السكون ومعناه ، أى سواء أعددت حركته ملفوظة ، أم أخذته على أنه حذف الحركة أو عدمها . لعدم انطباق هذه المعاني جميعاً على حروف المد من الناحية النطقية .

فن الواضح أن ما سموه حروف المد ليس إلا تعبيراً قديماً عما يعرف في الاصطلاح الصوق الحديث بالحركات الطويلة : الفتحة والكسرة والضمة الممثلة كتابة بالألف والياء والواو بهذا الترتيب . فكيف إذن تكون هذه المدات حركات . ثم نسميها سواكن أو ننعها بصفة السكون ؟

إن هذا الذى رأوه بالنسبة لهذه المدات ليس إلا تناقضاً صريحاً أوقعهم فيه عدم عدم قدرتهم على التفريق بين الصوت والرمز الكتابى الذى يشير إلى هذا الصوت . وكثيراً ما اختلط الأمر على بعضهم فبنوا قواعدهم على النظر إلى الرموز دون الأصوات الحقيقية . مما أدى إلى وقوع اضطراب مصحوب بعدم دقة فيما وصلوا إليه من قوانين صوتية وغير صوتية .

من المألوف مثلاً قولهم : الفعل فى : لم يزرم مجزوم بحذف الياء ، على حين أن المحذوف إنما هو الرمز الكتابى . لا الصوت . وإنما الصوت الممثل فى الحركة الطويلة [ii] قد قصر وصار [i] فقط ، إذ التصوير الصوتى للفعل قبل الجزم هو [yarmii] . ولكن بعد الجزم أصبح [yarmi]

وإذا قيل إنهم يقصدون بالياء هنا الحركة لا الرمز : إذ هى مدة والمدة - كما هو معروف ومفهوم من كلام بعضهم - حركة طويلة - إذا قيل هذا . ظل الاعتراض قائماً وهو أن الياء

بوصفها حركة لم تحذف وإنما أصابها القصر فقط . ومعنى هذا كله أن التعبير بحذف الياء على أى من التفسيرين تعبير غير دقيق .

ولكننا مع هذا لا ننكر بحال أن بعضهم يدرك تماماً ما لهذه المدات من قيم صوتية ، وأن بينها وبين الحركات علاقة هي علاقة الكل بالجزء أو العكس ، ويفهم هذا بوضوح من قول ابن جني :

« اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين . وهي الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث . وهي الفتحة والكسرة والضمة . فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو . وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة » (١) .

ولكنهم بالرغم من هذا الفهم الواعي الدقيق لم يسلموا من البعد عن جادة الصواب أحياناً ، فنظروا إلى هذه المدات نظرهم إلى « الساكن » وعاملوها معاملته في كثير من الأحكام الصوتية والصرفية . ذلك يرجع — كما قلنا — إلى انخداعهم بغياب علامات الحركات الثلاث القصار ، متأثرين في ذلك بالرموز الكتابية .

أما هذه المعاملة فتظهر في كثير من الحالات ، نكتفي بالإشارة إلى أمثلة منها لتوضيح ما نقول . وأكثر ما جاء من هذا الباب قصد به تفسير قاعدتهم المشهورة : وجوب « التخلص من التقاء الساكنين » . ويقع هذا التخلص في حالة السكون (بمعنى عدم الحركة) بتحريك الساكن ، ولكنه يتم في حالة المدات بحذفها ، كما رأواهم في نحو المثال التالي :

لم يقل : أصلها عندهم لم يقول ، التي ساكنان (الواو واللام) ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . أما حقيقة الأمر — كما نراها نحن — فهي أن الواو هنا رمز للضمة الطويلة [uu] ، وليست صوتاً ساكناً ، وفي هذا السياق قصرت هذه الضمة فصارت [u] فقط . لأن التركيب المقطعي للعربية الفصحى يمنع وجود حركة طويلة ، متلوة بصوت غير متحرك إلا في حالة الوقف ، وفي باب دابة ونحوها مما كان الأول من « الساكنين » فيه حرف مد والثاني مدغماً

في مثله . أو بعبارة أخرى قريبة إلى الاصطلاح الصوتي ، نقول : إن التركيب المقطعي ص ح ص^(١) ممنوع في اللغة العربية إلا في هاتين الحالتين المذكورتين .

ومن نحو ما تقدم كذلك ، قولهم في « لتكتبن » مثلاً : أصلها ، لتكتبن (أى بعد حذف نون الرفع) ، التثني ساكنان ، الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . فإذا ما سئلوا ، لم حذفت الواو بالذات ؟ أجابوا بأن حذف النون يفوت غرض التوكيد ، على حين أن حذف الواو لا يفوت غرضاً ، ولأنها لو لم تحذف التثني ساكنان ، هذا بالإضافة إلى وجود ضمة قبلها تدل عليها عند الحذف . قال شارح المراح .

« وحذفوا واو ليضربوا ، أى حذفوا الواو من الجمع المذكور من الأمر الغائب عند زيادة نون التوكيد الثقيلة وكذا من الأمر المخاطب نحو اضربوا للتخفيف ، اكتفاء بالضمة ، ولأنه لو لم يحذف التثني ساكنان ، مع أنه لا التباس . وحذفوا ياء اضربي ، أى وحذفوا الياء من المفرد المؤنث المخاطبة عند زيادة النون الثقيلة أيضاً للتخفيف اكتفاء بالكسرة . ولا يرد أن يقال إن الواو والياء علامتان والعلامة لا تحذف ، لأن الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما فكانا كأنهما لم تحذفا »^(٢) .

وفي هذا النص ما يدل على الخلط بين الرمز الكتابي والصوت . فمن المؤكد أن الذي حذف إنما هي الواو أو الياء بوصفها رمزاً كتابياً لا بوصفها صوتاً .

أما الواو والياء بهذا الوصف الأخير فقد لحقهما التقصير ، فصارتا ضمة [u] وكسرة [i] بعد أن كانتا واوً [uu] وياء [ii] ، بسبب امتناع التركيب المقطعي المشار إليه سابقاً في هذا السياق^(٣) . ومعنى هذا أن الضمة والكسرة اللتين نصوا على أنهما تدلان على الواو

(١) ص = صوت صامت consonant و ح ح = حركة طويلة long vowel .

(٢) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٦٠ .

(٣) هذا التفسير نفسه يتشعب مع قواعدهم الأخرى . فالمعروف أن الواو هنا فاعل ، فالقول بحذفها يعنى حذف الفاعل وهو غير جائز عندهم . أما القول بالتقصير (تقصير الضمة الطويلة المثلة كتابة بالواو) فيعنى وجود الفاعل ولكن بصورة أخرى هي الضمة القصيرة ، لا الواو . وهذا يعنى أن مورفيم morpheme الفاعلية في نحو يكتبون له صورتان . إحداهما الواو أو الضمة الطويلة ، والثانية الضمة القصيرة عند التوكيد بالنون .

والياء « المحذوفتين » ليستا أجنبيتين عن الواو والياء ، أو ليستا غير متصاتين بهما ، وإنما هما في حقيقة الأمر بعضهما ، على ما نص عليه ابن جني وغيره من الواعين لهذه الظاهرة . وقد قام هذا البعض مقام الكل بسبب صوته وظيفه phonologique يتسق مع النظام المقطعي للغة العربية .

ومن أمثلة الخلط بين السكون بمعناه العام (وهو عدم الحركة) وبين حروف المد قولهم : إن « ذو » الطائفة مبنية « على سكون الواو عند بعض طيبي » .

والحقيقة — من وجهة النظر الصوتية — هي أن هذه الكلمة تلزم الواو أو الضمة الطويلة في جميع الحالات . وليست هذه الواو ساكنة إلا إذا فسر السكون بالخوا من علامة الحركات القصار ، على ما يفهم من كلامهم وهو وهم آخر ، كما أئنا إلى ذلك فيما سبق .

على أن هذا الذي نراه من وجوب القول بلزوم « ذو » الواو أو الضمة الطويلة . لا القول بأنها مبنية على سكون الواو — يتمشى مع ما قرروه هم أنفسهم بالنسبة لهذه الصيغة ، عند ما روي رأياً ثانياً ينص على أن بعضاً آخر من طيبي « يعربها بالحروف حملاً على ذي بمعنى صاحب »^(١) . فهذا القول يعني أنها تعرب بالواو في حالة الرفع ، وهذه الواو — كما هو واضح — ليست إلا مدة أو ضمة طويلة [uu] ولا أثر للسكون فيها ، على رأيهم أو رأى غيرهم على سواء . وإذا صح هذا بالنسبة لهذه الحالة . لزم كذلك القول بأن « ذو » تلزم الواو في حالة البناء ، وأنها ليست مبنية على السكون إذ لا فرق بين الحالتين (حالة الرفع على القول بإعرابها وحالة البناء مطلقاً) من ناحية النطق ؛ فهي تنطق [uu] فيهما . وإذا كان هناك من فرق بين الحالتين فإنما يتمثل ذلك فقط في اختلاف وجهات نظر اللغويين إلى هذه الصيغة ؛ حيث يرى بعضهم بناءها ويقرر آخرون إعرابها . ولكن اختلاف الرأي في هذا الحكم لا يصلح مسوغاً بحال من الأحوال لتغيير الحقيقة الصوتية المنطوقة بالفعل ؛ تلك الحقيقة هي أن « ذو » تنطق بمدة واوية أو ضمة طويلة [uu] وأنها خالية مما سموه سكوناً . سواء أحكمت عايلها بالرفع (في حالة الإعراب) أم اخترت بناءها في كل الحالات .

وهناك من التصريحات ما هو أدخل مما تقدم في الخلط بين السكون وطبيعة أصوات

« المد » (الحركات الطويلة المسماة الألف والياء والواو) وما يتضمن في الوقت نفسه خلطاً بين الرموز الكتابية والأصوات .

ويتضح هذا بصفة خاصة في تلك العبارات المشهورة من نحو قولهم : « أحرف المد المسبوقة بحركة تجانسها » أو قولهم : « أحرف المد هي الألف والياء والواو الساكنة إذا سبقت بحركة من جنسها » . أى أن تكون هناك فتحة قبل الألف وكسرة قبل الياء وضمة قبل الواو . ومن هذا القبيل تصريح حنفى ناصف بأن من صفات الأصوات « المد ويختص بالأحرف (وى ا) الساكنة المسبوقة بحركة مجانسة »^(١) .

فهذه الأحرف في نظرهم مدات وهي في الوقت نفسه ساكنة . وهذه المدات كذلك مسبوقة بحركات مجانسة . حكمان لا صحة لأحدهما ، ويدلان على اضطراب في فهم حقائق الأشياء . فكونها مدات يعنى بداهة كونها حركات طويلة aa - ii - uu وذلك يطل كونها ساكنة ، إذ السكون عدم الحركة . وعلى هذا لا يمكن فهم كلامهم هنا إلا على تفسير السكون بأنه خلو من علامة الحركات القصار . ولكن الخلو من هذه العلامة (وهي رمز كتابي لا صوت) لا يعنى عدم الحركة في النطق دائماً ؛ فقد يتحقق هذا العدم في نحو لم يضرب . وقد لا يتحقق كما في نحو غزا ، ويرى ، ويدعو ؛ حيث تنتهى هذه الكلمات بحركات طويلة ، هي أصوات المد التي نعتوها بالسكون خطأ بسبب خلوها من علامات الحركات القصار .

أما أن هذه المدات مسبوقة بحركات تجانسها فهو وهم آخر لا أساس له من الصحة ؛ إذ ليست هناك حركات سابقة أو لاحقة ، وإنما المدات نفسها هي الحركات وهي حركات طويلة ويرمز إليها في الكتابة بالرموز المعروفة (اوى = aa : قال : . uu يدعو ، ii : أرى) وقد ساقهم إلى هذا الاضطراب عدم قدرتهم على التمييز بين الرمز والصوت أو المكتوب والمنطوق .

فالواو مثلاً بوصفها رمزاً في نحو أدعو ، يمكن تسميتها « ساكنة » بمعنى أنها خالية من علامات الحركات القصيرة ، ولكنها بوصفها صوتاً حركة طويلة . ويبدو أن علماء العربية قد اعتمدوا على الاعتبار الأول دون الثاني . ومن ثم كان حكمهم عليها بالسكون وأنها مسبوقة بحركة تجانسها هي الضمة . محدوعين في ذلك بالرسم الكتابي . وقد زاد في هذا الخداع

(١) حنفى ناصف : أو تاريخ الأدب ، أو حياة اللغة العربية ص ٢١ .

ما عمد إليه بعضهم من وضع علامة لما ظنوه حركة قصيرة تسبق حروف المد ، فوضعوا فتحة قبل الألف في قال وكسرة قبل الياء في أرى وضمة قبل الواو في أدعو .

وهذا — في رأينا — سلوك خاطئ تماماً من وجهة النظر الصوتية ، إذ الحروف هنا ليست ساكنة ولا مسبوقه بحركة ؛ إنها نفسها هي الحركات (وهي طويلة) وقد أشير إليها كتابة بالألف والياء والواو . ومعنى هذا أننا لسنا في حاجة إلى وضع علامات الحركات القصار قبل هذه الحروف ، أو ليس هناك من الأصوات ما تمثله أو تشير إليه . وانتفاء الأصوات يقتضى — ضرورة — انتفاء الرموز ، إذ الرموز تابعة للأصوات لا العكس .

ومن هذا الضرب كذلك ما جاء في كلام بعضهم من حكمهم على الألف بأنها حركة وأنها ساكنة في الوقت نفسه . وهو في حقيقة الأمر تناقض صريح أوقعهم فيه الخلط بين السكون وبين القيم الصوتية لأحرف المد .

يرى صاحب المراح أن الفعل الماضي إنما بني على الفتح ، لأن الفتح « أخو السكون لأن الفتح جزء الألف ؛ والألف أخو السكون » . ثم يعلق عليه شارحه بقوله : « يعنى أن بين الفتح والسكون مناسبة ، وبين الألف والسكون مناسبة أيضاً ، لأن الألف ملزوم السكون لأنه ساكن أبداً ؛ فيكون بين الفتح والسكون مناسبة ، وحيث تعذر السكون صير إلى ما يناسبه من الحركات عملاً بالأصل بقدر الإمكان » ^(١) . فالألف في نظرهم حركة طويلة لأنه « مركب من فتحتين » وهو قول صحيح مقبول ، ولكنه كذلك ساكن عندهم ، وهو وهم واضح ، والجمع بين هاتين الصفتين أمر ترفضه طبائع الأشياء .

ولقائل أن يقول : لعل علماء العربية أطلقوا المصطلح « ساكن » على الواو والياء والألف في نحو أدعو وأرى وقال : للتفريق بينها وبين الواو والياء والألف في مثل وعد ، يعد ، وأعد ^(٢) ؛ حيث جاءت متحركة أى متلوة بحركة في هذه الأمثلة الأخيرة .

ورأينا أن هذه الاحتمال — على فرض صحته — يشير إلى أن هؤلاء القوم يدركون بصورة ما ، طبيعة الفروق بين حالتى هذه الحروف . ولكن هذا الاصطلاح الذى أطلقوه على هذه الحروف في الأمثلة الأولى ما زال يخالف الواقع اللغوى ؛ فهي في هذه الأمثلة حركات طويلة أو مدات ، وليست بساكنة ولا يصح تسميتها كذلك إلا على احتمال واحد هو : تفسير

(١) مراح الأرواح ص ٢٥ .

(٢) الألف في العربية تطلق على الهمزة كما في نحو أعد ويسمى البعض الألف المتحركة ، وعلى ألف المد في نحو قال وتسمى عندهم بالألف الساكنة ، أو اللينة . انظر مراح الأرواح ص ٦٠ .

السكون بالخاو من علامات الحركات القصار . وهذا التفسير مرفوض من وجهة النظر العلمية بسببين اثنين :

أولهما : أن في هذا النهج اعتماداً على الرموز لا الأصوات الفعلية في تعهيد القواعد ، وهو ما لم يأخذ به أحد ، لأن الرموز في عمومها وسائل كتابية ناقصة لا تنفي بحاجة النطق في كثير من الأحيان .

ثانيهما : أن الاعتماد على الرموز دون الأصوات الحقيقية كثيراً ما يؤدي إلى الخلط والاضطراب ، كما رأينا في تلك الأمثلة ، التي أوردناها سابقاً . للتدليل على وقوع علماء العربية في أخطاء صوتية و صرفية بهذا السبب نفسه .

المجموعة الثالثة :

تضم هذه المجموعة عدداً من الأقوال التي تدل على فهم واع لطبيعة السكون وقيمتها الصوتية ، والتي تنبئ عن إدراك لحقيقته من ناحية النطق .

ترى هذه الأقوال في مجموعها أن السكون لا ينطق . وأنه ليس بحركة وإنما هو « عدم الحركة » . ويمثل هذا الاتجاه نفر قليل من اللغويين المتأخرين الذين نقرأ في عباراتهم ما يصح صراحة على هذا المعنى الذي ذكرناه . من هؤلاء مثلاً الأشموني وصاحب التصريح وغيرها ممن يقررون - في أكثر من مناسبة - أن « السكون عدم الحركة » ^(١) بل إن هناك في كلام بعضهم ما يشعر بأنهم يدركون أعماق الموضوع ، فلا يكتفون بالنص على أن السكون عدم الحركة ، وإنما يعترضون كذلك على أولئك الذين يعاملون السكون معاملة الحركات من ناحية النطق والتلفظ . فلقد روينا سابقاً عن الشيخ يس ما نقله عن الدنوشري في قوله : « جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو إسقاط حرف أو حركة لفظياً - تسمح » ^(٢) .

(١) الأشموني ج ٤ ، ص ١٥٦ ، والتصريح على التوضيح ج ١ ، ص ٥٨ . والحق أن صاحب التصريح كان مضطرباً في الحكم على القيمة الصوتية ، فهو مرة ينظر إليه كما لو كان شيئاً ينطق ويلفظ به ، شأنه في ذلك شأن الحركات (انظر ص ٢٣٥) . ومرة ثانية يعرف السكون بأنه « سلب » الحركة ، وسلب الحركة - كما هو واضح - يعني أن الحركات كانت موجودة ثم أزيلت . وحقيقة الأمر أن الكلام جاء خالياً من الحركات من بداية الأمر . ثم يعود هذا الرجل نفسه مرة ثالثة فيسمى السكون « عدم الحركة » ، كما في الحالة التي معنا ، وهو قول وجيه مقبول انظر . التصريح على التوضيح . ٥٨/١ ، ٦٠ ، ٣٤٣/٢ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ٦٠٤١ .

ويبدو أن السكون - من وجهة النظر الصوتية - لم يمثل مشكلة في نظر المتقدمين من اللغويين . فلم يرو عنهم - فيما نعلم - أى شىء يناقض قيمته الصوتية أو حقيقة من حيث النطق بالمفهوم الذى نرتضيه اليوم .

وهناك فى آثارهم ما يؤكد أن هؤلاء المتقدمين كانوا يدركون هذه القيمة وتلك الحقيقة إدراكاً صحيحاً . فزى أبا الأسود مثلاً فى تلك القصة المشهورة التى تعد - فى نظرنا - أول محاولة فى العربية لتحديد نوع من القيمة الصوتية للحركات - نراه يهمل السكون إهمالاً تاماً ولا يشير إليه أبته ويكتفى بوصف خاصة من أهم خواص الحركات ، وهى تلك التى تتعلق بشكل الشفاه حال النطق بها . فقد روى عنه أنه كان يقول للكاتب الذى اختاره لتشكيل القرآن : « إذا » رأيتنى فتحت شفتى بالحرف فانقط واحدة فوقه وإذا كسرتها فانقط واحدة أسفله ، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف . . . » ومن الثابت كذلك أنهم فى تلك الفترة لم يكونوا يستخدمون أية علامة أو إشارة فى الكتابة للدلالة على الحرف « الساكن »^(١) .

وهذا ابن جنى . عندما يبين العلاقة بين الحركات القصار والحركات الطوال ، لا يعرض للسكون ولا يحاول ربطه بهذه الحركات ، بل إن عبارته فى هذا المقام تنفى صراحة احتمال كونه واحداً منها حيث حصرها فى ثلاث فقط . يقول : « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد اللين ، وهى الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة . فكذلك الحركات ثلاث ، وهى الفتحة والكسرة والضممة »^(٢) .

ويؤكد ابن جنى هذا المعنى نفسه حين يعلل - بطريقته الفلسفية المعهودة - تسمية الحركات بهذا الاسم ، حيث يأتى تعليله غير منطبق بحال على السكون أو على خاصته من ناحية النطق . وفى هذا التعليل جاء قوله : « وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تعلق الحرف الذى تفتقر به وتجذب نحو الحروف التى هى أبعاضها . فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف والكسرة تجذب نحو الياء والضممة تجذب نحو الواو »^(٣) .

رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى :

ولأستاذنا إبراهيم مصطفى رأى فى السكون يتفق فى أساسه مع تلك الآراء التى أوجزناها

(١) انظر : تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية لحفى ناصف ص ٦٧ .

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ١٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ٣٠ .

في المجموعتين الأوليين من أقوال العرب في هذا الموضوع . وتذهب هذه الآراء في عمومها إلى أن السكون شيء ينطق وأنه حركة . أو تعامله معاملة الحركات من حيث الخواص النطقية ، وإن لم تطلق عليه المصطلح « حركة » بطريق التصريح . وهو بالإضافة إلى ذلك ، حين يعرض وجهة نظره . يعرض من وقت إلى آخر لبعض المشكلات الصوتية ويذهب فيها مذاهب تدعو إلى النظر والمناقشة . لذلك آثرنا تخصيص جزء مستقل من هذا البحث لبيان حقيقة الأمر فيما اشتمل عليه كلام هذا الدارس الكبير .

ولم يكن السكون في حد ذاته هو النقطة الأساسية في دراسات إبراهيم مصطفى وإنما جره إليه موضوع آخر ألح عليه إلحاحاً شديداً . فعكف عليه . وأولاه عناية فائقة وخصص له جزء كبيراً من كتابه المشهور « إحياء النحو » .

هذا الموضوع الآخر يتمثل في موقف الباحث من « الفتح » أو الحركة المسماة « بالفتحة ووظيفتها في العربية . إن الفتحة عنده — بخلاف أختيها الكسرة والضمة — ليست « علامة لإعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك . فهي بمثابة السكون في لغة العامة » ^(١) . ثم يتدرج من ذلك إلى إثبات أن الفتحة أخف في النطق من الكسرة والضمة كليهما . ولم يكتف بهذا القدر ، بل إنه يحاول جاهداً تأكيد خفة الفتحة « عن السكون » كذلك . يقول :

« فخفة الفتحة في النطق وامتيازها في ذلك على أختيها الضمة والكسرة أمر جلي ، يؤيده البرهان من كل وجه . والذي نحاول أن نقرره بعد . هو أن الفتحة أخف السكون أيضاً وأيسر نطقاً . خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام » ^(٢) .

يؤخذ من هذا النص أمران :

أولهما : وهو الموضوع الأساسي للباحث - أن الفتحة أخف من السكون في النطق .
وثانيهما : وهو ما يعني نحن - أن السكون شيء ينطق بالفعل أي أنه - كالأصوات الحقيقية . حركات أو غير حركات - له تحقق صوتي Phonetic realization وأثر سمعي audible effect . وهذا الأمر الثاني واضح كل الوضوح من المقارنة بين الفتح والسكون؛ إذ هذه

(١) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص ر ٥٠ ، ٧٨ .

(٢) السابق ص ٨١ .

المقارنة تعد دليلاً على الاعتراف باشتراكهما في الخاصة الأساسية للأصوات وهى النطقية .
 وكون السكون شيئاً ينطق أو كونه حركة يبدو أنه أمر بديهي ثابت لا يحتاج إلى تدليل
 أو تأييد في نظر هذا الباحث . إنما الذى يحتاج إلى ذلك هو ما ذهب إليه من أن الفتححة أخف
 من السكون نطقاً . وإنه لمحاول جاهداً تأكيد ذلك بمختلف الشواهد المباشر منها وغير
 المباشر على سواء . ويعيب على النحاة أن اتجهوا في ذلك الأمر الاتجاه المضاد ، فقرروا أن
 السكون هو الأخف من الفتح ، لأنه — بعبارتهم — « أخف من الحركات جميعاً » فيصرح
 بأنه قد وجد « في أقوالهم ما يشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعاً . فقد يسمونه
 التخفيف ، ويقولون إن السكون عدم والحركة وجود ” ولا شيء “ أضعف وأخف من
 ” شيء “ ، مهما يكن ضعيفاً » وذلك من سنتهم في الأخذ بالفلسفة النظرية وغلوه فيها بما
 قد يلفتهم عن الواقع « (١) .

ونحن نرى أن في كلام النحاة ما يدل على ذكاء ووعى ، وما يمكن أن يجعلهم أقرب منه
 إلى الواقع . فالسكون — في حقيقته الأمر — عدم أو (لا شيء) من الناحية النطقية أما
 التعرض له من حيث الخفة أو الثقل فقد أوقعهم فيما يناقض كلامهم : إذ الحق ، وعدمها
 أمران يرتبطان بالنطق . و « العدم » (والسكون) شيء لا ينطق بداهة . على أنه —
 بشيء من التسميح — يمكن تفسير كلامهم بأن المقصود هو أن نطق الحرف خالياً من الحركة
 أخف منه متبوعاً بها .

ومهما يكن من أمر فلم يأل الباحث جهداً في تقديم ما وسعه من الأدلة لتأييد رأيه وهو
 كون الفتححة أخف من السكون في النطق ولسوف نعرض فيما يلي لأهم هذه الأدلة . لا ذاتها ،
 وإنما لما اشتملت عليه من فكر تعيننا في هذا المقام . تتلخص تلك الفكر في أمرين مهمين :

الأول : ما تتضمنه من القول « بنطقية » السكون . وهو أمر مرفوض عندنا .

الثاني : تعرض الباحث لعدد من المسائل الصوتية ذات الصلة بموضوع المناقشة ووقوفه
 منها موقفاً يدعو إلى المسائلة أو التوضيح ، كما سبق أن ألعنا بذلك وهذه الأدلة هى :

١ — إن السكون أثقل من الفتح في النطق . لأننا إذا « عدنا إلى طبيعة السكون .
 وفحصناه حين النطق بالساكن . رأينا أن السكون يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج

الحرف ، محتفظاً به . وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل : أ ب . أ ت ، أ ث ، وقسته إلى با ، تا ، ثا « (١) » .

إنه هنا يرى أن السكون ثقیل في النطق ، لأنه يستلزم وقف النفس أو ضغطه ، كما في الأمثلة التي أوردتها ، على حين ألا سكون هناك نطقاً ، وإنما المنطوق — أو ما يراد نطقه — هو عدد من الأصوات منفردة ، هي بالترتيب : ب ، ت ، ث . وتذوقها إنما يكون بنطقها غير متبوعة بحركة ، حتى لا تختلط بهذه الحركة . وضغط النفس الذي أحس به الباحث ونسب إليه صعوبة النطق ، يرجع إلى طبيعة هذه الأصوات ، فالصوتان الأولان وهما (ب . ت) صوتان انفجاريان ، ويحدث حال النطق بهما وقوف الهواء وقوفاً تاماً عند مواضع النطق لفترة قصيرة ، يعقبها انفجار مفاجئ . فهذه الوقفة ، لا السكون . هي التي جعلته يشعر بما يسميه « كلفة » في النطق . والصوت الثالث وهو (ث) صوت احتكاكي مما بين الأسنان . يضيق المجرى حال النطق به ضيقاً ملحوظاً بحيث يخرج الهواء . ولكن بشيء من المشقة والجهد . فلعل هذه الظاهرة هي التي دفعته إلى تصور صعوبة في النطق . وإذا جاز وجود هذه الصعوبة ، فإنما يرجع ذلك إلى طبيعة الصوت نفسه وهو « ث » ولا دخل للسكون في ذلك ، إذ ليس « سكون » ينطق .

على أن المقارنة بين أ ب . أ ت إلخ ، وبين با ، تا إلخ ، مقارنة خاطئة ؛ إذ الأصوات الأولى أصوات مفردة هي [t و b] ولكنها في الأمثلة الأخرى أصوات متبوعة بحركة طويلة ، تظهر في الكتابة الصوتية هكذا : [taa و baa]

٢ — وبشيء من التفصيل ، يؤيد الكلام السابق وهو ادعاؤه خفة الفتح ، في النطق وثقل السكون فيه ، فيورد أمثلة متنوعة للأصوات حين تنطق « ساكنة » . . . يقول في ذلك : هناك من الحروف « ما إذا أسكنته أرسلت به النفس أنا ومطلت النطق ، متكلفاً الاحتفاظ بمخرج الساكن ، كما ترى في غواشٍ وإشراكٍ ، وفواصٍ وإصنعٍ ، وفاسٍ ومسئولٍ ، ومترأخٍ وأخبأرٍ » ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان كأنك تكرر الحرف ، كما ترى في راء إرعاد وقَدَرٍ » فإذا حركته حركة ما مررت به الهويني من غير ضغط ولا ترديد . ومنها

ما يلزمك قطع النفس وبت النطق . مع الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه مثل : أ ب وإبراهيم وطبق وإقبال ، وقدّر . ففيها كما ترى ، شدة في النطق ونصيب من الكلفة ، لا تراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة ^(١) .

ذكر الباحث هنا ثلاث مجموعات من الأصوات (أو الحروف على حد تعبيرهم) حين تنطق « ساكنة » أى غير متلوة بحركة ليؤكد ما ذهب إليه . المجموعة الأولى هى الشين والصاد والسين والحاء ، والثانية هى الراء وحدها . أما المجموعة الثالثة فهى الباء والقاف والذال .

أما بالنسبة لأصوات المجموعة الأولى فهو يرى أن فى نطقها « ساكنة » صعوبة ظاهرة ، لأنك تتكلف الاحتفاظ بمخرجها . وبديهي أن هذه الأصوات احتكاكية . يحدث فى أثناء النطق بها أن يضيق مجرى الهواء الصاعد من الرئتين إلى الحلق والفم ضيقاً من شأنه أن يجعل الهواء يمر ، ولكن مع إحداث احتكاك أو حفيف مسموع . ويختلف التأثير السمعى لهذا الاحتكاك باختلاف المنطقة التى يقع فيها ، وباختلاف درجة ضيق المجرى أو اتساعه . ويبدو أن هذا التأثير السمعى هو الذى دفع الباحث إلى القول بأن هناك تكلفاً فى الاحتفاظ بالمخرج . إذ الاحتكاك يعنى بدهاءة تسلل الهواء ونفاذه ، بل تفشيه فى منطقة واسعة نسبياً . وقد يوحي ذلك بانتقال المخرج ، أو — على حد تعبيره — قد يؤدي ذلك إلى صعوبة فى النطق بسبب محاولة الاحتفاظ بالمخرج . على أن كل ما حدث وما سمع إنما يرجع إلى طبيعة هذه الأصوات الاحتكاكية نفسها ، لا إلى « السكون » ، إذ ليس هناك سكون بالمعنى الذى رآه بعضهم وهو أنه شئ ينطق .

وصوت الراء ، كما هو معروف . صوت مكرر أو تكرارى ، أو هو صوت التكرار كما سماه علماء العربية ، وإنما سمى كذلك لما يحدث من تكرار التقاء طرف اللسان بالثة ، وهذا التكرار أحد خواصه النطقية . فإذا كانت هناك صعوبة فى نطقه فتلك الصعوبة مصدرها هذا الصوت نفسه . لا ما تصوره الباحث من وجود سكون معه ذى قيمة نطقية . أما أن صفة صوت الراء ، أو — بعبارة أدق — أما أن التأثير السمعى لهذا الصوت يختلف حين يحرك . فهذا أمر طبيعى ؛ إذ المنطوق فى هذه الحالة الأخيرة صوتان لا صوت واحد ، هما

(١) إحياء النحو ، ص ٨٢ .

الراء والحركة التالية له . وقد ترزاح أذن بعض الناس إلى نطق هذا الصوت محركاً ، على حين تستقل ذلك حين يأتي غير متبوع بحركة ، ومن ثم يحكم هؤلاء الناس بسهولة النطق في الحالة الأولى وصعوبته في الثانية .

وأصوات المجموعة الثالثة . وهي الباء والقاف والذال ، أصوات انفجارية Plosives أو وقفات stops . يقف الهواء حال النطق بها وقوفاً تاماً عند مواضع النطق ، ثم يخرج هذا الهواء المضغوط فجأة وبسرعة محدثاً انفجاراً مسموعاً . فهناك إذاً في بداية الأمر قطع النفس أو « الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه » ، كما عبر الباحث . يتلوه انفجار . فهذه الكلفة في النطق التي أحسها هذا الدارس والتي نعتها بالصعوبة (إن كانت هناك صعوبة) ترجع إلى هذا القطع أو الضغط الذي هو جزء من طبيعة النطق بالصوت الانفجاري لا إلى أي شيء آخر ، مهما كان اسمه . أي سواء أطلقت عليه السكون أم لا .

أما زوال هذه الكلفة أو الصعوبة عند نطق هذه الأصوات متلوقة بفتحة (أو بأية حركة أخرى) ، فليس يفسر بأكثر من أن العملية العضوية للنطق قد اختلفت في الحالتين اختلافًا كبيراً بينا ؛ فهذه العملية كانت في إحدى الحالتين تقوم بإصدار أصوات مفردة . هي الباء أو القاف أو الذال فقط . ولكنها في الحالة الثانية كانت تؤدي أصواتاً مصحوبة بحركة . وبهذا يسقط الاستدلال بهذا الدليل الأخير . إذ المقارنة بين الحالتين غير دقيقة لاختلاف عناصر جهتي المقارنة اختلافًا جذرياً ، كما رأيت .

وما هو جدير بالذكر على كل حال أن الأستاذ في مناقشته هذه يشعر بأنه يدرك تمام الإدراك ما يحدث في أثناء النطق بهذه الأصوات التي ذكرها ، وأنه على وعي بالفروق بين المجموعات الثلاث السابقة ، سواء أكان ذلك من ناحية النطق أم من ناحية التأثير السمعي ، ولكنه فاتته أن ينسب هذه الخواص التي أحس بها إلى هذه الأصوات نفسها ، لا إلى ما ظنه سكوناً ينطق .

٣ - السكون أشد كلفة من الفتح في النطق ، والفتح أيسر منه في ذلك بدليل اتفاق القراء والنحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبين ويتمثل إذا كان ساكناً . فكلفوا من يريد درس الحروف ووصفها وتحقيق مخرجها أن يسكن الحرف ، ويصله بمنحرك قبله ، فيقول : أب وأت وأث ، ثم يرقب النطق ويصف المخرج ويبين الصفات ، وما رسموا ذلك إلا لما رأوا

في الإسكان من التمهّل بالحرف والتمسك بمخرجه وتحقيق نطقه ، فهذا من طبيعة السكون ، ونطق العرب به يبين أن الفتحة أخف منه وأيسر مؤونة في النطق . وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسه « (١) » .

وهذا الدليل — في نظرنا — لا يفيد الأستاذ في شيء ؛ فاتفق القراء والنحاة على نطق الصوت (أو الحرف) ساكنًا عند دراسته ووصفه إنما جاء لحكمة واضحة ، تلك هي أن المقصود هنا إنما هو نطق هذا الحرف وحده ، إذ نطقه متلوًا بحركة يفقده بعض خواصه ، لاختلاط تلك الخواص بخواص الحركة التالية له . ومن ثم لم يكن بد من نطق الحرف «ساكنًا» أى خاليًا من الحركة أو غير متلو بها وليس يعنى السكون هنا وجود أى شيء آخر ينطق بالإضافة إلى الصوت المقصود نطقه ، وإلا فانت الحكمة من تسكينه أى تجريده من الحركات . ومعنى هذا أن العرب كانوا على طريق مستقيمة حين اشترطوا هذا الشرط الذى أخذه الباحث ليكون شاهداً له على صعوبة «النطق» بشيء غير موجود ، هو السكون في نظره .

٤ — السكون ثقیل في النطق ؛ لأنك « تعلم أن العرب تأبى أن تبدأ بساكن وترفض أن يجتمع في نطقها ساكنان ، حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح » (٢) .

امتناع النطق بالساكن في ابتداء الكلام في رأيهم خاصة من خواص العربية ، والمقصود بالساكن هنا هو « الحرف » غير متلو بحركة ، وليس يعنى ذلك ثقل « السكون » أو خفته ، إذ ليس في هذا السياق سكون ينطق ، وإنما هناك صوت مجرد من التحريك ، وقد يكون الصوت أى واحد من الأصوات العربية . الباء ، التاء ، الثاء ، إلخ .

ورفض اجتماع ساكنين في النطق يعنى امتناع صوتين صامتين متتالين . أى امتناع التركيب : ص + ص (Consonant + Consonant = cc) فالثقل (إن كان هناك ثقل) يرجع إلى خروج هذا النموذج عن المألوف في نطق العرب لا إلى السكون ؛ إذ ليس هناك سكون إلا في الرسم الكتابي أو التصور فقط .

٥ — ولم يكتف الباحث بهذه الأدلة التى استنتجها من « واقع » النطق في نظره ، والى

(١) إحياء النحو ص ٨٦ — ٨٧ .

(٢) السابق ص ٨٦ .

اعتمد فيها على التأثير السمعى لما ظنه السكون ، فأورد شاهداً آخر يعتمد على المعنى الذى يفيد السكون أو استخدامه فى العربية .

فهو يرى أن من دلالات صعوبة السكون فى النطق (إذا قيس بالفتحة) استخدامه « علامة التشديد والبت فى الطلب ، كما ترى التزامه فى الأمر ، وفى لفعلٌ ولا تفعلٌ . وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر فى أغلب حاله من البت والتشدد والجزم . وربما أتوا بالسكون فى غير الأمر للدلالة على التأكيد وتقوية الكلام ، كما ترى فى قول امرئ القيس :

فاليوم أشربُ غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

وقول جرير :

ما للفرزدق من عز يلوذ به إلا بنو العم فى أيديهم الخشب
سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

بل إن أبا عمرو بن العلاء ، من القراء السبعة ومن أئمة النحاة ، قرأ : (إن الله يأمركم أن تنبحوا بقرة) ، بإسكان الراء ، لما كان استنكار المأمورين له ظاهراً ونفورهم منه قريباً^(١) .

وفى رأينا أن ربط الظواهر الصوتية بالمعنى ، أى ادعاء أن أصواتاً معينة تدل على معان معينة أو توحي بها ، قضية لم يتفق على صحتها الدارسون . وهى قضية - وإن جاز الأخذ بها فى بعض العلوم كالنقد الأدبى مثلاً - لا يصح الاعتماد عليها فى البحث اللغوى الحديث . ذلك لأنها تعتمد فى أساسها على الذوق الشخصى والنظرة الذاتية وهما يمثلان اتجاهاً مرفوضاً فى دراسة اللغة .

وعلى فرض التسليم بصحة هذا الادعاء أو قبوله بوجه عام ، فإننا نشاك فى سلامة تطبيقه على المسألة التى بين أيدينا . فمن الواضح أنه لا تلازم البتة بين السكون وبين ما سماه الباحث « تقوية الكلام والبت فى الطلب » فقد يحصل هذا الغرض بغير السكون ، كما يحدث فى أمر غير الواحد ، وفى الأفعال الخمسة حين تجزم بلام الأمر . وقد يقع السكون فى الكلام ، ومع ذلك لا نلاحظ « تأكيداً أو بتاً فى الطلب » ، ، وهو كثير ، من ذلك مثلاً : التسكين فى حالات الوقف أو ضرورات الشعر أو فى الجزم بغير لام الأمر ولا الناهية .

على أن هذا الدليل — في حقيقة الأمر — باطل من أساسه ، إذ ليس هناك سكوت بوصف بالثقل أو الخفة في النطق ، وإنما هناك عدم الحركة ، وهذا العدم لا منطوق له ، في الواقع أو التصور . وتسمية هذا « العدم » سكوتاً أمر يجوز قبوله ، ولكن على شريطة أن يكون الدارس على وعى بمفهوم هذا المصطلح من ناحية النطق .

وبالرغم من هذا كله ، ينهى الباحث كلامه بما بدأه به ، مؤكداً أن السكون شيء ينطق وأن الفتحة أخف منه في ذلك . فيقول : « فهذا حسب المنصف بياناً ودليلاً أن الفتحة أخف من السكون وأيسر نطقاً . فإذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام كان أوضح وأبين ، لأن الإسكان أشبه بالوقف وأقرب إلى قطع النفس » .

ونحن من جانبنا لانوافق الباحث الفاضل على هذه النتيجة التي انتهى إليها ، كما لا نوافقه هو وغيره ممن ناقشنا آراءهم في هذا البحث ، على كثير مما نسبوه إلى السكون من خواص ، تجعله كما لو كان صوتاً له تحقق مادي كالأصوات الأخرى للغة .

أما رأينا في هذا الموضوع كله فيعتمد على نظرة شاملة لظاهرة السكون . وللدور الذي يلعبه في اللغة العربية ، ولا يتم ذلك بالطبع إلا بدراسته على المستويات المختلفة للبحث اللغوي ، أي من الناحية الصوتية والصرفية والنحوية .

أما من الناحية الصوتية . فللسكون جانبان .

أحدهما : جانب النطق والتأثير السمعي .

والثاني : جانب الوظيفة التي يقوم بها في النظام الصوتي للغة العربية .

فهو من حيث الجانب الأول « عدم » ، « أو » لا شيء Phonetically or acoustically nothing إذ أنه لا ينطق وليس له أي تأثير سمعي . ومعنى هذا أنه ليس صوتاً صامتاً Consonant أو حركة Vowel ، على هذا المستوى الصوتي المادي .

وهذا الرأي — كما هو واضح — يختلف اختلافاً جذرياً ~~عن~~ ^{سبب} إلى كثير من اللغويين العرب (قدامى ومحدثين) الذين نظروا إلى السكون على أنه شيء ينطق ويسمع بالفعل ، والذين عاملوه معاملة الحركات في كثير من الخواص ، كقارنتهم إياه بهذه الحركات وبخاصة الفتحة . في الخفة أو الثقل في النطق ، ومن ثم سموه حركة وعدوه رابع الحركات .

وإطلاق اسم « الحركة » على السكون على هذا المستوى النطقى المحض at the phonetic level إطلاق غير دقيق ؛ ولا يستند إلى أساس من الواقع ، لأن الحركة من هذه الناحية - ناحية النطق الفعلى والتأثير السمعى - لها صفات معينة لا يوجد شيء منها ألبتة فى السكون .

وهذا يعنى أننا إذا اقتصرنا على هذه الزاوية - زاوية النطق - جاز لنا الاستغناء عن السكون وساغ لنا إهماله فى الدرس اللغوى . ولكن النظر العميق فى السكون من الجوانب اللغوية الأخرى يؤكد أن له قيمة معينة توجب علينا الاهتمام به وأخذة فى الحسبان .

بعض هذه القيم - وهى أهمها - تظهر فى الجانب الصوتى الثانى للسكون . ونعنى به جانب الوظيفة ، أى جانب الدور الذى يؤديه داخل الإطار العام لأصوات العربية .

إن السكون من هذه الزاوية « ظاهرة » feature أو « عنصر » element له قيمة value ، تقارن بقيم الحركات فى هذه اللغة ، وتتلخص مظاهر هذه القيمة أو هذا الدور فى الحالات الآتية :

١ - السكون إمكانية من إمكانيات أربع ، تعرض للحروف أو الأصوات الصامتة . فهذه الحروف أو الأصوات قد تتبع بفنحة أو كسرة أو ضمة أو « بلا شيء » منها ؛ وهذه الإمكانية الرباعية - وهى الخلو من الحركة - لها قيمة صوتية على المستوى الوظيقي at the phonological level إذ هى تميز الحرف الخالى من الإمكانيات الثلاث الأخرى . وهذا التمييز ذو أهمية خاصة ، لأنه يشير إلى حالة صوتية رابعة « موجودة » بالفعل ، وهى ولا شك فى حاجة إلى اصطلاح خاص بها يكون اسماً لها ودليلاً عليها .

وهذه الإمكانيات الأربع تظهر بوضوح فيما لو نظرنا مثلاً إلى عين الكلمة الثلاثية . فهناك : فعل ، بفتح العين وكسرها وضمها ، ثم هناك فعلٌ بخلو العين من الحركات الثلاث . وقد أشاروا إلى هذه الحالة الرابعة برمز السكون [٥] .

٢ - الخلو من الحركة (وهو السكون) له وظيفة فى التركيب المقطعى فى اللغة العربية . فهو يميز نهاية المقطع المنتهى بحرف خال من الحركات الثلاث ، كما فى المقطع ص ح ص (= صوت صامت + حركة + صوت صامت = cvc) وهو مقطع متوسط مغلق ، يقابل المقطع : ص ح ح . وهو مقطع متوسط مفتوح أو المقطع : ص ح . وهو مقطع قصير ^(١) .

(١) والحركة - قصيرة (= ح) أو طويلة (= ح ح) - قد تكون فتحة أو كسرة أو ضمة .

٣ - السكون له وظيفة موسيقية في نهاية الكلمة أو الجملة في بعض المقامات اللغوية .
وقد لاحظ العرب هذه الوظيفة وأدركوا قيمتها ، ورتبوا عليها قواعد نحوية معينة في باب خاص سموه « باب الوقف » .

ولهذه الظاهرة نفسها - بالإضافة إلى ذلك - قيمة وظيفية تتعلق بالتركيب المقطعي ، فالسكون في حالة الوقف يعد واحداً من سياقين اثنين يسمحان بوقوع نمط مقطعي معين لا يجوز حدوثه في غيرهما في اللغة العربية ^(١) هذا النمط هو : ص ح ح ص [cvvc] .
٤ - وتظهر هذه القيمة الموسيقية للسكون بصورة أوضح في التفعيلات العروضية . فهذه التفعيلات - كما هو معروف - مبنية على أنساق صوتية (موسيقية) معينة ، للسكون دور كبير في تشكيل أنماطها وأنماط وحداتها المكونة لها .

٥ - هناك تبادل في الموقع بين الخلو من الحركة والفتح في بعض السياقات الصوتية في صيغ صرفية خاصة ، كذلك التي نص عليها علماء العربية ، مما كانت عينها صوتاً من الأصوات التي نعتوها بالأصوات الحلقية (وهي همزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) ، كما في نَهْر ونَهْرَ وبحرَ وبحرَ إلخ .

هذه الوظائف تبرر لنا أهمية الخلو من الحركة أو السكون في اللغة العربية ، ومن ثم وجب علينا أن نجد له مكاناً مناسباً في النظام الصوتي لهذه اللغة . وقد قادنا التحليل الذي قمنا به إلى عده عنصراً an element من العناصر المكونة للنظام الصوتي للغة العربية على المستوى الوظيفي أو الفونولوجي at the phonological level ، كما أرشدنا هذا التحليل كذلك إلى جواز قرنه بالحركات وربطه بها ، لما بينه وبينها من تشابه في وظائف صوتية معينة . كما سبق أن بينا .

ولكن : ماكنه هذا العنصر وما نوعه ؟ أهو حركة أم هو مجرد ظاهرة مميزة لبعض السياقات الصوتية ؟

تختلف الإجابة عن هذا السؤال باختلاف الزاوية التي ننظر منها إلى السكون . فهو - كما اتضح لنا فيما مضى - ليس صوتاً ولا حركة إذا أخذناه من زاوية النطق والتأثير السمعي

(١) السياق الثاني هو باب دابة ونحوها مما كان الساكن فيه (بعد حرف المد) مدغماً في مثله وكان اللتان من كلمة واحدة ، أو أصليين في الكلمة .

لخلوه من صفات الأصوات والحركات على هذا المستوى . إنه من هذه الناحية « لا شيء » أو هو « عدم الحركة » ، أو الخلو منها . وهذا هو الاصطلاح الواجب اتباعه حين ننظر إلى السكون هذه النظرة النطقية المادية . وقد وفق بعض علماء العربية حين نعتوه بهذا الوصف في بحوثهم ، كما تبين لنا ذلك مما تقدم .

ويحق لنا كذلك أن نتمسك بهذه التسمية (= عدم الحركة أو الخلو منها) حين تنتقل إلى المستوى الصوتي الثاني ، وهو مستوى الدور الذي يقوم به السكون في اللغة ، لأن الصوت على هذا المستوى الوظيفي — بالرغم من كونه وحدة مجردة abstract unit — يعتمد في حقيقة الأمر على الصوت المادي المنطوق ؛ فالسكون وإن أدى وظيفة الأصوات ، أو الحركات — بعبارة أدق — لا يزال من حيث النطق « عدماً » أو « خلواً » من الحركة .

وبهذا يسوغ لنا الاكتفاء بوصفه أو تسميته عنصراً على أساس أنه مجرد ظاهرة ارتبطت بها بعض القيم الصوتية في سياقات معينة . وهذه الظاهرة — كما هو واضح — سلبية نظقاً ، إيجابية عملاً ووظيفة .

ولكن هذا العنصر الإيجابي أثبت أنه يقف موقف المساواة مع الحركات في كثير من المقامات الصوتية على مستوى الكلمة والجملة كليهما . ولا شك أن هذا الوضع يرشحه لأن يكون جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية ، بل قد يدفعنا إلى إطلاق اسم « الحركة » عليه كذلك . غير أن إطلاق هذا الاصطلاح على السكون مشروط بقيدين اثنين مهمين :

الأول : تسمية السكون « حركة » مقصورة على الجانب الوظيفي له . وهو جانب لا يعتمد — في هذه الحالة الخاصة — على النطق المادي ، أو هو يعتمد عليه ، ولكن بالمعنى السلبي ، إذ السكون سلبي أو عدم من هذه النظرة الأخيرة .

الثاني : هذه التسمية يجب أن تكون مقرونة بمصطلح يشير إلى الفروق الأساسية بين السكون وبين الحركات الأخرى . هذه الفروق تتلخص في خاصية واحدة ، هي « سلبية » السكون في النطق ، وإيجابية الحركات من هذه الجهة . ولهذا نقترح أن نسمى السكون الحركة الصفر zero vowel للدلالة على ذلك . ولا يتبادر إلى الذهن أن هذا الإطلاق قد يعنى خلو السكون من القيمة . لأن الصفر ، وإن كان غير ذي قيمة منعزلاً ، وحدة إيجابية ذات

وظيفة خاصة في النظام العددي . وكذلك الحال في السكون ، فهو سلبى نطقاً إيجابى في النظام الفونولوجى للعربية .

ومن هذا كله نخلص بنتيجتين اثنتين :

أولاهما : يجوز لنا تسمية السكون « ظاهرة » أو « عنصراً » أو « حركة » ؛ إذا نظرنا إلى قيمته الوظيفية .

ثانيتهما : يختلف عدد الحركات في العربية باختلاف الجانب الصوتى : فهذه الحركات ثلاث من حيث النطق والتأثير السمعى^(١) ، وهى الفتحة والكسرة والضمة ، ولكنها أربع على المستوى الوظيفى ، وهى هذه الثلاث مضافاً إليها السكون . وفى هذه الحالة الأخيرة . يكون هناك نظام وظيفى للحركات مكون من أربعة عناصر : a four-term system ، ثلاثة منها لها تحقيق صوتى مادى phonetic realization وهى الفتحة والكسرة والضمة ، وعنصر واحد (وهو السكون) « لا شئ » ، أو عدم من هذه الناحية phonetically nothing . وهنا قد يلح على القارئ هذا السؤال المهم : كيف يكون السكون عنصراً صوتياً أو حركة وهو فى الوقت نفسه خال من أية خاصية نطقية أو سمعية تعيننا على التعرف عليه ؟ وإذا كان السكون محروماً من كل المظاهر النطقية والسمعية ، فاذا بقي إذن ، أو ماذا يكون هناك من وسائل لتدلنا على وجوده ؟

الإجابة عن هذين السؤالين ذات ارتباط وثيق بفكرة عامة مهمة فى الدراسات اللغوية الحديثة ، تلك هى فكرة « الصفر » فى بحث اللغة : zero in linguistics

يرى الآخرون بهذا الاتجاه أن الدارس قد تدفعه الحاجة إلى تأسيس « عنصر » غير ذى مضمون نطقى أو سمعى فى نظمه اللغوية المختلفة ، من صوتية وصرفية ونحوية ، إذ قد يعينه ذلك على الوصول إلى حقائقه ونتائجه بصورة سهلة دقيقة . وهذا « العنصر » اللغوى سموه « صفراً » zero على طريق المجاز بجامع التشابه بينه وبين « الصفر » فى نظام الأعداد فى خواص معينة ، أهمها سلبية « الصفر » اللغوى فى النطق ، وسلبية الصفر العددي إذا أخذ منعزلاً .

(١) الحركات ثلاث على أساس أنها وحدات لها تحقق صوتى مادى ، ولكن هذا التحقق المادى قد يتعدد للحركة بتمدد السياق . فلو نظرنا إلى السياقات المختلفة ولاحظنا الفروق الجزئية الدقيقة فى النطق أمكننا الوصول إلى أضعاف هذا العدد ، يصل إلى ثمانى عشرة صورة للحركات الثلاث وربما أكثر من ذلك .

وفي حالة « الصفر » اللغوي كانت هناك صعوبات معينة . تتلخص في ثلاث :

١ - المفروض أن يكون للعنصر اللغوي وجود مادي . ومن الواضح أن ليس للصفر مثل هذا الوجود .

٢ - وظيفة العناصر اللغوية التعبير عن الفِكر ، والمفروض أن يتم هذا التعبير بعناصر أو رموز مادية material signs ، والسكون ليس رمزاً مادياً إذ لا ينطق ولا يسمع ^(١) .

٣ - كل عنصر لغوي لا بد له من صورة مادية (في النطق) form خاصة به ، ويمكن التعرف عليها في كل السياقات المختلفة ، لاستقرارها على حالة واحدة ^(٢) ، ولا بد لكل عنصر لغوي كذلك من قيمة مميزة distinctive value ، أي قيمة تقع موقع التقابل مع قيم أخرى في سياقات معينة .

وقد استطاع أصحاب « منهج الصفر » التخلص من هذه الصعوبات كلها ، بطريق أو بآخر . أما بالنسبة للصعوبة الأولى فقد توسعوا في استعمال لفظ « عنصر » وجعلوا من مدلولاته (وإن كانت جانبية أو هامشية بحسب تعبير بعضهم) ما ليس له وجود مادي . فكما توسع الرياضيون في فكرة « العدد » بحيث تشمل « الصفر » أو أي عدد « خيالي » كذلك لا ضير إطلاقاً من التوسع في فكرة « العنصر اللغوي » لتغطي ظواهر أخرى ، كالتنعيم ومواقع الكلم في الجملة word-order والصفر كذلك .

وتخلصوا من الصعوبة الثانية بانتهاج منهج دي سوسير الذي يرى أن « الرمز المادي ليس ضرورياً للتعبير عن الأفكار » . فهناك كثير من الأفكار التي لا تحتاج إلى صور مادية للتعبير عنها ، ويكتفى فيها « بالعدم » أو « الخلو » أو « الصفر » .

ويوجد من ذلك في اللغة العربية أمثلة ذات أنواع عدة . منها - على المستوى الصرفي - فكرة الغيبة والإفراد والتذكير في الفعل الماضي في نحو : محمد حضر ، حين يقارن بمثل :

(١) ليس المقصود بالرمز هنا الرمز الكتابي . وإنما المقصود به الصورة المادية للرمز العقل mental sign المحزون في الذهن ، وهي تلك الصورة التي تحقق هذا الرمز العقل في النطق . وهذا التفسير ، على كل حال ، مبنى على رأى دي سوسير في مفهوم « الرمز اللغوي » .

(٢) التعبير « بالاستقرار على حالة واحدة » في النطق فيه تجوز . فالصوت أو الوحدة الصوتية ، بعبارة أدق ، تختلف صورها النطقية من سياق إلى آخر ولكن المقصود هنا الاستقرار النسبي بمعنى الاحتفاظ بالخواص الأساسية التي تفرق بين وحدة وأخرى ، كالفرق بين التاء والدال مثلا ، بالرغم مما يخفضان له من تغيرات جزئية في بعض السياقات .

فاطمة حضرت . ففي المثال الثاني وجدت لاحقة مادية هي تاء التأنيث التي دلت على الغيبة والإفراد والتأنيث ، على حين خلا المثال الأول من مثل هذه اللاحقة . وهذا الخلو نفسه ذو قيمة ، إذ هو دليل فكرة التذكير بالإضافة إلى الإفراد والغيبة . وبهذا جاز لنا هنا افتراض وجود عنصر لغوى ، أو « لاحقة صفر » zero suffix

أما الصعوبة الثالثة وهي التي تفترض وجود كل من الصورة المادية للعنصر اللغوى والقيمة المميزة له فيبدو أنها هي الصعوبة الحقيقية في هذا المقام . ذلك لأن « الصفر » وهو العنصر اللغوى في حالتنا هذه ليست له أية صورة من هذا القبيل ، إذ هو خال من أى مظهر سمعى devoid of any acoustic shape .

ولكن الحقيقة فيما يتعلق بالصفر هي أن الشرطين اللذين تنظمهما هذه الصعوبة الثالثة لا يمكن تحقق أحدهما مستقلاً عن الآخر . فالصفر لا يمكن أن تكون له صورة يعرف عليها إلا من خلال قيمته . أو بعبارة أخرى ، إن التعرف على الصفر إنما يتم بقيمته المميزة فقط ، من خلال قيمته . أو بعبارة أخرى ، إن التعرف على الصفر إنما يتم بقيمته المميزة فقط ، وهذه القيمة وحدها ذات غناء كبير في الدلالة عليه .

قيمة الصفر هي وظيفته . وثبتت هذه الوظيفة وتأكد حين يكون الصفر أو أى عنصر لغوى آخر قادراً على التبادل commutation مع عناصر أخرى في مواقع لغوية معينة ، أو على حد تعبير دى سوسير — حين يكون هناك تقابل opposition بينه وبين غيره . والتقابل وسيلة من وسائل التعبير في رأى بعضهم ، وبخاصة أولئك الذين يتبعون دى سوسير الذى يصرح بأن اللغة « قد تكتفى أحياناً بالتقابل بين الشئ واللاشئ » . ومن هنا جاءت فكرة هذا الباحث العظيم التى تذهب إلى « أن الرمز المادى ليس ضرورياً للتعبير عن الفكرة » ، إذ قد « تقنع الفكرة بالصفر » للتعبير عنها ^(١) .

وبهذه الطريقة استطاع أصحاب « نظرية الصفر » أن يثبتوا أن « الصفر » جدير أن يسمى عنصراً وأن يصبح وحدة لغوية ذات قيم خاصة ، تختلف من مستوى إلى آخر بحسب النظام اللغوى المعين الذى تنتمى إليه .

وبهذه السبيل نفسها يجوز لنا نحن أن نسمى « السكون » عنصراً ، بل نطلق عليه اسم

(١) See, Zero in Linguistics, by W. Haas, (Studies in linguistic analysis, Special Vol. of the Philological Society, 1957), pp. 33—53.

الحركة كذلك . أما أنه عنصر فواضح ، ذلك لأنه — وإن خلا من الصورة المادية — يقوم بدور معين في اللغة العربية يقارن بأدوار العناصر الأخرى ، ويظهر ذلك إما بطريق التبادل أو التقابل على خلاف في وجهات نظر الدارسين . كما ألمعنا إلى ذلك .

أما القول بأنه حركة (أى على المستوى الوظيفي) فبنى على ما أشرنا إليه أكثر من مرة من أن وظيفة السكون إنما تقارن بوظائف الحركات دون غيرها من الأصوات ، وأنه يتبادل معها عدداً من السياقات الصوتية في اللغة العربية . ولكننا — بالرغم من هذا التشابه — لم ننس ما بينه وبينها من فروق واضحة . ومن ثم كانت التسمية التي اخترناها له ، وهي « الحركة الصفر » zero vowel للدلالة على ذلك .

وبسبب هذه الفروق التي تتلخص في تلك الصعوبات المذكورة سابقاً بوصفها عوائق في طريق « الصفر اللغوي » (والسكون مثل له) ، لم نستطع الحكم على السكون بأنه وحدة صوتية phonological unit ، تقف على قدم المساواة مع وحدات الحركات الأخرى (وهي الفتحة والكسرة والضمة) في كل خواصها وصفاتها .

إننا نستطيع أن نحكم عليه بأنه وحدة ، ولكنها وحدة من ذلك النوع الذي يطلق عليه البعض « الوحدات الثانية أو الهامشية » marginal or secondary units وكذلك نستطيع — مستخدمين اصطلاح الأمريكيان في مثل هذه الحالة — أن نسميه فونيم ثانوية secondary phoneme أو « فونيم خارج التركيب » suprasegmental phoneme ، على حين تعد الحركات الثلاث الأخرى فونيمات أساسية primary phonemes ، أو فونيمات تركيبية : segmental phonemes .

والفرق بين الحالتين هو أن الفونيم الأساسية أو التركيبية تعد جزءاً من بناء التركيب الصوتي ، كلمة كان هذا التركيب أو غير كلمة ، وهي فونيم يمكن إفرادها وعزلها عن آخراتها في التركيب ، على حين أن الفونيم الثانوية أو الهامشية أو « الفونيم خارج التركيب » مجرد ظاهرة خارجية ، ترتبط بالتركيب وتميزه ، ولكنها ليست جزءاً من بنائه ، ومن ثم لا يمكن إفرادها أو عزلها .

وهذا الوصف ينطبق على السكون في العربية ، إذ لا يمكن عزله ، أو حتى تصور هذا العزل ، لأنه لا يتحقق وجوده إلا بوجود التركيب نفسه ، فسكون الباء في : لم يضرب مثلاً

لا يبدو أن يكون ظاهرة تنتمي إلى التركيب كله وليس جزءاً من مكونات هذا التركيب الأساسية .

ولأستاذنا فيرث رأى في السكون يتفق في أساسه مع ما قررناه هنا . فالسكون عنده ذو وظيفة تقارن بوظائف الحركات ، ومن ثم ربطه بها وضمه إليها ، وسماه — كما فعلنا — « الحركة الصفر » zero vowel ، لأن « كل حرف في العربية له إمكانيات حركية ثلاث أو عدم الحركة » a trivocalic potentiality or zero vowel ^(١) . ولكنه لم يشأ أن يعده فونياً ثانوية أو غير ثانوية ؛ لأنه ليس ممن يفرقون بين الفونيات هذا التفريق الذي ذكرناه سابقاً . والحق أن فيرث ليس من أنصار « نظرية الفونيم » في عمومها ، لأنها لا تتمشى مع منهجه الذي يرى أنه ليس هناك في الكلام ما هو أول أو أساسي وما هو ثانوي أو هامشي ، وإنما هناك التركيب كله بمكوناته وخواصه مجتمعة ، وليس لبعضها أفضلية على البعض الآخر : وإذا كان ولا بد من التفريق بين هذه المكونات فينبغي أن يكون ذلك على أساس الوظيفة ونوعها ، لا على الأهمية أو عدمها : ولهذا كان عنده « وحدات » units و « ظواهر تطريزية » prosodies . والنوع الأول من هذا التقسيم الثاني يطابق ما يعرف بالفونيات الأساسية ونحوها ، على حين يطابق النوع الثاني الفونيات الثانوية وأخواتها .

ويبدو من كلام فيرث حول السكون في العربية أنه يعده « ظاهرة تطريزية » prosody كما يعد رمزه الكتابي (٥) رمزاً تطريزياً كذلك a prosodic sign وفي رأيه أن هذا الرمز واحد من رموز معينة تكون فيما بينها نظاماً ثانياً للكتابة في العربية . وهذه الرموز هي تلك العلامات التي تضاف إلى « الحروف » لتوضيح دقائقها وهي ما يطلق عليها diacritical marks أو العلامات المميزة . وأفراد هذا النظام في نظره هي : الفتحة والكسرة والضمة والسكون والألف والواو والياء والتشديد والهمزة ، فكلها تشكل ما سماه « بالنظام التطريزي » للكتابة العربية ^(٢)

Firth, Papers in Linguistics p. 126.

(١)

(٢) انظر : فيرث ، المرجع السابق ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، أما النظام الآخر الذي يراه فيرث للكتابة العربية فهو النظام الخاص برموز الوحدات أو الأصوات الصامتة في اللغة consonants ويفهم من كلام فيرث أن « النظام التطريزي » الذي اقترحه للكتابة إنما تشير رموزه إلى ظواهر تطريزية prosodies لا إلى وحدات units . وهنا تختلف معه في بعض ما رآه . كون الألف والياء والواو والسكون والتشديد (بوصفهم ردوراً) دالات كتابية على ظواهر تطريزية أمر مقبول ، أما بالنسبة للسكون والتشديد فظاهر ، وكذلك الأمر فيما يختص بالألف والياء والواو بوصفها دلالات على طول الحركات (الفتحة والكسرة والضمة ، بهذا الترتيب) ، إذ الطول ليس وحدة =

وبهذا كله استقام لنا ما رأيناه وسجلناه فيما مضى من أن السكون — على المستوى الصوتي الوظيفي — عنصر صوتي أو حركة ، بالرغم من أنه « لا شيء » — وبالتالي ليس حركة أو صوتاً من ناحية النطق والتأثير السمعي . وليس فيما ذهبنا إليه من تناقص ، لاختلاف الجهتين واختلاف وجهتي النظر اللتين بنيت عليهما هذه النتيجة كما ظهر لنا ذلك بالتفصيل فيما سبق .

ولا يظن ظان أننا — بهذه النتيجة — قد عدنا إلى ما اعترضنا عليه ولم نقبله من أولئك الدارسين — قدامى ومحدثين — الذين رأوا أن السكون حركة وأنه رابع الحركات . إننا لم نعد إلى هذا الرأي . وليس ما توصلنا إليه بمتفق مع ما ذهبوا إليه فيما يتعاق بهذه القضية ، فشتان بين القولين وبعد ما بين النتيجةين .

ويظهر الفرق بيننا وبينهم من عدة وجوه ، تلخص في نقطتين :

أولاهما : أن بعض هؤلاء الدارسين نظروا إلى السكون نظرة سطحية واعتمدوا أكثر ما اعتمدوا على الرمز الكتابي له دون حقيقته الصوتية . سواء أكان ذلك من ناحية النطق أم من ناحية الوظيفة . وهذا السلوك ولا شك سلوك مضلل ، لأن الرموز الكتابية لا تصلح بحال أن تكون مصدراً للحقائق الصوتية . وقد ظهر ذلك واضحاً فيما وقعوا فيه من خلط ، حتى لنجد الدارس الواحد في السياق الواحد يناقض نفسه : فالسكون عنده حركة وهو كذلك عدم الحركة ، أو كانت هذه التسمية المختلفة باعتبارين مختلفين لأجزائها لم يرتضيها منهم . ولكن ذلك في واقع الأمر لم يكن سوى نتيجة للخلط وعدم الفهم بحقيقة السكون ، ودوره في اللغة .

النقطة الثانية : تتمثل في تلك الحقيقة الناصعة ، وهي أنهم بنوا حكمهم هذا على النطق

= بذاته وإنما هو « ظاهرة تعريزية » *a prosody of length* أما أن الفتحة والكسرة والضمة والهمزة رموز لظواهر تعريزية ، فقول غير مقبول عندنا . ذلك لأن الفتحة والكسرة والضمة والهمزة (من الناحية الكتابية) ، وإن كانت رموزاً إضافية في اللغة العربية *diacritics* تشير إلى وحدات *units* ، أو *primary phonemes* (فونيمات أساسية) ، لا ظواهر تعريزية ، إذ هي عناصر أساسية في التركيب الصوتي للغة العربية *segmental phonemes* . ويبدو أن فيرث متأثر بأراء العرب الذين ينظرون إلى هذه العناصر كما لو كانت أشياء ثانوية من الناحية الصوتية والكتابية ممّا .

الفعل والتأثير السمعى ، فسموه حركة وعاملوه معاملة الحركات على هذا الأساس . وهذا الأساس - كما رأيت - لا يصلح مسوغاً لآلئته لتسمية السكون حركة وإعطائه خواص الحركات لخلوه من صفاتها تماماً على هذا المستوى .

أما ما آل إليه بحثنا فهو أن السكون حركة على المستوى الوظيفى لا النطقى ، مهمالين بالطبع رمزه الكتابى لعدم جدواه فى هذا الشأن . أما الحكم عليه بأنه حركة فلأنشابه الواضح بين دوره ودور الحركات على المستوى الصوتى الوظيفى ، وهو ما اختصت به التسمية « حركة » .

وهذا العنصر الصوتى أو ما سميناه « الحركة الصفر » ، ونعنى به السكون ، له قى لغوية على المستوى الصرفى والنحوى كذلك . ويمكن التدليل على ذلك بالإشارة إلى أمثلة مما يقوم به من وظائف فى هذا المجال .

من المعروف أن كل حرف من حروف الأصول radicals ، وبخاصة فى الأصول الثلاثية ، قد يتبع بواحدة من الحركات الثلاث أو بالحركة الصفر وهى السكون . وهذه الإمكانيات يظهر أثرها فى تكوين الصيغ وتحديد الأوزان . وليس من الضرورى أن تتحقق هذه الإمكانيات فى المادة الواحدة ، ولكنها إمكانيات جائزة الوقوع بالمعنى العام أو المعنى التجريدى . وقد وفق علماء العربية إلى إدراك هذه الحقيقة ، فابتكروا الأوزان ، وجعلوها بمثابة المقاييس العامة أو القواعد التجريدية للنماذج الحقيقية .

ولا تصافها بصفة العموم والتجريد ، كانت الأوزان ، لا الأمثلة الفعلية هى التى تقبل هذه الإمكانيات الأربع بصورة لا تقبل الشك . فهناك فى المادة الثلاثية (ف ع ل) تجد هذه الإمكانيات الأربع بالنسبة للعين مثلاً : فعل بفتح العين وكسرها وضمها : ثم فعل بسكونها .

هذا فيما لو نظرنا إلى الصيغ منعزلة ، ولكنها بمجرد أن توضع فى تركيب نحوى يتحدد وزنها ولا يمكن أن تقع لها إلا إمكانية واحدة . فالصيغة « فهم » فى : محمد فهم الدرس مكسورة العين ، ولكنها ساكتها فى : هذا فهم جيد ولا يمكن أن تقبل العين أية إمكانية أخرى فى أى من هذين السياقين . ومعنى هذا أن الإمكانيات الصرفية الأربع يحددها السياق النحوى للجملة : grammatically determined .

فإذا تركنا مستوى النظر في الصيغ والأوزان وانتقلنا إلى التراكيب النحوية ألفينا عدة وظائف مهمة للسكون ، تبرز أمامنا اثنتان منها بوجه خاص .

تظهر الأولى في حالة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر . حيث يقوم السكون بوظيفة تقارن بوظيفتي الفتحة والضمة ، فالسكون دليل الجزم والفتحة علامة النصب والضمة شاهد الرفع . وهذه كلها حالات إعرابية مقررة ، ولكنها ذات معان نحوية مختلفة ، وترجع أسباب هذا الاختلاف إلى عدة عوامل ، منها موقع الكلمات في الجملة والارتباط الداخلى بين الوحدات المكونة لها ، وفي النهاية يتبلور هذا الاختلاف ويظهر في صورة الإعراب ، ويستدل عليه بعلامات هذا الإعراب ، ومن هذه العلامات السكون .

وتقودنا هذه الحقيقة إلى القول بأنه من الممكن أن نعد السكون «وحدة صرفية morpheme» قامت بوظيفة إعرابية واضحة على هذا المستوى النحوى في الجملة . فإذا كانت الفتحة (في إعراب المضارع) هى مورفيم النصب والضمة مورفيم الرفع ، وجب بالمثل الحكم على السكون بأنه دورفيم الجزم .

والوظيفة الثانية للسكون على المستوى النحوى تتحقق في فعل الأمر للمفرد المذكر في نحو اضرب . فالسكون هنا ذو دلالة نحوية تقارن بدلالة الألف في المثني (اضربا) والياء في حالة المفردة المخاطبة (اضربي) ، والواو حالة الجمع (اضربوا) .

وهكذا نرى السكون (بمعنى الخلو من الحركة) يتبادل المواقع في التركيب مع وحدات صرفية مقررة عند علماء العربية أنفسهم . فالألف صيغة المثني والياء للمخاطبة المؤنثة والواو دليل الجماعة . ونستطيع كذلك أن نقرر أن السكون وحدة صرفية morpheme قامت بوظيفة الدلالة على الأفراد والتذكير في فعل الأمر .

وهناك بالإضافة إلى هاتين الوظيفتين البارزتين قيم نحوية أخرى ، نستطيع أن نمثل لها لها في هذا المقام بمثالين اثنين :

١ - السكون دليل إعرابى في حالة الوقف في صورة نحوية خاصة ، وهى صور حدها علماء العربية وأسسوا قواعدها ، على نحو ما هو معروف .

٢ - السكون إمكانية من إمكانيات البناء في اللغة العربية ، حيث تجىء كلمات لازمة

الفتح ، وأخرى تظهر بالضم وثالثة تختص بالكسر ، وعدد آخر منها يلزم السكون .

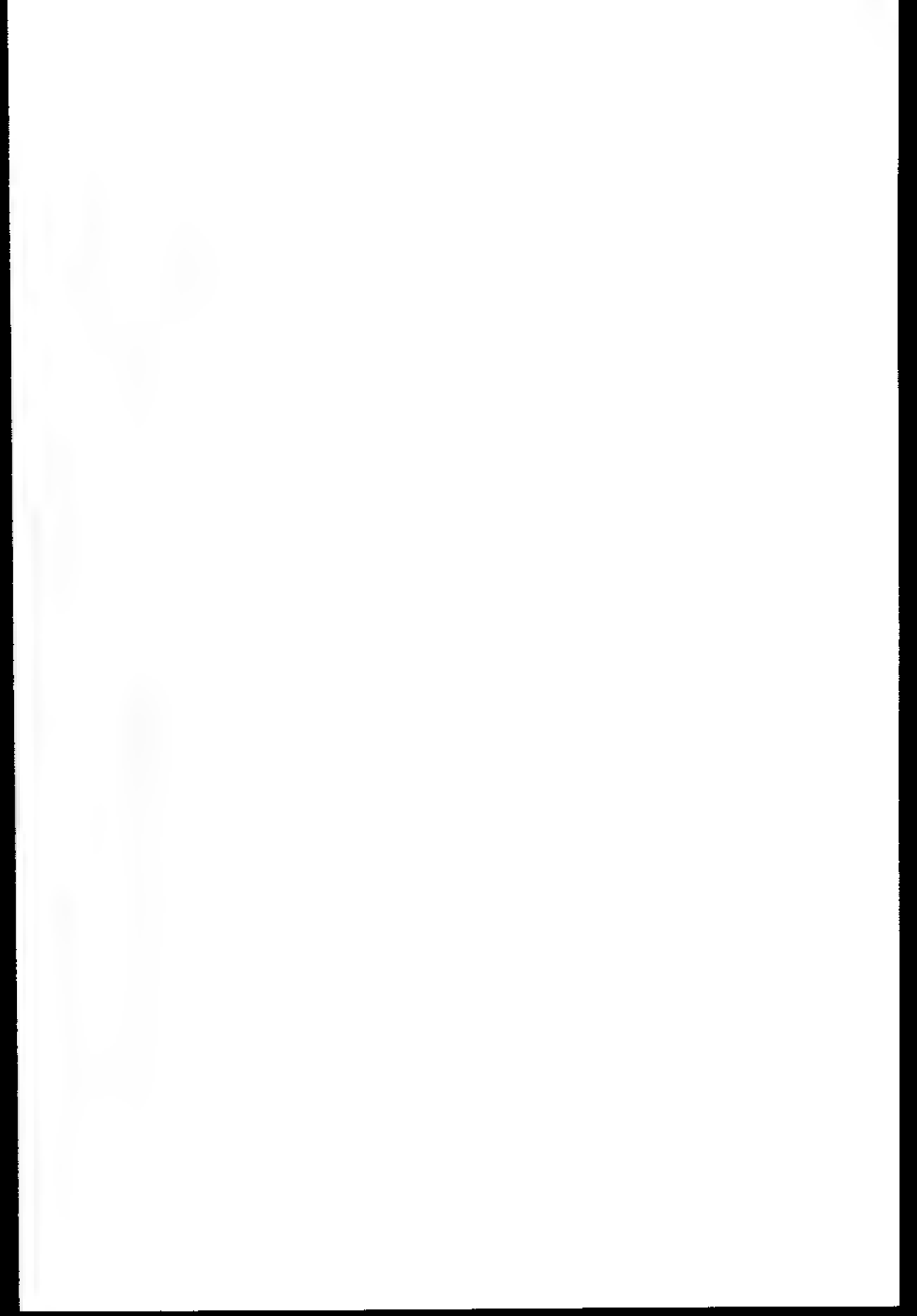
هذه الحقائق كلها - كما وضحت لنا في المناقشة السابقة - تقرر وجوب النظر إلى السكون نظراً شاملاً على مختلف المستويات اللغوية ، وجوب الحكم عليه بأنه وحدة صوتية phonological unit أو فونيم ثانوية secondary phoneme أو ما سميناه « الحركة الصفر » zero vowel على المستوى الصوتي الوظيفي .

وتدفعنا هذه الحقائق كذلك إلى القول بأن السكون وحدة صرفية morpheme أيضاً ذات قيم معينة على المستوى الصرفي والنحوي . وكما جازت لنا تسميته « الحركة الصفر » zero vowel في حالة النظر إلى النظام الصوتي للغة العربية ، يسوغ لنا هنا كذلك أن نطابق عليه المصطلح « المورفيم الصفر » zero morpheme ، مراعين في ذلك حقيقة المادية وهو أنه ليس ذا صيغة form من حيث النطق .

والنتيجة النهائية لهذا كله هي أن السكون في العربية عنصر لغوي لا ينبغي إغفاله ، بالرغم من عدم تحققه المادي وخلوه من أى أثر سمعي .

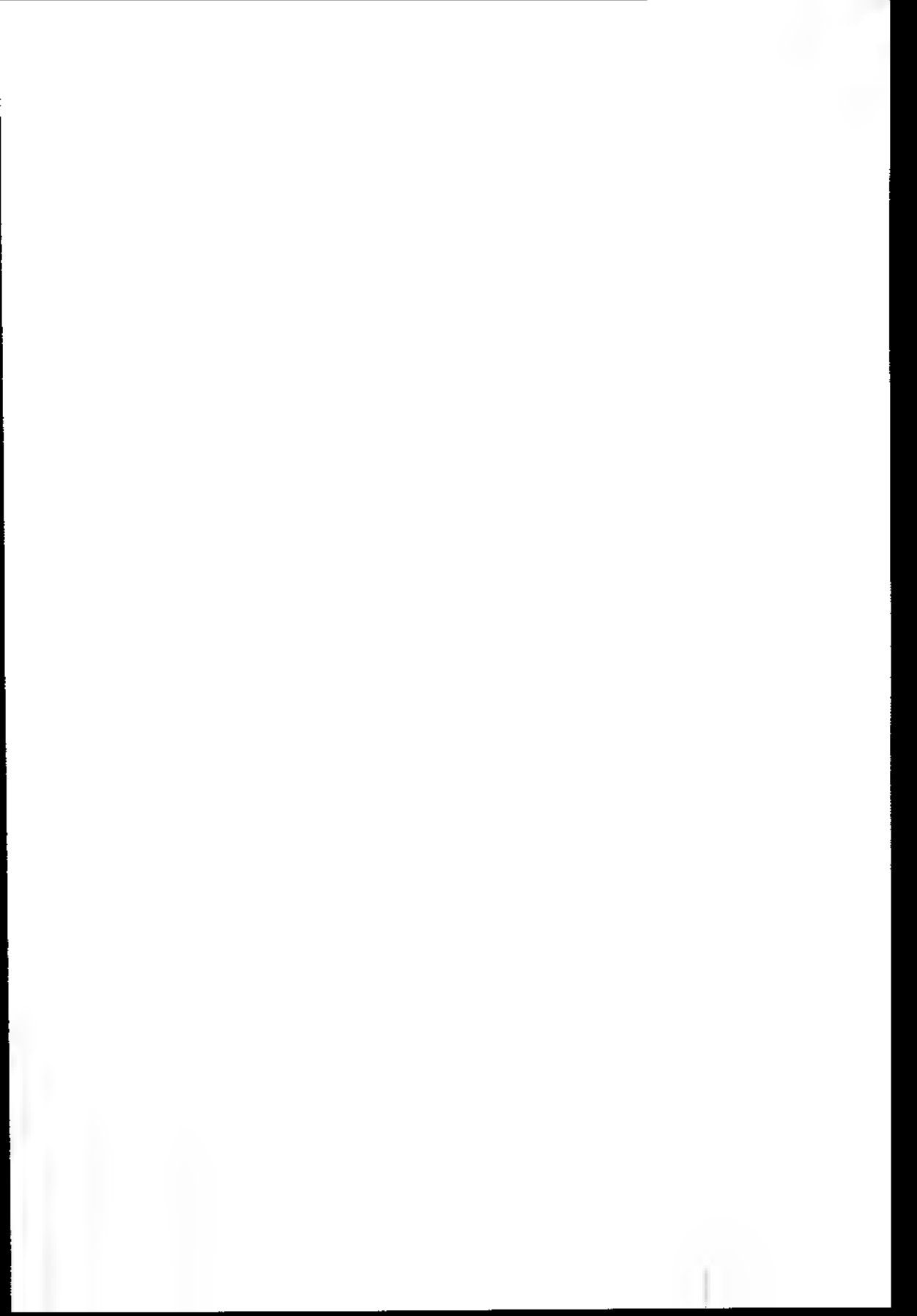
مراجع البحث

- ١ - إبراهيم مصطفى :
إحياء النحو .
- ٢ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (الجزء الأول) تحقيق الأساتذة السقا وزملائه (مطبعة البابي
الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
- ٣ - ابن مسعود . أحمد بن علي :
مراح الأرواح في علم الصرف ، بشرحه لديكنقوز وابن كمال باشا (مصطفى البابي
الحلبي ، الطبعة الثانية ١٩٣٧) .
- ٤ - ابن يعيش ، أبو البقاء موفق الدين :
شرح المفصل للزمخشري .
- ٥ - الأشموني ، علي بن محمد :
شرح الأشموني (بحاشية الصبان) ، المكتبة التجارية .
- ٦ - حفي ناصف :
تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (مطبعة جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٥٨) .
- ٧ - الحضري ، محمد :
حاشية الحضري على ابن عقيل (المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ) .
- ٨ - خالد الأزهرى :
شرح التصريح على التوضيح (بحاشية الشيخ يس بن زين الدين) ، المكتبة التجارية
سنة ١٣٥٨ هـ) .
- 9 — Firth, J.R. :
Papers in Linguistics, (Oxford University Press, 1967).
- 10 — Haas, W. :
Zero in Linguistics (Studies in Linguistic analysis, special vol. of the
Philological Society, 1957, pp. 33-53).



مفهوم الصرف

عند العرب



مفهوم الصرف عند العرب

للعرب باع طويل في الدرس اللغوي على مختلف المستويات ، فقد كتبوا في الأصوات والصرف والنحو وفي المعجم والدلالة وأجادوا الكتابة فيها إلى حد ملحوظ ووصلوا في دراسة بعضها — وهو النحو — إلى درجة أذهلت الأجيال المتعاقبة من حيث غزارة المادة ووفرته ومن حيث القدرة على التحليل والتفريع والإحاطة بالشوارد والنوادر .

غير أن هذه الإجازة في نظري لم ترق إلى حد يمنع النظر في أعمالهم أو مساءلتهم في بعض القضايا بنظرة علمية موضوعية ، ولم تبلغ هذه الإجازة كذلك الغاية التي تجعل مناقشتهم عبثاً أو نوعاً من التهجم : إن البحث اللغوي عند العرب له محاسنه ومساوئه ، ويختلف الأمر في ذلك باختلاف الطرف والحالة المعينة .

وفي اعتقادنا أن الصرف العربي كان من أقل العلوم اللغوية حظاً من الإجازة وحسن النظر ، فقليله مستساع مقبول ، وكثيره يحتاج إلى معاودة البحث والدرس ويتطلب مراجعة الرأي فيه وفي قواعده التقليدية .

ولقد رأينا أن نشير في هذا البحث إلى بعض المسائل الصرفية التي يمكن اتخاذها خطوات أولية على الطريق الطويل إلى غاية منشودة ، هي الوصول بقواعد الصرف وقضاياها إلى صورة تتفق والواقع اللغوي وتمشي مع ما يقتضيه منطق البحث اللغوي الجديد ، ومن ثم نستطيع أن نفيد من دراسة هذا العلم ، ونتخلص من تلك المتاهات الفلسفية والافتراضات العقلية التي يلجأ إليها الصرفيون التقليديون في آثارهم القديمة والحديثة على سواء ، ونقترب — بذلك — إلى الحقيقة اللغوية السهلة البسيطة التي نود تقديمها إلى المتعلم والباحث كليهما .

ولسوف نعرض في دراستنا هذه لكل من المادة التي نظروا فيها والمنهج الذي اتبعوه في عملهم . وقد يكون من المفيد أن نبدأ بإلقاء ضوء على المقصود بالمصطلح « الصرف » في نظرهم وفي نظر الدرس اللغوي المعاصر فنقول :

الصرف morphology في العرف اللغوي الحديث أحد مستويات البحث التي تتعاون فيما بينها للنظر في اللغة ودراستها ، وهذه المستويات على أشهر الآراء هي :

علم الأصوات ، علم الصرف ، علم النحو ، الدراسات المعجمية .
ومن المفيد أن نذكر أن هذه العلوم أو هذه الفروع تكون في مجموعها كلها متكاملة ،
وأن كل واحد منهما مرتبط بسابقه ولحقه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلاً
تاماً ، وكلها ترمى إلى هدف نهائى واحد هو بيان خواص اللغة المدروسة وتميزاتها .
وليس الترتيب بين هذه العلوم ترتيب أهمية أو أفضلية إنما هو ترتيب يقتضيه منطق
الأشياء .

ووقع علم الصرف في هذا الموقع الذى نراه معناه بالضرورة أنه يعتمد في مسأله
وقضاياه على نتائج البحث الصوتى ، وهو في الوقت نفسه يخدم النحو ويسهم في توضيح
مشكلاته وتفسيرها . ولحق أن رأى المعتمد عليه في هذا الشأن يعد الصرف مقدمة للنحو
أو خطوة تمهيدية له . والصرف في نظر أصحاب هذا رأى الذى تأخذ به ليس غاية في
ذاته ، إنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم
النحو Syntax

ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر في النظر والتطبيق لأن
مسائلهما متشابكة إلى حد كبير . ونتائج البحث في الصرف لا قيمة لها ولا وزن في نظرنا
ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب . ولهذا جرى التقليد الغالب الآن على مناقشة هذين
العلمين معاً ، وعلى التعرض لمسائلهما في إطار عام واحد مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف
بوصفه مقدمة ضرورية . ويجمع العلمين كليهما في هذا رأى مصطلح لغوى واحد هو
جراماتيكا grammar الذى يشمل كذلك — طبقاً لبعض الأقوال علم وظائف الأصوات
Phonology .

أما مادة هذا العلم فهي الوحدات الصرفية morphemes ، وربما تكون الوحدة الصرفية
كلمة أو جزءاً من كلمة في بدايتها أو وسطها أو نهايتها ، وقد تكون المغايرة بين الصيغ ،
كالمغايرة بين فعل (المبنى للمعلوم) وفعل (المبنى للمجهول) وقد تتكون الوحدة الصرفية من
وحدة صوتية Phoneme (فونيم) أو أكثر إلخ^(١) .

(١) لسنا نرى هنا إلى بيان كل أنواع الوحدات الصرفية والعلاقات بينها وبين الوحدات الصوتية ، وليس
من هنا كذلك أن نعرض للأراء الكثيرة التى تختلف في حقيقة الوحدة الصرفية ومعناها : أهى الصورة والشكل
أم المفسون أم كلاهما . نحن تأخذ في هذا البحث بأن الوحدة الصرفية تشمل الأمرين معاً : الصورة اللفظية ومعناها
الصرفى لأنها من يرون عدم الفصل بين أجزاء الحدث اللغوى ، ورفض كل ثنائية فيه dichotomy .

فالكلمات : قال ، نصر ، ضرب ، وحدات صرفية . وحروف أنيت وحدات صرفية ، وكذلك ضمائر الرفع المتصلة ومنها الواو في نحو ضربوا ، وهي هنا وحدة صوتية (فونيم) كذلك ، فهذه الواو وحدة صرفية على أساس أنها دليل الجمع ، ولكنها فونيم على أساس أن لها قيمة صوتية وهي أنها ضمة طويلة ، وتستطيع أن تفرق صوتياً بين ضربوا وضربا مثلاً .

وبإيجاز موجز نستطيع أن نقرر أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة أو — بعبارة بعضهم — وتؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية — كل دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظرنا . فمن ذلك مثلاً :

- تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية وغيرهما .
- النظر إليها من حيث العدد (الأفراد والتثنية والجمع) .
- النظر إليها من حيث النوع (التذكير والتأنيث) .
- الكلام على الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة) إلخ .

ولكن ليس من الصرف في نظرنا البحث في صيغ الأفعال من حيث أوزانها وكذلك البحث في صيغ جمع التكسير من حيث أبنيتهما إلخ (انظر ص ١٠٢ — ١٠٤ وما بعدها) .

ويبدو من التراث القديم في أولى مراحل أو مسائل الصرف وقضاياها كانت تدرس مختلطة بالنحو . وكان الأثر العلمي الواحد يشمل قضايا العلمين (وغيرهما) معاً ، كما يبدو ذلك واضحاً في كتاب سيبويه مثلاً . ومن الواضح أن التفرقة بين العلمين لم تكن قد ظهرت آنذاك ، ولم تبلور أصولها ، بحيث تفرد بحوث خاصة بكل من هذين الفرعين . واستمر هذا الاختلاط وهذا الاندماج بينهما طويلاً من الزمن حتى لقد ظهر هذا السالك نفسه في كتب بعض المتأخرين .

ولقد انعكس هذا الاتجاه على بعض التعريفات التي قدمت إلينا في الفترات الدراسية المختلفة ، بحيث نرى كثيراً من الدارسين يلقون بين أيدينا بتعريفات أشبه ما تكون بتعريفات اليوم من حيث اشتغالها على ما يعم الصرف والنحو جميعاً .

يقول ابن جني في هذا الشأن : النحو « هو انتحاء سميت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق

من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنها رد به إليها» (١).

وأوضح من هذا وأصرح في هذا المجال قول الخضرى في حاشيته على ابن عقيل محدداً النحو بأنه : « يطلق على ما يعم الصرف قارة وعلى ما يقابله أخرى ، ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال أفرادها كالإعلال والحذف والإبدال وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو الواسخ وحذف العائد وكسر إن وفتحها أو نحو ذلك. وعلى الثاني يختص بأحوال التراكيب » (٢).

هذان التعريفان يفيدان أن النحو يدرس المفردات والتراكيب جميعاً ، وهذا رأى مستساغ مقبول حين نعد النحو علماً مطابقاً لما يعرف بالجراماتيكا grammar أو ما يمكن أن نسميه علم القواعد ، وهو — كما سبق أن ألمعنا إلى ذلك — ما جرى عليه التقليد القديم في مراحل الميكرة (٣).

غير أن هذا الجمع في التعريف وهذا الخلط أو الإدماج في التأليف بين الصرف والنحو لم يصل بنا إلى النتائج العلمية التي كنا نتوقعها ولم ينجحنا في أداء غرضهما نجاحاً تاماً . ذلك أن مناقشة القضايا الصرفية في هذه الآثار القديمة (وغيرها) لم تكن ترمي في كثير من الأحيان إلى خدمة النحو والتمهيد لمسائله ، وإنما كان ينظر إليها كما لو كانت مستقلة أو تكاد أن تكون كذلك أو كما لو كانت غاية في ذاتها لا وسيلة . ويستطيع المتصفح لكثير من الأعمال النحوية القديمة والمتأخرة على سواء أن يجد بعض الأبواب الصرفية التي لاقت عناية ودرساً ثم تركت هكذا منعزلة دون ربط بينها وبين قضيتها الممتدة إلى الفرع الثاني (وهو النحو) ومباحثه . ولا نعدم أن نجد أحياناً بعض مسائل الصرف محشورة حشراً أو مدسوسة في ثنايا الكلام على النحو دون أية مناسبة واضحة اللهم إلا التفلسف في تصريف بعض الصيغ الواردة في الكلام أو حباً في الاستطراد .

زد على ذلك أن كثيراً من الآثار العلمية التي جمعت بين مادة الصرف والنحو بين دفتيها

(١) الخصائص لابن جني ج ١ ص ٢٤ .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٠ (المطبعة الميمنية ، القاهرة سنة ١٣٠٥ هـ) .

(٣) وذكر بعضهم ذلك المنع بالتصريح إذ جعل النحو مساوياً للجراماتيكا ، يقول الخوارزمي في مفاتيح

العلوم ص ٤٢ : « هذه الصناعة تسمى باليونانية غرامطيق وبالعربية النحو » . وغرامطيق تعريب للكلمة اليونانية

التي تقابل المصطلح الإنجليزي : grammar .

قد درجت على أن تؤخر مسائل الصرف كلها أو جلها إلى نهاية الكتاب أو المؤلف المعين . وهذا الاتجاه في نظرنا أخطر من سابقه لسببين مهمين :

أولهما : قد يوحي هذا السلوك بصدق القول الشائع بين بعضهم بأن الخطأ في بنية الكلمات وتصريفاتها (وهى مسائل صرفية) قد ظهر متأخراً عن الخطأ في الإعراب ومن ثم كان من الطبيعي إعطاء الصرف منزلة متأخرة عن النحو . وتأخير التأليف فيه عن الكتابة في النحو . ومن الواضح أن هذه مقولة زائفة دون شك إذ اللحن — في نظرنا — . ومعناه الخروج عن القواعد العامة ، ظاهرة عادية تقع على كل المستويات دون تفريق في الزمن والكثرة أو القالة . فكما وقع اللحن في الإعراب وقع اللحن في الصيغ وأبنية الكلمات ولا نستطيع بحال أن نحدد السابق أو اللاحق منهما ، وأعل الذي أوقعهم في هذا الخطأ هو أنهم لاحظوا الخطأ في الإعراب قبل ملاحظتهم الخطأ الواقع على المستويات اللغوية الأخرى .

وليس من الصحيح كذلك أن نظن أن الخطأ في مسائل الصرف « لا يذهب بالمعنى المقصود » كما صرح بذلك بعضهم . فالخطأ في الصيغ أو في أية مسألة صرفية لا يقل خطورة عن الخطأ في الإعراب . وأى خطأ نحوي . ونستطيع أن نتصور صحة ذلك حين تخطئ في أية صيغة لغوية فإنك تفسد المعنى وتزيله عن موضعه ، كأن تأتى بمفرد مكان مثم . أو بمبنى للمعلوم في موضع مبنى للمجهول إلخ .

ثانيهما : تأخير الكلام عن الصرف يذهب بالغرض الأساسى من دراسته ، وهو أنه خادم للنحو ومهد له . فالتقليد اللغوي الحديث يقتضى البدء بالصرف ومساائله لتكون معدة في يد الباحث النحوي أو الدارس للنصوص وهى الهدف الأسمى في أى عمل لغوي . فسبقه النحو — لا تأخيره عنه — أمر ضرورى إذا كان لنا أن نتجنب الخلط وأن نصل إلى نتائج علمية صحيحة .

ومعنى هذا كله أن ليست المسألة إذن مسألة الجمع بين الصرف والنحو في تعريف واحد أو مجلد واحد أو كتاب واحد . إنما العبرة بجمع مسائلهما وقضاياهما على وجه يفيد الدارس ، ويأخذ بيده منطقياً من مرحلة إلى أخرى ، ومعناه في هذا المجال أن يبدأ بالصرف وينتقل منه مباشرة إلى النحو ، أو أن يمهّد لمناقشاته النحوية بدراسة صرفية متصلة اتصالاً مباشراً . ١ . هو بسبيله من قضايا النحو .

لنفرض مثلاً أنا بسبيل دراسة ظاهرة النفي في العربية على هذين المستويين . المنهج الصحيح يقتضينا أن نجمع مادتنا ، ثم نلاحظها ونسجل ملاحظتنا بادئين بالتعرف على أدوات النفي ومحاولين تصنيفها إلى مجموعات بحسب خواصها ومميزاتها المستفادة من استعمالها في النصّ في إلخ . فإذا ما انتهى الدارس من هذه المرحلة الصرفية بادر بمعاودة النظر في ظاهرة النفي على مستوى التركيب . ليعرف خواصها ، وليقف على كيفية توزيع أدواتها في الجملة وعلى أنماط هذا التوزيع واختلاف الأساليب باختلاف هذا التوزيع إلخ .

ومن العجيب أن ابن جنّي يعترف بأهمية الصرف أو ما سماه « التصريف » بوصفه ممهداً للنحو وأساساً لدراسته ، ولكنه مع ذلك يحاول تسويق تأخير البحث فيه والبدء بالنحو قبله . يقول : « فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحوالها المتنقلة ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر ورأيت بكرًا ومررت ببكر فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة . وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة ، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدئاً قبله بمعرفة النحو ثم جرى به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال » (١) .

ولسنا مع ابن جنّي في هذا الاعتذار الذي ذكره مسوغاً لتأخير النظر في « الصرف » . فالصعوبة (إن كانت هناك صعوبة حقيقية) لا يجوز أن تقف معوقاً أو أن تؤدي إلى إفساد الدرس ، وبخاصة أن ابن جنّي نفسه صرح بضرورة العلم بالتصريف وقواعده قبل الدخول في النحو . ولسنا ندرى على أيّ حال ما إذا كان ابن جنّي يقصد بهذا النص مجرد الاعتذار عما وقع قبله بالفعل أم هو تعبير عن رأيه ومنهجه في هذه القضية .

أما الذي ندرجه تماماً فهو أن ابن جنّي يتحدث هنا عن نوع من الدراسة هي أخص بكثير مما وقع في بعض آثار المتقدمين ، ككتاب سيبويه ، وما نعرفه من تلك البحوث المعروفة والمشهورة باسم الصرف في العرف العام وتقاليده العصور المتأخرة . هذه الدراسة الخاصة (في نظرنا) أطلق عليها هذا العالم اسم « التصريف » وشرح المقصود بهذا المصطلح شرحاً مستفيضاً يبين غرضه منه بوضوح لا يحتمل الشك . يقول :

التصريف « ميزان العربية » به تعرف أصول كلام العرب من الروائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به . وقد يؤخذ جز من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف . وذلك نحو قولهم إن المضارع من فَعَلَ لا يجيء إلا على يفعل بضم العين . ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول كرم يكرم بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب ، سمعته يقولون يكرم أو لم تسمعهم ، لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضاً ، قياساً على ما جاء ، ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه وإن كان السماع أيضاً مما يشهد بصحة قياسك . ومن ذلك أيضاً قولهم : إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أفعل يكون مُفعلاً بضم الميم وفتح العين نحو : أدخلته مدخلا وأخرجته مخرجاً . ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمه على هذا الحد لقلت مكروماً قياساً ، ولم تحتج فيه إلى السماع ، وكذلك قولهم : كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول نحو مطرقة ومروحة إلا ما استثنى من ذلك . فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ولا يعلم ذلك من طريق التصريف»^(١) .

وهكذا نرى أن هذا الضرب من البحث لا يشتمل إلا على جزء واحد مما يعرف بالصرف في العرف التقليدي الحاضر . هذا الجزء هو النظر في الكلمة من حيث أصولها وزوائدها ومن حيث أبنيتها وأوزانها ، كما يعرض لطريقة أخذ الكلمات بعضها من بعض ، وإن كان هذا الأخذ ليس على إطلاقه وإنما بطريقة مخصوصة (انظر الفقرة التالية) . أو بعبارة أخرى نقول : إن ابن جني قصر البحث في هذا العلم على النظر في الكلمة ذاتها وفيما يحدث لها من تغيرات أغلبها لا يفيد في خدمة التركيب والعبارة ، على خلاف المنتظر من الصرف بالمعنى الذي نفهمه ، وإن كان بعضها يفيد في دراسات أخرى كدراسة المعجم .

ويؤيد هذا الذي نزعناه من أن هذا العالم الجليل يقصد بالتصريف دراسة ذات اتجاه متخصص أنه أخرج منه أبواباً وأنماطاً من المسائل هي من صميم ما نعرفه بالصرف . من ذلك مثلاً أنه عد التصريف غير شامل للاشتقاق وإن كان بينهما اجتماع وافتراق أو إن كان بينهما اجتماع وافتراق أو وإن كان بينهما ارتباط من نوع ما . يقول : « وينبغي أن يعلم

(١) المنصف لابن جني ، شرح التصريف للمازني ج ١ ص ٢ . (مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ،

الطبعة الأولى سنة ١٩٤٥) .

أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً ، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى . مثال ذلك أن تأتى إلى ضرب فتبنى منه مثل جعفر . فتقول ضرب ومثل قمطر : ضَرَبَ ، ومثل درهم : ضَرَبَ ومثل عليم : ضرب ومثل ظَرْف : ضرب . أفلا ترى إلى تصرفك الكلمة على وجوه كثيرة ؟ وكذلك الاشتقاق أيضاً . ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فتقول ضرب ، ثم تشتق منه المضارع فتقول : يضرب ثم تقول فى اسم الفاعل : ضارب . وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة . أولا ترى إلى قول رؤبة فى وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة : « تشتق فى الباطل منها الممتدق ؟ » ، وهذا كقولك تنصرف فى الباطل أى تأخذ فى ضروبه وأفانيه . فن هنا تقاربا واشتبكا ، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاوزانه ، والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق . يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً فى النحو إلا والتصريف فى آخره ، والاشتقاق إنما يمر بك فى كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب « (١) » .

فهذا النص يدلنا على أن كلا من التصريف والاشتقاق يتضمن أخذ كلمة من أخرى بطريقة مخصوصة ، غير أن ابن جنى ، على ما يبدو ، قصر الاشتقاق على الأخذ فى حدود معينة . تلك هى حدود المشتقات التقليدية المشهورة والمعروفة بهذا الاسم وما إلى ذلك مما يتضمن فكرة الأصول والفروع . وهو بهذا يحاول أن يفرق بين هذين النوعين من البحوث وإن كانت عبارته توشى بأن التصريف أعم من الاشتقاق وأن الثانى يمكن أن يكون جزءاً من الأول .

أما الفرق بينهما فى رأيه فيظهر فى أن الاشتقاق أدخل فى اللغة (أو ما يسمى متن اللغة) من التصريف وأن الثانى أقرب إلى النحو من الأول . ومعناه — وفقاً للفهم الحديث — أن الاشتقاق يتعامل فى غالب الأمر مع الألفاظ بقطع النظر عن وظائفها الصرفية أو بقطع النظر عما يبدو لنا من خواص صرفية فى التراكيب . أما التصريف فهو يهتم بالمفردات لا بوصفها صيغاً وألفاظاً فقط ، وإنما بحسب ما لها من خواص تفيد فى خدمة الجملة والعبارة . أما نحن — بحسب فهمنا لكلام ابن جنى نفسه وبحسب ما فعله فى كتبه — فنرى عكس رأيه تماماً .

فالتصريف — كما تفيد عباراته السابقة وكما تشير مناقشاته في آثاره — إنما يعنى ببنية الكلمات وأوزانها من حيث الزيادة وعدمها ومن حيث تصرفاتها المختلفة . وهذه الدراسة — كما ترى — أقرب إلى متن اللغة منها إلى النحو ، بل تجاوز ذلك فنقول : إن كثيراً من مسائل التصريف التي عرض لها ابن جني ودرسها لا تفيد النحو كثيراً ، بل إن بعضها لا يعدو أن يكون محاكات جدلية لا تغني شيئاً على أى مستوى من مستويات البحث اللغوي الصحيح .

أما الاشتقاق — بحسب ما نفهم من استعمال هذا المصطلح في التراث الصرفي في عومه — فهو خطوة أساسية في تصنيف الصيغ إلى أوزان ذات قيم صرفية خاصة وهي قيم ذات أهمية كبيرة في الجمل والتراكيب التي هي مجال البحث في النحو . وتظهر هذه القيم فيما لو قارنت بين جمل بعضها يحتوى على صيغة اسم الفاعل وبعضها على صيغة اسم المفعول فسوف تدرك الفرق النحوي في الحال . ومعناه أن الاشتقاق من صميم الموضوعات الصرفية التي تخدم النحو وتمهد لدراسة قضاياها .

ولعل ابن جني هنا يستعمل المصطلح « الاشتقاق » في معنى أعم من المعنى الشائع الآن ، ذلك هو المعنى الذي غلب على تفكيره وسيطر على آثاره . فكان عنده : الاشتقاق الأكبر والاشتقاق الكبير والاشتقاق الصغير . والنوعان الأولان — كما هو واضح لنا — لهما صلة وثيقة بمن اللغة وليس لهما ارتباط مباشرة بالنحو . أما الاشتقاق الثالث فهو ذو علاقة قوية بالنحو ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

أما استدلال ابن علي دعواه بأن كتب النحو لا تخلو من التصريف وأن الاشتقاق يقابلها هناك « مشرداً مبعثراً » فهو استدلال واه ضعيف . فالقضية ليست قضية طريقة التأليف أو جمع هذه الفروع في كتاب أو مجلد واحد أو عدم جمعها . وإنما القضية هي علاقة هذه الفروع بعضها ببعض ومدى استفادة كل منها من زمياها وكيفية استغلال أحدهما في خدمة مباحث الآخر .

كل ما تقدم يؤكد ما ذهبنا إليه من أن ابن جني يستعمل المصطلح « التصريف » — من الناحيتين النظرية والتطبيقية — في معنى يختلف عن الفهم المتأخر للمصطلح « الصرف » و « التصريف » كذلك . فهو عنده لا يطلق إلا على جزء أو عدة مسائل معينة من مسائل الصرف بهذا المفهوم المتأخر . وهي مسائل في نظرنا كلها أو جلها — ليست ذات أهمية خاصة بالنسبة للنحو ، أو — قل — هي مسائل تقتضى معاودة النظر فيها وفي الفرع اللغوي الذي يجب أن تنتمي إليه كما سيتبين لنا ذلك فيما بعد .

أما الصرف أو التصريف بالمعنى الأشمل الأعم — وهو المعنى الذى صرح به غالبية المتأخرين — فيتين من التعريفات التالية :

قال صاحب التصريح : التصريف « . . . فى اللغة تغيير مطلق . وفى الصناعة تغيير خاص فى بنية الكلمة لغرض معنى أو لفظى . فالتغيير المعنوى كتنغير المفرد إلى الشنية والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد مثلاً إلى زيدان وزيدون وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . وذلك بتحويل الضرب مثلاً إلى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة فى الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل واضرب وضارب . ومضروب وكضرباً ومضارب وضروب وضرب وضرب للمبالغة فى الوصف .

والتغيير اللفظى كتنغير قول من الأجوف وغزو من الناقص إلى قال وغزا بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله ، والإبدال فى أقنت والحذف فى قل والإدغام فى رد . ولشبه التنصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه » (١) .

ويقول الأشمونى : التصريف « فى اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغيير سما . وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتنصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول . وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف وهو فى الحقيقة من التصريف . والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر . وينحصر فى الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام » ثم يقول : « وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف . . . ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال . ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف » (٢) .

وجاء فى حاشية الحضرى على ابن عقيل — عند الكلام على باب عقده الناظم تحت اسم التصريف — أن « . . . التصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيئين :

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، ج ٢ ص ٣٥٦ ، (مطبعة مصطفى محمد بالقاهرة

١٩٥٨ هـ) .

(٢) شرح الأشمونى ، ج ٤ ص ١٧٥ - ١٧٦ (المطبعة التجارية ، القاهرة) .

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني ، كالتصغير والتكبير واسمى الفاعل والمفعول والثنية والجمع . وجرى عاداتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف .

والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني ، كالإلحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون . ويسمى هذا التغيير بالإلعال وهو المراد هنا . وينحصر في ستة أشياء : الحذف والزيادة والإبدال القلب والنقل والإدغام . فهذه كلها أنواع تحت الإلعال كما في الصبان^(١) . وفي الشافية وشرح العزى أن الإلعال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعلالا . وقد يطلق التصريف على ما يعم الأمرين معاً^(٢) .

ويتضح لنا من هذه التعريفات أن الصرف أو التصريف أعم وأشمل في مضمونه مما أراده ابن جنى بالمصطلح « التصريف » . إنه في هذه التعريفات يشمل نوعين من التغيير . الأول تغيير في الصيغ لإفادة معان جديدة أو — كما عبروا عنه — تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني . ومثال هذا النوع تغيير الصيغة من حال الأفراد مثلاً إلى الثنية والجمع أو تغييرها من صورة التكبير إلى صيغة التصغير إلخ . . . ومن البديهي أن المعاني هنا ليس المقصود بها المعاني المعجمية ، وإنما هي المعاني أو القيم الصرفية التي تكتسبها الصيغة بتغييرها في صورة جديدة ، أو — قل — إنها الخواص الصرفية للكلمات التي يترتب على وجودها وجود خواص معينة في الجمل والتراكيب .

أما النوع الثاني من التغيير الذي يعنيه المصطلح « التصريف » فهو تغيير في شكل الكلمة وصورها دون أن يترتب على ذلك تغيير في قيمتها أو معانيها الصرفية كتغيير الكلمة إلى وزن معين إلخافاً لها بكلمة أخرى ، كتغيير غَرَوَ إلى غَزَا مثلاً إلخ . . .

ومن هذا نرى أن المصطلح « التصريف » عند ابن جنى إنما يقصد به ما يطابق النوع الثاني فقط من نوعي التغيير المذكورين في التعريفات السابقة ، ومعناه أن هذا المصطلح يختلف مدلوله في القديم عن مفهومه عند المتأخرين .

(١) وجاء في التعريفات للشراف الجرجاني ص ٩٠ : الصرف علم يعرف به أحوال الكلم من حيث

الإلعال (القاهرة ١٣٢١ هـ) .

(٢) المحصرى على ابن عقيل ج ٢ ص ١٧٤ .

وليس معنى هذا على أية حال أن ابن جنى أهمل النوع الأول إهمالاً تاماً أو أنه أخرجه من الدراسة . إن هذا النوع من التغيير ليس من التصريف عند ابن جنى وإنما هو جزء لا يتجزأ من النحو ، كما يدل على ذلك بوضوح ذلك التعريف السابق الذى قدمه للنحو (ص ٢٨٥) . وبذلك يكون منهج ابن جنى متمشياً مع ما سار عليه الشيوخ الأوائل كسيبويه والمبرد اللذين جمعا مسائل الصرف مع بحوث النحو ، ومن ثم كان النحو فى مفهومهم يقابل ما يسمى بالجراماتيكا ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

ولعل هذا الفهم لآراء ابن جنى يفسر ما ذهب إليه من أن التصريف مكانه بعد النحو لاقبله (ص ٢٨٨) ذلك لأن التصريف — بحسب فهمنا لكلامه ومناقشاته — ليس التصريف الذى يخدم النحو ويمهد لدراسته ، وإنما هو نوع من الدراسة تعنى النظر فيما يعرض للكلمات من تغيير فى الصورة والشكل دون أن يؤدى ذلك إلى اختلاف المعانى . ومثال ذلك ما مضى للألفاظ من زيادة أو حذف أو إعلال أو نحو ذلك من كل تغيير لا يفيد معنى جديداً . أما أن ابن جنى يرى عكس ما ذهبنا إليه ويعد هذا التصريف الأخير مهماً بالنسبة للنحو فذلك رأى غير دقيق وقد خدع فيه بوضع أبوابه مختلطة بأبواب النحو فى بعض الآثار العلمية . أو لعل من رأيه أن البحث فى هذه المسائل وأضرابها مما يفيد النحو ويخدم قضاياه ، على حين أن الأمر ليس كذلك بحال من الأحوال ، كما سيتبين لنا فيما بعد .

ومهما يكن من أمر فالصرف أو التصريف بالمفهوم المذكور فى التعريفات السابقة وبالمعنى السائد بين التقليديين من المعاصرين يطلق فى رأينا على أخلاط من المسائل وأمشاج من البحوث . ولقد رأينا هنا أن تلقى ضوءاً جديداً على هذه البحوث والمسائل لتعرف على حقيقة الأمر فيها وعلى أحقيتها بالانتماء إلى الصرف أو عدم أحقيتها فى ذلك ، آخذين فى الحسبان ثلاثة أمور مهمة هى :

١ — هذه النظرة لا تدعى الشمول ، وإنما هى محاولة لإبراز بعض ما يعترض الدرس الصرفى من قصور ونقص فى منهج البحث وطريقة العلاج .

٢ — هذه الآرا لا تدعى الصحة المطلقة ، فهى أفكار رأينا أن نسجلها ولعل فى تسجيلها ما يعطى لها فرصة النضج أو التعديل أو التغيير .

٣ — محاولتنا هذه ترمى إلى إخضاع النظريات للتطبيق العملى المفيد . كلنا يشكو من

الصرف وكلنا فيه شيئاً غريباً غير طبعي . وسوف نحاول في بحثنا هذا أن نرسم خطوطاً عريضة لمنهج تمكن الاستفادة منه في هذا التطبيق العدلي وفي الإشارة إلى هذا الشيء الغريب .

. يشتمل الصرف التقليدي على نوعين رئيسيين من الدراسة .

النوع الأول :

ويتمثل هذا النوع في أبواب وبحوث هي من صميم الصرف بالمعنى الذي نفهمه ، ونعني بذلك تلك الدراسة التي تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذاتها ، وإنما لغرض معنوي أول للحصول على قيم صرفية تفيد في اخدمة الجمل والعبارات . والصرف بهذا المعنى يقابل الجزء الأول فقط ، مما أطلق عليه الصرف أو التصريف في التعريفات السابقة (ص ٢٩٢ - ٢٩٤) ولا يقابل شيئاً أو يقابل قليلاً مما عناه ابن جني بتعريفه للتصريف . ومما هو جدير بالذكر أن أصحاب التعريفات السابقة قد أدركوا - في تعريفاتهم - الفرق بين ما هو صرف حقيقي وما هو ليس كذلك ، حيث فرقوا بين نوعين من التغير : تغيير لاختلاف المعاني وتغيير لفظي لا لغرض معنوي . فالتغيير الأول هو الجدير بالتسمية صرفاً أما الثاني فليس من الصرف في شيء . وهذا التفريق نفسه يوضح لنا السرف في أن المتقدمين وبعض المتأخرين - كالناظم - قد درسوا أبواب النوع الأول مع النحو ، ذلك لأن هذا النوع شديد الصلة بالنحو ومرتبطة به ارتباط الجزء بالكل أو المادة الأساسية بالبناء الكبير . ودليل هذا الإدراك كذلك أن كثيراً منهم - ومنهم ابن جني نفسه - قد ضمنوا النوع الأول من الصرف في التعريفات التي قدموها للنحو

ومن أهم أبواب الصرف بالإضافة إلى ما تقدم ذكره ص ٢٨٤ :

المشتقات - تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة - التعريف والتذكير وأقسامهما - المتعدي واللازم - المتصرف والجامد إلخ .

فالبحث في هذه المسائل وأمثالها بحث صرفي صميم إذ هو مما يخدم الجمة ويجعلها ذات معان نحوية مختلفة . بحيث لو تغيرت وحداتها تغيرت مغانيها ، وإليك أمثلة توضح ما نقول :

حضرت فاطمة

حضر محمد

ذَكَرْتُ الفعل في المثال الأول وأثنى في الثاني بسبب صرفي هو تذكير الفاعل وتأنيته .
والمعاني النحوية هنا مختلفة ، بسبب اختلاف القيم الصرفية ويظهر الفرق بصورة أوضح فيما
لو امتدت الجملتان :

حضر محمد العاقل وحضرت فاطمة العاقلة

وتقول أيضاً : أنا حضرت أنت حضرت

فكون « أنا » للمتكلم استدعى - تطابقاً - أن يكون الضمير المتصل بالفعل هو ت
[t u] وكون « أنت » للمخاطب اقتضى أن يكون الضمير المتصل هو ت [t a] لا ت
[t u] مثلاً .

ومما يدل على وجود هذه الفروق اختلاف التحليل النحوي في هذه الحالات .

والتصغير في نظرنا من مسائل الصرف الحقيقية ، لأنه - في العربية - ذو أثر واضح في
المعنى النحوي للجملة تقول :

رجل صغير (= موصوف + صفة) .

رجيل (= اسم مصغر وحده) .

ومن الطبيعي أن يختلف الإعراب في الحالتين .

والنسب كذلك مادة من مواد الصرف ، فالكلمة المنسوبة تنتمي إلى نوع من الكلمات
لم تكن تنتمي إليه قبلاً ، وبذلك تؤهل تأهيلاً يؤثر على المعاني النحوية تقول :

رجل مصري

حيث تقع « مصري » صفة ، ولم تكن كلمة « مصر » قبل النسب صالحة لأن تقع هذا
الموقع ، وإنما يجوز وقوعها في نحو : رجل من مصر .

والفرق واضح بين الجملتين من الناحية النحوية ، لاختلاف التركيب واختلاف
الإعراب معاً .

ومن صميم البحوث الصرفية كذلك دراسة المغايرة في الصيغ كما في المغايرة بين المبني
للمعلوم والمبني للمجهول تقول :

فَهم الطالب الدرس (فعل + فاعل + مفعول) .

ولكن فهم الدرسُ (فعل + نائب فاعل) .
فهذه الدراسة ذات قيم ظهرت آثارها في التركيب بوضوح ومن ثم كانت دراسة صرفية حقيقية .

ولا نستطيع هنا أن نمثل لكل حالات الصرف ، وأهم من هذا التمثيل الإشارة إلى الأبواب الأخرى التي ليست من الصرف أو التي هي منه ، ولكنها تحتاج إلى معالجة جديدة .

النوع الثاني :

ويشمل أبواباً ومسائل شتى من الصرف التقليدي تجمعها كلها خاصة ظاهرة ، تلك هي أنها جميعاً تعنى بالنظر في الكلمة من حيث الزيادة والأصل ، والأوزان والأبنية وما إلى ذلك من تغييرات في صور الكلمات ، وهي تغييرات لا تعطى معاني أو قيماً صرفية تخدم الجملة والعبارة . وهذا النوع هو ما يطابق الضرب الثاني من التصريف أو الصرف في التعريفات التي أوردناها سابقاً ، كما يطابق جل مسائل التصريف بالمعنى الذي عناه ابن جني في آثاره من حيث النظرية والتطبيق على سواء .

هذه الأبواب والمسائل كثيرة إلى حد تصعب معالجتها في هذا البحث ، وسوف نكتفي هنا بإيراد أمثلة جميعاً ونلقى برأينا فيها وفي كيفية معالجتها . كما ينضح ذلك في الصفحات التالية .

أولاً :

هناك أمثلة من مسائل هذا النوع ينبغي لإطراحها وتركها لعدم جدوى البحث فيها على أى مستوى من مستويات الدراسة اللغوية . فهي أمثلة تتضمن عماليات ذهنية عقيمة نتجت عن الإغراق في بحث الجزئيات والمبالغة في الجحري وراء فكرة الأصول والزوائد ، واعتقادهم أن للكلمات أصولاً خلقية وزوائد تنضم إليها بحسب الحاجة والظرف المعين .

من ذلك مثلاً الكلام على همزة التأنيث في نحو صحراء وأصلها المنقبة عنه . جاء في المنصف شرح التصريف (ج ١ ص ١٥٥ - ١٥٦) بشأن هذه المسألة ما يلي :

« وينبغي أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقبة عن ألف التأنيث التي في نحو حلى وبشرى . ولكنها وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لثلاثي يلتقي ساكنان فقلبت

همزة ، وهذا مذهب سيويه وهو الصحيح . ويدل على صحته ، وأن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها ، خرجت هي عن الهمزة . وذلك قوطم في جمع صحراء : صحارى . فهذه الياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في صحراء ، انقلبت ياء في الجمع لانكسار ما قبلها كما تنقلب في جمع مفتاح وغربال إذا قلت : مفاتيح وغرابيل . فلما انقلبت الألف إلى ياء انقلب علامة التأنيث التي كانت بعدها في صحراء ياء لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها وذلك قولك صحارى . وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها .

فلو كانت الهمزة في صحراء غير منقلبة لم يازم انقلابها في الجمع . كما أنك لو جمعت قرأء لقلت قراريء . وكما قالوا في جمع كوكب دريء : دراريء لما كانت الهمزة أصلاً غير منقلبة . فقوطم صحارى بلا همزة دلالة على أن الهمزة في صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن نقول : صحاريء كما قالوا : دراريء . وإذا ثبت أنها منقلبة في صحراء فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل حبلى .

هذا مثال واحد من عشرات الأمثلة المبثوثة في الكتاب المشار إليه وفي غيره من الآثار كالحصائص لابن جني ، وكذلك في سر صناعة الإعراب ، ذلك الأثر الذي يعنى في أساسه بالدرس الصوتي .

وهذا المثال لا تعليق لنا عليه : إنه يسفر عن نفسه . فهو نوع من التمدحك والتدحج اللفظيين . وافترض جدلي عقيم يعجز الدارسين عن التحصيل والإلمام بالقواعد . وفي إيجاز موجز نقول : إنه خال من أية فائدة عملية على أى مستوى من مستويات البحث في اللغة ، فما أحراره وأمثاله أن يهمل ويأتي به جانباً . قد يقال إن هذا الضرب من البحث يناسب المتخصصين ومن لف لفهم ، فأعود فأقول : إنه حتى بالنسبة لهؤلاء خال من الفائدة عار من الأهمية .

وفي رأي أن الكلام في مسائل هذا الباب كله نوع من الترف العلمي الذي لا نستطيعه في وقتنا هذا ، ونوع من شغل الوقت وقتل الفراغ بقطع النظر عن أية نتائج علمية . أو قل إن البحث في هذه القضايا ونحوها نتيجة من نتائج الإغراق في الافتراض والتوهم بدافع

إظهار البراعة في الجدل لإرضاء لزعزعات مذهبية ، أو هو نتيجة لكل ما أشرنا إليه من عوامل . ولعل هذا النوع من القضايا هو ما رأى ابن جني وجوب تأخيرها عن النحو « لصعوبته » ، وذلك - في الحق - يتمشى مع منطق الأشياء ، فليس هناك - في رأيي - من يميز لنفسه الانشغال بهذه المسائل السطحية قبل الدخول في بحوث أساسية كبحوث النحو .

على أنه بشيء كبير من التسامح ربما ساع لنا النظر في هذا المثال ونحوه ، ولكن على طريقة من البحث معينة ، تلك هي طريقة البحث التاريخي . وقد أرشدنا إلى هذا ما جاء في النص السابق حيث وردت هذه العبارة : إن قولهم « صَحَارَىْ بلا همز دلالة على أن الهمزة في صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : « صَحَارَىْ » ، كما قالوا دَرَارَىْ » .

فنحن لا نستبعد أبداً أن تكون الصيغة في فترة ما من تاريخ العربية هي فعلاً « صَحَارَىْ » بالهمزة ، ثم أصابها التطور والغير على مر الزمن وبهذا تستحق - هي وما شابهها - النظر على هذا الأساس التاريخي . وبهذا تنضم إلى مثيلاتها من المسائل التي نرى وجوب معاملتها معاملة تاريخية مخالفين بذلك منهج الصرفيين العرب في معالجتها ، كما سيتبين فيما بعد .

ثانياً :

في الصرف أو التصريف بالمعنى التقليدي أبواب ومسائل كثيرة هي أولى بمتن (اللغة أو ما يسمى اللغة في عرفهم أحياناً) منها بالصرف الحقيقي . ومن أوضح أمثلة هذا النوع بابان مشهوران .

أولهما : أوزان الفعل الثلاثي وقد عدوها ستة . ففي رأينا أن هذه الأوزان ليست ذات قيم صرفية تخدم الحماية أو العبارة ، ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح . فكون الفعل المعين على و ن فَعَلَ يَفْعَلْ أو فَعَلَ يَفْعَلْ أمر يتعلق بصحة نطق الصيغة ، ولكنه لا يفيد أثراً ملحوظاً أو غير ملحوظ في الحماية والعبارة . فضارح ضرب مثلاً لا تتغير وظيفته النحوية في التركيب سواء أكانت عينه مكسورة أم مضمومة ، ولكن تتغير قيمته النطقية فيما لو استعملناه على وزن غير وزنه المنصوص عليه . ومعرفة هذه القيمة النطقية أمر في غاية الأهمية ما في ذلك شك ، ولكنها تدخل في باب آخر غير باب الصرف . إنها من قضايا الثروة اللفظية أو هي من مباحث متن اللغة والمعجمات وما إليها .

أضف إلى ذلك أن معرفة أوزان الفعل ليست هي الفيصل والمرشد الوحيد في التعرف على الصيغة المناسبة لهذا الفعل أ ذاك: هناك ما هو أهم منها وهو الخبرة الدربة العملية والسماع ، وهناك الثقافة اللغوية التي تعين على النطق بالصيغة الصحيحة . وكـم حفظ أناس هذه الأوزان ووعوها ، ولكنهم لم يستطيعوا صياغة الكلمات على أوزانها . وبالعكس قد يأتي الرجل بالفاظ على أوزانها المعقودة لها دون أن يعرف هذه الأوزان أو يسمع بها .

على أن هذه الأوزان — وإن كانت محصورة معدودة — ما زالت تخضع للسماع وما زالت صورها تتأرجح بين حالة وأخرى ، وما زلنا نسمع ونقرأ الفعل الواحد بوزنين مختلفين ، ولعل هذا مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الاستقرار على صور معينة . ويبدو أن لهذا الادعاء أصلاً تاريخياً ثابتاً . يقول باحث حديث : « إن الناظر في النصوص وفي كتب اللغة يجد فيها شيئاً يؤدي إلى الاعتقاد أن هذه الأفعال لم تكن مستقرة ولا سيما في القرن الأول الهجري ، وأن فعلاً من الأفعال مثلاً قد يكون على الوزن الأول ، (باب نصر) عند قوم من الناس ولكن من باب ضرب عند آخرين . وبقي هذا التردد في اعتبار وزن الفعل طوال القرن الأول والقرن الثاني . حتى إذا تم تثبيت قواعد اللغة استقرت هذه الأفعال على حال ثابتة ولا سيما الأفعال التي يكثر تداولها في التخاطب والكتابة على الأقل .

ولقد ورد شيء من هذا الذي نذهب إليه على ألسنة علماء اللغة . قال أبو زيد الأنصاري إذا جاوزت المشاهير من الأفعال فأنت بالخيار بين الضم والكسر . وقال الفراء : الأصل في المضارع الكسر .

وهذا التردد في معرفة الأوزان وضبطها وثبوتها قد تم في لغة القرآن بالرغم من أن كتب اللغة ظلت تذكر اللغات المختلفة في وزن الأفعال التي اختلفوا فيها . فقد قالوا في (فسد) هو من باب نصر عند قوم وهو من باب كرم على رأي الآخرين . وهذه الحال تدل على أن الأفعال الثلاثية في المرحلة السابقة لعصر القرآن لم تكن مستقرة على حال ، وكان الحكم فيها للقائلين ، يؤلفون بين حركاتها كما يشاءون ^(١) .

وبهذا يتضح لنا أن أوزان الفعل — بالرغم من محاولة حصرها وتقييدها — لا تزال تسترشد الثقافة اللغوية والتأق بالمشاهدة جيلاً عن جيل ، وهذه كلها أمور تتعلق بالثروة اللفظية

(١) الدكتور إبراهيم السامرائي : التطور اللغوي التاريخي ص ٧١ .

ولإجادة نطقها جزء من إجادة اللغة والانحراف في هذا النطق انحراف لغوي ، ولكن ذلك ليس من مباحث الصرف وإنما هو من مواد متن اللغة ، لأن اختلاف الأوزان لا يعنى اختلافاً وظيفياً في الجمل والعبارات .

ثانيهما : صيغ جمع التكسير وأبنيته بالصورة التي عولجت بها في كتب الصرف التقليدية فقد قنع الصرفيون هناك بمجرد سرد هذه الصيغ ، واكتفوا بذكرها دون التعرض لأية قضية تتعلق بقيمها الصرفية ، ودون أن يشير أو يشير إلى ما يترتب على استعمال هذه الصيغ من وظائف وقيم نحوية في الجمل والعبارات .

وذكر هذه الصيغ وعدها مجرداً عن مناقشة معانيها الصرفية موضوع من مواضع الدرس اللغوي ، ولكنها - بطبيعتها - تناسب متن اللغة لا الصرف ، إذ الأول يعنى بالألفاظ وأبنيته المختلفة ، أما الثاني - وهو الصرف - فهو معنى أولاً وآخرأً ببيان القيم التي يحملها هذا البناء أو ذاك أو هذا الوزن أو ذاك . وهي قيم ليست بالقيم الصورية اللفظية ، وإنما هي خواص صرفية يظهر أثرها في التركيب ، بأن يترتب على وجودها معان نحوية معينة .

يدلك على ذلك أنك لو استعملت صيغة من جمع التكسير معينة دون أخرى ما ترتب على ذلك شيء في الجملة ، وما اختلفت المعاني النحوية بحال من الأحوال . تقول :

شيوخ	عقلاء	وأشياخ	عقلاء
وبحوث	جيدة	وأبحاث	جيدة

دون أن تجد فرقاً نحوية أو معاني في أى من التركيبين بالرغم من اختلاف الصيغتين .

نعم قد تختلف المعاني المعجمية كما في نحو :

قضاة	محترمون	ورجال	محترمون
------	---------	-------	---------

ولكن هذا كما ترى يرجع إلى أصل المادة لا إلى خواصها الصرفية ، ومن ثم كان الأول بهذه الصيغ كلها متن اللغة وآثار الثروة اللفظية لا الصرف بمفهومه الحقيقي .

وربما سوغ صنيعهم هذا الذي سلكوه ما رأوه من ضخامة العدد في صور جمع التكسير وتنوعها الكبير ، فحاولوا إخضاعها لشيء من التقعيد أو التقنين ، تسهيلاً على الدارسين والمتعلمين . ولكن هذا الذي فعلوه - وإن كان جديراً بالبحث في حد ذاته ما زال - في نظرنا - بعيداً عن الحقل الصرفي ولصيغاً بمنى اللغة . على أن هؤلاء الصرفيين قد نصوا -

بعد عناء وجهد في التقنين والتفعيد - على أن جموع التكسير سماعية على الصحيح لا قياسية ، فليست في مجموعها تخضع لقواعد ثابتة مطردة .

أضف إلى ذلك أن كثرة هذه الصورة وتنوعها . بما يرجعان إلى احتمال اختلاف اللهجات في القديم . وهذا احتمال تؤيده الشواهد والآثار الواردة عنهم . وقد أدرك هذا الذي نذهب إليه الدارسين . يقول أحدهم : « وربما دلت كثرة الجموع في العربية على اختلاف اللهجات ولا سيما جموع التكسير . ويعنى هذا أننا نجتمع واحدة على عدة صيغ من صيغ الجمع . . . فالشيخ يجمع على « شيوخ » ويجمع على « شيوخ » بضم الشين وعلى « شيوخ » الشين ، وعلى ومثل هذا كلمة « الحب » بكسر الحاء ، فتجمع على « أحباب » و « حبان » بكسر الحاء وتشديد الباء « وجوب » و « حبة » بكسر الحاء و « حب » بضم الحاء ، ومثل هذا كثير في اللغات العربية . وهو دليل على أن الجمع لم يستقر على حال ، وأنه يشير إلى المرحلة التي كانت فيها اللغة غير مستقرة على صيغ ثابتة . من أجل هذا حدثت هذه الكثرة في الصيغ ، وسبب هذه الكثرة راجع إلى اختلاف الأقوام واختلاف الجهات ^(١) .

على أن جمع التكسير بوصفه جمعاً - وبقطع النظر عن صيغه المختلفة - جدير أن يعالج في علم الصرف ، ولكن من جهتين أخريين :

١ - لهذا الجمع مكان مناسب في الصرف فيما لو نظرنا إليه على أنه قسم من فصيلة صرفية كبرى لها قيم معينة في الاستعمال . تلك هي فصيلة الجمع بعمومه . أى الجمع في مقابل المفرد والمثنى . ويشمل حيثئذ ثلاثة أنواع رئيسية : جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير « وجمع التكسير بهذا الوصف - أى كونه جمعاً - تختلف أحكامه النحوية عن المفرد والمثنى كليهما . ففي هذه الحالة سوف نلاحظ خلافاً نحوياً في التراكيب تتمثل في أحكام المطابقة ، تقول :

رجل محترم - رجلان محترمان ولكن رجال محترمون

باستعمال صفة مع جمع التكسير تختلف صرفياً عن الصيغتين الأخريين في المثالين الأولين .

٢ - قواعد المطابقة مع جمع التكسير في العربية تكون نقطة جديرة بالنظر . ذلك

(١) الدكتور السامرائي ، المرجع السابق ص ٧٢ .

أن بعض صيغ هذا الجمع تجوز معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة في العدد والنوع . تقول :

الرجال جاءوا والرجال جاءت

حيث عاملت الجمع في المثال الأول معاملة جمع المذكر ، ولكنك عاملته في المثال الثاني معاملة المفردة المؤنثة . وهذا سلوك نحوي جائز لا شذوذ فيه ولا اعتراض عليه .

هاتان الجهتان السابقتان يسوغان معالجة جمع التكسير في الصرف . ومن العجب أن الصرفيين أهملوا الجهة الأولى . فلم تألف في كتبهم ذكر جمع التكسير مع بقية المجموع وإنما خصصوا له باباً مستقلاً وقصروا الدرس فيه على الصيغ . أما الجهة الثانية ، جهة تنوع المطابقة فقد أشار إليها بعض النحويين عرضاً في بعض آثارهم . على أن هذه الإشارات الخفيفة تحتاج — في نظرنا — إلى معاودة العلاج النظر . فأغلب الظن أن الموضوع يحتاج إلى استقراء أوفى مما فعلوا حتى تتبين حقيقة أحكام المطابقة مع جمع التكسير بصورة علمية جادة .

والثاني :

شمل الصرف التقليدي فيما شمل أنماطاً من الصيغ هي في واقع الأمر أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصرف . من ذلك مثلاً صيغة افتعل وفروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (الصاد والظاء والطاء) أو كانت هذه الفاء دالا وذالاً وزايماً .

قالوا : في الحالة الأولى تقلب تاء الافتعال طاء وفي الثانية تقاب هذه التاء دالا ، فتقول : اصطبر ، اضطجع ، اطعن واضطلم ، والأصل اصتبر ، اضطجع اطعن واضظلم ، كما تقول : ادان ، وادكر وازدد والأصل ادتان ، اذتكر وازتد .

فالصرفيون هنا يقدرّون أصلاً افتراضياً لهذه الكلمات ، لأن القياس الأصلي هو افتعل وعلى وفاقه جاء نحو ايتكر واشتجر ، ولكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعها لا تتمشى مع هذا الوزن فكان لا بد من تفسير . وكان هذا التفسير الذي رأوه : فقالوا قلبت التاء طاء في المجموعة الأولى ودالا في المجموعة الثانية .

وهذا يتمشى مع منهجهم ومنطقهم * معالجة قضايا الصرف ، ذلك المنهج الذي يتسم بسمتين واضحتين :

أولاهما : إيمانهم بفكرة الأصل . بمعنى أن هناك أصلاً ثابتاً ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن ، وإلا فبطريق غير مباشر مبنى على الافتراض والتأويل .

ثانيتها : محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء آخر تحت نظام واحد ، أو إخضاعهم لها لميزان واحد ، فابتكر واضطرب عندهم كلاهما على وزن افتعل وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي هو الباء والكاف والراء في الأول والصاد والباء والراء في الثاني .

وعندنا أن هذه الأمثلة يجب أن تعامل معاملة مغايرة لما درج عليه الصرفيون التقليديون . تلك المعاملة هي أن ننظر إليها بحالتها الراهنة فنصف ما بها من ظواهر دون إخضاع لها لوزن افتعل وفروعه فنخرجها من هذا الباب متبعين في ذلك مبدأ « تعدد الأنظمة » في البحث اللغوي polysystemic principle ومخالفين حينئذ منهجهم الذي يقوم على أساس « توحداً للأنظمة » monosystemic principle . وهو مبدأ لعب دوراً خطيراً في الدرس اللغوي عند العرب ، وكثيراً ما جرهم إلى التأويل والتخريج والافتراض ، لأنهم مضطرون - باتباعه - إلى جمع الأشنيات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة ، ولو لم تنطبق عليها كل الانطباق ، كما في حالتنا هذه .

أما التفسير العلمي لهذه الأمثلة ونحوها ، إذا كان لنا أن نأخذ بمبدأ الوصف ومبدأ تعدد الأنظمة فلا يتم إلا على أسس صوتية اقتضتها خواص الصيغ المذكورة ، فنقول :

السياقات الصوتية التالية مستحيلة في العربية :

صوت مطبق + ت ، والمستعمل هو : صوت مطبق + ط .

د ، ذ أو ز - ت ، المستعمل هو : د ، ذ أو ز - د .

وبهذا لم نجاوز الحقيقة في شيء ولم نلجأ إلى شيء مفترض ، كما افترضوا هم أصلاً لهذه الصيغ . أما إذا كان هذا الأصل الذي افترضوه له حقيقة تاريخية - بمعنى أن هذه الصيغ نطقت بالتاء لا بالطاء فترة من الزمن - فإن الأمر يختلف . وأصبح من الضروري تغيير المنهج ومعالجة هذه الأمثلة ونحوها بمنهج تاريخي . ولكن المادة الحاضرة والواردة إلينا من التراث لا تعيننا في هذا الشأن .

ويمكن أن تدخل في هذا الباب كذلك تلك الأمثلة التي عالجوها تحت ما سموه «إبدال فاء الافتعال» تاء إذا كانت واو أو ياء كما في قولهم اتعد من الوعد واتسر من اليسر . فقد عاملوا هذه الأمثلة بالطريقة والمنهج اللذين عاملوا بهما أمثلة النماذج السابقة . ونحن بالمثل نرى تفسير ما بهذه الأمثلة من ظواهر تفسيراً صوتياً ، فتقول السياقات الصوتية التالية ممنوعة في العربية :

همزة وصل + و + ت . والمستعمل هو : همزة وصل + ت + ت .

همزة وصل + ي + ت . والمستعمل هو : همزة وصل + ت + ت .

على أن لنا تساؤلاً نثيره في هذا المجال علنا نصل إلى رأى علمي فيه . أليس من الجائز أن تكون هذه الأمثلة متطورة تاريخياً (لا افتراضاً) عن صيغ أخرى نطقت بالفعل ، هي « اوتعد » في المثال الأول و « ايتسر » في المثال الثاني ، ثم أصابهما تغير وصل بهما إلى حالتها الراهنة ؟ احتمال^(١) . وحينئذ تسهل معالجة هذا الضرب من الأمثلة ، وتتم معالجتها بتسجيل صورها التاريخية ، ثم صورها الحاضرة والقيام (إن شئنا) بمقارنة بين الفترتين .

قد يعترض فيقال : إن الصرفيين قاموا بمثل هذا العمل ، إذ هم قد افترضوا لهذه الصيغ أصلاً . فنجيب بأن الأصل الذي قدره هو أصل افتراضى لا أصل تاريخى فما فعلوه إذن ليس وصفاً لمرحلتين وإنما هو إرجاع صورة حاضرة إلى صورة مفترضة متوهمة . وقصدوا بذلك تفسير ظاهرة لم يستطيعوا تفسيرها تفسيراً علمياً سليماً .

وهناك في الصرف العربى أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتى - صرفى morphophonemic analysis بدلاً من العلاج التقليدى الذى طبقه العرب عليها . ولسنا هنا نرمى إلى مجرد المخالفة أو إلى ادعاء التجديد دون مسوغ . إنما نهدف إلى تسجيل الحقائق كما تعان عن نفسها دون افتراض ، أو توهم يشوه هذه الحقائق ويعقدها ويجعل البحث فيها عبثاً دون طائل .

من أشهر هذه الأمثلة فعل الأمر من الثلاثى الأجوف نحو قل . درج الصرفيون على القول بأن أصله قول : التقي سا كان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار قل .

(١) وإذا صح هذا الاحتمال يكون التطور حينئذ مر بمراحل ، يشير إلى بعضها ما ورد عن بعض

الحجازيين في هذا الباب من جعلهم الفاء بحسب الحركات التى قبلها فيقولون ايتصل ، يا تصل ، موصل . (راجع الخضرى على ابن عقيل ج ٢ ص ١٦٧) .

ومن الواضح أن هذا الأصل الذى نصوا عليه أصل افتراضى لا أساس له من الحقيقة ، إذ لم ينطق - فيما نعلم - هذا الفعل على وفق هذا الأصل الذى قدروه فى الكلام الفصحى .

وكل ما حدث فى رأينا هو أن الفعل نطق من بداية الأمر بهذه الصورة ، أما أنه لم ينطق « قُولُ » كما كان المتوقع فيما لو نظرنا إلى الأصل ، فذلك لسبب صرفى . هذا السبب الصوتى يتلخص فى أن اللغة العربية (الفصحى) لها أنماط معينة من المقاطع ، وبالمبحث وجد أن التركيب المقطعى : ص + ح + ص ^(١) ممنوع فى هذه اللغة إلا فى حالتين اثنتين هما :
١ - حالة الوقف .

٢ - إذا كان (ص) الأخير أحد متماثلين مدغمين وكان المتماثلان أصليين فى الكلمة نحو :

ضالين : ص + ح + ص / ص + ح + ح + ص .

دابة : ص + ح + ص / ص + ح + ص . (على الوقف بالهاء) .

ومن الواضح أن فعل الأمر من قال لا يدخل فى هاتين الحالتين ، ومعناه باغة الأصوات : أن طبيعة التركيب المقطعى منعت وقوع الصيغة قول (فعل أمر) ومعناه كذلك أنه لم يحذف شيء من هذه الصيغة .

وبهذه الطريقة نفسها نستطيع معالجة الفعل المضارع المؤكد المسند إلى ضمير الجماعة ، نحو لتكتبين . قالوا : أصله : لتكتبون ، حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فالتقى ساكنان الواو والنون المشددة ، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليها .

ونحن نقول : لتكتبين نطق هكذا منذ البداية ، وهذا الأصل الافتراضى الذى قدروه لا أساس له من الواقع . أما تفسير هذا النطق (لتكتبين) فهو كما يلى :

النون المشددة هى نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة ، إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا لاستحالة وقوع ثلاثة أصوات متماثلة متتابعة فى العربية . ولم تنطق الصيغة حيثئذ لتكتبين بالسبب السابق وهو أن طبيعة التركيب المقطعى تمنع هذا السياق : ص + ح + ح + ص إلا فى الحالتين المشار إليهما سابقاً . وهذه الحالة ليست من أمثلتهما ، كما هو واضح ،

(١) ص ، صوت صامت مثل الباء والتاء والهاء إلخ ، ح ، حركة قصيرة وح ح ، حركة طويلة كذلك التى تمثل بالألف فى قال وبالياء فى قيل وبالواو فى يدعو .

إذ النونان (المدغمتان) ليستا من أصل الكلمة ، وإنما جاءت كل منهما لغرض معين .
 قد يسأل البعض : وأين الفاعل حينئذ ؟ فأقول الفاعل هنا الضمة القصيرة التي تقع بعد الباء . ومعناه حينئذ أن مورفيم الفاعلية (الوحدة الصرفية الدالة على الفاعلية) في هذه الحالة ونحوها هي الضمة ، ولكنها قد تكون طويلة (= و = UU) كما في نحو يضربون ، وقد تكون قصيرة [U=] ، كما في مثالنا : لتكتبن . ومعروف أن المورفيم (كالفونيم) قد تظهر بصور عدة طبقاً للسياق الصوتي أو تحت ظروف تسمى « ظروفاً فنولوجية » phonologically conditioned ، وتسمى الصورة المعينة للمورفيم عضواً ويطلق عليها حينئذ المصطلح allomorph وليس في هذا الذي نقوله غرابة ، فهو أولى بالاتباع من تفسير الصرفيين ؛ إذ هو يتضمن أشياء افتراضية ، كما يتضمن أشياء تناقض مبادئهم : كيف تحذف الواو وهي الفاعل ، مع أنهم نصوا على أن الفاعل لا يجوز حذفه ؟ .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة غير هذه وتلك يمكن معالجتها معالجة صوتية ، لأنها أقدر على وصف الحقائق مما سلك علماء الصرف التقليديون ، ونأمل أن نأتى في ذلك كله يبحث مفصل إن شاء الله .

رابعاً :

هناك أبواب في الصرف التقليدي عولجت - فيما نظن - علاجاً خاطئاً . وهي بصورتها المسجلة في آثارهم لا تفيد متعلم اللغة في شيء ، وربما يفيد بعضها المتخصص في الوقوف على الآثار الواردة عن السلف ، فهذه الأبواب ونحوها أشبه بمخلفات علمية تفيدنا في شيء واحد هو معرفة منهج التفكير عند هؤلاء اللغويين القدامى .

من هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف والناقص وما تفرع عنهما . فقال مثلاً تصرّفها التقليدي عندهم هو : أصلها قولٌ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً . وغزا عندهم أصلها غزَوْ وفعل بها ما فعل بالمثال السابق .

هذا الأصل الذي أشاروا إليه هو أصل افتراضى متوهم لا أصل حقيقى ، وذلك هو ما نصوا عليه بالفعل ، كما سيتبين فيما بعد .

والذى دعاهم إلى هذا السلوك هو خضوعهم لمنهجهم العام وهو سيطرة فكرة الأصول

على أذهانهم ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت نظام واحد من البحث . فإذا لم تنطبق القاعدة انطباقاً تاماً على بعض الأمثلة ، فإنهم يحاولون إرجاع كل فعل ثلاثي مجرد إلى النموذج الأساسي « ف ع ل » ، فإن وافقت الصيغة الوزن فيها ونعمت ، وإلا وجب أن تفسر تفسيراً ما حتى تخضع لهذا الوزن .

وعندنا أن علاج هذه الأفعال بالطريقة السابقة علاج خاطئ من الناحية العلمية . ويجب أن نأخذ في مناقشتها وتصريفها طريقاً واحداً من اثنين .

الأول : طريق وصفي يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض . وهنا في حالتنا هذه سوف نجد أنفسنا في حاجة إلى معونة الدراسات الصوتية . وعن طريق هذه الدراسات سوف نعلم أن قال في تركيبها الصوتي تختلف عن نصر مثلاً . فكل منهما له تركيب مقطعي يختلف عن تركيب الآخر . فقال تركيبها الصوتي هو : ص ح ح / ص ح ، أما نصر فمقاطعها هي : ص ح / ص ح / ص ح ، فالأولى مكونة من مقطعين اثنين والثانية مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، هذا بالإضافة إلى أن هناك فرقاً في كمية بعض المقاطع (ص ح ح × ص ح) .

وهذا الفرق الصوتي له قيمة وأهمية فهو يشير إلى وجوب معاملة الصيغتين معاملة صرفية مختلفة ، وبخاصة في باب الأوزان ، حيث إن الأوزان أولاً وآخراً لا تخرج عن كونها مقاييس صوتية صيغت للقياس عليها . ومعناه وجوب النظر إلى قال وغزا ونحوهما نظرة تختلف عن تلك النظرة التي نعامل بها نصر ونحوه . فلو اتبعنا هذا الدليل الصوتي ودرنا على منهج الأوزان ، ولكن بالطريق الوصفي ، وجب أن نقول : إن قال وزنها « قال » وغزا : وزنها « فعاً » أما نصر فوزنها « فعَل » .

ولأخير في هذا العمل بحال من الأحوال ، إذ هو يمثل للحقيقة الواقعة فضلاً عن سهولته ، وتمشيه مع روح المنهج السليم . فهنا قد اتبعنا مبدأ « تعدد الأنظمة » في إطار المنهج الوصفي ، وهذا شيء تفرضه الحقائق الناطقة . فقد رأينا أن قال ونصر مثلاً — وإن كانا فعالين ثلاثيين مجردين — يختلفان في تركيبهما المقطعي . وهذا يوجب علينا معاماتهما بطريق مختلف ، لأن إخضاعهما لقاعدة واحدة أو اتباع مبدأ توحيد الأنظمة في علاجهما سوف يؤدي إلى نتائج

مضطربة معقدة ، كما هو الواقع بالفعل في تفسير الصرفيين التقليديين لتصريف هذه الأفعال ونحوها .

أما الطريق الثاني لمعالجة هذه الأفعال وأمثالها فهو طريق المنهج التاريخي ومعناه أنا نتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة . ولنا هنا أن نتساءل : هل أتى على نحو قال وغزا فترة من الزمن كانتا تنطقان فيهما قول وَغَزَوْا ، ثم عرض لهما تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة ؟ .

احتمال . وهو في رأيي - حتى هذه اللحظة - احتمال قوى يؤيده الواقع الملموس ، وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو أطول واستحود ، وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى هي أطال واستحاذ . جاء في شعرهم قول القائل :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ومثله - بالنسبة لتصارييف الاسم المنقوص - قوله :

تراه - وقد فات الرامة - كأنه أمام الكلاب مصفى الخد أصلم

والقول بأن هذه الأمثلة ونحوها من ضرورات الشعر قول لا مسوغ له ، فهناك عشرات من الأمثلة - من هذا الباب وغيره - وردت بالتصحیح لا الإعلال في غير ضرورة . فهناك في الأسماء مثلا نحو الهَيْسَفَ والْحَوْرَ والعَوْرَ إلخ . . .

وهناك اللهجة التميمية التي تصحح ولا تعل نحو مبيوع ومديون ومخيوط ومصوون ، إلى غير ذلك مما قد ينظر إليه على أنه بقية تاريخية لظاهر أصلية في اللغة في فترة من فتراتها السحيقة من الزمن . ولا حاجة بنا حينئذ إلى الأخذ بآراء الصرفيين من إخراج هذه الأمثلة أو تخريجها بوجه من الوجوه لتتمشى مع الأصل الافتراضى الذى قدره .

أما أن التطور قد لحق هذه الأبواب ونحوها (بحيث أصبحت قول وغزو قال وغزا) دون غيرها فذلك أمر يسهل فهمه فيما لو علمنا أن التطور هنا قد لحق أصوات العلة وهي أسهل الأصوات قابلية للتطور . وقد ظل هذا الاتجاه سائرا في العربية حتى أصاب لهجاتها الحديثة ، كما وقع لتحو يوم وبيت bayt, yawm فصارتا يوم وبيت beet, Yoom حيث حلت الحركات محل أصوات العلة أو ما تسمى أنصاف الحركات .

دراسات في علم اللغة

ومن العجيب أن ابن جنى بعد مناقشة طويلة عريضة في كل من الخصائص والمنصف يحاول جاهداً إنكار أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخي . يقول في ذلك (الخصائص ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٧) : « هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه . . . وذلك كقولنا : الأصل في قام قوم وفي باع ببيع وفي طال طول وفي خاف ونام وهاب ، خوف ونوم وهيب وفي شد شد وفي استقام استقوم وفي يستعين يستعون وفي يستعد يستعد . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد : قوم زيد وكذلك نوم جعفر وطول محمد وشد أخوك يده واستعد الأمير لعدوه . وليس الأمر كذلك بل بضده ، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما قرأه وسمعه .

ولنأخذ معنى قولنا : إنه كان أصله كذا ، أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلَّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكروا . فأما أن يكون استعمال وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر .

ولسنا ندري تماماً لماذا ينكر ابن جنى أن يكون لهذه الأبواب ونحوها أصول تاريخية مع وجود بقايا هذه الأصول في النثر والشعر كليهما . إنها في رأيي سيطرة النزعة « الجنية » الفردية والتمسك بقوال من التفكير جامدة . وقد اضطره مسلكه هذا إلى التأويل والتخريج والتفسير التعسفي لكل ما ورد مخالفاً لرأيه . فإذا جاءت أمثلة في الشعر عدها ضرورة ، مع أن الضرورة الشعرية - في نظرنا - ليست من باب الخطأ ، كما يظن بعض الناس . إنها في رأينا تجيء على وفاق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التي « سموها » قاعدة عامة ، أو تجيء على وفاق لهجة من اللهجات أو تجيء على وفاق مستوى لغوي معين . وهذا كله - في نظرنا - صحيح في بابه ويعتد به في بابه كذلك . وهذا يعني بالضرورة أن له أصلاً واقعياً في الحال أو في الماضي وهذا ما نود إثباته وتأكيد .

وإغراقاً في التأويل والتعليل ، لم يكتفِ ابن جنى بما سماه الضرورة ، وإنما لجأ إلى تفسيرات أخرى عجيبة ، تفسيرات يأباه المنطق السليم .

فهناك ، عند ما قابلته صيغة أطولت في البيت السابق ، لم يكتفِ بالحكم عليها بأنها ضرورة وإنما أضاف إلى ذلك قوله (الخصائص ج ١ ص ٢٥٧) : « هذا يدل على أن

أقام أقنوم وهو الذى نوى إليه ونخيله . قرب حرف (كلمة) يخرج هكذا منبهة على أصل بابيه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشمت ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله .

فابن جنى هاهنا يفترض أن أطولت إنما جاءت هكذا لتدلنا على أصل الباب الذى تنتمى إليه . وهذا الأصل يقتضينا أن نرد الصيغة إليه إذا جاءت على خلافه . وهكذا نرى أن الأصل الذى يتكلم عنه ابن جنى أصل افتراضى متخيل . وقد لجأ الشاعر إليه لينبه عليه ، وليسير إلى أنه الأصل الحقيقى للباب الذى يتنظم هذه الكامة ونحوها . ونحن هنا نخالف ابن جنى فى رأيه هذا .

إن هذا المثال (ونحوه) منبهة على الأصل حقيقة . ولكنه منبهة لاعلى الأصل الافتراضى الذى قدره ابن جنى وإنما الأصل التاريخى ، الذى يعد هذا المثال وغيره بقية باقية منه .
ويؤيد رأينا هذا - خلاف ما تقدم - أمران مهمان :

الأول : وجود هذه الصيغ وأضرابها فى لهجات معينة ومنسوبة إليها نسباً صحيحاً . ومن ذلك باب اسم المفعول من الأجوف الذى جاء مصححاً لا معلاً فى لهجة تميم . وقد يؤخذ هذا دليلاً على أن التصحيح فى الفعل الأجوف وما تصرف منه له أصل تاريخى . أما بالنسبة للفعل الناقص وتصرفاته فهناك أمثلة مشهورة جاءت على أصلها التاريخى (وأصلها الافتراضى فى رأى ابن جنى) . من ذلك مثلاً فى باب الأسماء البيت السابق هو :
تراه - وقد فات الرماة كأنه أمام الكلاب مصغى الخلد أصله ومنه فى الأفعال قوله :

هيجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
وقد وردت إلينا نصوص عن بعض العلماء تفيد أن هذا التصحيح هو القاعدة فى بعض اللهجات العربية .

يقول ابن كمال باشا : « وإنما كتبت الألف "بعد واو الجمع" للفرق بينها وبين واو الواحد فى مثل لم يدعوا إذا كان جمعاً ولم يدعوا إذا كان واحداً ، على لغة من قال إن الجازم لا يسقط الحروف فى الناقص بل يسقط الحركة فقط كما فى الصحيح »^(١) .

وبعد هذا النص استشهد هذا العالم بالبيت المذكور ، ولكنه استشعر اعتراضاً قد يوجه إليه وهو : « فإن قلت : الواو في يدعو ساكن قبل دخول الجازم عليه ، فكيف يمكن إسقاط الحركة منه على هذه اللغة ، ؟ قلت : قال ابن جني : إنه قدر أن يكون في الرفع هو يَدْعُو وَيَهْجُو بإثبات الضمة على الواو ، كما تقول هو يضربك فجاء الجازم وأسقط الحركة وبقيت الواو ساكنة » .

فهذا واضح في أن أصل يَهْجُو yahjuu يهجو yahjuwu . وهذا الأصل — عندنا — أصل تاريخي ، أصابه التطور فيما بعد . ونقول هذا بالرغم من أن ابن جني في الرد على الاعتراض الذي استشعره ابن كمال باشا ما يزال يتمسك بأنه أصل افتراضي ، حيث يقول في عبارته السابقة « إنه قدر أن يكون في الرفع هو يَدْعُو وَيَهْجُو » إلخ .
ويؤكد ابن كمال باشا قولته هذه — وهي أن التصحيح لهجة — بقوله : « وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

بإثبات الياء مع الجازم ، ففيه وجهان ،
أحدهما : أن الياء إشباع ، كأن الكسرة أشبعت فنشأت عنها الياء ، والآخر أنه أجرى الفعل مجرى الصحيح كأنه قال : هو يَأْتِيكَ بضم الياء ، كما تقول هو يضربك ، لأنه من لغة تحريك الياء في الرفع وإسكانه في الجزم حملاً للمعتل على الصحيح .
الأمر الثاني : أن التصحيح له آثار باقية في لغات سامية أخرى ، كاللغة الجعزية ، وهي لغة سامية الأصل ، لا شك في ذلك « لأن أصول اشتقاقها موجود في اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية ، وكل ما فيها من العنصر الحامي لا يعدو كلمات غير كثيرة » . ومن المعروف أن هذه اللغة الجعزية « حافظت على أقدم الصور السامية في حين قد أضاعها غيرها » (١) .

فوجود التصحيح في الفعل الأجوف والناقص في اللغة الجعزية إذن يؤيد زعمنا أن هذا التصحيح هو الأصل التاريخي في السامية وفي العربية في فترة من فترات تاريخها .
وليك أمثلة من الجعزية يظهر فيها التصحيح — لا الإعلال — في بعض الأفعال والجحوف الناقصة :

(١) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

الفعل الناقص	الفعل الأجوف
صلى = Şalaya	يحمل = yəşawər ^(١)
أو Şalawa	يبيع = yəşayət
رى = ramaya	bayana = تبين ، ميز
Sahawa = صحا (الجو)	dayana = دان
تلا = talawa	

وهناك أمثلة من اللغيف جاءت صحيحة كذلك :

حي = haywa
dawaya = مرض
rawy = روى

هذه الأمثلة - مضمومة إلى أمثلة العربية - تشير إلى حقيقة شبه مؤكدة ، هي أن الأفعال الجوف والناقصة (وتصرفاتها) أتت عليها فترة من الزمن كانت تنطق فيها بالنصحح لا الإعلال. وهذا ما أردنا إثباته ، لأن الوقوف على هذه الحقيقة يفيدنا في منهج البحث . ونعود فنلخص رأينا في الأفعال المعتلة (وتصرفاتها) ، فنقول : لك في هذه الأفعال منهجان منفصلان :

أحدهما : وصفي ويعني بوصف الموجود بالفعل ولا يجوز لنا أن نتعدى هذا الواقع بحال من الأحوال ، ونحصر عملنا في الوصف دون التورط في افتراض أو تقدير أو تخمين ، كما يجب أن نستفيد هنا من نتائج بحوث علوم اللغة الأخرى كالأصوات مثلا .

وثانيهما : منهج تاريخي ولك فيه أن تتبع الحقائق اللغوية على فترات مختلفة من الزمن للوقوف على ما أصابها من تطور وتغير . ولك بعد هذه الخطوة أن تشير إلى أوجه الخلاف والاتفاق بين الفترات التاريخية .

ومن المهم أن نعلم أن المنهج الأول لا يجوز له بحال أن يعتمد على الثاني ، أما العكس فهو جائز ، بل لا بد من اعتماد التاريخي على الوصف ، لأن التاريخي بكل بساطة يتضمن وصف أكثر من مرحلة .

(١) هذه صيغة ما يسمى بالمضارع الجبرى . أما صيغة المضارع الإنشائي فهي : yəşūr أو yəşōr .

مراجع البحث

- ١ - إبراهيم السامرائي (دكتور) :
التطور اللغوي التاريخي (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ،
سنة ١٩٦٦) .
- ٢ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
الخصائص (تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، طبع دار الكتب سنة ١٩٥٢) .
- ٣ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
المنصف شرح التصريف للمازني (تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين
مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
- ٤ - ابن كمال باشا ، شمس الدين أحمد بن سليمان :
الفلاح شرح المراح (المسمى مراح الأرواح لأحمد بن علي بن مسعود ، مصطفى
البابي الحلبي ، الطبعة الثانية سنة ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م) .
- ٥ - الأشموني ، علي بن محمد :
شرح الأشموني لألفية ابن مالك (المكتبة التجارية) .
- ٦ - خالد الأزهرى :
شرح التصريح على التوضيح (المكتبة التجارية سنة ١٣٥٨ هـ) .
- ٧ - الخضرى ، محمد :
حاشية الخضرى على ابن عقيل (المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ) .
- ٨ - الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف :
مفاتيح العلوم (لندن سنة ١٨٩٥) .
- ٩ - سيوييه ، أبو بشر عمرو بن عثمان :
كتاب سيوييه (المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ هـ) .
- ١٠ - ولفسون :
تاريخ اللغات السامية (مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٩ م) .

the 1990s, the number of people in the UK who are employed in the public sector has increased by 1.5 million (1990–1999) (Department of Health 2000).

There is a growing emphasis on the importance of the public sector in the provision of health care services, and the need to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This has led to a number of initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector, including the introduction of competition and the creation of new public sector organisations.

The purpose of this paper is to review the literature on the public sector and to discuss the implications for the future of the public sector. The paper is organised as follows. First, we discuss the role of the public sector in the provision of health care services. Second, we review the literature on the efficiency and effectiveness of the public sector. Third, we discuss the implications for the future of the public sector.

The role of the public sector in the provision of health care services is a complex issue. There are a number of factors that influence the role of the public sector, including the size of the population, the level of income, and the level of health care services.

One of the main factors that influence the role of the public sector is the size of the population. In general, the larger the population, the more likely it is that the public sector will be able to provide health care services.

Another factor that influences the role of the public sector is the level of income. In general, the higher the level of income, the more likely it is that the public sector will be able to provide health care services.

Finally, the level of health care services also influences the role of the public sector. In general, the higher the level of health care services, the more likely it is that the public sector will be able to provide health care services.

There are a number of implications for the future of the public sector. First, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Second, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Third, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Fourth, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Fifth, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Sixth, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Seventh, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Eighth, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Ninth, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Tenth, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Eleventh, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Twelfth, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Thirteenth, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Fourteenth, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Fifteenth, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Sixteenth, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Seventeenth, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Eighteenth, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Nineteenth, it is important to ensure that the public sector is able to meet the needs of the population. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

Twentieth, it is important to ensure that the public sector is able to provide health care services. This may require the introduction of new initiatives aimed at improving the efficiency and effectiveness of the public sector.

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ٤٨٣١/ ١٩٧٣

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٧٣